



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البصرة

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم المحاسبة

أثر هياكل الملكية على عدم تماثل المعلومات : التحفظ المحاسبي كمتغير وسيط

اطروحة

مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة البصرة وهي جزء من متطلبات نيل درجة
دكتوراه فلسفة في علوم المحاسبة

من قبل

حسن طالب هاشم الخفاجي

إشراف

الاستاذ الدكتور

عبد الحسين توفيق شبلي

الاستاذ الدكتورة

فاطمة جاسم محمد

2023 م

1444 هـ

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

یُوْتِی الْحِکْمَةَ مَنْ یَّشَاءُ وَمَنْ یُّؤْتِ الْحِکْمَةَ فَقَدْ أُوتِیَ خَیْرًا
کَثِیْرًا وَمَا یَدْرُکُ اِلَّا اُولُو الْاَلْبَابِ

صدق الله العظيم

(سورة البقرة : الآية 269)

اقرار المشرف

أقر أن اعداد هذه الاطروحة الموسومة " أثر هياكل الملكية على عدم تماثل المعلومات : التحفظ المحاسبي كمتغير وسيط " المقدمة من قبل الباحث (حسن طالب هاشم) بإشرافي في كلية الادارة والاقتصاد - جامعة البصرة ، وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في علوم المحاسبة.

المشرف

~~ا.د. عبد الحسين توفيق شبلي~~

جامعة البصرة - كلية الادارة والاقتصاد

المشرف

ا.د. فاطمة جاسم محمد

جامعة البصرة - كلية الادارة والاقتصاد

توصية السيد رئيس قسم المحاسبة

بناءً على اقرار السادة المشرفين ، ارشح هذه الاطروحة للمناقشة

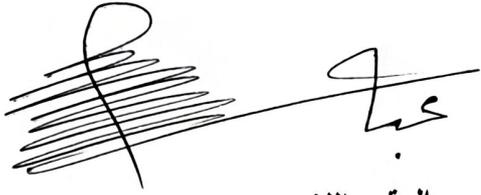
الحام

ا.م.د. الهام جعفر الشاوي

رئيس قسم المحاسبة

اقرار المقوم اللغوي

اقر ان اعداد الاطروحة الموسومة " اثر هياكل الملكية على عدم تماثل المعلومات :
التحفظ المحاسبي كمتغير وسيط " التي قدمها الباحث (حسن طالب هاشم) قد جرى
تقويمها لغوياً واصبح اسلوبها سليماً من الاخطاء اللغوية والطباعية والركاكة
الاسلوبية ولأجله وقعت.



المقوم اللغوي

أ.م.د عباس عبد العزيز صيهود

جامعة البصرة - مركز دراسات البصرة والخليج العربي

إقرار المقوم الاحصائي

أشهد بان الاطروحة الموسومة (أثر هياكل على عدم تماثل المعلومات : التحفظ المحاسبي كمتغير وسيط) للطالب (حسن طالب هاشم) في قسم المحاسبة قد انيطت بي مهمة تقويمها إحصائيا وهي مرشحة للمناقشة.



التوقيع:
رئيس القسم: أ.م.د. وليد مية رودين

التاريخ: 2023 / /

اقرار لجنة المناقشة

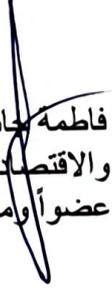
نشهد نحن رئيس واعضاء لجنة المناقشة ، بأننا اطلعنا على الاطروحة الموسومة " اثر هياكل الملكية على عدم تماثل المعلومات: التحفظ المحاسبي كمتغير وسيط " المقدمة من قبل الباحث (حسن طالب هاشم) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفي ما له علاقة بها ونقر انها جديرة بالقبول لنيل درجة دكتوراه فلسفة في علوم المحاسبة .

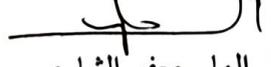

أ.د. معلاء فريد عبد الاحد
الجامعة التقنية الجنوبية
عضواً


أ.د. عباس حميد يحيى
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة بغداد
رئيس اللجنة


أ.م.د. منذر حجار داغر
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة
عضواً


أ.م.د. عبد الخالق ياسين زاير
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة
عضواً


أ.د. فاطمة حاسم محمد
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة
عضواً ومشرفاً


أ.م.د. الهام جعفر الشاوي
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة
عضواً


أ.د. عبد الحسن توفيق شبلي
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة البصرة
عضواً ومشرفاً

صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة البصرة على قرار اللجنة


أ.د. عبد الحسن توفيق شبلي

عميد كلية الادارة والاقتصاد

الإهداء

إلى من يفيض دمه عطاءً وتزهو أرواحهم في السماء

شهداء العراق

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني العطاء بدون انظار، إلى من حمل اسمه بكل

اعتزاز وافخار، إلى من سنبتى كلماته خور اهندي لها اليوم وفي الغد وإلى الأبد .

والذي رحمه الله

إلى ملاكي في الحياة وإلى معنى الحب والوفاء، إلى معنى الحنان والثاني، إلى بسمته الحياة وسر الوجود،

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحني إلى أعلى الحباب .

أمي الحبيبة

إلى من حبه في الروح مُنصل والفكر فيهم وان غابوا لمنشغل إلى من تربطني بهم رابطة الأخوة كباط الكف

بالساعد .

إلى أخواتي وأخواني الأعزاء

إلى من كانوا لي سنداً وعوناً إلى الذين يلهج لساهم بالدعاء إلى الله العلي القدير أن يكلني بعين مرعاينه

اصدقائي الاعزاء

إلى من تعجز الكلمات وتقف حائرة أمام فضلها إلى نور حياتي ورفيقة دربي (زوجتي الغالية) وإلى نبض قلبي

(لجين وليان) .

عائتي الصغيرة

إلى أساتذتي وزملائي وكل من علمني حرفاً

اهدي جهدي المتواضع هذا

الباحث

شكر و عرفان

الحمدُ لمن اقتبسنا من مشكاته الأنوار، وأنعم علينا بنعم الشكر والاستغفار مدبر الأمور ومقدر الأقدار ، مُلهمني طول صبرٍ وصمتٍ وتفكيرٍ وإصرار ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله الطيبين الطاهرين وعلى أصحابه وجميع الصالحين الأبرار ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

يطيب لي وأنا أختتم جهدي العلمي المتواضع هذا أن أتقدم بوافر الشكر والعرفان إلى الأستاذة الفاضلة الدكتورة " فاطمة جاسم محمد " والاستاذ الفاضل الدكتور " عبد الحسين توفيق شلبي، لتفضلهما بالإشراف على بحثي هذا ولما تم بذله معي من جهد صادق في الإشراف والتوجيه العلمي طوال مدة الإشراف عليه ولما قدما لي من نصائح سديدة وإرشادات قيمة ولما شملوني به من خلق كريم ودعم ، والذي كان له الأثر في إنجاز هذا البحث وإخراجه بالشكل الذي هو عليه سائلاً الله العلي القدير أن يمدهما بدوام الصحة وتمام العافية.

كما اتقدم بالشكر والامتنان الى السيدة رئيس قسم المحاسبة الأستاذ المساعد الدكتورة الهام الشاوي والى الاستاذ المساعد الدكتور منذر جبار داغر لما قدموه من إرشادات قيمة، وأتقدم بوافر الشكر والامتنان والاحترام إلى أساتذتي في مدة الدراسة لما بذلوه في اعطائنا فيض علومهم فجزاهم الله خير الجزاء واطال في عمرهم ويشرفني ان اذكر أسماء هم في بحثي وهم كل من الأستاذ الدكتور هاشم علي هاشم والأستاذ المساعد الدكتور سهيل التميمي والأستاذ المساعد الدكتور عبدالخالق ياسين زاير والأستاذ المساعد الدكتور وليد ميه رودين والأستاذ المساعد الدكتور عبد الكريم والأستاذ المساعد فيحاء عبد الخالق محمود.

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان للأستاذة الأفاضل رئيس و أعضاء لجنة المناقشة الموقرين الذين قبلوا وتحملوا عناء قراءة ومناقشة الأطروحة.

ختاماً يقتضي واجب الوفاء أن أتقدم بعميق شكري وتقديري إلى جميع من قدم لي العون والمساعدة ولو بكلمه واحدة لإخراج هذا البحث إلى حيز الوجود والتمس العذر لمن فاتني أن أشكرهم وأسأل الله أن يجزيهم عني خير الجزاء.

المستخلص

يهدف البحث إلى بيان الاطار النظري لكل من هياكل الملكية والتحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات فضلا عن قياسها وبيان العلاقة النظرية والعملية بين كل منهم، وتحديد التأثير بين هذه المتغيرات وذلك بالتطبيق في (20) شركة من الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من 2015 ولغاية 2019 وبواقع (100) مشاهدة.

لقد تم قياس متغيرات البحث بشكل كمي بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للشركات العراقية فضلا عن اجراء الاختبارات الإحصائية المعتمدة كأجراء التحليل الاحصائي ثنائي الحد (Biomial Test) وتحليل التباين الاحادي (one-way anova) والانحدار الخطي ومعامل الارتباط واختبار (T) واختبار (F) فضلاً عن تحليل المسار (Path Analysis) وذلك عن طريق استخدام كل من برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وبرنامج التحليل الاحصائي (Eviews) فضلاً عن البرنامج الاحصائي (AMOS).

إن اهم ما توصل اليه الباحث من نتائج هو ان هناك وجود اثار غير مباشرة لكل من الملكية الادارية وملكية كبار المساهمين والملكية الحكومية والملكية العائلية على عدم تماثل المعلومات من خلال توسيط التحفظ المحاسبي. كذلك يوجد اثر سلبي غير مباشر لكل من هياكل الملكية بصورة عامة والملكية الحكومية على عدم تماثل المعلومات من خلال توسيط التحفظ المحاسبي.

من اهم التوصيات التي اوصى بها الباحث هي: تفعيل دور هيئة سوق العراق للأوراق المالية لمتابعة الشركات المدرجة اسهمها في السوق في الإفصاح عن هوية المساهمين الذين يمتلكون نسبة اكبر من 5% من اجمالي اسهم تلك الشركات الى نسب تملكهم ، مع المطالبة في الإفصاح عن جنسياتهم وصلة القرابة فيما بينهم ونسب تملك اعضاء مجلس الإدارة والمدراء التنفيذيين، تشجيع امتلاك المديرين لأسهم في المنشأة بما يؤدي إلى تقارب المصالح بين الإدارة والمساهمين، وهو ما يفيد في تحجيم عدم تماثل المعلومات، التشجيع من الدور الرقابي للملكية المؤسسية وخاصة أن لها دور فعال في مواجهة عدم تماثل المعلومات بين مجلس الإدارة وحملة الاسهم، إيلاء اهتمام اكبر بمجالات العمل المشتركة ما بين اليات الحوكمة ومنها هياكل الملكية وبين التحفظ المحاسبي لما يسهم من تخفيض عدم تماثل المعلومات ويعزز استدامة الشركات في نشاطها.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
أ	الآية القرآنية
ب	الاهداء
ج	الشكر والامتنان
د	مستخلص الدراسة
هـ	قائمة المحتويات
و-ي	قائمة الجداول
ح	قائمة الاشكال
ط	قائمة الملاحق
2-1	المقدمة
23-3	الفصل الاول : منهجية الدراسة و دراسات سابقة
11-3	المبحث الاول : منهجية الدراسة
23-12	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
70-24	الفصل الثاني: هياكل الملكية والتحفظ المحاسبي
39-24	المبحث الاول : هياكل الملكية
70 -40	المبحث الثاني: التحفظ المحاسبي
117-71	الفصل الثالث : العلاقة بين هياكل الملكية وعدم تماثل المعلومات في اطار التحفظ المحاسبي
96-71	المبحث الاول: عدم تماثل المعلومات
117-97	المبحث الثاني: العلاقة والاثر بين هياكل الملكية والتحفظ المحاسبي بعدم تماثل المعلومات
169-118	الفصل الرابع: قياس المتغيرات واختبار الفرضيات
129-118	المبحث الاول: قياس هياكل الملكية والتحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات.
169-130	المبحث الثاني: اختبار الفرضيات وتحليل وتفسير النتائج
173-170	الفصل الخامس: الاستنتاجات والتوصيات
171-170	المبحث الاول: الاستنتاجات
173-172	المبحث الثاني: التوصيات
205-174	المصادر
XI-I	الملاحق



قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	التبويب القطاعي لشركات عينه الدراسة	8
1-4	نبذة تعريفية عن الشركات عينة الدراسة	118
2-4	قياس الملكية الادارية للشركات عينة الدراسة	120
3-4	قياس ملكية كبار المساهمين للشركات عينة الدراسة	121
4-4	قياس الملكية الحكومية للشركات عينة الدراسة	122
5-4	قياس الملكية المؤسساتية للشركات عينة الدراسة	123
6-4	قياس الملكية العائلية للشركات عينة الدراسة	124
7-4	قياس التحفظ المحاسبي للشركات عينة الدراسة	126
8-4	قياس عدم تماثل المعلومات للشركات عينة الدراسة	128
9-4	ملخص ترميز الدراسة وطريقة قياسها	130
10-4	مصفوفة الارتباطات بين متغيرات الدراسة	131
11-4	اختبار التداخل الخطي لبيانات متغيرات الدراسة	132
12-4	اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات الدراسة	133
13-4	اختبار استقراره السلاسل (جذر الوحدة) لمتغيرات الدراسة	134
14-4	ملخص نموذج اختبار الفرضية الرئيسية الاولى	135
15-4	تباين اختبار الفرضية الرئيسية الاولى	136
16-4	معاملات دالة الانحدار للفرضية الرئيسية الاولى	136
17-4	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الاولى	138
18-4	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية	140
19-4	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة	142
20-4	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة	143
21-4	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة	145
22-4	ملخص نموذج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية	146
23-4	تباين اختبار الفرضية الرئيسية الثانية	147
24-4	معاملات دالة الانحدار للفرضية الرئيسية الثانية	147
25-4	ملخص نموذج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة	150
26-4	تباين اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة	150
27-4	معاملات دالة الانحدار للفرضية الرئيسية الثالثة	151
28-4	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الاولى	153
29-4	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية	155
30-4	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة	156

158	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة	31-4
159	نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة	32-4
161	نتائج تحليل المسار لاختبار الفرضية الرئيسية الرابعة	33-4
162	نتائج تحليل المسار لاختبار الفرضية الفرعية الاولى	34-4
163	نتائج تحليل المسار لاختبار الفرضية الفرعية الثانية	35-4
165	نتائج تحليل المسار لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة	36-4
166	نتائج تحليل المسار لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة	37-4
167	نتائج تحليل المسار لاختبار الفرضية الفرعية الخامسة	38-4
168	ملخص نتائج قبول ورفض فروض الدراسة	39-4



قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
11	المخطط الافتراضي للبحث	1-1
104	أثر هياكل الملكية على التحفظ المحاسبي	1-3
107	اثر التحفظ المحاسبي في عدم تماثل المعلومات	2-3
115	أثر هياكل الملكية على عدم تماثل المعلومات	3-3
117	هياكل الملكية والتحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات	4-3
137	العلاقة بين هياكل الملكية والتحفظ المحاسبي	1-4
138	المدرج التكراري والتوزيع الطبيعي لبواقي الفرضية الرئيسية الاولى	2-4
148	العلاقة بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات	3-4
149	درج التكراري والتوزيع الطبيعي لبواقي الفرضية الرئيسية الثانية	4-4
152	العلاقة بين هياكل الملكية وعدم تماثل المعلومات	5-4
153	المدرج التكراري والتوزيع الطبيعي لبواقي الفرضية الرئيسية الثالثة	6-4
161	نموذج تحليل المسار لاختبار الفرضية الرئيسية الرابعة	7-4
162	نموذج تحليل المسار لاختبار الفرضية الفرعية الاولى	8-4
163	نموذج تحليل المسار لاختبار الفرضية الفرعية الثانية	9-4
164	نموذج تحليل المسار لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة	10-4
166	نموذج تحليل المسار لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة	11-4
167	نموذج تحليل المسار لاختبار الفرضية الفرعية الخامسة	12-4

قائمة الملاحق

رقم الملحق	اسم الملحق	رقم الصفحة
1	البيانات الخاصة بهيكل الملكية	V-I
2	البيانات الخاصة بالتحفظ المحاسبي	VIII-VI
3	البيانات الخاصة بعدم تماثل المعلومات	XI-IX

المقدمة

مع تطور بيئة الأعمال، وتنامي الدور التعاقدى للمعلومات المحاسبية في ظل فصل الملكية عن الإدارة زادت حدة التعارضات في المصالح بين الأطراف المختلفة المرتبطة بالشركة، واتسمت المعلومات المحاسبية باللاتماثلية سواء بين الإدارة والمستثمرين، أم بين المستثمرين أنفسهم مع بعضهم البعض، لذلك تعد ظاهرة عدم تماثل المعلومات من أبرز الظواهر الرئيسة التي تواجه اسواق الاوراق المالية إذ اهتمت البحوث في الآونة الاخيرة في الدراسة عن وسيلة للحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات وتكمن مشكلة ظاهرة عدم تماثل المعلومات في أن ادارات الشركات تمتلك معلومات خاصه بها تفوق عن تلك المعلومات الخاصة بالمستثمرين ، و هذا ما يبين ان المعلومات التي حصلوا عليها المستثمرين تتوقف عند المعلومات العامة فقط مما يوتر في عدم امكانية التمييز بصورة واضحة بين الارباح الحقيقية و الارباح التي تم الاعلان عنها، لذلك سعت الكثير من المحاولات والجهود الى تخفيض و معالجة هذه المشكلة ومنها ما تمثل في التوجه الى تبني آليات حوكمة الشركات والانظمة والتعليمات الصادرة عن الجهات المهنية ذات الصلة في تنظيم المحاسبة لضمان توافر المعلومات المفيدة لمستخدميها وبما يسهم في تحقيق كفاءة الاسواق المالية .

إذ تشير هياكل الملكية إلى عدد الأسهم المملوكة في الشركة وطبيعة الجهات المالكة لها، وما يترتب عليها من توزيع الصلاحيات داخل مجلس الإدارة وحق التصويت وانتخاب الإدارة التنفيذية واتخاذ القرارات الهامة والتي من بينها استخدام سياسات محاسبية متحفظة، فالتحفظ المحاسبي يعد من القرارات الهامة في الشركة وينظر إليه كأحد الأدوات الرقابية للحد من التصرفات الانتهازية للإدارة اضافة إلى حماية حقوق الأقلية من المساهمين والحفاظ عليها، فضلا عن تخفيض التكاليف السياسية والحد من إدارة الأرباح وتخفيض مشكلة تضارب المصالح وتعمل على تحقيق التوافق بين كافة أصحاب المصالح وانعكاسه على تخفيض عدم تماثل المعلومات ؛ لذا فإن اتجاهات السعي على تخفيض عدم تماثل المعلومات من خلال سياسة الشركة واستراتيجياتها والتي يمكن تنفيذها عن طريق مجموعة من القرارات ؛ وعليه فإن اختلاف انماط هياكل الملكية والتحفظ المحاسبي يعمل على تخفيض عدم تماثل المعلومات .

لذا يسعى البحث لتحقيق عدة اهداف منها دراسة وتحديد وقياس هياكل الملكية ، قياس ممارسات التحفظ المحاسبي للشركات عينة البحث وتحديد ابعاد ظاهرة عدم تماثل المعلومات وقياسها للشركات عينة البحث ، وبيان اثر هياكل الملكية في عدم تماثل المعلومات من خلال والتحفظ

المحاسبي فضلا عن بيان العلاقة النظرية والعملية بين كل منهم، وتحديد التأثير بين هذه المتغيرات.

ولتحقيق أهداف الدراسة فقد تم تقسيمه إلى خمسة فصول تضمن الفصل الأول منه منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة حيث خصص المبحث الأول لمنهجية البحث وجاء المبحث الثاني لبعض الدراسات السابقة المرتبطة بمتغيرات البحث، وتناول الفصل الثاني الخلفية النظرية لكل من هياكل الملكية والتحفظ المحاسبي، و عليه تم تقسيمه إلى مبحثين خصص الأول منه إلى هياكل الملكية والثاني إلى التحفظ المحاسبي، وتناول الفصل الثالث تخفيض عدم تماثل المعلومات في ظل هياكل الملكية والتحفظ المحاسبي، و عليه تم تقسيمه إلى مبحثين خصص الأول منه إلى تناول ظاهرة عدم تماثل المعلومات، وجاء المبحث الثاني لهياكل الملكية والتحفظ المحاسبي وتأثيرهما في عدم تماثل المعلومات ، أما الفصل الرابع فقد خصص لقياس متغيرات البحث واختبار الفرضيات عن طريق تقسيمه على مبحثين خصص الأول منه إلى قياس متغيرات البحث وخصص الثاني لتحليل وتفسير النتائج لاختبار فرضيات البحث، وجاء الفصل الخامس بالاستنتاجات والتوصيات.

الفصل الاول

منهجية البحث وبعض الدراسات السابقة

تمهيد

يشمل هذا الفصل كل من منهجية البحث فضلا عن بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات البحث واسهام البحث الحالي في مجال المعرفة المحاسبية ، وقد حاول الباحث أن يعرض اهم ما جمع من دراسات ودوريات اجنبية وعربية وعراقية ترتبط بمتغيرات البحث المتمثلة في هياكل الملكية والتحفظ المحاسبي فضلا عن عدم تماثل المعلومات ، وعليه فإن الفصل سيتضمن مبحثين وكالاتي:

المبحث الأول: منهجية البحث

المبحث الثاني: بعض الدراسات السابقة وموقع البحث الحالي منها

المبحث الاول

منهجية الدراسة

1-1-1 مشكلة الدراسة

تعد مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية من المشكلات التي تعاني منها أسواق الأوراق المالية سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية ذات الاقتصاديات الناشئة على حد سواء ، وإن كانت هذه المشكلة تظهر بشكل واضح في أسواق الأوراق المالية الناشئة بالدول النامية عنها في أسواق الأوراق المالية في الدول المتقدمة التي تتمتع أسواق الأوراق المالية فيها بقدر لا بأس به من الشفافية والمصداقية ، وحيث أن وجود هذه المشكلة يترك تأثيرات سلبية علي حجم التداول والسيولة وتكلفة رأس المال مما يؤثر علي معدلات التنمية الاقتصادية.

وفي هذا الصدد فقد تبين إن جودة آليات الحوكمة المطبقة والتي يعد هياكل الملكية جزء منها قد يكون لها انعكاس إيجابي على تحسين ملاءمة وموثوقية المعلومات وخاصة تلك التي تعتمد على التقديرات الإدارية، فكلما ازدادت قوة وجودة هياكل الملكية المطبقة أمكن الحد من مشكلة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وغيرها من الأطراف الأخرى من أصحاب المصالح (C. J. Song et al., 2010).

كما يُعد التحفظ المحاسبي وسيلة فعالة للتخفيف من مشكلة عدم تماثل المعلومات وخاصة مشكلة الاختيار العكسي وهذا ما أكدته دراسة (LaFond & Watts, 2008) والتي تعتبر من أوائل الدراسات التي اختبرت العلاقة بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات في أسواق الأسهم، حيث أوضح أنه يمكن للتحفظ أن يخفض من عدم تماثل المعلومات إما بطريقة مباشرة عن طريق تخفيض عمليات إدارة الأرباح أو بطريقة غير مباشرة عن طريق زيادة كفاءة الاستثمار؛ لذلك فهناك مطالب متزايدة للتمسك بسياسة التحفظ المحاسبي، حيث ينظر إليه كأحد الأدوات الرقابية التي تحد من التصرفات الانتهازية للإدارة وتعمل على حماية حقوق الأقلية من المساهمين والحفاظ عليها، فضلاً عن تخفيض التكاليف السياسية والحد من عدم تماثل المعلومات (Lin, 2016 ،García Lara et al., 2016).

بالإضافة إلى ذلك فإن هياكل الملكية يعتبر من اهم اليات حوكمة الشركات التي تلعب دورا حيويا في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية ، ويختلف مستوى التحفظ المحاسبي باختلاف طبيعة ملكية الشركة (F. Song, 2015 ، Hamdan, 2017)

بالرغم من اهتمام الأدب المحاسبي على المستوى النظري بأنماط هياكل الملكية ، التحفظ المحاسبي ، وعدم تماثل المعلومات إلا أن الربط ودراسة الأثر التفاعلي بينهم لم يتم تناوله بشكل مباشر في بيئة الأعمال العراقية ، كذلك أيضا لم يقدم الأدب المحاسبي على المستوى التطبيقي دليلا عمليا واضحا حول طبيعة العلاقة بين هياكل الملكية والتحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات .

ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة الرئيسية في ما أثر هياكل الملكية في عدم تماثل المعلومات والتحفظ المحاسبي كمتغير وسيط ؟ ويشترك من هذا السؤال اربع مجموعات رئيسية من الاسئلة هي :

اولا: هل يوجد اثر لهياكل الملكية على التحفظ المحاسبي ؟

ثانيا: ما أثر التحفظ المحاسبي على عدم تماثل المعلومات ؟

ثالثا : هل يوجد اثر لهياكل الملكية على عدم تماثل المعلومات ؟

رابعا : هل يوجد اثر لهياكل الملكية على عدم تماثل المعلومات من خلال التحفظ المحاسبي؟

2-1-1 أهمية الدراسة

تتمثل اهمية الدراسة في:-

1- تتمثل اهمية الدراسة في أهمية ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية في سوق العراق للأوراق المالية ومالها من تأثير على كفاءة سوق الاوراق المالية، إذ تنسم سوق الاوراق المالية في الدول النامية عدم تماثل المعلومات بمستوى عال مقارنة في الاسواق المالية بالدول المتقدمة التي تمثل مستوى منخفض من عدم تماثل المعلومات المحاسبية.

2- بالنسبة للمستثمرين الحاليين والمرقبين فإنهم يسعون الى الحصول على معلومات مالية مفيدة تسهم في ترشيد قراراتهم حيث يسهم هذا الدراسة في تخفيض عدم تماثل المعلومات من خلال وجود هياكل الملكية قوية والذي يساعدهم في التنبؤ بالعوائد والمخاطر المحيطة بالشركة.

3- بالنسبة للشركات فإنه يساعد الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بما في ذلك شركات عينة الدراسة في تقديم معلومات مفيدة تلبي احتياجات المستخدمين ، وذلك من خلال استخدام سياسة التحفظ المحاسبي ولما له من أثار في الحد من ظاهرة عدم

تمائل المعلومات وزيادة ثقة المستثمرين وجذب عدد كبير منهم وبالتالي تحقيق عائد اكبر وزيادة القيمة السوقية لاسهم هذه الوحدات الاقتصادية.

4- تساعد على زيادة دقة توقعات المحللين الماليين وتقليل اخطاء توقعاتهم وذلك من خلال توافر المعلومات التي تمتلك القدرة على التنبؤ بالعوائد والتدفقات النقدية المستقبلية من خلال استعمال سياسات محاسبية متحفظة .

5- تحاول هذه الدراسة تقديم دليل من البيئة العراقية حول انعكاس العلاقة بين هياكل الملكية والتحفظ المحاسبي على عدم تماثل المعلومات في الشركات عينة الدراسة.

3-1-1 اهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الاهداف الاتية:

1- التطرق إلى الجوانب النظرية والعملية لهياكل الملكية والتحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات.

2- قياس كل من هياكل الملكية والتحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات لعينة الدراسة.

3- تحليل الآثار المباشرة النظرية والعملية لاختلاف هياكل الملكية على التحفظ المحاسبي.

4- تحليل الآثار المباشرة النظرية والعملية لاختلاف هياكل الملكية على عدم تماثل المعلومات

5- تحليل الأثر المباشر النظري والعملي للتحفظ المحاسبي على عدم تماثل المعلومات.

6- تحليل الآثار غير المباشرة لهياكل الملكية على عدم تماثل المعلومات من خلال التحفظ المحاسبي.

4-1-1 فرضيات الدراسة

تتكون فرضيات الدراسة من اربع مجموعات رئيسة هي:

اولاً: لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لهياكل الملكية بالتحفظ المحاسبي. ويشق منه الفرضيات الفرعية الآتية:

" لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية في الملكية الإدارية والتحفظ المحاسبي "

" لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية في ملكية كبار المساهمين والتحفظ المحاسبي "

" لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية في الملكية الحكومية والتحفظ المحاسبي "

" لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية في الملكية المؤسسية والتحفظ المحاسبي "

" لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية في الملكية العائلية والتحفظ المحاسبي "

ثانياً: " لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية في التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات "

ثالثاً : لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لهياكل الملكية في عدم تماثل المعلومات. ويشتق منه
الفرضيات الفرعية الآتية :

" لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية في الملكية الادارية وعدم تماثل المعلومات "

" لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية في ملكية كبار المساهمين وعدم تماثل المعلومات "

" لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية في الملكية الحكومية وعدم تماثل المعلومات "

" لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية في الملكية المؤسسية وعدم تماثل المعلومات "

" لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية في الملكية العائلية وعدم تماثل المعلومات "

رابعاً : لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لهياكل الملكية على عدم تماثل المعلومات من خلال
التحفظ المحاسبي. يشتق منه الفرضيات الفرعية الآتية:

" لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للملكية الادارية في عدم تماثل المعلومات من خلال التحفظ
المحاسبي "

" لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لملكية كبار المساهمين في عدم تماثل المعلومات من خلال
التحفظ المحاسبي "

" لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للملكية الحكومية في عدم تماثل المعلومات من خلال التحفظ
المحاسبي "

" لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للملكية المؤسسية في عدم تماثل المعلومات من خلال التحفظ المحاسبي "

" لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للملكية العائلية في عدم تماثل المعلومات من خلال التحفظ المحاسبي "

5-1-1 مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة من الشركات كافة غير المالية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (السوق النظامي) والبالغ عددها 29 وفقا للموقع الالكتروني لهيئة العراق للأوراق المالية للفترة من (2015 2019) . وان سبب اختيار الباحث لهذه القطاعات يكمن في اهمية هذه القطاعات في السوق العراقية وعدم التطرق لها على حد معرفه الباحث في البحوث السابقة فضلا محاوله الباحث لاختيار عينة تتناسب مع متغيرات الدراسة إذ تمثلت عينه الدراسة ب20 شركة كانت تفاصيل اختيارها كالاتي:

1- تم استبعاد شركات قطاعات المالية وذلك لاختلاف انشطتها وتقاريرها عن نظيراتها في الشركات غير المالية بمعنى الافتقار إلى قابليه المقارنة .

2- تم استبعاد الشركات التي لا يتوفر بها البيانات المطلوبة لقياس متغيرات الدراسة .

والجدول اللاحق يوضح التبويب القطاعي لشركات عينة الدراسة

جدول (1-1)

التبويب القطاعي لشركات عينه الدراسة

اسم القطاع	اجمالي الشركات المدرجة (المجتمع)	عدد الشركات (العينة)	النسبة المئوية من القطاع %	النسبة المئوية من العينة %
قطاع الاتصالات	2	1	%50	%5
قطاع الخدمات	6	4	%66,5	%20
قطاع الزراعة	5	2	%40	%10
قطاع الصناعة	10	8	%80	%40
قطاع الفنادق	6	5	%83,3	%25
الاجمالي	29	20	%68,9	%100

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات هيئة الاوراق المالية العراقية

6-1-1 وسائل جمع البيانات والمعلومات

1- الجانب النظري: اعتمد الباحث على الادبيات الاجنبية والعربية متمثلة بالكتب والدوريات

والبحوث والاطاريح المنشورة والقوانين والتعليمات الصادرة من الجهات المختصة

والمواقع الالكترونية ذات الصلة بالموضوع محل الدراسة.

2- الجانب التطبيقي: في هذا الجانب اعتمد الباحث على عدة وسائل لجمع البيانات

والمعلومات اهمها ، التقارير المالية الصادرة من قبل الشركات عينة الدراسة المدرجة في

سوق العراق للأوراق المالية وللفترة (2015-2019) والنشرات الصادرة من قبل سوق

العراق للأوراق المالية الخاصة بالشركات عينة الدراسة.

7-1-1 حدود الدراسة

- 1- الحدود المكانية: تمثلت مجموعة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية (السوق النظامي) باستثناء القطاع المالي (المصارف وشركات التأمين).
- 2- الحدود الزمانية : تمثلت بالفترة من 2015 – 2019 لعرض فهم واسع لنتائج متغيرات الدراسة طوال امتداد الفترة .

8-1-1 الأساليب والبرامج الإحصائية

لتحقيق أهداف الدراسة والوصول إلى النتائج الخاصة بعينة الدراسة فقد تم استعمال مجموعة من الأساليب الإحصائية منها التحليل الاحصائي ثنائي الحد Binomial Test وتحليل التباين الأحادي one-way a nova والانحدار الخطي ومعامل الارتباط واختبار (T) واختبار (F) فضلا عن تحليل المسار Path Analysis وذلك باستعمال كل من برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS وبرنامج التحليل الاحصائي Eviews فضلا عن البرنامج الاحصائي AMOS .

9-1-1 التعريفات الاجرائية لمتغيرات الدراسة

يمكن تحديد متغيرات الدراسة (المستقلة والتابعة والوسيط) وطرائق قياسها كالآتي:

اولا / المتغير المستقل (هيكل الملكية) : تم قياسه من خلال الآتي :

- 1- الملكية الإدارية: تقاس بقسمة عدد الأسهم المملوكة من المدراء التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة إلى إجمالي عدد أسهم الشركة.
- 2- ملكية كبار المساهمين: تقاس بقسمة عدد الاسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين الذين يمتلكون 5% او اكثر من اسهم الشركة على إجمالي عدد اسهم الشركة .
- 3- الملكية الحكومية: تقاس من خلال قسمة عدد الأسهم المملوكة من قبل الحكومة إلى إجمالي عدد أسهم الشركة.
- 4- الملكية المؤسساتية: تقاس بقسمة عدد الأسهم المملوكة من المؤسسات الأخرى إلى إجمالي عدد أسهم الشركة.

5- الملكية العائلية: تقاس بقسمة عدد الأسهم المملوكة من قبل أفراد العائلة الواحدة إلى إجمالي عدد أسهم الشركة.

ثانياً/ المتغير التابع (عدم تماثل المعلومات): يتم قياس عدم تماثل المعلومات باستخدام مقياس مدى السعر المطور من قبل (Corwin & Schultz, 2012) إلى المدى المقدر High – low spread الذي يعتمد على أعلى وادنى سعر ، وكما في المعادلة التالية :

$$\text{Spread } t = \frac{pt^{high} - pt^{low}}{mid_t}$$

$$\text{Mid } t = \frac{pt^{high} - pt^{low}}{2}$$

إذ ان :-

Spread = المدى بين السعر الاعلى والسعر الأدنى للسهم.

Pt high = أعلى سعر ملاحظ للسهم في اليوم t

Pt low = ادنى سعر ملاحظ للسهم في اليوم t.

Mid = متوسط سعر التداول في اليوم t من خلال جمع اعلى سعر وادنى سعر /2.

ثالثاً/ المتغير الوسيط (التحفظ المحاسبي): تم قياسه من قبل الباحث من خلال مقياس الاستحقاقات الكلية (Givoly & Hayn, 2000) المطور من قبل (Xu et al., 2012) بالاعتماد على فكرة ان التحفظ المحاسبي ينتج عنه مستحقات سلبية تراكمية على المدى الطويل وقدموا النموذج الاتي:

$$\text{CONACC} = (\text{NIO} + \text{DEP} - \text{CFO}) * -1 / \text{TA}$$

اذ ان :-

CONACC = درجة التحفظ المحاسبي

NIO = عبارة عن صافي دخل الشركة i عن الفترة المنتهية t

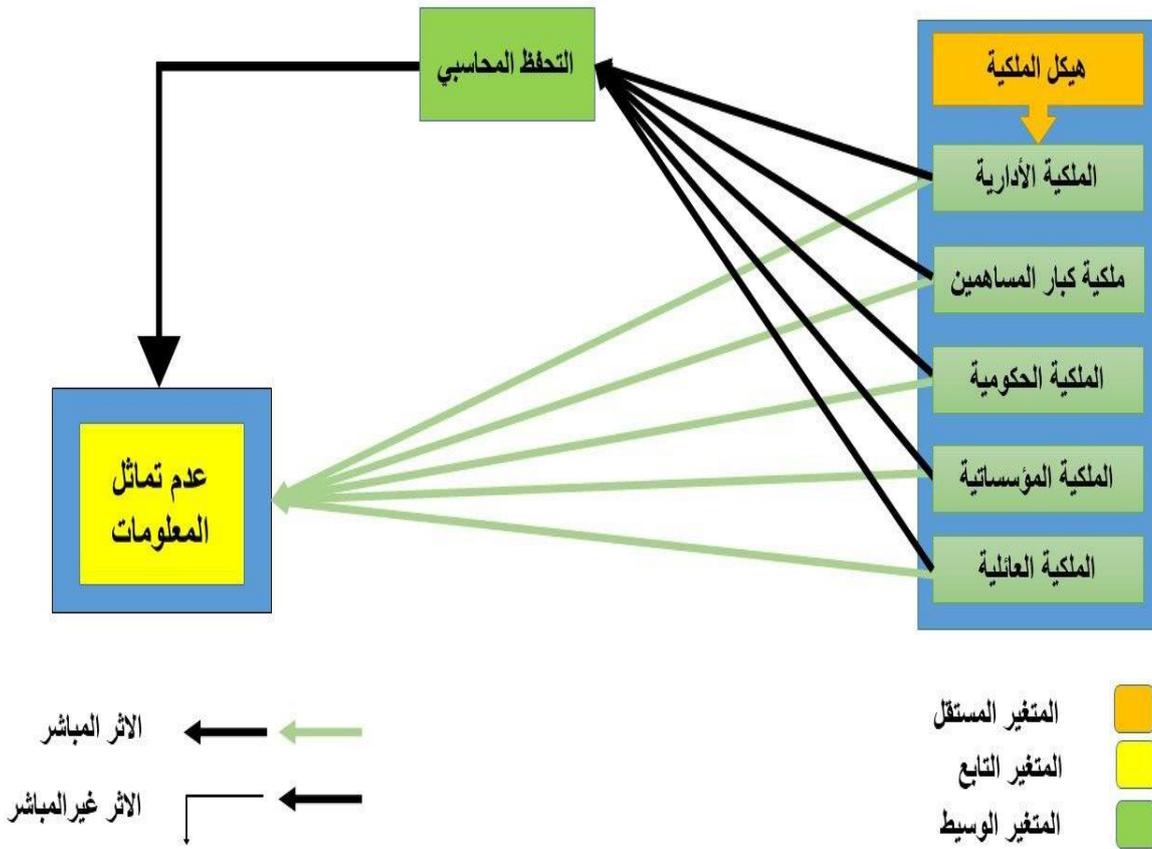
DEP = اندثار الموجودات الثابتة للشركة i عن الفترة t

CFO = التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i عن الفترة المنتهية t

TA = اجمالي الاصول للشركة i عن الفترة المنتهية t

10-1-1 المخطط الفرضي للبحث (انموذج الدراسة)

يبين الشكل (1-1) المخطط الفرضي للبحث الذي يوضح معالمه الاساسية عن طريق بيان علاقة الارتباط والتأثير بين متغيرات الدراسة , كما مبين في الشكل الاتي :



الشكل (1-1)

المخطط الافتراضي للبحث

المبحث الثاني

الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية منها

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع هياكل الملكية والتحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات و تناولته من زوايا مختلفة وقد تنوعت الدراسات بين العربية والأجنبية وسوف نستعرض الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة إلى ابرز ملامحها مع تقديم تعليقا عنها يتضمن جوانب الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة وبين الفجوة العلمية التي تناولتها الدراسة الحالية .

ويود الباحث أن يشير إلى أن الدراسات التي سوف يتم استعراضها تمتد في الفترة الزمنية من (2008 إلى 2021) وشملت مجموعه من البلدان (مصر، الاردن، السعودية، ايران، الصين، العراق ، اندونيسيا، سوريا، الولايات المتحدة) مما يشير بذلك إلى تنوعها من حيث البيانات اضافة إلى التنوع الزمني .

إذ تم تصنيف هذه الدراسات بحسب المتغيرات الرئيسية للدراسة وبحسب كونها عربية او اجنبية إلى ثلاث تصنيفات:

1- الدراسات التي تناولت هياكل الملكية والتحفظ المحاسبي (العربية والأجنبية).

2- الدراسات التي تناولت هياكل الملكية وعدم تماثل المعلومات (العربية والأجنبية).

3- الدراسات التي تناولت التحفظ المحاسبي و عدم تماثل المعلومات (العربية والأجنبية).

وفيما يلي عرضا لهذه الدراسات ثم نبين جوانب الاتفاق والاختلاف بينها وصولا إلى تحديد الفجوة العلمية من خلال التعرف على اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة واخيرا جوانب الاستفادة من بعض الدراسات السابقة في الدراسات الحالية.

1-2-1 دراسات تناولت العلاقة والتأثير بين هياكل الملكية والتحفظ المحاسبي

1-1-2-1 دراسات عربية: يمكن بيان بعض الدراسات العربية التي تناولت العلاقة بين هياكل الملكية والتحفظ المحاسبي:

1- دراسة (يوسف, 2012) " اثر محددات هياكل المنشأة في تحفظ التقارير المالية "دراسة تطبيقية"

هدفت الدراسة الى اختبار أثر هياكل ملكية المنشأة في تحفظ التقارير المالية، إذ تحدد تحليلات الوكالة طبيعة الاختيار الإداري للسياسات المحاسبية في إطار الآثار الاقتصادية لهذه السياسات، حيث كانت دراسة تطبيقية على عينة مكونة من 24 شركة من الشركات النشطة في سوق الأوراق المالية المصري، وتوصلت الدراسة إلى إنَّ زيادة نسبة الملكية الإدارية تترافق مع تقارب المصالح بين الإدارة وحملة الأسهم من خارج الإدارة، فكلما ازدادت نسبة الملكية الإدارية ازداد عدم التماثل في الاعتراف بين الأنباء السارة والأنباء غير السارة كما أن لتشتت الملكية تأثيراً إيجابياً في اختيار السياسات المحاسبية المتحفظة، ولكن هذا التأثير هو أقل من تأثير نسبة الملكية الإدارية بالمقابل لم تظهر نتائج الدراسة تأييداً للفرض القائل: إنَّ الملكية العائلية تدفع لاختيار سياسات محاسبية متحفظة، إذ إنَّ تأثير الملكية العائلية (الفرض الثالث) يكون من خلال تخفيض عدم التماثل في الاعتراف بكل من الأنباء السارة والأنباء غير السارة.

2- دراسة (مليجي, 2014) " اثر هياكل الملكية وخصائص مجلس الادارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دليل من البيئة المصرية"

هدفت الدراسة الى اختبار أثر كل من هياكل الملكية وخصائص مجلس الإدارة على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، حيث كانت دراسة تطبيقية لعينة مكونة من 100 شركة مسجلة بالبورصة المصرية خلال الفترة من 2010 حتى 2012 ، وتوصلت الدراسة إلى ضعف مستوى التحفظ في الشركات المسجلة بالبيئة المصرية، كما أن الملكية المؤسسية والملكية المشتتة واستقلال مجلس الإدارة وازدواجية دور المدير التنفيذي الأول لهما تأثيراً معنوياً على مستوى التحفظ المحاسبي بينما لا يوجد تأثيراً معنوياً لكل من الملكية الإدارية والعائلية وملكية كبار المستثمرين وحجم مجلس الإدارة وعدد مرات اجتماعهم.

3- دراسة (علي & شحاتة, 2017) " أثر طبيعة الملكية والخصائص التشغيلية للشركات على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية- دراسة تطبيقية مقارنة على الشركات العائلية وغير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية"

هدفت الدراسة الى اختبار أثر طبيعة الملكية والخصائص التشغيلية للشركات، والتي تمثلت في كل من حجم الشركة ودرجة الرفع المالي والاستحقاق الاختياري ومعدل العائد على الأصول، من جهة على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية، حيث تمثلت عينة الدراسة من 60 شركة من

الشركات المقيدة بالبورصة المصرية مقسمة إلى مجموعتين : 30 شركة تمثل الشركات العائلية و 30 شركة تمثل الشركات غير العائلية خلال عام 2013، وتوصلت إلى وجود اختلاف غير معنوي في مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية بين الشركات العائلية والشركات غير العائلية، وكذلك صغر حجم الشركة وزيادة معدل العائد على الأصول بالشركات غير العائلية مقارنة بالشركات العائلية.

4- دراسة (عبدالحليم, 2018) " أثر هيكل الملكية وخصائص لجان المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في البورصة السعودية"

هدفت الدراسة الى قياس أثر كل من هيكل الملكية وخصائص لجان المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي بالشركات المساهمة المتداول أسهمها بسوق الأوراق المالية السعودية، حيث اعتمدت الدراسة على تحليل المحتوى Content Analysis في فحص التقارير السنوية لعينة مكونة من (106) شركة من الشركات المسجلة في البورصة السعودية خلال الفترة من عام 2013م حتى عام 2016م، بإجمالي مشاهدات (424) مشاهدة، و توصلت إلى عدم وجود علاقة بين ملكية كبار المساهمين، والملكية الإدارية، والملكية العائلية من ناحية ومستوى التحفظ المحاسبي من ناحية أخرى. بينما تؤثر الملكية المؤسسية والملكية المشتتة تأثيرًا معنويًا على مستوى التحفظ المحاسبي.

2-1-2-1 دراسات اجنبية: يمكن توضيح بعض الدراسات الاجنبية التي تناولت العلاقة بين هيكل الملكية والتحفظ المحاسبي:

1- دراسة (Nekounam et al., 2013)

“Study of relationship between institutional ownership and accounting conservatism in accepted Companies in Tehran Stock Exchange”

" دراسة العلاقة بين الملكية المؤسسية والتحفظ المحاسبي في الشركات المقبولة في بورصة طهران"

هدفت الدراسة الى مراجعة العلاقة بين الملكية المؤسسية والتحفظ المحاسبي في الشركات المقبولة في بورصة طهران، حيث تمثلت عينة البحث من (85) شركة مسجلة في بورصة طهران خلال

الفترة من 2007 حتى 2011، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين مستوى ملكية المؤسسات المالية في الشركات ومستوى التحفظ المحاسبي.

2- دراسة (Alkurdi et al., 2017)

“Accounting Conservatism and Ownership Structure Effect: Evidence from Industrial and Financial Jordanian Listed Companies”

“ تأثير هياكل الملكية على التحفظ المحاسبي : نظرة على الشركات الصناعية والمالية الأردنية المدرجة”

هدفت الدراسة الى دراسة تأثير هياكل الملكية على مستوى التحفظ المحاسبي في الأردن، حيث تمثلت عينة البحث من 99 شركة صناعية ومالية مدرجة في بورصة عمان بين عامي 2005 و 2013، و توصلت الدراسة أن هناك تأثير عكسي للملكية الحكومية على التحفظ المحاسبي. في المقابل ، تشير الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية مهمة بين الملكية الأجنبية والمؤسسية مع المحافظة المحاسبية ولكن تركيز الملكية لا يؤثر على التحفظ.

3- دراسة (Liu, 2019)

“The Impact of Ownership Structure on Conditional and Unconditional Conservatism in China: Some New Evidence”

“ تأثير هياكل الملكية على التحفظ المشروط وغير المشروط في الصين: بعض الأدلة الجديدة ”

هدفت الدراسة الى دراسة العلاقة بين هياكل الملكية والتحفط المشروط وغير المشروط في بيئة الشركات الصينية، حيث كانت العينة مأخوذة من جميع الشركات الصينية المدرجة مع البيانات المالية المتاحة في سوق الأسهم الصينية وقاعدة بيانات البحوث المحاسبية (CSMAR) للفترة من 2005 إلى 2014. تنتج معايير الاختيار هذه عينة أولية من 1738 شركة مدرجة مع 9046 ملاحظة سنة ثابتة، و توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين الملكية الحكومية و التحفظ المحاسبي، كما توصلت ايضا إلى وجود علاقات بين الملكية الإدارية والتحفط المحاسبي المشروط وغير مشروط ،كما اشارت الدراسة إلى أنه توجد علاقة ايجابية بين هياكل الملكية والتحفط المحاسبي المشروط وغير المشروط.

2-2-1 دراسات تناولت العلاقة والتأثير بين هياكل الملكية وعدم تماثل المعلومات

1-2-2-1 دراسات عربية: الاتي بعض الدراسات العربية التي تناولت العلاقة بين هياكل الملكية وعدم تماثل المعلومات وكما يلي:

1- دراسة (عوض, 2016) " اثر مستوى الإفصاح الاختياري على العلاقة بين نمط الملكية وعدم تماثل المعلومات في البيئة المصرية "دراسة امبريقية "

هدفت الدراسة الى تحديد تأثير الاختلافات في هياكل ملكية الشركات على مستوى عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين داخل سوق الأوراق المالية, وذلك من خلال تحديد تأثير (تركز الملكية، الملكية الإدارية، الملكية المؤسسية، الملكية الحكومية) على مستوى عدم تماثل المعلومات، وكذلك معرفة دور الإفصاح الاختياري في التخفيف من حدة هذا التأثير، حيث ارتكزت الدراسة على عينة من الشركات المصرية المقيدة في سوق الأوراق المالية، وقد بلغ حجم العينة 135 مفردة تتمثل في 45 شركة مساهمة، وقد أوضحت نتائج البحث وجود علاقة موجبة بين تركيز الملكية وعدم تماثل المعلومات, حيث يزداد مستوى عدم تماثل المعلومات حول الشركات التي تتسم بارتفاع تركيز هياكل الملكية الخاص بها, كما أوضح البحث كذلك عدم وجود علاقة معنوية بين كلا من الملكية الإدارية والمؤسسية والحكومية ومستوى عدم تماثل المعلومات. ومن ناحية أخرى أشار البحث إلى عدم وجود أثر للإفصاح الاختياري على العلاقة بين تركيز الملكية ومستوى عدم تماثل المعلومات داخل السوق.

2- دراسة (عيدان, 2020) " العلاقة بين محددات هياكل الملكية وتقرير تعليقات الادارة وأثرهما في لا تماثل المعلومات "

هدفت الدراسة الى تحديد وقياس محددات هياكل الملكية المتمثلة بنماذج وانواع هياكل الملكية ، وتحديد متطلبات الإفصاح في تقرير تعليقات الادارة وما يتضمنه من محاور وفقرات واختبار مدى وجود مستوى مقبول للامتثال لتلك المتطلبات وتحديد أبعاد ظاهرة لا تماثل المعلومات، اختبار طبيعة العلاقة بين محددات هياكل الملكية متمثلة ب (نسب التملك وهوية المساهمين وتقرير تعليقات الادارة ، اختبار اثر كل من نماذج وانواع هياكل الملكية وتقرير تعليقات الادارة والمتغيرات الضابطة في لا تماثل المعلومات، حيث تمثلت عينة البحث ب 11 مصرفا مدرج في سوق العراق للأوراق المالية (السوق النظامي) للفترة 2009-2018 ، ومن اهم الاستنتاجات التي

توصل اليها البحث هي: أن محددات هياكل الملكية في الوحدات المساهمة بشكل عام يمكن تمييزها إلى بعدين رئيسيين الأول يمثل نسبة التملك (تركيز الملكية) أما البعد الثاني يمثل هوية المساهمين (المالكين). ووجود انخفاض في مستوى الإفصاح عن تعليقات الإدارة للمصارف عينة البحث وبدلالة احصائية. ووجود علاقة بين محددات هياكل الملكية (علاقة طردية - الملكية المركزة ، الملكية الأجنبية ، الملكية الادارية) ؛ (علاقة عكسية - الملكية العائلية ، الملكية المؤسساتية) وتقرير تعليقات الإدارة. كما يوجد اثر لمحددات هياكل الملكية ولتقرير تعليقات الإدارة في لا تماثل المعلومات.

2-2-2-1 دراسات اجنبية: يمكن استعراض بعض الدراسات الاجنبية التي تناولت العلاقة بين هياكل الملكية وعدم تماثل المعلومات:

1- دراسة (Hassan, 2015)

“Investigating the Role of Voluntary Disclosure in Mitigating Information Asymmetry among Equity Investors in Concentrated Ownership Structures: An Empirical Study”

” التحقيق في دور الإفصاح الطوعي في التخفيف من عدم تناسق المعلومات بين مستثمري الأسهم في هياكل الملكية المركزة: دراسة تجريبية”

هدفت الدراسة الى البحث في العلاقة بين تركيز الملكية وعدم تماثل المعلومات والإفصاح الاختياري، وذلك على اعتبار الإفصاح الاختياري أحد أهم الأدوات التي من خلالها يمكن خفض مستوى عدم تماثل المعلومات بين كبار الملاك وصغار المستثمرين في الشركات ذات هياكل الملكية المركزة، حيث تتكون العينة النهائية من 55 شركة غير مالية من الشركات المصرية المدرجة في سوق الاسهم الأكثر تداولاً خلال الفترة من 2009 إلى 2013 بإجمالي عدد الملاحظات 275، و أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة موجبة بين تركيز الملكية وعدم تماثل المعلومات بغض النظر عن هوية المالك المسيطر، حيث أشارت الدراسة إلى عدم وجود علاقة بين هوية المالك المسيطر وعدم تماثل المعلومات، وقد توصلت الدراسة عند أخذ الإفصاح الاختياري في الحسبان أنه يساهم في خفض مستوى عدم تماثل المعلومات بين المساهمين المسيطرين والأقلية من المستثمرين في الشركات التي تتسم بتركز الملكية.

2- دراسة (Shiri et al., 2016)

“A Study of Impact of Ownership Structure and Disclosure Quality on Information Asymmetry in Iran”

” دراسة تأثير هياكل الملكية وجودة الإفصاح على عدم تماثل المعلومات في إيران ”

هدفت الدراسة الى تأثير هياكل الملكية المتمثل (الملكية المركزة والملكية المؤسساتية) وجودة الافصاح على ظاهرة عدم تماثل المعلومات، حيث كانت دراسة تجريبية على عينة شملت (102) شركة مدرجة في سوق طهران الدراسة للأوراق المالية للفترة من عام 2007 إلى عام 2014، وتوصلت الدراسة الى وجود أثر إيجابي لهياكل الملكية وأثر سلبي لجودة الافصاح على عدم تماثل المعلومات كما توضح النتائج أن عدم تماثل المعلومات اكثر في الوحدات الاقتصادية ذات هياكل الملكية الأكثر تركيزا والملكية المؤسساتية المرتفعة وجودة الإفصاح المنخفضة.

3- دراسة (Musdalifah Azis et al., 2020)

“Information asymmetry, government ownership, and dividends from the building construction from Indonesia”

” عدم تماثل المعلومات والملكية الحكومية وتوزيع الأرباح من تشييد المباني في إندونيسيا ”

هدفت الدراسة الى فحص العلاقة بين عدم تماثل المعلومات والملكية الحكومة وسياسة توزيع الأرباح، حيث تمثلت الدراسة في عينة إجمالية من 9 شركات إنشاءات ومباني فرعية مدرجة في بورصة إندونيسيا (ISE) خلال المدة 2016-2019، و أظهرت النتائج أن عدم تماثل المعلومات له تأثير إيجابي وهام على سياسة توزيع الأرباح ، وأن الملكية الحكومية ليس لها تأثير سلبي كبير على سياسة توزيع الأرباح ، كما أن تفاعل هياكل الملكية المتمثل بالملكية الحكومية في تخفيض عدم تماثل المعلومات يعمل على تعديل سياسة توزيع الأرباح.

4- دراسة (Bishara et al., 2020)

“Ownership structure, information asymmetry and growth of the firm: Implications from nonfinancial firms listed in S&P500”

“ هياكل الملكية وعدم تماثل المعلومات ونمو الشركة: الآثار المترتبة على الشركات غير المالية المدرجة في S & P500 ”

هدفت الدراسة الى العلاقة بين نمو الشركة وهياكل الملكية في ظل ظروف عدم تماثل المعلومات، حيث تمثلت عينة البحث من الشركات غير المالية المدرجة في S & P500 خلال الفترة من 2000 إلى 2016، و توصلت الدراسة إلى أن (أ) التغيرات في هياكل الملكية تؤثر على نمو الشركة بشكل إيجابي و (ب) يكون تأثير هياكل الملكية أكثر أهمية وثباتًا عند المستوى المنخفض من عدم تماثل المعلومات، إذ تقدم الدراسة دليلاً قوياً على أن نمو الشركة مرتبط بمستوى منخفض من عدم تناسق المعلومات من خلال تأثير هياكل الملكية عليها .

1-2-3 دراسات حول العلاقة بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات

1-3-2-1 دراسات عربية: ادناه بعض الدراسات العربية التي تناولت العلاقة بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات وكما يلي:

1- دراسة (رشوان, 2017) " أثر التحفظ المحاسبي على تخفيض عدم تماثل المعلومات

وتكلفة رأس المال في اطار المعايير الدولية (IFRS)"

تهدف الدراسة إلى تحديد أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على استخدام التحفظ المحاسبي، وبيان أثر التحفظ المحاسبي في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات في إطار المعايير الدولية وتهدف ايضا إلى بيان أثر التحفظ المحاسبي في تخفيض تكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية، حيث استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في توضيح الجانب النظري أما الجانب الميداني فأعتمد الباحث على الاستبيان الذي أعدت خصيصا لهذا الغرض كما تم استعمال البرنامج الإحصائي SPSS لتحليل الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة وتكون مجتمع الدراسة من المدراء ورؤساء الأقسام والمحاسبين والعاملين في الأقسام المالية بالشركات المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددهم 260 مفردة وتم استخدام العينة العشوائية الطبقية لاختيار عينة الدراسة والبالغ عددها 155 مفردة، و توصلت الدراسة إلى وجود أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على استعمال التحفظ المحاسبي ، ويوجد أثر للتحفظ المحاسبي للحد من

ظاهرة عدم تماثل المعلومات في إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، كما تبين بوجود أثر للتخفيف المحاسبي في تخفيض تكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

2- دراسة (الطويل & شاهين, 2017) " أثر التخفيف المحاسبي المشروط في عدم تماثل المعلومات دراسة تجريبية على عينة من الشركات الخدمية المدرجة في الأسواق المالية العربية"

هدفت الدراسة إلى دراسة واختبار أثر التخفيف المحاسبي المشروط على عدم تماثل المعلومات كمؤشر لتحقيق منفعة القرار، حيث تكون مجتمع البحث من الشركات الخدمية المدرجة في الأسواق المالية العربية، وقد تم اختيار العينة من الشركات الخدمية المدرجة في سوقي عمان وأبوظبي والتي يبلغ عددها 53 شركة. قامت الباحثة باستبعاد جميع الأسواق بسبب عدم وجود الإفصاحات حول الأسعار التاريخية للأسهم إذ امتدت فترة الدراسة من عام 2007 حتى عام 2015. يبلغ عدد الشركات الخدمية المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية 12 شركة مصنفة إلى (7 قطاع خدمات متنوعة و3 قطاع اتصالات و2 قطاع الطاقة)، أما عدد الشركات الخدمية المدرجة في سوق عمان فكانت 41 شركة (4 خدمات صحية و6 خدمات تعليمية و11 فنادق وسياحة و12 قطاع النقل و2 تكنولوجيا واتصالات و2 الإعلام و الطاقة والمنافع) وتم إجراء الدراسة على عينة مختارة من مجموع الشركات في السوقين، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى ما يلي 1- يؤدي تطبيق ممارسات التخفيف المحاسبي في الشركات محل الدراسة إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات، 2- أهمية التخفيف المحاسبي في زيادة منفعة القرار للمستثمرين.

3- دراسة (الدسوقي, 2021) " أثر التخفيف المحاسبي على العلاقة بين عدم تماثل المعلومات ومستوى النقدية المحتفظ بها دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية"

أثر التخفيف المحاسبي على العلاقة بين عدم تماثل المعلومات ومستوى النقدية المحتفظ بها دراسة اختبارية على الشركات المساهمة المصرية، دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المساهمة المصرية المقيدة بسوق الأوراق المالية مكونة من 75 شركة تنتمي لعشرة قطاعات اقتصادية غير مالية عن الفترة من 2015 إلى 2017، وتوصلت الدراسة إلى: 1- وجود علاقة موجبة بين عدم تماثل المعلومات ومستوى النقدية المحتفظ بها بمعنى إنه كلما ازداد مستوى عدم تماثل المعلومات يزداد مستوى النقدية المحتفظ بها، 2- أن التخفيف المحاسبي المقاس من خلال الاستحقاقات

الاجمالية له تأثير معنوي موجب على العلاقة بين عدم تماثل المعلومات ومستوى النقدية المحتفظ بها، 3- كانت العلاقة بين التحفظ المحاسبي المقاس من خلال الاستحقاقات غير التشغيلية ومستوى النقدية المحتفظ بها غير معنوية ولكن بإدخال التحفظ المحاسبي مقاسة من خلال الاستحقاقات غير التشغيلية كمتغير منظم كان له تأثير معنوي على العلاقة بين عدم تماثل المعلومات ومستوى الاحتفاظ بالنقدية.

2-3-2-1 دراسات اجنبية: يمكن التطرق الى بعض الدراسات الاجنبية التي تناولت العلاقة التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات:

1- دراسة (LaFond & Watts, 2008)

“The Information Role of Conservatism”

” الدور المعلوماتي للتحفظ ”

هدفت الدراسة إلى اختبار دور عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والمستثمرين من حاملي الأسهم على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية، دراسة تطبيقية على عينة مكونة من 20389 مشاهدة وذلك خلال الفترة من 1983-2001 على عينة من الشركات المسجلة في سوق نيويورك للأوراق المالية، وتوصلت إلى أن التحفظ المحاسبي يخفض من حوافز المديرين وقدرتهم على التلاعب بالأرقام المحاسبية مما يخفض من عدم تماثل المعلومات مما يؤدي إلى زيادة قيمة الشركة وقيمة حقوق الملكية، أي أن عدم تماثل المعلومات يرتبط ارتباطاً موجبة مع التحفظ المحاسبي ويعتبر عدم تماثل المعلومات عامة محددة للتحفظ المحاسبي.

2- دراسة (Isnawati et al., 2018)

“Information asymmetry and accounting conservatism: Does analyst coverage moderate the results?”

” عدم تماثل المعلومات والتحفظ المحاسبي: هل تغطية المحللين تخفف النتائج؟ ”

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين عدم تماثل المعلومات والتحفظ المحاسبي من خلال التأثير الوسيط لتغطية المحللين الماليين، دراسة تطبيقية على عينة مكونة من 124 شركة من الشركات الصناعية المسجلة في بورصة إندونيسيا خلال الفترة من 2010-2014، وتوصلت هذه الدراسة

إلى وجود علاقة موجبة بين عدم تماثل المعلومات والتحفظ المحاسبي، ويقلل المستوى المرتفع من تغطية المحللين الماليين من عدم تماثل المعلومات، مما يخفض من مستوى التحفظ المحاسبي.

3- دراسة (Shehata, 2021)

“Accounting Conservatism , Information Asymmetry and Cash Holdings”

“ التحفظ المحاسبي، عدم تماثل المعلومات والاحتفاظ بالنقدية”

تهدف هذه الدراسة على استكشاف العلاقة بين التحفظ المحاسبي والاحتفاظ بالنقد من خلال التأثير الوسيط لعدم تماثل المعلومات، حيث تمثلت عينة الدراسة تتكون من الشركات المصرية المدرجة في EGX 100 خلال الفترة بين 2013-2018 من خلال 124 شركة لديها 703 ملاحظات مؤكدة، وتشير النتائج إلى أن 1- التحفظ ليس له تأثير هائل على عدم تناسق المعلومات ، (2) عدم تناسق المعلومات ليس له تأثير خطير على الاحتفاظ بالنقد ، (3) لا يوجد أي دور وساطة في عدم تناسق المعلومات داخل العلاقة بين التحفظ والنقد ، (4) يؤثر التحفظ سلباً على الاحتفاظ بالنقد.

4-2-1 مناقشة بعض الدراسات السابقة وموقع البحث الحالي منها

اولا: اوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة.

ثانيا: الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية (بيان موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة)

اولا: اوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة

1- إن ما ينبغي الاعتراف به اولاً وقبل كل شيء أن بعض الدراسات السابقة منحت الباحث معلومات قيمة ساعدته على اكمال طريقه في سبيل اتمام هذا البحث وأمنت له السير في الاتجاه الصحيح .

2- اتفقت الدراسات السابقة التي تم تصنيفها إلى ثلاث تصنيفات على هدف مشترك لكل تصنيف وهو بيان اهمية هياكل الملكية مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات ، بيان

اهمية هياكل الملكية وعدم تماثل المعلومات ، وبيان اهمية التحفظ المحاسبي في الحد من ظاهره عدم تماثل المعلومات.

3- استخدمت الدراسات السابقة في الجانب الميداني أداة القياس الكمي لجمع البيانات باستثناء دراسة (رشوان, 2017) الذي استخدمت استمارة الاستبيان.

4- يتبين بان نتائج الدراسات السابقة متعددة وغير ثابتة لعلاقه الارتباط والتأثير بكونه ايجابي او سلبي بين المتغيرات في بعض الدراسات توصل إلى وجود علاقته ايجابية بينما توصلت الدراسات الاخرى إلى وجود علاقته سلبية ويعزى سبب الاختلاف في البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لعينه الدراسة.

ثانيا: الفجوة العلمية التي تعالجها الدراسة الحالية (بيان موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة)

من خلال استعراض اوجه الاتفاق و الاختلاف ما بين الدراسات السابقة نشير إلى ان الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة في هدفها العام إلا أنها تختلف عنها في جوانب تمثل الفجوة العلمية التي تعالجها هذه الدراسة وهي:

1- تضمنت الدراسة الحالية ربط المشكلة البحثية بالمتغيرات المعاصرة (هياكل الملكية، التحفظ المحاسبي، عدم تماثل المعلومات).

2- اتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة من إذ عينة البحث حيث شملت مجموعة من القطاعات الاقتصادية غير المالية ذلك لضمان تشخيص الواقع بدقة ، حيث اتفقت مع دراسة كل من (Hassan, 2015)، (Isniawati et al., 2018)، (Bishara et al., 2020)، (الدسوقي, 2021).

3- اختلفت الدراسة الحالية مع دراسة (Musdalifah Azis et al., 2020) والتي اكدت في دراستها على عينة شملت قطاع الانشاءات والمباني.

4- من خلال العرض السابق يتضح ان هذه الدراسة عالجت فجوة علمية لموضوع هياكل الملكية واثرها على عدم تماثل المعلومات مع وجود متغير التحفظ المحاسبي كمتغير وسيط والذي لم تتعرض له العملية المحلية الموجودة من خلال دراسة العلاقة بين المتغيرات على حد علم الباحث.

الفصل الثاني

هياكل الملكية والتحفظ المحاسبي

ويتضمن:

المبحث الاول: هياكل الملكية

المبحث الثاني: التحفظ المحاسبي

المبحث الاول

هياكل الملكية

يحظى مفهوم حوكمة الشركات اهتمام كبير في الوقت الحاضر خاصة بعد الانهيارات التي لحقت بكبري الشركات على مستوى العالم، وأن سبب حدوث تلك الازمات المالية يعود إلى قصور وضعف في الاليات الداخلية والخارجية لحوكمة الشركات، مما ادى إلى الاهتمام بحوكمة الشركات والتي تلعب دورا هاما في علاج مشاكل الوكالة وتحقيق التوازن بين مصالح المساهمين مع غيرهم من اصحاب المصالح . ويسعى الباحث الى تسليط الضوء على هياكل الملكية والذي يعد احد اليات حوكمة الشركات الداخلية ومن المتغيرات الرئيسية والهامة في حوكمة الشركات ، لذلك سوف يتم عرض مفهوم حوكمة الشركات ، هياكل الملكية وكما يلي:

1-1-2 مفهوم حوكمة الشركات

بدأ مفهوم حوكمة الشركات في السبعينيات من القرن العشرين مع ظهور قضايا الغش والفسل في التقارير المالية، وزاد الاهتمام بهذا المفهوم بشكل أكبر في التسعينات إذ لعب دورا كبيرا في مساعدة العديد من الشركات الأسيوية في النهوض من كبوتها بعد الأزمة المالية في دول شرق اسيا عام ١٩٩٩، ثم تطور الاهتمام بهذا المفهوم بشكل أكبر بعد انهيار كبريات الشركات العالمية في مطلع القرن الحادي والعشرين، وهذه الأزمات قد أثارت العديد من التساؤلات حول الممارسات الإدارية المطبقة على مستوى الكثير من الشركات والبنوك الدولية والعالمية، كما أن هذه الأزمات المالية قد أدت إلى اتساع نطاق عدم الثقة في البيانات المالية وغير المالية الموجودة بالتقارير والقوائم المالية التي يتم إعدادها من جانب هذه الشركات والبنوك، مما ترتب عليه زيادة الاهتمام بمعرفة ما هي أسباب حدوث هذه الأزمات، وما مدى إمكانية إيجاد حلول لها (Zalewska, 2014، سلطان, 2016).

وكننتيجة منطقية لهذه الأزمات والانهيارات فكان لابد من ضرورة إعادة النظر في مبادئ ومعايير حوكمة الشركات، وبناءً عليه فقد قامت العديد من الدراسات بتبني فكرة تطوير نظم الحوكمة، والتي ركزت عليها من منظور المحاسبة المالية، وتبني مدخل الحوافز، بهدف إيجاد إدارة كفوة للمنشأة تكون قادرة على التطوير الدائم لقواعد ومعايير الحوكمة داخل الشركة، وذلك لضمان الاستقلالية والحياد، وتخفيض تعارض المصالح بين مختلف الأطراف المرتبطة بالشركة، والإفصاح التام عن نتائج الأعمال والمركز المالي لها ، وفضلاً عن ذلك، فإن مفهوم حوكمة

الشركات قد أصبح من الركائز الأساسية الذي يقوم على تطوير استراتيجية مهنة المحاسبة والمراجعة، وذلك من خلال تنفيذ وظيفة الإشراف بشكل فعال، وتبني منظور استراتيجي قوي يؤكد على فعالية الرقابة (ابوحامد, 2022).

يمكن تطبيق نظام حوكمة الشركات من خلال توجيه اعمال الشركات ومراقبتها وصولا إلى تحقيق الاهداف ، لذا فإن وجود اليات لحوكمة الشركات ضرورة حتمية لتحقيق الموازنة بين مصالح الإدارة ومصالح المساهمين ،ويرى (Gillan, 2006) بأن اليات حوكمة الشركات هي الضمان الحقيقي للسيطرة على الانشطة الداخلية والتكيف مع الانشطة الخارجية للشركة، ويعتبر هياكل الملكية الية هامة من اليات حوكمة الشركات التي يمكن ان تؤثر على أداء الشركة وثروة المساهمين (Rasyid & Linda, 2019) وسيتم تناول هذه في الفقرة اللاحقة .

2-1-2 مفهوم هياكل الملكية

يعطي نظام حوكمة الشركات هياكل الملكية دورا هاما في حل نزاعات الوكالة، وكثيرا ما يكون لمن يقوم بوظيفة الرقابة من المساهمين درجة معينة من ملكية أسهم الشركة التي يقومون بالرقابة عليها، إذ من المفترض أن تؤدي زيادة التداخل بين هياكل الملكية وعنصر الرقابة إلى التقليل من تضارب المصالح ومن ثم زيادة قيمة الشركة (النمكي, 2020)

ويرى (الحنوي, 2019) بأن هياكل الملكية هو سلاح ذو حدين فهو يعتبر أحد آليات الحوكمة المستخدمة في حل المشاكل الناشئة عن نظرية الوكالة، لكن عند إساءة استخدامه يكون سببا في تعارض المصالح بين الملاك والمديرين، مما يجعل إدارة الشركة تقوم بممارسات محاسبية مضللة عند إعداد القوائم والتقارير المالية، بهدف تحقيق مصالح وأهداف شخصية على حساب الأطراف الأخرى، وقد يؤثر هذا السلوك الانتهازي على جودة المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم والتقارير المالية.

نرى بأن هياكل الملكية يختلف من شركة إلى شركة اخرى ومن دولة إلى دولة اخرى في ضوء مجموعة متغيرات ويمكن تقسيمها إلى اربع محددات وهي (Setiawan et al., 2016) , (Rossi et al., 2018) :

1- محددات تتعلق بخصائص الشركات والتي تتمثل في حجم الشركة وعمر الشركة ، وطبيعة الصناعة أو نشاط الشركة .

2- محددات سلوكية وتتمثل في دوافع الاحتفاظ بالسيطرة الادارية .

3- محددات بيئية وتتمثل في الحماية القانونية والافصاح ونوعية وثقافة المستثمرين والشفافية .

4- اما في العراق حيث كان نص الفقرة اولا من المادة 7 من قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 وتعديلاته بأن (تتكون الشركة المختلطة باتفاق شخص واحد او أكثر من قطاع الدولة مع شخص واحد او أكثر من غير القطاع المذكور، وبرأس مال مختلط لا تقل مساهمة قطاع الدولة فيه مبدئياً عن 25 % خمس وعشرين في المئة. و يجوز كذلك لشخصين او أكثر من القطاع المختلط تكوين شركة مختلطة، وتعتبر الشركة المختلطة التي تنخفض مساهمة قطاع الدولة فيها إلى اقل من 25 % خمس وعشرين في المئة شركة خاصة وتعامل على هذا الأساس.

ويمكن تعريف هياكل الملكية من خلال بعدين رئيسيين كما اشارت الكثير من الدراسات (González & García-Meca, 2014 ، عبدالحليم, 2018 ، الحناوي, 2019) وهما :

1- مدى تركيز او تشتت الملكية : فلم يكن هناك شك في ان تشتت ملكية الاسهم في الشركة بين عدد كبير من الملاك وكذلك انخفاض معرفة ودراية هؤلاء الملاك يؤدي إلى تأثير سلبي في قدرتهم على أداء دور رقابي فعال في الشركة وأن تركيز الملكية له دور كبير في تفعيل هياكل الملكية كألية لحوكمة الشركات وأداء دور رقابي أكثر فعالية مقارنة بتشتت الملكية في يد عدد كبير من المساهمين.

2- طبيعة الملاك: يقصد بها نوعية الملاك، فقد يكون مدير الشركة هو المالك الوحيد في الشركة، ولكن الصورة تختلف في الشركات ذات الموارد الاقتصادية والمالية الكبيرة (كشركات التأمين وصناديق الاستثمار والمصارف) فالمالكون فيها أفراد أو أشخاص متعددون.

كما ويعرف هياكل الملكية بأنه " المتغير التنظيمي الرئيس الذي يؤثر على نتائج الشركة (Zheka, 2005). و يرى (Denis & Mcconnell, 2003) بان هياكل الملكية يعبر عن هوية المساهمين في الشركة فضلا عن نسب ملكية هؤلاء المساهمين الذين لديهم مصالح واهداف متباينة . ويشير (Foroughi & Fooladi, 2011) إلى أن هياكل الملكية يمكن أن يعبر عن توزيع ملكية الاسهم في الشركات على المساهمين . اما (Bao & Lewellyn, 2017) يرى أن هياكل الملكية هو مجموعة من الحصص التي تشكل رأس مال الشركة وتعود هذه الحصص اما إلى افراد أو جماعات وان هذا الاختلاف في الحصص المالية يؤثر في القرارات الادارية والمالية

للشركة. كما يعرف هياكل الملكية بأنه مزيج من حصص الملكية للمالكين الذين لهم مصالح واهداف مختلفة (نقلا عن ابراهيم & السيدزهر, 2021) .

ونظرا لأهمية هياكل الملكية قامت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بضرورة الافصاح عن نسبة الملكية لكبار المساهمين وحقوق التصويت والعمليات التي تمكن بعض المساهمين من السيطرة بما لا يتوافق مع نسبة ملكيتهم في الشركة (OECD, 2004).

في العراق استنادا إلى التعليمات الخاصة بتداول الاوراق المالية المادة (2) فقرة اولاً من تعليمات الافصاح رقم (10) لسنة 2015 عن النسب المؤثرة التي تنص " على كل شخص طبيعي او معنوي بلغت نسبة ملكيته 10% فأكثر من اسهم شركة مدرجة أبلأغ الهيئة وسوق العراق للأوراق المالية بذلك فوراً.

وعليه فإن هياكل الملكية يتضمن الاتي :

2-1-2 الملكية الادارية

تشير الملكية الادارية بصفة عامة إلى امتلاك الإدارة لجزء من اسهم الشركة وهذا ما يضمن لهم المشاركة بصورة فعالة في قرارات الشركة. ويرى (Ruan et al., 2011) بأن الملكية الإدارية هي نسبة الأسهم المملوكة من قبل الإدارة وحملة الاسهم ، إذ يكون الادارة هم مسؤولي الشركة ومجلس الإدارة، إذ يلعب مجلس الإدارة دوراً بارزاً وحاسماً في تحديد الأهداف الاستراتيجية للشركة واعتماد الاستراتيجيات والسياسات العامة التي تهيم على سير العمل ويصبح لديهم دافع لزيادة قيمة الشركة وزيادة ثرة المساهمين لأنها ستزيد من ثروتهم الخاصة (Herdjiono & Sari, 2017).

لذلك تبقى المسؤولية النهائية للشركة في يد مجلس الإدارة على الرغم من تشكيل لجان أو تفويض هيئات أخرى لتولي بعض أعمالها وعلى الرغم من أن مجلس الإدارة يتكون من ممثلين مختارين من مجموعات مختلفة من المساهمين ، يجب على العضو المعين في مجلس الإدارة أن يعتبر نفسه / نفسها ممثلاً لجميع المساهمين وملتزماً بفعل أي شيء يحقق مصلحة الشركة بشكل عام ، وليس فقط مصلحة المجموعة التي يمثلها أو المجموعة التي صوتت على تعيينه في مجلس الإدارة في المقام الأول (Desoky & Mousa, 2012) . لذلك لمجلس الإدارة ثلاث وظائف رئيسية هي (Guest, 2008):

1- تزويد المدير التنفيذي بالمعلومات المطلوبة لتحسين القرارات الإدارية .

2- للحصول على موارد إضافية لمساعدة الشركة في تحقيق أهدافها من خلال أطراف خارجية.

3- مراقبة قرارات المدير التنفيذي للتأكد من أنها تتماشى مع مصلحة المساهمين.

ويرى كل من (Teshima & Shuto, 2008، Chau & Gray, 2010) بأن هناك تأثيرين متعاكسين للملكية الادارية على دوافع الإدارة للعمل في صالح المساهمين هما:

وجهة النظر الاولى : تقارب المصالح

وفقاً لنظرية الوكالة ، تؤدي ارتفاع مستوى الملكية بالإدارة أن تعمل بجدية أكبر لتحسين الأداء لتحقيق التوافق بين مصالح المدراء والمساهمين ويعود السبب في ذلك إلى قيام الإدارة بتوظيف موارد الشركة باتجاه اهداف طويلة الاجل والاتجاه نحو تحقيق كافة المسؤوليات المحددة لهم وبناءً على ذلك فإن تفضيلاتهم في تنفيذ سياسات الإدارة تتغير ، وتتأثر بجودة نظام الحوكمة المطبق في الشركات وهذا مما ينعكس على تطوير الكفاءة الذاتية للموظفين والتفاؤل والمرونة يساهم في تعزيز المواقف التشاركية بين الإدارة التي تعزز كفاءة المنظمة (Denis & Mcconnell, 2003 ، Božek, 2015).

إذ تعتبر الملكية الإدارية كآلية حوافز محتملة والتي تعمل على تقارب مصالح المديرين مع مصالح المساهمين لأنها توفر حوافز للمديرين تجاه تعظيم قيمة الشركة فمع زيادة الملكية المباشرة يتحمل المديرون نصيباً أكبر من تكلفة تنفيذ إجراءات تعظيم القيمة لذا يرى كل من (JENSEN & MECKLING, 1976، Florackis, 2009). بوجود علاقة إيجابية بين مستوى الملكية الإدارية والأداء

وتشير دراسة (Alves, 2012) ان زيادة مستوى الملكية الادارية يؤدي إلى تحسين أداء الشركة ، كما يدفع مجلس الإدارة بالاهتمام في الاتجاهات المستقبلية للشركة واتخاذ القرارات التي لها تأثير ايجابي على مستقبلها .

كما توصلت دراسة (Manzaneque et al., 2016) إلى أن الملكية الإدارية كأحد آليات حوكمة الشركات تقلل من احتمالات حدوث التعثر المالي للشركات، فالشركات التي تكون لديها نسبة عالية من المديرين المستقلين التي يشرفون عليها تكون أقل عرضة لوقوع أزمات مالية، بسبب امتلاكهم القدرات الكبيرة الكافية في مواجهة الأساليب الانتهازية وفرص حدوث تلاعب محاسبي.

وجهة النظر الثانية : التحسين الاداري

يعرف التحسين الاداري بأنه ظاهرة يمكن فهمها على أنها قوة إدارية يكتسبها المديرين التنفيذيين لتقليص أو مصادرة نفوذ أصحاب الثروة (Florackis & Ozkan, 2009)، فهو شكل من أشكال صراع الوكالة بين المديرين والمساهمين، في مواجهة آليات الحوكمة والرقابة غير الفعالة، فقد يتابع المديرون مصالحهم على حساب المساهمين ويسعون إلى تحقيق الأهداف الشخصية للحفاظ على وظائفهم وتجنب تدقيق أصحاب المصلحة بدلاً من تحقيق أهداف الشركة (Kumar & Zattoni, 2016).

وبما ان التحسين الاداري هو احد المظاهر البارزة لمشكله تعارض المصالح ما بين الإدارة والمساهمين لذا تظهر الانتهازية الإدارية لدى الإدارة بقوه وسلطه كبيره تستند إلى خلل في اليات الرقابة المطبقة والحوافز الممنوحة لها، لذا فإن التحسين الاداري يسمح للمديرين بالسعي نحو تحقيق مصالحهم الشخصية على حساب مصالح المساهمين الملاك (Andow & David, 2016)، ويرى (Tanaka, 2016) ان المدراء يتحصنون اداريا عندما يكتسب سلطة كبيرة من خلال ارتفاع ملكيه المديرين في اسهم الشركة التي تمكنهم من استغلال الموارد الاقتصادية للشركة باتجاه مصالحهم الشخصية على حساب مصالح المساهمين، اما (Chau & Gray, 2010) يرى ان المستويات العالية للملكية الإدارية تجعل الإدارة أقل عرضه لانضباط السوق ، وزياده القدرة التصويتية لهم بدافع الاهتمام بمصالحهم الشخصية سوف يؤثر على أداء الشركة سلبا وحاله العكس اذا كانت مستويات الملكية الإدارية واطنة.

وتوصلت دراسة كل من (Khan & Mather, 2013) و (Muller-Kahle, 2015) على ان الزيادة في مستوى الملكية الادارية يؤدي إلى تحسن الإدارة يؤدي إلى ضعف في اليات حوكمة الشركات الداخلية والمتمثلة في مجلس الإدارة مما ينعكس ذلك على زيادة عدم تماثل المعلومات بين الاطراف الداخلية والاطراف الخارجية ويرجع السبب في ذلك هو هيمنة الإدارة على السلطة بالشركة.

يرى الباحث أن الرأي الاول (بتقارب المصالح) يسعى إلى انتاج تقارير مالية ذات جودة عالية وذلك من خلال تقارب مصالح الإدارة وحاملي الاسهم ويؤدي إلى تقليل تكاليف الوكالة وارتفاع مستوى أداء الشركة، اما فيما يخص الرأي الثاني (بالتحسين الاداري) فإنه يسعى إلى انتاج تقارير مالية ذات جودة منخفضة وذلك بسبب سيطرة الإدارة على الشركة وصعوبة الرقابة على المديرين كما تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الوكالة . لذلك يتفق الباحث مع رأي تقارب المصالح وذلك

لأنه يؤدي إلى تحقيق توافق بين الإدارة والمالكين مما يؤدي إلى تحقيق كفاءة عالية ومستوى أداء أفضل.

2-2-1-2 ملكية كبار المساهمين

تعرف ملكية كبار المساهمين على أنها عبارة عن نسبة ملكية الافراد والمؤسسات المالكين التي تشكل اكثر من 5% من اسهم الشركة سواء كانوا خارج او داخل مجلس الإدارة او الإدارة التنفيذية للشركة . إذ تمثل ملكية كبار المساهمين الذين يمتلكون كميات كبيرة من أسهم الشركة يمكن أن تؤثر حقوق التصويت الخاصة بهم على عضوية مجلس الإدارة وتحسين من قيمة الشركة (Edmans, 2009). ويعتبر كبار المساهمين هم مساهمون خارجيون يمتلكون على الأقل 5% من الأسهم، منطقيًا إذا كانت الحماية القانونية لصغار المساهمين لا تملك القدرة الكافية للإشراف على الإدارة فربما يتعين على المساهمين أن يصبحوا كبارًا وأقوياء من أجل الحصول على حقوق رقابة أكثر فعالية ضد الإدارة، ومن الناحية العملية لا يملك صغار المساهمين حافزًا كبيرًا لمراقبة الإدارة بسبب التكلفة بينما يكون لديهم حصة كبيرة في الشركة ، وسيكون لدى كبار المساهمين دوافع لمراقبة الإدارة ولديهم الدافع لجمع المعلومات ولديهم ما يكفي من التحكم في التصويت لتقييد الإدارة في بعض الحالات أو ربما حتى الاستغناء عن الإدارة (Hope et al., 2017 ،Kang & Shivdasani, 1995).

وهناك وجهتا نظر بشأن الدور الذي يمكن أن يقوم به كبار المساهمين وهما: الرأي الاول تأثير إيجابي في حالة تركيز الملكية لدى كبار المساهمين وما ينتج عنها من تكاليف قد تكون هناك حوافز أكبر للمشاركة في عملية الرقابة أكثر من صغار المساهمين بما لديهم القدرة العالية على تحمل نفقات جمع المعلومات عن سلوك الإدارة لصالح أداء الشركة (Shleifer & Vishny, 1997).

ويشير خليل & ابراهيم, (2015) غالبًا ما يسعى كبار المساهمين إلى الميل نحو التركيز على القرارات الطويلة الاجل التي يمكن ان تساعد على زيادة قيمة الشركة وتحسين أدائها في الأجل الطويل عن القرارات القصيرة الاجل التي تهدف إلى تحقيق أرباح في الأجل القصير وذلك لعدم خضوع كبار المساهمين إلى سياسات ائتمانية ، كما أنه لا يتم اعتبارهم وكلاء لاستثمار أموال عملاء وتحقيق عائد في الأجل القصير .

ووجدت دراسة (Paik & Koh, 2014) التي تمت على مجموعة من الشركات الكورية أن الشركات التي يمتلكها كبار المستثمرين تكون لديهم حوافز قوية لتعظيم قيمة الشركة وكذلك تكون

لديهم القدرة على جمع المعلومات لمراقبة الإدارة وبالتالي التغلب على مشاكل الوكالة المتمثلة في تضارب المصالح ما بين المدراء والمساهمين .

الرأي الثاني تأثير سلبي أن كبار المساهمين لديهم إمكانية الوصول إلى المعلومات الخاصة ذات القيمة النسبية من خلال أدوارهم كمراقبين لعمليات الشركات ولديهم إمكانية التواطؤ مع الإدارة لمصادرة حقوق صغار المساهمين ، بعبارة أخرى قد يقنع المساهم الكبير الإدارة بتحويل الأرباح لنفسه عن طريق بيع أو شراء البضائع بين الشركة والمساهم الكبير ، أو يوافق المساهم الكبير على ترك الإدارة بمفردها ، مقابل إعادة شراء أسهمه بعلاوة، لذلك ، فإن الحاجة إلى إعداد تقارير مالية عالية الجودة والإفصاح كأداة للمراقبة تبدو أقل في الشركات ذات الملكية المركزة عنها في الشركات ذات الهياكل التنظيمي المشتت (Armstrong et al., 2010) . ويرى (Khlif & Ahmed, 2017) غالبا ما يعتمد كبار المساهمين على حقوقهم الهامة في مراقبة الإدارة أكثر من الاعتماد على الإفصاح والتقارير المالية . ونظرًا لأن كبار المساهمين لديهم القدرة في الوصول مباشر إلى المعلومات الخاصة ، فمن غير الممكن أن يروجوا إلى عملية الإفصاح والشفافية بمستويات عالية.

بالإضافة إلى ذلك يُقال أن الشفافية المالية المنخفضة توجد في الشركات ذات الملكية المركزة لكون كبار المساهمين يميلون إلى تأمين المعلومات الخاصة من منافسيهم (Fan & Wong, 2002) . ويستطيع كبار المساهمين من حيث المبدأ تعيين أعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلون مصالحهم وفقًا لمبدأ التصويت على الرغم من أن مجلس الإدارة يعمل من الناحية النظرية نيابة عن الشركة وعندما يكون لدى كبار المساهمين سيطرة كاملة على مجلس الإدارة يمكنهم تعيين الإدارة على حساب الشركة وهذا يمكن للمساهمين الكبار ممارسة السلطة لمصالحهم عن طريق منع التصديق على القرارات غير الملائمة لمصالح أو ربما عن طريق اتخاذ قرارات على حساب المساهمين الصغار (Heflin & Shaw, 2000) .

3-2-1-2 الملكية الحكومية

تعرف الملكية الحكومية بأنها نسبة الاسهم التي تمتلكها الحكومة دون مشاركتها بصورة مباشرة في إدارة الشركة (Iskandar et al., 2012) . إذ يمكن أن تمتلك الحكومة نسب ملكية في الشركات سواء كانت عن طريق المساهمة في تأسيس الشركات أو من خلال الشراء أو عن طريق طرح جزء معين من اسهم شركة مملوكة للدولة للاكتتاب العام (Juhmani, 2013).

ويمكن أن نبين بأن هناك مزايا وعيوب للملكية الحكومية سوف يتم تناولها كما يلي

اولاً: مزايا الملكية الحكومية

تمتلك الحكومة بعض الشركات الخاصة أو المدرجة جزئياً وتسيطر عليها إذ تمت خصخصة معظم الشركات التي تسيطر عليها الحكومة والمدرجة في سوق رأس المال جزئياً من الشركات المملوكة للدولة وقد تقرر الحكومات الاستثمار في الشركات الخاصة لأسباب سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية (Le & Buck, 2011) لغرض انقاذهم من الإفلاس و تطوير الصناعات الاستراتيجية أو لإدارة البطالة والتضخم وتوفير الخدمات الاجتماعية وبالتالي من المتوقع أن يكون هدف الحكومة كمستثمر في الشركات الخاصة أو المدرجة أقل توجهاً نحو تعظيم الأرباح وأكثر نحو تعظيم الرعاية الاجتماعية (Shen & Lin, 2009).

ومع ذلك ، قد تبقى الشركات المملوكة للحكومة تتمتع ببعض المزايا التنافسية من المساهمين الحكوميين. على سبيل المثال ، قد تتلقى الشركات بعض الدعم المالي ، مثل الإعفاءات الضريبية أو معدلات الفائدة المنخفضة (Capobianco & Christiansen, 2011).

ويرى (Hillman et al., 2009) هناك علاقة ايجابية بين أداء الحكومة والشركات التي يحفزها توجه الحكومة طويل الأجل نحو توفير التمويل عبر دورة الأعمال إذ يقدم هذا التوجه المزايا مثل وتسهيل الوصول إلى الموارد المالية وتوفير ضمانات واضحة لتأمين تمويل الديون. ويضمن التزام الحكومة الشركة في أوقات التعثر المالي او الفشل المالي ويقلل من مخاطر التخلف عن السداد ويسمح للشركات بتحمل المزيد من المخاطر وزيادة قيمة الشركة المملوكة للحكومة (Boubakri et al., 2013).

اما Ghazali & Weetman, (2006) يرى بأن الحكومة قد تضغط على الشركات لتقديم مزيد من المعلومات تكون الدولة هي الجهة المسؤولة أمام أصحاب المصلحة بشكل عام ومن ثم من المتوقع أن تؤدي السيطرة السياسية من قبل المساهمين الحكوميين والتعارض بين مصالحها ومصالح المساهمين إلى تحفيز الشركات على افصاح المزيد من المعلومات حول امتثال حوكمة الشركات.

وقد يؤدي حرص الحكومة في الحفاظ على سمعتها كمعزز لممارسات الشفافية والحوكمة الرشيدة بالإضافة إلى حرصها على الحصول على رأس مال أجنبي إلى تشجيع الشركات ذات الملكية

الحكومية العالية على زيادة مستوى إفصاحها للإشارة إلى جهود الحكومة فيما يتعلق بتطورات السوق وأيضًا إلى إضفاء الشرعية على عمليات الشركة (Al-Bassam et al., 2018)

ثانياً: عيوب الملكية الحكومية

يرى (Al-Janadi et al., 2016) ان يكون ضغط الحكومة على الشركات لتنفيذ أهداف الحكومة على حساب أهداف المساهمين وتعظيم الأرباح لذلك نرى محاولة المدراء المستقلون يحاولون تقليل مشكلة الوكالة بين المساهمين والإدارة القوية ولديهم حوافز قوية لمراقبة الإدارة وتقديم معلومات عالية الجودة تؤدي إلى نظام مراقبة فعال لكن تملك الحكومة قادر على إضعاف استقلالية المديرين من خلال تدخل الحكومة في اختيار المديرين .

وقدم (Beuselinck et al., 2017) دراسة حول الملكية الحكومية وقيمة الشركات الأوروبية خلال الأزمة المالية العالمية (2008-2009) قامت الحكومات بسهولة بمصادرة الشركات التي تسيطر عليها بسبب ضعف المؤسسات وضعف حماية المستثمرين في الوقت نفسه انخفضت مزايا الملكية الحكومية ومعها أداء الشركات مقارنة بالشركات التي ليس لها ملكية حكومية . اما (Tian & Estrin, 2008) يرى بوجود علاقة سلبية بين ملكية الحكومة وقيمة الشركة إذ تأثر على تحديد القيمة السوقية للشركة وتقلل الملكية الحكومية من قيمة الشركة بسبب التدخل السياسي.

ويرى (Kato & Long, 2006) ان اغلب الأبحاث تؤكد أن للملكية الحكومية دور في عدم تحقيق الكفاءة التشغيلية ولما لها من آثار سلبية على الأداء ويرجع السبب في ذلك (1) ضعف الدافع لفريق الإدارة العليا ، (2) العمالة الزائدة والأجور ، (3) تعيين الأشخاص ذوي التأثير السياسي في المناصب العليا من قبل الحكومة من دون النظر في خبرتهم (4) السعي لتحقيق أهداف متعددة، وهي الأهداف الاجتماعية والسياسية (5) ارتفاع تكاليف المعاملات (Vijayakumaran, 2014).

2-1-2-4 الملكية المؤسسية

تعرف الملكية المؤسسية بأنها ملكية المؤسسات المالية والاستثمارية مثل (البنوك ، شركات التأمين ، صناديق الاستثمار).و تعد الملكية المؤسسية قوة رئيسية في أسواق رأس المال وتتوسع بسرعة في البلدان النامية ومن المتوقع أن تراقب هذه المؤسسات المديرين ولديها حوافز مراقبة أعلى بسبب الخصائص التي تتمتع بها هذه المؤسسات مثل تركيز المساهمة ، واستقلال

أدارة الشركة وآفاق الاستثمار الطويلة (Chen & Hsu, Hartzell & Starks, 2003) (Prendergast, 2002) يرى أن مساهمي المؤسسات الكبيرة يلعبون دورًا مهمًا في حوكمة الشركات ويمكن للمستثمرين المؤسسيين الوصول إلى المعلومات الداخلية في الشركة إذ يعتمد هؤلاء المؤسسين على المراقبة المباشرة أكثر من الاعتماد على الأرقام المحاسبية.

ويرى (الحناوي, 2019) أن الملكية المؤسسية التي يمكن أن تعكس درجة المراقبة الخارجية القرارات الإدارة وتتسم الملكية بأن ملاكها عادة مستثمرون على درجة عالية من المعرفة والخبرة الشخصية، ويمتلكون القدرة في الحصول على المعلومات والاستفادة منها بشكل أفضل من المستثمرين الأفراد.

ويرى (Donnelly & Mulcahy, 2008) أن المستثمرين المؤسسيين الذين يمتلكون العديد من الأسهم يعملون كآلية حوكمة هامة لعدد من الأسباب هي :

أولاً: لديهم القدرة والموارد للحصول على معلومات أكثر من صغار المساهمين،

ثانياً : لديهم معرفة وخبرة كبيرة عندما يتعلق الأمر بتقييم قرارات الشركة وتفسير المعلومات التي تم الكشف عنها في التقارير السنوية للشركة (Bos & Donker, 2004).

ثالثاً: تسمح لهم قوتهم التصويتية باتخاذ الإجراءات عند الضرورة (Donnelly & Mulcahy, 2008).

ويرى كثير من الباحثين أن المستثمرين المؤسسيين لديهم حافز قوي للمطالبة بمعلومات مفصلة ومراقبة سياسات الإفصاح عن الشركات، من أجل جذب المستثمرين المؤسسيين وتلبية توقعاتهم . في المقابل ، يفضل المساهمون المؤسسيون الاستثمار في الشركات ذات مستوى افصاح عالي عن حوكمة الشركات من أجل تقليل تكاليف المراقبة (Bushee et Barako et al., 2006) .al., 2014

وهناك وجهتا نظر عن دور الملكية المؤسسية في سوق المال . وجهة النظر الاولى هي فرض المراقبة والتي تعني بتطوير وتحسين أداء الشركات المستثمر فيها وتشجيع تطوير وتحسين بيئة الاستثمار وزيادة الخصخصة ، من أجل تجنب سوء إدارة المؤسسات ، وفقدان أنظمة حماية المستثمرين ، والسماح للمستثمرين المؤسسيين بأن يصبحوا مالكين ، والسيطرة من خلال استراتيجيات الاستثمار طويلة الأجل ويمكن للمستثمرين جني فوائد المراقبة من خلال آفاق الاستثمار الطويلة الاجل التي تسمح لهم بالبقاء كمساهمين ، وكذلك يزيد تركيز المساهمين من

تأثير المستثمرين على المديرين والمكاسب من مراقبتهم و يفضل المستثمرون على إقامة علاقات تجارية طويلة الأمد مع الشركة ، مما يساعدهم في الحفاظ على الوصول المباشر إلى مديري الشركة والاعتماد بشكل أقل على المعلومات المحاسبية (Ramalingegowda & Yu, 2012) .

ويرى (Lin & Fu, 2017) ايضا كلما كانت المراقبة نشطة فإن المستثمرين المؤسسيين يكون لديهم تمثيل في مجالس الإدارة و كذلك يمكنهم من عملية الإشراف على الشركات المستثمر فيها ومراقبتها بنشاط ، مما يؤدي ذلك إلى تقليل عدم تناسق المعلومات ، وتجنب مشاكل الوكالة ، وتعظيم قيمة المساهمين ، وتعزيز أداء الشركة من خلال توفير التمويل لمساعدة الشركة في الحصول على التمويل وتطبيق مهاراتها الإدارية المتطورة واستغلال ومواردها ومعرفتها المهنية ، اضافة إلى حقوق التصويت للتأثير على المديرين لتحسين كفاءة الشركة وحوكمة الشركات فهي طويلة الأمد وتركز على الأداء طويل الأمد، يتمتع المساهمون المؤسسيون بعلاقة إيجابية مع أداء الشركة . اما (Bricker & Markarian, 2015) يؤكد على ان المستثمر المؤسسي لديه القدرة على تجميع وتشغيل كم كبير من المعلومات من دون الاعتماد على ما تمتلكه الإدارة من معلومات داخلية او خاصه الامر الذي بشأنه يؤدي إلى التقليل من السلوك الانتهازي لإدارة الشركة المتمثل بالمتاجرة بالمعلومات الخاصة والداخلية.

اما **وجهة النظر الثانية** : فرض المضاربة والتي تعني ان يركز المستثمر المؤسسي على الاهداف القصيرة الاجل نتيجة تعاملهم كتجار وليست كمساهمين إذ يخضع المستثمر المؤسسي إلى ضغوط ائتمانية مما يجعل عدم اهتمام المستثمر المؤسسي بالمراقبة مما يفسح المجال للإدارة للميل إلى السلوك الانتهازي بالإفصاح عن المعلومات الخاصة او الداخلية التي تحقق منافعها الشخصية وبالتالي زياده عدم تماثل المعلومات وانخفاض جوده التقارير المالية، وذلك نتيجة اهتمام المستثمر المؤسسي في الارباح قصيره الاجل، لذا تصبح العلاقة غير ايجابية بين الملكية المؤسسية و أداء الشركة. (Victoravich et al., 2013). ويرى (Bushee, 1998) ان وجه النظر هذه تقيد المستثمر المؤسسي لأنشطة البحث والتطوير التي تمنع او تحد نمو الشركة.

كما اكدت دراسة (Lin & Fu, 2017) بان المستثمرين المؤسسيين قد يكون لديهم رغبة في المراقبة غير الفعالة والانحياز مع الإدارة لاستغلال صغار المساهمين، ووفقا لفكرة الاستغلال إذ يتعاون المستثمرون المؤسسون مع إدارة الشركات لاستغلال صغار المساهمين، فمثلا، قد يختارون التغاضي عن التلاعب الإداري إذا حققوا منفعة خاصة لهم بناء على النتائج

اما (Elyasiani et al., 2010) يرى أن تركيز المستثمر المؤسسي على وجهة النظر القصيرة الاجل تؤدي إلى استغلال التعاون بين المستثمرين المؤسسين ومديري الشركات لاستغلال صغار المساهمين وإضعاف أداء الشركة، وقد يتغاضون عن الاحتيايل الإداري ، مما يشير إلى وجود علاقة سلبية بين أداء الشركة والملكية المؤسسية .

5-2-1-2 الملكية العائلية

قدمت عدة تعاريف للشركات العائلية منها ، تعرف أنها تلك الشركات التي يكون اختلاف في الحد الأدنى للأسهم المملوكة لأصحاب العائلة يتراوح من 5% على الأقل إلى أكثر من 50% من أسهم التصويت (Claessens et al., 2000) . ويرى كل من (Claessens et al., 2000)، (Bennedsen & Nielsen, 2010) أنها تلك الشركات التي يكون أفراد العائلة في مناصب مختلفة في مجلس الإدارة ، مثل الرئيس التنفيذي أو رئيس مجلس الإدارة أو الرئيس الفخري .

وُعرّف الشركة على أنها "شركة عائلية" إذا كان مؤسس الشركة أو أفراد من عائلة المؤسس يشغلون مناصب كرئيس تنفيذي أو مناصب أخرى في مجلس الإدارة أو من كبار المساهمين (Villalonga & Amit, 2006). بالإضافة إلى ذلك ، قد تشمل العلاقات العائلية العلاقة المباشرة عن طريق الدم أو الزواج ، مثل الآباء والأمهات والأخوات والأخوة والأبناء والبنات والأزواج ، أو العلاقات غير المباشرة مثل العمات والأعمام وبنات وأبناء الأخ وأبناء العم بغض النظر عن لقبهم (Bertrand et al., 2008، Claessens et al., 2000) .

ويرى الباحث ان الشركات العائلية هي ان تكون الملكية والسيطرة بيد عائلة او اسرة معينة إذ يسيطرون ويتحكمون بالقرارات الاستراتيجية المتعلقة بالشركة ، تكتسب الشركة شهرتها من شهرة تلك العائلة وقد يحدث العكس إذ تكتسب شهرتها من خلال الشركة .

وغالبا ما تبدأ معظم الشركات المملوكة للعائلات كشركات مغلقة اذ تصل ملكية العائلة إلى نسبة 100 % من اسهم الشركة او تكون أقل من ذلك بشرط ان تضمن سيطرة العائلة على الشركة ، ومن الممكن أن تستخدم مواردها الخاصة بدلاً من الموارد الخارجية لأدارة الأعمال في مراحل لاحقة إذ تقوم بعض الشركات بتوسيع مصادر تمويلها عن طريق التمويل بالأسهم والتحول إلى شركات مفتوحة (James, 1999).

تتميز الشركات العائلية بالعديد من الايجابيات عن غيرها من الشركات ذات الملكية الأخرى تتمثل في (Smith & Amoako-Adu, 1999) (Katou et al., 2010) (Mirza et al.,) (2014) (Puspitaningrum & Atmini, 2012)، نقلا من (النمكى, 2020):

1- أن الروابط العائلية والحب والولاء يوسع منظور مديري العائلة في شركاتهم، والعلاقات الوثيقة تبني أيضًا "مشاعر الملكية المشتركة" من خلال التواصل الخاص بين أفراد العائلة.

2- توافر لدى أفراد العائلة الخبرة و المعرفة خاصة بأعمالهم والتي ترتبط بعلاقتهم طويلة الأمد مع المديرين إذ يتم نقلها بين أفراد العائلة ؛ لذلك يتم تقليل فجوة المعلومات بين العائلة (المديرون) ووكلاء اتخاذ القرار لديهم ، مما يسمح للعائلة بتوفير المراقبة الفعالة والانضباط للوكلاء

3- قدرة العائلة على مراقبة أداء الإدارة مع وجود حوافز واهتمام لدى الملاك واهتمامهم بسمعة الشركة واستمراريتها.

4- من منظور أهمية الاستدامة للأجيال القادمة ، تسعى الملكية العائلية إلى التوجه نحو الاهداف البعيدة المدى وتعزيز الحوكمة الفعالة.

5- وفقا لنظرية الوكالة بوجود علاقة إيجابية بين قيمة الشركة وأدارة العائلة لذلك فإن قلة مشاكل الوكالة بين الملاك والإدارة بسبب وجود العائلة في الإدارة مما يحدث تلاقى في المصالح بين الإدارة وكبار الملاك.

6- تمتاز الملكية العالية بزيادة قيمة الشركة على المدى الطويل لاهتمام الملاك بالمشاريع الاستثمارية والأرباح طويلة الأجل.

7- نظرا لأن العديد من الأعضاء من نفس العائلة وغالبا ما يكونوا منغمسين في الأعمال التجارية ولفترات زمنية طويلة (متعددة الأجيال)، فإن سمعتهم و ثروتهم العائلية ترتبط بالشركة، اضافة إلى ذلك يؤدي ذلك إلى انخفاض النزاعات بين المساهمين مما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الوكالة.

8- أفراد العائلة المؤسسون للشركة هم الذين يقومون بتوجيه الأعمال وأداء مهام المراقبة سواء في إدارة الشركة او مجلس إدارة الشركة.

9- تشير نظرية الاعتماد على الموارد مفهوم رأس المال العائلي ، مما يشير إلى أن الشركات العائلية، تتمتع بمزايا من إذ رأس المال الاجتماعي والبشري والمالي من خلال العلاقات العائلية لذا تساهم ملكية العائلة بشكل إيجابي في أداء الشركة في ظل بعض الظروف ، كما هو الحال عندما تكون هناك حماية قوية لمساهمي الأقلية.

من ناحية اخرى يوجد بعض السلبيات مرتبطة بالملكية العائلية تتمثل بالتالي (Hope et al., 2012) (Mehrotra et al., 2013) (Guillaume, (Bodnaruk et al., 2017) : 2018)

1- قد تعيق خطة الخلافة لنقل الأعمال إلى ورثة العائلة خيارات الشركة لتوظيف مديرين محترفين خارجيين حتى لو لم يكن الورثة أكفاء بشكل خاص قد يخلق هذا مشكلة على حساب المساهمين الآخرين .

2- بسبب اهتمام الملكية العائلية بالبقاء والتعاقب أكثر من اهتمامها بالنمو والابتكار يؤدي ذلك إلى هيمنة ضعف الأداء في هذه الشركات .

3- ان اهتمام الملكية العائلية بالثروات الخاصة بها انعكس ذلك على خطط التوسع لرأس مال هذه الشركات وبدوره اثر على ضعف الأداء التشغيلي وكذلك تغيير أسعار الأسهم.

4- بسبب هيمنة المساهمين في الشركات ذات الملكية العائلية يدفع المدراء للعمل في صالح الاسرة المسيطرة بدلا من تعظيم قيمة الشركة وخاصة في حالة ضعف قوانين حماية المستثمرين .

5- تفاقم مشاكل الوكالة بين صغار الملاك وكبار الملاك نتيجة استحواد أفراد العائلة على معظم المناصب القيادية في الشركة وبالتالي التحكم في كل أمور الشركة لمصلحتهم الخاصة.

6- اشارت نظرية الاشراف إلى اغلب المشاكل التي تحدث في الشركات ذات الملكية العائلية عندما تصبح العائلات ذات قوة كبيرة (مصادرة الملكية) مما ينعكس بالضرر على أداء الشركة .

7- عندما يكون المدير التنفيذي (المالك) هو الوكيل قد يقود الشركة إلى قرارات تحمل معها مخاطر (تشغيلية ، استراتيجية ، مالية) أو ركود استراتيجي .

8- زيادة عدم التماثل المعلومات بين كبار الملاك من أفراد العائلة وباقي المساهمين الخارجيين بسبب امتلاك أفراد العائلة المعلومات داخلية أفضل.

9- هذا النوع من الملكية يؤدي زيادته إلى أضرار على مستوى الاقتصاد الكلي للدولة لأنه يسمح بسيطرة قلة من العائلات الثرية على قطاع كبير من الاقتصاد مما يؤدي إلى الفشل في تطبيق منظومة حوكمة جيدة.

ومما سبق يرى الباحث بان هياكل الملكية من اهم الاليات التي تؤثر على أداء الشركة ، وفي نفس الوقت لا يوجد نوع من انواع هياكل الملكية امثل يصلح لجميع الشركات وذلك، لان اختيار هياكل الملكية في الشركات يكون مثل اي قرار اداري يجب ان يتم في ضوء مجموعه من المتغيرات تتعلق بالظروف البيئية والقانونية او المحددات المحاسبية ويتأثر ايضا بخصائص الشركة.

المبحث الثاني

التحفظ المحاسبي

يُعد التحفظ المحاسبي الصفة الغالبة للتقارير المالية التي تم التركيز عليه بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة من قبل الباحثين والممارسين وخاصة بعد حالات الفساد الشهيرة التي شهدتها مطلع القرن الحادي والعشرين لعدد كبير من الشركات، ورغم الجدل الواسع الذي أثير بين الاطراف المختصة بين مؤيد ومعارض إذ يرى مؤيدو التحفظ المحاسبي بأنه الأداة لتمييز الشركة في الافصاح والشفافية، اضافه إلى زياده قدره الإدارة في التنبؤ اضافه إلى زياده مستويات الملائمة التمثيل الصادق، اما الاتجاه المعارض يرى أن درجة التمثيل الصادق ضعيفة عند التحفظ المحاسبي ويرجع ذلك إلى تعارضه مع خاصية الملائمة وخاصية الحيادية ، وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة للتحفظ المحاسبي إلا أن هناك عدة مبررات ضريبية وتعاقدية وتنظيمية تجعل من ممارسه التحفظ المحاسبي في التقارير المالية يفوق انتقادات الموجه اليه هذا فضلاً عن المنافع العديدة التي تنجم عن ممارسه التحفظ في القوائم المالية والتي من اهمها التأثير الايجابي في قيمه المنشأة، وتحسين جودة المعلومات المحاسبية .

1-2-2 تعريف التحفظ المحاسبي

يُعد التحفظ المحاسبي من أقدم القيود المتعارف عليها عند إعداد التقارير المالية، على الرغم من الانتقادات التي وجهت إليه من قبل منظمي سوق رأس المال، ومن قبل معدي وواضعي المعايير المحاسبية وقد أظهرت الدراسات العملية أن الممارسات المحاسبية أصبحت أكثر تحفظاً خلال الأعوام الأخيرة وخاصة بعد حدوث سلسلة الانتكاسات المالية التي أخذت في الظهور والتوالي منذ بداية القرن الحادي والعشرين وبعد إقرار قانون (Sarbanes-Oxley) أدى ذلك إلى التزايد المطرد حول اتجاه السياسات المحاسبية نحو التحفظ إلي الاعتراف بالجانب الإيجابي والدور الفعال للتحفظ المحاسبي (Nobes & Stadler, 2015) .

كما يعد التحفظ المحاسبي أهم ركن من أركان الممارسة المحاسبية ، وخاصة في حالات الاختيار بين مجموعة من البدائل، واختيار البديل الذي يتفق مع التحفظ المحاسبي (ابوالعلا, 2018) ويمكن النظر إلى التحفظ المحاسبي من منظورين ، منظور المنظمات المهنية والدولية ومنظور الباحثين.

اولاً: وجهة نظر المنظمات المهنية والدولية

في عام (1970) اصدر مجلس المبادئ المحاسبية Accounting Principles Board (APB) المنبثق من المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين American institute of certified public accountants في الفقرة رقم (35) الاصدار الرابع والتي تشير إلى ان التحفظ المحاسبي هو " عدم التأكد المحيط بعملية اعداد القوائم المالية والذي ينعكس في الميل نحو الاعتراف المبكر بالأحداث غير السارة مع تدنيه قيمه صافي الدخل وصافي الاصول" ووفقا للفقرة رقم (171) من نفس الإصدار، فقد نشأ مفهوم التحفظ نتيجة ظروف عدم التأكد المحيطة بالنشاط الاقتصادي للمنشأة إذ ورد بتلك الفقرة ما يلي " غالباً ما يتم قياس الأصول والالتزامات في ظل ظروف عدم التأكد، ويكون لذي كل من المديرين والمستثمرين والمحاسبين ميل نحو تفضيل أن تكون أي أخطاء محتملة في القياس المحاسبي متجهة نحو التقدير بالنقصان وليس بالزيادة لكل من صافي الدخل وصافي الأصول (كعموش, 2018 ، Ahmed et al., 2013 ، ابوالعنين, 2020) .

كما عرف مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي financial accounting Standards Board (FASB) من خلال قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (2) التي اصدرها المجلس عام 1980 ضمن مشروع الاطار الفكري للمحاسبة المالية تحت عنوان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في الفقرة رقم (95) التي نصت بأن التحفظ المحاسبي هو سلوك يتسم برد فعل حذر متعقل حكيم تجاه عدم التأكد من اجل ضمان ان كافة المخاطر وعناصر عدم التأكد الملازمة للأعمال التي تقوم المنشأة قد تم اخذها في الاعتبار ومن ثم اذا وجدت تقديرات لمبلغ سيتم سداده او تحصيله في المستقبل و كلاهما متساويان تقريباً فإن التحفظ يقضي بأن يتم اخذ القيمة الاقل تفاؤلاً في كافة الاحوال ، اما اذا كانت القيمتان غير متساويتين فإن التحفظ لا يفرض ضرورة اخذ القيمة الاكثر تشاؤماً ما لم تكن هي الاكثر احتمالاً ، كما لا يفرض التحفظ تأجيل الاعتراف بالدخل لفترة لاحقة اذا توافر الدليل الكافي لتبرير الاعتراف به، كما لا يبرر التحفظ الاعتراف بأي خسائر قبل توافر الدليل الكافي على تحملها (FASB, 1980) ، Tracey, (2015).

من خلال التعريف ل FASB يرى أن التحفظ المحاسبي كمفهوم يرتبط بحالة عدم التأكد وأن يكون للمحاسب نظرة تشاؤمية وغير تفاؤلية .

في عام (1989) تضمن اطار اعداد وعرض القوائم المالية الصادر من مجلس معايير المحاسبة الدولية international accounting Standards Board(IASB) تعريف التحفظ المحاسبي بأنه " تضمين درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة لبعض القيم في ظل ظروف عدم التأكد و عدم المبالغة في تقييم الأصول او الدخل وعدم تقييم الالتزامات او النفقات باقل مما يجب" هذا وقد شدد مجلس معايير المحاسبة الدولية من خلال اطار اعداد وعرض القوائم المالية على ان ممارسه التحفظ المحاسبي لا تعني خلق احتياطات سرية او وضع مخصصات مبالغ فيها ، او تقليل متعمد للأصول والدخل او مبالغة متعمده للالتزامات والمصروفات إذ عندها لا تكون القوائم المالية محايدة وعليه فلن تتوفر فيها خاصية المصادقية (ابوالعنين, 2020).

كما عرف مجلس معايير التقارير المالية الدولية international Financial Reporting standards (IFRS) في عام 2004 التحفظ المحاسبي بأنه " هو المقدرة في التأثير على حاله التأكد المرتبطة بعناصر متعارف عليها ومقاسه في البيانات المالية ، ويتم التعامل مع حاله ظروف عدم التأكد في جزء منها عن طريق الافصاح وفي جزء اخر عن طريق الممارسات الحذرة في اعداد البيانات المالية، ويقصد بالحذر هو درجة من الحكمة في اجراء الممارسات والاحكام التي تحتاج اليها للوصول للتقييمات المختلفة تحت ظروف عدم التأكد كعدم المبالغة في قيمه الأصول والدخل وعدم التخفيض من قيمه المصروفات والالتزامات" (خليل & العزاني, 2017).

وفي عام 2010 صدر الإطار المفاهيمي لمعايير المحاسبة الدولية مستبعدًا التحفظ أو الحيطة والحذر منه إذ أشارت الفقرات (27، 28، 29) من أساس الاستنتاجات بالفصل الثالث إلى الجدل الكبير الحادث بشأن التحفظ إذ يؤيد البعض حذفه وعدم إدراجه بخاصية المصادقية بحجة أن يتعارض مع الحيادية، وعلى الجانب الآخر يدافع البعض الآخر عن ضرورة وجود التحفظ بالإطار المفاهيمي ، على الرغم من حذف التحفظ من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية إلا أنه يتضمن فقرات تشير إلى تطبيق التحفظ إذ نجد بالفصل الرابع من الإطار المتعلق بتحديد عناصر القوائم المالية فقرات تشير للتحفظ منها الفقرة رقم (35) والتي تحدد تعريف المصروف بأنه يشمل الخسائر بما فيها الخسائر غير المحققة مثل الخسائر الناتجة عن الزيادات في سعر الصرف بالعملة الأجنبية عندما تقتض المنشأة بعملة أجنبية ، كما أشارت الفقرة رقم (36) إلى تطبيق التحفظ من خلال الاعتراف بالمكاسب والخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول والالتزامات ، كما أشارت الفقرة رقم (45) إلى تطبيق التحفظ من خلال عدم الاعتراف بالأصل في قائمة المركز المالي عند تكبد نفقة ليس من المتوقع أن يتدفق عنها منافع اقتصادية للشركة، ويظهر التحفظ المحاسبي في معايير المحاسبة الدولية (IAS36, IAS18 , IAS17, AS2)

(FRS 3, IFRS 5) الدولية (IAS 37 , IAS 38, IAS 39) ومعايير الإبلاغ المالي الدولية (صيرينه, 2019, فرج, 2019)، ولذلك قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل الإطار المفاهيمي (IASB, 2018) في 29/3/2018 والذي بدء تطبيقه في يناير 2020، إذ تم إضافة الحيلة كأحد العوامل التي يجب مراعاتها عند إصدار الأحكام والتقديرات في ظل ظروف عدم التأكد لتحقيق الحيادية بشرط عدم المغالاة في تخفيض صافي الدخل أو التأثير على قائمة المركز المالي بطريقة تؤثر سلبًا على مستخدمي المعلومات المحاسبية، وتعتبر الحيادية أحد الخصائص الفرعية اللازمة لتحقيق خاصية التمثيل الصادق بجانب خاصيتي الاكتمال، والخلو من الأخطاء، وتعتبر خاصية التمثيل الصادق احد الخاصيتين الأساسيتين للمعلومات المحاسبية بجانب خاصية الملاءمة(عبدالحميد, 2022).

يرى الباحث بسبب التأثير الواضح لمفهوم التحفظ المحاسبي على موثوقية البيانات المالية وما تتضمنه من معلومات أدى إلى تعدد وجهات النظر الصادرة من المنظمات المهنية العاملة في مجال المحاسبة كما تفتح الباب للاجتهاد في تعريف التحفظ المحاسبي وفيما يلي وجهات نظر الباحثين.

ثانياً: وجهة نظر الباحثين

تعددت المفاهيم التي قدمت للتحفظ المحاسبي من قِبل الباحثين لذلك عرف التحفظ المحاسبي على أنه ميل المحاسبين إلى طلب درجة اعلى من التحقق للتعرف على الاخبار الجيدة الارباح مقارنة بالخبر السيئة الخسائر في البيانات المالية إذ تعكس الارباح الاخبار السيئة بشكل اسرع من الاخبار الجيدة في ضل مبادئ التحفظ. ويعتقد معارض التحفظ المحاسبي بأنه لا يستند لأساس علمي وان اتباع المحاسبين للتحفظ يؤدي إلى تحقيق ارباح في السنة الحالية على حساب السنة السابقة (Basu, 1997، Hui et al., 2012، Lai et al., 2013، Heflin et al., 2015، Chen, 2019).

ويقصد (Watts, 2003) بالتحفظ المحاسبي على أنه طلب درجة اعلى من التحقق للاعتراف بالأخبار غير السارة عنه للاعتراف بالأخبار السارة إذ تنعكس الاخبار غير السارة على الارباح بصورة اسرع من الاخبار السارة، وأن هذا الاختلاف في طلب درجات التحقق ينبع من القاعدة المأثورة والتي تقضي بعدم توقع اي ارباح ولكن يتوقع حدوث الخسائر.

اما (Beaver & Ryan, 2005) يرى أن التحفظ المحاسبي يشير إلى وجود شهره للشركة غير مسجله، إذ يقوم المحاسب بالتقرير على تخفيض القيمة الدفترية للأصول مقارنة بقيمتها السوقية.

اما (Lafond & Roychowdhury, 2008) فقد عرف التحفظ المحاسبي : بأنه هو الاعتراف بالخسائر التي يمكن توقعها دون الاعتراف بالأرباح المتوقعة ، والاعتراف بالقيم الدنيا للأصول كنتيجة لاستعمال معايير تكون اشد صرامه عند الاعتراف بالأرباح.

في حين يعرف (Ruch & Taylor, 2015) التحفظ المحاسبي على انه تبني سياسات او ميول محاسبية ينتج عنها تحيز بأنخفاض في القيم المحاسبية لصافي الاصول مقارنة بقيمتها الاقتصادية.

اما (Kim & Zhang, 2016) فقد عرف التحفظ المحاسبي على انه درجة الحيطة والحذر عند ممارسه التقديرات التي تحتاجها المنشأة في عمل التقدير المطلوب في ظل حالات عدم التأكد ، والتي تتطلب تقدير الاصول والارباح باقل ما يمكن وتقدير الخصوم والالتزامات اكبر ما يمكن.

اما احمد, (2021) عرف التحفظ المحاسبي "بأنه إدارة النظرة المستقبلية للمنشأة عند وضع الخطط او الاختيار بين السياسات او البدائل المتاحة ، والتعقل عند مواجهه الظروف الاقتصادية غير المرغوب ، فيها بقصد عدم المبالغة في تخفيض الاصول او الدخل او تقييم الالتزامات او المصروفات".

ويرى الباحث بأن التحفظ المحاسبي هو الافصاح عن الاساليب والطرق المحاسبية المرتبطة بممارسة الاحكام اللازمة بوضع التقديرات الخاصة بالقيم الظاهرة في التقارير المالية للمنشأة ، على اساس الاعتراف بالمصروفات والخسائر بصوره اسرع من الايرادات والمكاسب، وما يترتب عليه من انخفاض القيمة الدفترية مقارنة من القيمة الاقتصادية للمنشأة بهدف دعم المركز المالي وتحسين القيمة السوقية للشركة، كما ان التحفظ المحاسبي يساعد في زياده المصدقية في التقارير المالية التي تعدها الشركة وعليه يخفف من حالات عدم التأكد الخاصة بالتوقعات للخسائر المتوقعة والارباح المحتملة.

2-2-2 أنواع التحفظ المحاسبي

يمثل التحفظ المحاسبي مجموعه من السياسات المحاسبية التي يمكن اختيار طريقه وسياسه محاسبية تتيحها المعايير المحاسبية والتي من خلالها يمكن تقدير الاصول والايرادات باقل قيمه والالتزامات والمصروفات بأعلى قيمه وينتج عنها بالنهاية إلى انخفاض في صافي القيمة الدفترية لحقوق الملكية عن القيمة السوقية وينتج عن ذلك بأن التحفظ المحاسبي لا يظهر الاصول باقل من قيمتها الفعلية ولكن تقديرها باقل من قيمتها ، لذلك تعد اختيار تلك السياسات التي يسلكها المحاسب عند التقرير عن الاصول الايرادات والخصوم والمصروفات في ظل حالات عدم التأكد التي تحيط في بيئة الاعمال بأنه سلوك حكيم، لان تلك السياسات تعد الركيزة الأساسية التي تستند اليها في اعداد القوائم والتقارير المالية لان بدون تلك القواعد والسياسات بالتحفظ المحاسبي يصبح هناك الكثير من الشكوك حول قدره الارقام على خدمه عمليه اتخاذ القرار بكفاءة وفاعليه (فرج, 2019) .

على الرغم من وجود تعريفات عديدة للتحفظ المحاسبي إلا أن قياس التحفظ أمر صعب ، مما يؤدي إلى استنتاجات متناقضة وان أحد الأسباب المحتملة هو أن الباحثين لا يأخذون في الاعتبار أنواع التحفظ والبيئة الاقتصادية الفعلية في دراساتهم (Basu, 1997). لذلك بدأ العلماء في التمييز بين أنواع مختلفة من التحفظ المحاسبي منذ (Basu, 1997) من خلال إجراء المزيد من البحوث المستهدفة لغرض المساعدة في التمييز بين التحفظ غير المشروط والتحفظ المشروط وذلك لان التحفظ المحاسبي يعد جانبًا مثيرًا للجدل في المحاسبة على الرغم من تأثيرها الطويل الأمد على الممارسة المحاسبية (Ball & Shivakumar, 2005) ، وقد ميزت الادبيات والدراسات المحاسبية بين نوعين من انواع التحفظ المحاسبي هما التحفظ المحاسبي غير المشروط والتحفظ المشروط (BEAVER & RYAN, 2005 ، Chandra, 2011 ، Neag & Maşca, 2015 ، Thijssen & Iatridis, 2016 ، ابو العلاء, 2018):

1-2-2-2 التحفظ غير المشروط

هو عبارة عن اختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي تخفض من الارباح ومن القيمة الدفترية لاصافي الاصول من البداية بغض النظر عن الاخبار الاقتصادية المتاحة، لذا يعد هذا النوع من التحفظ يسبق توقيت الخسائر (التحفظ المسبق) ، ومع ذلك يسجل أقل قيمة ممكنة للأصول عند بداية عمر الأصل أو أدنى قيمة ممكنة للدخل عند الاعتراف به كما يؤدي التحفظ المحاسبي غير المشروط إلى استمرار الانخفاض في صافي الدخل على مدار الفترات المحاسبية اللاحقة إذ يتم

تسجيل أقل قيمة دفترية ممكنة لحقوق الملكية في ظل التحفظ غير المشروط كسياسة محاسبية. إلى جانب ذلك ، لا يستجيب التحفظ غير المشروط للخسائر أو المكاسب في الوقت المناسب. بمعنى آخر ، لا يعكس التحفظ غير المشروط الأحداث الاقتصادية الحالية التي ستؤدي إلى زيادة أو نقصان في القيمة الاقتصادية المستقبلية للأصول (Ruch & Taylor, 2015).

ويُطلق أيضا التحفظ غير المشروط بالتحفظ المستقل عن الاخبار أو التحفظ المسبق ، يعني أن التحديد المسبق للطرق المحاسبية الخاصة بمعالجة الأصول والخصوم تنتج شهرة متوقعة غير مسجلة (Wolk et al., 2013 ؛ BEAVER & RYAN, 2005).

ويعبر التحفظ المحاسبي غير المشروط عن الاعتراف منذ البداية للخسائر بغض النظر عن ما اذا كانت الاخبار جيدة او سيئة ومن ثم عند وجود الدافع من المديرين نحو السلوك الانتهازي في المغالاة في قيمه الاصول والارباح او تخفيض الخصوم والخسائر عن قيمتها الحقيقية من اجل تحسين المكافآت والثروة او المركز المالي للمنشأة ، واعطاء توقعات وهميه للمحللين الماليين مبنية على ارقام غير حقيقيه لذا فإن التحفظ المحاسبي يهدف إلى تخفيض قيمه الاصول والارباح عن قيمتها الحقيقية وذلك بهدف الحد من تلك السلوكيات الانتهازية للمديرين (Tracey, 2015).

ويرى (Qiang, 2007) بأن للاعتبارات الضريبية والقضائية والقانونية والمصالح الشخصية للمديرين دور كبير في نشأة التحفظ غير المشروط والذي يؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمة المعلومات المالية الواردة في التقارير ، وهذا ما تبحث عنه الشركات من خلال طرق وسياسات لتقليل الضريبة وما يؤدي إلى تخفيض الدخل الخاضع للضريبة ، وكذلك يحدث التحفظ غير المشروط عندما يتم استخدام معايير وسياسات صارمة التي تؤدي إلى تخفيض صافي الاصول مسبقا ، لذلك قد نجد قد يحدث انزعاج في القوائم والتقارير المالية من قبل التحفظ المحاسبي غير المشروط ويؤدي إلى اتخاذ قرارات اقتصادية غير كفؤة ، ويفضل استخدام التحفظ غير المشروط عندما ترغب الشركة في الحصول على شروط تمويلية أفضل لمقابلة الارباح .

ويرى (Givoly et al., 2007) ان التحفظ غير المشروط أكثر اهمية من الناحية الاقتصادية ، لأنه يزيد من كفاءة عقود الدين ، اما فيما يتعلق بالتحيز الموجود عند تقويم الاصول إذ يتم معالجتها من خلال الاستخدام العقلاني للقوائم المالية.

ومن الامثلة على التحفظ المحاسبي غير المشروط هي : الاعتراف بتكاليف البحث والتطوير كمصروفات وفق الانفاق بدلا من رسملتها ضمن بنود المصروفات التي تخص المدة ، وتطبيق

مبدأ الكلفة التاريخية للأصول، اختيار طريقة القسط المتناقص لتعجيل الاندثار بدلا من طريقة القسط الثابت (Mora & Walker, 2015a) ، تقييم المخزون بطريقة الوارد اخيرا صادر اولا LIFO ، وتكوين المخصصات المتراكمة لمواجهة الاحداث المستقبلية مثل زيادة مخصص الديون المشكوك في فيها وتكوين الاحتياطات المتراكمة (Ruch & Taylor, 2015) ؛ Zhong & Li, 2017).

2-2-2-2 التحفظ المشروط

يطلق على التحفظ المشروط بالتحفظ المعتمد على الأخبار او ما يسمى بالتحفظ اللاحق مما يعني الاعتراف بالخسائر الاقتصادية في الوقت المناسب أكثر من المكاسب الاقتصادية ،اي عندما تواجه الشركة احداث غير سارة ، يتم تخفيض القيمة الدفترية لصافي الاصول على الفور لتعكس هذه الأخبار السيئة ، وعدم الاعتراف بزيادة القيمة الدفترية للأصول في ظل وقوع احداث سارة الا اذا توفر دليل عن تحقيقها، بمعنى آخر توقيت الاعتراف غير المتماثل لكل من الاخبار السارة وغير السارة في الربح المحاسبي . (Watts, 2003) ؛ Ball & Shivakumar, 2005 ؛ (Ruch & Taylor, 2015 ، BEAVER & RYAN, 2005).

ويعرف التحفظ المحاسبي المشروط بأنه تحفظ قائمة الدخل لأنه يقوم على دراسة العلاقة بين عوائد وأسعار الاسهم وبين الارباح المحاسبية إذ يرتبط هذا النوع من التحفظ بتعجيل الاعتراف بالمصروفات والخسائر وتأجيل الاعتراف بالإيرادات لحين التحقق منها وهذا يعني تطبيق السياسات المحاسبية التي تعترف بأثر الاخبار السيئة على الارباح بصفة دورية (Beaver & Ryan, 2005 ، احمد, 2021)، لذلك بدأت الأبحاث التجريبية السابقة بالتحقيق في الآثار المترتبة على التحفظ المشروط مع التركيز على سبب وكيفية الإشارة إلى أن الأرباح يرتبط بشكل إيجابي أكثر بعائدات الأسهم الحالية عندما تكون الاخبار سلبية عنها عندما تكون الاخبار إيجابية (B. Kim & Jung, 2007).

ويوصف التحفظ المحاسبي المشروط بالتحفظ الالزامي وذلك باعتباره احد انواع التحفظ الذي يلزم الادارة بعدم اتاحة الفرصة للاختيار بين الطرق المحاسبية عند معالجة بعض عناصر القوائم المالية (Lawrence et al., 2013). إذ نجد ان هناك مخاطر اخلاقية ودوافع من قبل الادارة إذ تقوم الادارة بإخفاء الاخبار السيئة وتعمل على تضخيم الارباح مع عدم تماثل المعلومات ولمقاومة تلك المخاطر نرى بأن هناك تزايد الطلب على التحفظ المشروط الذي يقف امام مقاييس

الإدارة والشركة ككل ، لذا تصيح الزامية الافصاح من قبل المديرين عن المعلومات المالية وغير المالية الخاصة بالشركة (Liu & Elayan, 2013).

ومن أمثلة التحفظ المشروط ، التكلفة أو السوق ايهما اقل للمحاسبة المتعلقة بالمخزون ، الاعتراف بخسائر انخفاض صافي القيمة لبيعيه للمخزون من الانتاج التام عن القيمة الدفترية ، اضمحلال للأصول الملموسة وغير الملموسة طويلة الأجل ، اضمحلال الاصول المالية وغير المالية (Ji, 2013)

كما أشار Ball & Shivakumar, (2005) إلى أن التحفظ المشروط يمكن أن يحسن التعاقد وكفاءة الاستثمار لأنه يتضمن معلومات جديدة يمكن أن تنتج استجابات تعاقدية ، مما سيحد من الإجراءات الانتهازية للمديرين من خلال التعرف على الخسائر في الوقت المناسب ، وعلى العكس من ذلك لا يستخدم التحفظ غير المشروط معلومات جديدة وهو مجرد تحيز محاسبي تنازلي يمكن للأطراف المتعاقدة تعديله مسبقاً ويمكن كتابة شروط العقد للتراجع عن تأثير طرق المحاسبة الذي من شأنه أن يمنع من تحسين كفاءة التعاقد ويمكن أن تشوه التقارير المالية التي يستخدمها المستثمرون، إذ يشير (Ball & Shivakumar, 2005) إلى أنه إذا تم التقليل بشكل منهجي من القيم الدفترية للأصول بمقدار محدد ، فإن تعهدات الديون يمكن أن تتطلب زيادة في القيم الدفترية بهذا المبلغ عند تحديد الرافعة المالية والمبلغ الذي يمكن للشركة اقتراضه. إذ يشير (Basu, 2005) إلى أن الأدلة التاريخية تشير إلى ظهور تحفظ غير مشروط كرد فعل على الحوافز التنظيمية أو الضريبية. لذلك يشير (Basu, 2005) إلى أن التطور المبكر لأساليب الاندثار المتحفظة قد تتأثر بضرائب دخل الشركات إذ حاولت الشركات زيادة خصم الاندثار.

اما Qiang, (2007) قدم دليلاً تجريبياً على أن التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط لهما علاقة سلبية مع بعضهما البعض ويلعبان أدواراً مختلفة في الشركات. لذلك يجب على الباحثين المفاضلة بين التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط.

على الرغم من اختلافهما في التعريفات ، فإن كلا من التحفظ غير المشروط والمشروط يؤدي إلى التقليل من القيم الدفترية للأصول مقارنة بقيمتها السوقية (Watts, 2003) ؛ BEAVER & RUCH, 2005 ؛ RYAN, 2005 ؛ Kabir & Laswad, 2014 ؛ Mora & Walker, 2015b ؛ Ruch & Taylor, 2015

يرى الباحث بأن التحفظ المشروط هو نفسه تحفظ الارباح والذي يؤدي إلى تحيز احتمالي يعتمد على توقيت حدوث التدهور في قيمه الاصل ، بينما التحفظ غير المشروط هو نفسه تحفظ الميزانية والذي ينتج عنه تحيز نهائي في القيمة الدفترية للأصول ، لذلك يتبين لدى الباحث بأنه لا يعتبر التحفظ المحاسبي المشروط مستقل عن التحفظ المحاسبي غير المشروط وان كل منهما بالإمكان ممارسته من واقع التزام الإدارة بتطبيق المعايير المحاسبية كإطار عام لأعداد القوائم المالية وهذا ما ينتج لها حرية الاختيار واعمال الحكم الشخص في ما يتعلق بالأحداث المحاطة بعدم التأكد .

وعليه فإن التحفظ المحاسبي ما هو الا نتاج ممارسات للتحفظ المحاسبي غير المشروط و التحفظ المحاسبي المشروط والذان يعملان معا إلى تدني القيمة الدفترية للأصول وحقوق الملكية مقارنة بالقيمة السوقية.

2-2-3 اهمية التحفظ المحاسبي

يعد التحفظ المحاسبي ممارسة محاسبية اساسية إذ تتمثل أهميته لما له دور فعال في القوائم المالية و العوامل المتعددة الاخرى الذي يؤثر ويتأثر بها ، ويمكن تلخيص اهمية التحفظ المحاسبي في النقاط التالية:

1- التأثير الايجابي للتحفظ المحاسبي على قيمة الشركة لما له دور كبير في حمايه حقوق المساهمين عند ما تكون حوكمة الشركات ضعيفة في المنشأة او خطورة المعلومات مرتفعة، فضلاً عن وجود علاقه ايجابية بين التحفظ المحاسبي و أداء اسهم الشركات وهذا ما يؤكد اهمية الدور للمعلومات للتحفظ المحاسبي على قيمة المنشأة (Lawrence et al., 2013).

2- يؤدي تطبيق التحفظ المحاسبي إلى زياده جوده المعلومات المحاسبية وذلك من خلال تقليل قدرات المديرين على التلاعب والمبالغة في الأداء المالي للشركة وكذلك زياده التدفقات النقدية وتخفيض عدم تماثل المعلومات و الخسائر المتولدة عنه، كما يقوم بالحد من ممارسه ادارة الارباح و بالتالي يؤدي إلى زياده مصداقيه الإدارة (Al-Sakini & Al-Awawdeh, 2015).

3- يخفف التحفظ المحاسبي من عدم كفاءه الاستثمار من قبل المدير و اضافة إلى تقليل من المخاطر الفردية على المستثمرين ، وعندما يكون هناك حاله ضعف في الاستثمار فإنه يحسن من دافع المدير إلى الاستثمار (Chiou & Chang, 2020).

- 4- يساهم التحفظ المحاسبي في تخفيض التكاليف السياسية الناتجة عن المغالاة في تقييم الاصول وزيادة الارباح هذا فضلاً عن حمايه مصالح الدائنين وتجنيب المنشأة للعديد من التكاليف القضائية التي قد تتحملها المنشأة نتيجة النزاعات القضائية (سلطان, 2016)
 - 5- ويسهل التحفظ المحاسبي حصول الشركات على التمويل الخارجي ويزيد من كفاءه عقود الدين ويوفر معلومات مفيدة للدائنين، فضلاً عن ذلك فإنه يحد من قيام إدارة الشركات بأجراء توزيعات ارباح غير مناسبة، وهذا ما يمكن اصحاب الديون من استخدام حقوقهم الرقابية بصوره سريعة وتبعاً لذلك يقوم المقرضين بمكافاة الشركات التي تتبنى سياسات محاسبية متحفظة بمنحها الديون وبتكلفه اقل (Kang et al., 2015).
 - 6- يشجع استخدام التحفظ المحاسبي على الادخار الوقائي وذلك من خلال الاعتراف في الاخبار السيئة والذي يؤدي إلى الاحتفاظ بالأموال وعدم توزيعها وعليه تتوفر سيوله لدى الشركة مما يعزز من مركزها المالي ويعزز قيمتها (Biddle et al., 2020).
 - 7- يساهم التحفظ المحاسبي في التنبؤ بالتعثر المالي للشركات إذ انه يوفر ارشادات انذار مبكره بشأن تدهور الأداء المالي لدى الشركات المقترضة او تخطيها بشروط عقود الدين بما قد يؤدي إلى توقفها عن السداد وهذا ما يمكن الدائنين من سرعه اتخاذ الاجراءات اللازمة لحمايه مصالحهم (LI, 2015).
 - 8- يساعد التحفظ المحاسبي على تقليل مشاكل الوكالة الناشئة من عدم تماثل المعلومات بين الإدارة واصحاب المصالح بالمنشأة، إذ يعد احد الاليات المستخدمة في الحد من السلوك الانتهازي للإدارة (Sakawa & Watanabel, 2020).
- ويتبين للباحث من خلال ما سبق فضلاً عن التحفظ المحاسبي له أهمية كبيرة في اعداد القوائم المالية لدوره الفعال في تعزيز مصداقية الإدارة وكذلك مواجهه المخاطر المستقبلية المتوقعة كما يساهم في توفير معلومات ذات جوده عالية وتقليل درجة عدم التأكد في التدفقات النقدية المستقبلية و يؤدي إلى تحسين فرص الاستثمار بالمنشأة وكل هذا يؤدي إلى زياده قيمه المنشأة .

2-2-4 العوامل المؤثرة في مستوى التحفظ المحاسبي

هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر على تفاوت مستوى التحفظ المحاسبي المطبق عند اعداد القوائم المالية في الشركات التي تنتمي إلى دولة واحدة ، وتتمثل اهم هذه العوامل فيما يلي :

1- حجم الشركة:

يؤثر حجم الشركة على مستوى التحفظ المحاسبي، ويتم تقسيم الشركات حسب حجم اصولها إلى شركات كبيرة الحجم وشركات صغيرة الحجم، إذ تتعرض الشركات كبيرة الحجم إلى العديد من الضغوط السياسية لذلك قد تلجأ إلى تطبيق ممارسات محاسبية متحفظة بسبب رقابة الجهات الحكومية والمحللين الماليين لها، ومن اجل تجنب التعرض للتكاليف السياسية (سلطان, 2016 (Zulfiati & Lusiana, 2020،

أكدت دراسة كل من (حمدان, 2012) (عبدالمجيد, 2013) على أن الشركات كبيرة الحجم تتميز تقاريرها بالتحفظ بالمقارنة بالشركات صغيرة الحجم، اي وجود مستوى عالي ومعنوي للتحفظ المحاسبي في الشركات كبيرة الحجم وبررت الدراسات هذه النتيجة فضلاً عن الشركات كبيرة الحجم تتمسك بالتحفظ عند إعداد قوائمها المالية، لغرض تخفيض التكاليف السياسية، وبسبب زيادة المتابعة من قبل الجهات الحكومية، وارتفاع مستوى حوكمة .

بينما يرى البعض ان الشركات قصيرة الحجم اكثر تحفظا من الشركات كبيرة الحجم ، ويعزى السبب في ذلك فضلاً عن الشركات قصيرة الحجم تتعرض إلى مشاكل اكثر من المشاكل التي تتعرض لها الشركات كبيرة الحجم، ولغرض تجنب الدعاوى القضائية (سلطان, 2016) .

إذ أكدت دراسة كل من (Ding & Stolowy, 2006) (كساب, 2011) على ان الشركات قصيرة الحجم تتميز بتقارير ذات مستوى مرتفع للتحفظ المحاسبي بالمقارنة مع الشركات كبيرة الحجم، وان السبب في تفاوت الحجم هو نتيجة طبيعية لكفاءة السوق، كما ان الشركات الصغيرة تكون اكثر عرضه لخطر القيمة السوقية للاسهم من الشركات كبيرة الحجم، وان اتجاه الشركات قصيرة الحجم إلى تنويع استثماراتها اكثر من الشركات كبيرة الحجم، وهذا ما يؤدي إلى تقلب في عوائد الشركات الصغيرة مما يحدث ضعف في اقتصادها ويزيد من احتمال تعرض المديرين ومدققي الحسابات إلى المزيد من خطر المسائلة القانونية في هذه الشركات.

2- نوع الصناعة

يلعب نوع الصناعة الذي ينتمي إليه نشاط الشركة دورا مهما في اختيار الطرق والسياسة المحاسبية المناسبة عند اعداد القوائم المالية الخاصة بها، فضلاً عن أن بعض الصناعات تختلف اختلاف جوهري من جانب الممارسة المحاسبية عن القطاعات الأخرى، مما يضطرها إلى تبني بعض السياسات والطرق المحاسبية المتحفظة (سليمان, 2018)، إذ توصلت دراسة كل من

(Hamdan et al., 2011) (حمدان, 2012) إلى وجود تباين في مستوى التحفظ المحاسبي بين القطاعات عند اعداد التقارير المالية ، إذ كان قطاع المصارف هو اكثر القطاعات تحفظا والقطاع الصناعي هو اقل القطاعات تحفظا.

وعلى العكس من ذلك توصلت دراسة (السهلي, 2009) فضلاً عنه لا يوجد هناك تمييز بين القطاعات فيما يخص مستوى التحفظ المحاسبي عند اعداد التقارير المالية الخاصة بها .

3- المتابعة من المحللين الماليين

يقصد بمتابعة المحللين الماليين هو عدد من المحللين الماليين الذين يتابعون أسهم شركات معينة من أجل تقديم تقارير وتوصيات عنها، ويعد أحد الركاز الهامة التي عولت عليه العديد من الدراسات في دورة الرقابي، فمجرد علم الشركة أنها تتابع من قبل عدد أكبر من المحللين الماليين، فإن ذلك يقيد من تصرفات الإدارة الانتهازية، وهو ما يبرره بعض المستثمرين بميلهم للاستثمار في الشركات التي تتابع من قبل عدد أكبر من المحللين قناعة منهم بالأثار الإيجابية لمتابعتهم، إذ تزيد فرص اكتشاف الأخطاء بحكم توافر المعلومات الأدق لديهم (حماد, 2021).

كما يلعب المحللون الماليون دور الوسيط المعلوماتي في أسواق المال عن طريق تخفيض عدم تماثل المعلومات بين إدارة الشركة والمستثمرين من خارج الشركة، لكون أعمالهم تشتمل على الخبرة والمهارة في تجميع وتفسير وتوصيل المعلومات للأطراف الأخرى المشاركة في السوق، كما تؤدي المتابعة من المحللين الماليين إلى فرض مزيد من الضغوط على المديرين بعدم ممارسة إدارة الأرباح ، إذ إن الشركات التي لا تقابل توقعات المحللين الماليين تعاني بشكل ملحوظ من انخفاض أسعار أسهمها مما يظهر فضلاً عن المحللين الماليين لهم دور رقابي في عملية التقرير المالي (Shi et al., 2017 ، J. B. Kim et al., 2019)، لكون المحلل المالي بحكم طبيعة عمله يكون على اطلاع تام بكافة التفاصيل والممارسات المحاسبية المختلفة بل تزيد لديه مهارات قراءة وتقييم الأوضاع المستقبلية والتحقق من درجة تأكدها من عدمه، وما إذا كانت الشركة تستخدم المرونة المحاسبية ، وهو ما يدفع الإدارة لاستعمال السياسات التي من شأنها الحد من عدم اليقين المستقبلي حال رصدها وتتابعها من قبل المحللين الماليين، ويعتبر التحفظ المحاسبي أداة هامة في هذا الشأن (حماد, 2021).

إذ اشارت دراسة (Martinez, 2011) من خلال التفعيل الرقابي للمحللين الماليين وتواتر متابعتهم لإدارات تلك الشركات وخبراتهم، يدفع الإدارة إلى استخدام السياسات المحاسبية التي من شأنها الحد من عدم درجة اليقين المستقبلي، وتعزز من البيئة المعلوماتية للشركة، ويعتبر التحفظ

المحاسبي أحد الأدوات الهامة ،مما يشير إلى ان الشركات تختار الطرق المحاسبية الأكثر تحفظا عندما ترتفع فيها متابعة المحللين الماليين .

4- حوكمة الشركات

يمكن أن يكون التحفظ المحاسبي بمثابة آلية حوكمة الشركات (Watts, 2003). إذ تعتبر حوكمة الشركات احدى الادوات التي يمكن لحمله الاسهم الاعتماد في الرقابة على أداء إدارة الشركات والذي يؤدي إلى تخفيض تكاليف الوكالة التي تنتج من فصل الملكية والإدارة فكلما زاد تنفيذ اليات الحوكمة زاد الطلب على تطبيق مستوى عالي من التحفظ (فؤاد, 2016) .

وهناك أدلة على العلاقات بين حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي (Louis et al., 2012) ؛ (GOH & LIM, 2017 ؛ KIM & Zhang, 2016؛ García et al., 2014). إذ تُظهر أن حوكمة الشركات القوية تؤدي إلى مزيد من التحفظ المحاسبي ، والتي بدورها تساعد الشركات في الوصول إلى سوق الديون وزيادة كفاءة استثماراتها، وكذلك توصلت دراسة (García Lara et al., 2016) إلى أن شركات الاعمال الأكثر صرامة في الالتزام بتطبيق اليات حوكمة الشركات تكون اكثر ميلا نحو اعداد تقارير مالية متحفظة .

اما دراسة (Ahmed & Duellman, 2007) التي اجريت في الولايات المتحدة الامريكية قامت بدراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وخصائص مجلس الادارة كأحد اليات حوكمة الشركات إذ توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين نسبة اعضاء مجلس الادارة من خارج المنشأة وحوكمة الشركات ، وهذا ما يؤدي إلى تقديم دليل على ان التحفظ المحاسبي يقلل من تكاليف الوكالة ويتأثر بأليات حوكمة الشركات .

وكشفت دراسة (Lobo & Zhou, 2006) عن زيادة في مستويات التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات خلال المدة التي صدرت فيها تطبيق قانون حوكمة الشركات مقارنة بالمدة السابقة وهذا مايقدم دليل على زيادة الطلب على التحفظ المحاسبي عندما تطبق الشركات قانون حوكمة الشركات .

2-2-5 مبررات استخدام التحفظ المحاسبي

لقد شهدت المدة الأخيرة تزايدا ملحوظا في الطلب على تمسك ادارات الشركات ببدائل السياسات المحاسبية الأكثر تحفظا عند المفاضلة بين تلك السياسات لذلك يكمن وراء محاسبة التحفظ المحاسبي العديد من الدوافع المبررات التي تسعى إدارة الوحدات الاقتصادية لتحقيقها (Yunos)

(et al., 2014)، إذ كانت أول دراسة شاملة حول سبب ظهور التحفظ ولماذا يفيد مستخدمي التقارير المالية قدمها (Watts, 2003). وفقاً لهذا الدراسة، هناك أربعة تفسيرات للتحفظ المحاسبي (التعاقدات، التقاضي، الضريبي، التنظيم المحاسبي)

1- التعاقد

يقصد بالتعاقدات وهي تلك العمليات التي تتم بين اطراف مختلفة ذات مصالح متعارضة بالنسبة للشركة، لذلك تنشأ التفسيرات التعاقدية للتحفظ المحاسبي بجعله جزء فعال في المنشأة و تعاقداتها مع الاطراف المختلفة، حتى في ظل التعاقدات البسيطة التي تقوم بها المنشأة يمكن ان تكون مشكله الخطر الاخلاقي حاضرة في عمليه اعداد التقارير المالية، والتي تقوم بإبلاغ المستثمرين بأداء الإدارة وتأثيراته في قرارات تخصيص الاصول للمستثمرين ورفاهيه المديرين، وتؤدي التأثيرات على ثروه المديرين في تحفيزهم إلى ادخال تحيزات إلى نفس المقاييس المحاسبية التي ترغب الجهات التنظيمية ابلاغها للمستثمرين، وتعد التعاقدات المالية التي تدخل فيها الشركة من اقدم الدوافع او التفسيرات التي تساهم في تشكيل ممارسات اعداد التقارير المالية في اية بيئة اقتصادية، فنظريه التعاقدات توضح ان عمليه التعاقد ومتابعه وتسويه العقود القائمة والمحاسبة عنها تتوقف بشكل جزئي على الارقام المحاسبية، والإدارة بوصفها اللاعب الرئيس في عمليه التعاقدات تحاول دائماً التخلي عن السياسات المتحفظة في انتاج الارقام المحاسبية المؤثرة في هذه العقود (Watts, 2003، ابو الخير, 2008، سليمان, 2018)، ومن اهم العقود التي تبرمها الادارة هي عقود الحوافز وعقود المديونية وهي كما يلي:

- عقود تعويضات الادارة

تؤدي الإدارة عملها كوكيل عن المساهمين مقابل الحصول على تعويضات وغالباً ما تكون هذه التعويضات مرتبطة بصافي الربح وتعظيم قيمه المنشأة، إذ تمتلك الإدارة دوافع غير متماثلة للتقرير عن الارباح والخسائر وقد تلجأ الادارة إلى تأخير الاعتراف في الخسائر إلى وقت مناسب لها ولا يضر بمصلحتها، والاعلان عن ارباح في الوقت الذي يجب ان تعلن فيه عن خسائر على سبيل المثال قد تلجأ الإدارة لزياده صافي اصول المنشأة لغرض تحسين وزياده قيمتها وتلجأ الإدارة ايضا إلى المبالغة في صافي ارباح المنشأة لزيادة المكافئات التي تحصل عليها وبالمقابل تحسين وضع المنشأة في السوق، ويتبين فضلاً عن هذا السلوك الانتهازي سيظل مستمرا من قبل الإدارة طالما تكون هناك حريه لإدارة الشركة للمفاضلة بين البدائل المحاسبية بما يحقق مصالحها على حساب مصلحة المساهمين، وذلك بناء على المدى الزمني المحدد التي تشير إلى ان الإدارة

الحالية لا ترتبط بالمنشأة فترة طويلة، وفي الاجل المتوسط او الطويل سوف تنتقل سلطه اتخاذ القرار من الإدارة الحالية إلى إدارة اخرى ومن ثم فإن مصلحة الإدارة الحالية هي زيادة اصول المنشأة الحالي على حساب المستقبل (Jayaraman & Shivakumar, 2013)، سلطان, (2016).

ووجد (Rutledge et al., 2015) ان للتحفظ المحاسبي دور في تزويد المساهمين بالمعلومات في الوقت المناسب حتى يتمكنوا من تقييم أداء المديرين بشكل صحيح وتأجيل مكافآت التعويض في ظل ظروف غير مؤكدة ، فضلاً عن تأخير الاعتراف بالأرباح وهذا ما يؤدي إلى زيادة قيمة المنشأة المستقبلية (Patatoukas & Thomas, 2011).

كما وجد (Lafond & Roychowdhury, 2008) أن التحفظ المحاسبي يتأثر سلبياً بملكية المديرين، إذ يوضح المؤلفون أنه عندما تتخفض الملكية الإدارية، تكون هناك مشاكل أعلى في الوكالة مما يؤدي إلى زيادة الطلب على التحفظ المحاسبي كعنصر رقابي إداري. ويشير (LaFond & Watts, 2008) إلى أن التحفظ المحاسبي يقلل من عدم تماثل المعلومات بين المطلعين والمستثمرين الذين ليسوا لديهم معلومات وتقليل التكاليف ذات الصلة. تشير نتائج (LaFond & Watts, 2008) إلى أن الأرباح المتحفظة تفيد المساهمين لأنها يمكن أن تكون بمثابة رقابة إدارية لتقليل مخاطر المعلومات. كما تدعم الدراسات الحديثة أيضاً فكرة أن التحفظ المحاسبي يمكن أن يعمل كعنصر رقابي إداري فهو يساعد في التخفيف من تكاليف الثقة المفرطة لدى المدير التنفيذي (Hsu et al., 2017).

- عقود المديونية

تنشأ عقود الدين بين المنشأة والاطراف المقرضة للأموال والذي يتم عاده بناء على المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية من قيمه الاصول والارباح لقياس قدره المنشأة على السداد سواء لأصل الدين او اعباء خدمة الدين ، لذلك ترجع اهمية المعلومات المحاسبية في حمايه حقوق الدائنين والحصول على اصل الدين وتكلفه خدمه الدين (احمد, 2021) .

من الآليات الشائعة للتخفيف من مشاكل الوكالة المتعلقة بالديون هي استعمال عقود الديون مع التعهدات التقليدية الأكثر صرامة التي من شأنها أن تحمي حقوقها (Watts, 2003) ؛ (Erkens et al., 2014 ؛ NIKOLAEV, 2010) . وقد تتطلب عقود الديون من الشركات المقرضة الاحتفاظ بصافي الأصول عند الحد الأدنى أو تقييد مدفوعات الأرباح لضمان أن الشركات المقرضة لديها موارد كافية لسداد الديون وتصبح شدة التعهدات المالية في عقود الديون

أعلى في حالة عدم اليقين عندما لا يتم الكشف عن الجدارة الائتمانية للشركات المقترضة في تاريخ بدء القرض (Demerjian, 2017) .

فضلاً عن تعهدات الديون يمكن استعمال التحفظ المحاسبي كألية أخرى للتخفيف من تضارب المصالح بين أصحاب الديون والمديرين والمساهمين (Ahmed et al., 2002) ؛ (NIKOLAEV, 2010). كما لاحظ (Ball & Shivakumar, 2005) هناك دورين للتحفظ المحاسبي هما تعويض الزيادة المحتملة في صافي الأصول والأداء المالي الناتج عن السلوكيات الانتهازية للمديرين ومطالبة المديرين بالتعرف على الأخبار السيئة في الوقت المناسب. قد يؤدي المزيد من التحفظ المحاسبي إلى سهولة انتهاك تعهدات الديون باذ يمكن لأصحاب الديون اتخاذ إجراءات استباقية مثل إعادة التفاوض بشأن الديون أو إعادة الهيكلة لحماية أنفسهم (Watts, 2003).

يدعم (Zhang, 2008) وجهة النظر القائلة فضلاً عن التحفظ المحاسبي مفيد لأنه يزود المقرضين بمؤشر مبكر لمخاطر التخلف عن السداد للشركات المقترضة. فضلاً عن ذلك يقدم Li (2013) نموذجاً نظرياً لفحص تأثير التحفظ المحاسبي على كفاءة التعاقد على الديون من خلال إعادة التفاوض على تعهدات الديون ويوضح فضلاً عن التحفظ المحاسبي قد يزيد من رفاية الشركات في ظروف معينة عندما لا تكون تكلفة إعادة التفاوض عالية.

2- التقاضي

إن المبالغة في تقدير صافي الأصول من الممكن أن تؤدي إلى دعاوى قضائية أكثر من التقليل في قيمتها ، فإن التقاضي يُعد تفسيراً مهماً للتحفظ (Watts, 2003).

إذ أشارت دراسة (Ettredge et al., 2016) إلى الشركات العامة التي تواجه دعاوى قضائية لانتهاك مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً في الولايات المتحدة يمكن ان تعتمد على التحفظ المحاسبي كألية يساعد الشركات في التخفيف من مخاطر التقاضي بدء من الدعاوى القضائية المقامة ضدهم وحتى وصولهم إلى قرارات الدعوى ووجدوا أن التحفظ المحاسبي يساعد في تقليل الدعاوى القضائية اللاحقة ضدهم وكذلك ردود الفعل السلبية للسوق بعد الدعاوى القضائية.

وباستخدام عينة من الشركات التي حققت فيها لجنة الأوراق المالية والبورصات في الاحتيال المحاسبي تبين دراسة (Alam & Petruska, 2012) ما إذا كانت التغييرات في مخاطر التقاضي تؤثر على التحفظ المحاسبي، وهم يناقشون فضلاً عن تحقيق هيئة الأوراق المالية

والاكتشاف العام للاحتيال المحاسبي يؤدي إلى زيادة مخاطر التقاضي بالنسبة للشركات ، وجدوا أن التحفظ المحاسبي في شركات الاحتيال أقل مما هو عليه في الشركات غير الاحتيالية في فترة ما قبل التحقيق وأن التحفظ المحاسبي في شركات الاحتيال يزداد في فترة ما بعد التحقيق وتشير النتائج إلى أن مخاطر التقاضي هي محدد مهم للتحفظ المحاسبي.

لذلك نرى فضلاً عن الهيئات الحكومية قامت بإصدار العديد من القوانين والتشريعات التي تحاول تحميل منشآت المراجعة بالمسؤولية القانونية عن وجود أي تضليل يثبت وجوده داخل القوائم المالية (احمد, 2021) .

3- الضريبة

يمكن التحفظ المحاسبي الشركات من تقليل القيمة الحالية لمدفوعات الضرائب ، والتي بدورها تزيد من قيمة الشركة (Watts, 2003) . لذلك يمكن أن يكون التهرب الضريبي حافزاً للشركات لزيادة التحفظ المحاسبي أي تسجيل النفقات والخسائر في أقرب وقت ممكن (Qiang, 2007).

ومع ذلك لا يوجد نوع معين من التحفظ لتحقيق الحوافز الضريبية علاوة على ذلك لا تزال الدراسات غير حاسمة بشأن ما إذا كان التحفظ المشروط (Bornemann, 2018) ، أو التحفظ غير المشروط (Asgari & Behpouri, 2014؛ Purwantini, 2017) ، أو كليهما (Lara et al., 2009b) مرتبط بالأعباء الضريبية .

يرى Qiang, (2007) فضلاً عن نوع التحفظ غير المشروط له بعض المزايا على نوع التحفظ المشروط من خلال حقيقة أنه (1) يعترف بالخسائر في وقت سابق قبل ظهور الأخبار ؛ (2) مستقلة عن الأخبار بحيث يسهل السيطرة عليها ، تظهر نتائج Qiang, (2007) أن الضرائب تحفز التحفظ غير المشروط. كما تدعم العديد من الدراسات الارتباط الإيجابي بين الضرائب والتحفيز غير المشروط. إذ وجد (Asgari & Behpouri, 2014) أن الشركات تستخدم التحفظ المحاسبي لتقليل فروق ضريبية الدخل الدفترية ، كما أن الأعباء الضريبية على الشركات تدفع إلى التحفظ غير المشروط.

4- التنظيم المحاسبي

يقصد بالتنظيم المحاسبي وهو تلك التشريعات والقوانين الصادرة عن الجهات المسؤولة عن وضع المعايير المحاسبية ومعايير المراجعة مثل مجلس معايير المحاسبة مالياً (FASB) ، ومجلس المحاسبة الدولية (IASB) و هيئه الاشراف عن تداول الاوراق المالية بالبورصة الأمريكية (SEC) ، إذ تحدد تلك الجهات المسؤولة شكل تنظيم مهنة المحاسبة وكيفية اعداد المبادئ المحاسبية ، لذلك يمثل التنظيم المحاسبي تدخل خارجي بالنسبة لإدارة الشركات بشأن تطبيق السياسات المحاسبية و يرجع السبب في ذلك إلى توحيد الممارسات المحاسبية على مستوى الدولي (عبدالحميد, 2015) .

وبالرغم من القوانين والتشريعات الصادرة من المنظمات المهنية و هيئه تداول الاوراق المالية الأمريكية الا انها تعرضت إلى ادانته من قبل وسائل الإعلام والمستثمرين وحتى المشاركة في الإجراءات القانونية. بسبب فضيحة Enron إذ تعرضت لجنة الأوراق المالية لانتقادات شديدة من قبل المستثمرين ، إذ تم إصدار قانون (Sarbanes-Oxley) لحماية ثروة المستثمرين، كما تعرض مجلس معايير المحاسبة الأمريكية إلى النقد الشديد مبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما وما ينتج عنها من انهيار سوق الاوراق المالية في المدة 2007-2008 (Pinnuck, 2012)، والتي يعد التحفظ المحاسبي اداة فعالة لمواجهة الانتقادات التي تتعرض لها الهيئات التنظيمية المحاسبية في حالات الانهيار التي تعرضت لها الشركات او اكتشاف قيام ادارات تلك الشركات بأي ممارسات احتيالية فيما يتعلق بالتقرير المحاسبي (الطحان & محمود, 2020) .

إذ اشارت دراسة (Bushman & Piotroski, 2006) فقد اكدت على ان الدول التي تمتلك جوده في النظم المهنية والقانونية وتطبيق قوي للنظام يكون لديها تحفظ محاسبي اكبر من تلك الدول التي تمتلك نظم مهنيه وقانونيه ضعيفة ، وترى الدراسة فضلاً عن التنظيم المهني يعد احد الاسباب التي تؤدي إلى زياده الطلب على التحفظ المحاسبي.

2-2-6 عواقب التحفظ المحاسبي

أن استخدام التحفظ المحاسبي غالبا ما يكون لطلب التعاقد وللتقاضي والتنظيم والضرائب. وكذلك قدمت الأدبيات أدلة مهمة ومنتامية على أن التحفظ المحاسبي مرتبط بتكاليف الشركات.

إذ اقترح (Caskey & Laux, 2017) نموذجًا نظريًا للعلاقات بين حوكمة الشركات والتحفظ المحاسبي والتلاعب، إذ وجد أن الشركات قد تفضل التحفظ المحاسبي لأنه يلعب دورًا إشرافيًا

أفضل للاستثمارات ، كما وجدوا أن التحفظ المحاسبي يوفر للمديرين فرصًا للتلاعب بالبيانات المالية لتضليل مجالس الإدارة والتأثير على قرارات مجالس الإدارة ، ويمكن للشركات فقط زيادة فوائد التحفظ المحاسبي وتقليل قدرة المديرين على إدارة الأرباح عندما يشرفون بشكل فعال على عملية إعداد التقارير.

على غرار (Caskey & Laux, 2017) ، هناك دراسات توفر إطارًا نظريًا يشير إلى أن التحفظ المحاسبي قد يكون مكلفًا في بعض الظروف. (Gigler et al., 2009) قاموا بتطوير الخصائص الإحصائية والمعلوماتية للتحفظ ، والتي تظهر أن التحفظ المحاسبي من شأنه أن يقلل من كفاءة عقود الديون. وبالمثل ، يشير النموذج النظري لـ (Li, 2013) إلى أنه عندما تكون إعادة التفاوض على التعهدات غير قابلة للتطبيق أو ينتج عنها تكاليف عالية جدًا ، فإن التحفظ المحاسبي يقلل من كفاءة عقود الديون.

وهناك دليل تجريبي مباشر على العواقب غير المتوقعة للتحفظ المحاسبي من خلال دراسة (Heflin et al., 2014) إذ وجد أن التحفظ المشروط يقلل من فائدة الأرباح المبلغ عنها لأغراض تقييم الأسهم. تشير الدلائل إلى أن التحفظ المشروط يؤثر سلبًا على استمرارية المكاسب وإعطائها المعلوماتي ، وهما أمران مهمان للتنبؤ بالأرباح. وجد (Kravet, 2014) أن التحفظ المحاسبي يمنع المديرين من اتخاذ استثمارات محفوفة بالمخاطر ، والتي من المحتمل أن تحقق عوائد عالية للمساهمين، كما يرى أن العلاقة السلبية بين التحفظ المحاسبي للشركات المقترضة وأنشطة الاندماج والاستحواذ مدفوعة بالعهد القائمة على المحاسبة في عقود الديون.

فضلاً عن (Heflin et al., 2014)؛ (Kravet, 2014) ، هناك مجموعة كبيرة ومتنامية من الأبحاث التي تشارك الرأي القائل فضلاً عن التحفظ المحاسبي مكلف لأنه يسرع من انتهاك تعهدات الديون ، مما يؤدي بدوره إلى تكاليف ذات صلة للمقترضين. وجد (Beneish & Press, 1993) أن الشركات المقترضة تعاني من تكاليف كبيرة لإعادة التمويل أو إعادة هياكله الديون أو تغيير العمليات عندما تقع في حالة تخلف عن السداد الفني، ويؤكد أيضاً أن الشركات المقترضة تعاني حتى من المزيد من القيود على أنشطة التشغيل والتمويل إذا تمت إعادة التفاوض على عقود الديون بعد تعثر فني. قد يسهل أصحاب الديون الذين يتمتعون بحقوق سيطرة كبيرة على الشركات المقترضة إعادة التفاوض بشأن التعهدات حتى عندما لا يكون التخلف عن السداد الفني قريباً ، أو لا يوجد انتهاك للعهد (Denis & Wang, 2014). من المحتمل أن يؤثر انتهاك عهد الديون على ثروة المساهمين ، كما يتضح من التخفيضات في استثمارات رأس المال

(Nini et al., 2012) ، والاستثمارات في المشاريع المربحة (Nash et al., 2003) ، وعمليات الاندماج والاستحواذ (Nini et al., 2012). قد يتسبب انتهاك ميثاق الديون أيضاً في ارتفاع هوامش أسعار العطاءات وتقلبات أعلى في عوائد الأسهم (GAO & TAN, 2017) ، وردود فعل سلبية من المدققين مثل زيادة رسوم التدقيق (Bhaskar et al., 2017). Bhaskar et al., (2017) تشير إلى أن ردود الفعل السلبية من المدققين أقوى بالنسبة للشركات التي لا تواجه ضائقة مالية، لأن انتهاك تعهدات الديون هو مؤشر على أن مخاطر التدقيق في الشركات غير المنكوبة قد لا يتم تقييمها بشكل صحيح بإذ تحتاج المخاطر التي يتم الوصول إليها إلى التعديل ، مما يؤدي إلى مخاطر وتكاليف أعلى للمدققين.

7-2-2 المقاييس المستخدمة لقياس درجة التحفظ

بسبب عدم وجود تعريف رسمي للتحفظ المحاسبي والاشكاليات الحاصلة بين الأكاديميين الذي يحيط بهذا المفهوم ، تم تطوير العديد من المقاييس لقياس مستواه في البيانات المالية، أبرز المقاييس المعتمدة على نطاق واسع للتحفظ المحاسبي هي المقاييس القائمة على اساس مدخل الاستحقاق (Givoly & Hayn, 2000 ؛ Ball & Shivakumar, 2005). والمقاييس القائمة على اساس قائمة المركز المالي (Penman & Zhang, 2002 ؛ BEAVER & RYAN, 2005). والمقاييس القائمة على اساس قائمة الدخل (Basu, 1997 ؛ Khan & Watts, 2009). لكل من هذه المقاييس بعض المزايا والقيود غير الموجودة في المقاييس الأخرى. وعليه ، من المهم جداً فهمها بتفاصيل اكبر من أجل اختيار المناسب منها. على سبيل المثال ، تعتبر مقاييس قائمة الدخل أكثر ملاءمة لقياس التحفظ المعتمد على الأخبار (التحفظ المشروط) ، بينما يمكن استخدام المقاييس القائمة على الاستحقاق وقائمة المركز المالي لقياس التحفظ العام، وعليه ، قد تختلف المقاييس من شركة إلى أخرى ، نظراً لأن بعض الشركات قد تختار سياسات محاسبية أكثر تحفظاً ، مثل سياسات الاندثار المعجل مقابل سياسات الاندثار المباشر (Xie et al., 2015)، وأن اي مقياس واحد لا يكفي لقياس جميع جوانب التحفظ المحاسبي (Givoly et al., 2007).

1-7-2-2 المقاييس القائمة على اساس قائمة الدخل

1-1-7-2-2 مقياس الارباح Basu : العلاقة بين الارباح وعوائد الاسهم

يُعرّف Basu, (1997) التحفظ المحاسبي فضلاً عنه اتجاه محاسبي يتطلب التحقق بدرجة كبيرة بالنسبة إلى الاخبار الجيدة مقارنة بالأخبار السيئة ، اي أن المحاسبون يميلون بطبيعتهم إلى

الاعتراف بالخسائر المتوقعة قبل الأرباح المتوقعة نظراً لأن الأرباح الفعلية في المدة المالية الحالية وبسبب احتوائها على الخسائر المستقبلية يتوقع أن تكون أكثر حساسية للأخبار السيئة عنها للأخبار الجيدة، لذلك تنعكس الأخبار السيئة على الأرباح بشكل أسرع من الأخبار الجيدة (Ball et al., 2013a). أن التركيز على عامل الأرباح يرجع السبب المنطقي إلى كونه مقياساً حساساً للتقارير المالية بشكل عام، كما أن متغيرات قائمة الدخل ترتبط ارتباطاً هيكلياً في الميزانية العمومية ، فإن توقيت قائمة الدخل يعد بالتالي مؤشراً على توقيت التقارير المالية (Ball et al., 2013b). ويطلق على نزعة التحفظ المعتمدة على الأخبار والتي تؤدي إلى التوقيت غير المتماثل في التعرف على الأرباح "التحفظ المشروط" (Beaver & Ryan, 2005).

قدم (Basu, 1997) أربعة تنبؤات في هذا السياق:

الأول: هو أن الأرباح المبلغ عنها تستجيب في الوقت المناسب "للأخبار السيئة" مقارنة بـ "الأخبار الجيدة". هذا هو السبب في أن هذه الظاهرة يشار إليها أيضاً باسم التوقيت غير المتماثل للأرباح ويتم توضيحها بناءً على التغييرات في تقدير العمر الإنتاجي للأصل الثابت، في حين لا يتم تسجيل العمر الإنتاجي الأطول كأرباح في إطار محاسبة التكلفة التاريخية ، ولكن يتم الاعتراف به على مدار عمر الأصل كمبالغ أقل من الاندثار ، يتم الاعتراف بفترة العمر الأقصر على الفور كخسارة في المدة المعنية، ومن ثم يمكن اعتبار التحفظ على أنه استعداد المحاسب للمطالبة بمستويات أعلى من التحقق لتحقيق الأرباح مقارنة بالخسائر.

الثاني: أن هناك علاقة أقوى بين الأرباح والعوائد الحالية من العلاقة بين التدفقات النقدية الحالية وعائدات "الأخبار السيئة" المتاحة للجمهور. ومع ذلك ، يُفترض أن هذه العلاقة لا تنطبق على "الأخبار الجيدة". وهذا يعني أن التدفقات النقدية مرتبطة بالعائدات بطريقة مماثلة للأخبار "الجيدة" و "الأخبار السيئة" ، ويُفترض أن المستحقات تظهر علاقة أقوى مع "الأخبار السيئة" من "الأخبار الجيدة" (Ball & Shivakumar, 2005).

الثالث: عندما يتم تسجيل "الأخبار السيئة" على الفور بينما تنعكس المكاسب جزئياً فقط في الأرباح ، يُفترض أن تكون "الأخبار السيئة" أكثر توقيتاً ولكنها أقل استمراراً مقارنة بـ "الأخبار الجيدة". لهذا السبب ، يفترض باسو (1997) أن الزيادات غير المتوقعة في الأرباح تميل بشكل أكبر إلى الاستمرار في حين أن الخسائر غير المتوقعة تكون مؤقتة أكثر (التنبؤ المستمر غير المتماثل).

الرابع: هو أن العوائد غير الطبيعية تكون أقل لأخبار الأرباح السيئة مقارنة بأخبار الأرباح الجيدة لأن "الأخبار الجيدة" من المرجح أن "تفاجئ" السوق. (Günther, 2011).

تدعم الأدلة التجريبية في (Basu, 1997) جميع التوقعات الأربعة. التوقع الأساسي هو التوقيت غير المتماثل للأرباح . يستخدم (Basu, 1997) العوائد السنوية الإيجابية والسلبية كمؤشرا للأخبار الجيدة والسيئة لاختبار تنبؤاته. يتم التعبير عن النموذج بالمعادلة التالية:

$$Xit / Pit-1 = \alpha_0 + \alpha_1 DRit + \beta_0 Rit + \beta_1 (Rit * DRit) + Eit$$

إذ ان :

Xit: ربح السهم العادي للشركة في السنة المالية

Pit-1: سعر السهم في بداية السنة المالية للشركة

Rit: العائد السوقي للشركة في السنة المالية

DRit: متغير وهمي يساوي (1) اذا كان Rit اقل من الصفر ، ويساوي (0) اذا كان Rit اكبر او يساوي الصفر (Basu, 1997).

جذب نموذج باسو بالتوقيت غير المتماثل انتباه الباحثين منذ نشره وباستخدام نموذج (Basu, 1997) ، إذ ركز بعض الباحثين على العلاقة بين التحفظ المحاسبي وحوكمة الشركات (Beekes et al., 2004) وجد أنه إذا كان مجلس الإدارة يتألف من عدد أكبر من الأعضاء الخارجيين ، فإنهم يتعرفون على الأخبار السيئة في الوقت المناسب ، كما أنهم يتعرفون على الأخبار الجيدة التي لا تأتي في الوقت المناسب. كما وجد (Lara et al., 2009a) أن خصائص حوكمة الشركات القوية مرتبطة بدرجة أعلى من التحفظ المحاسبي .

على الرغم من أن هذا النموذج هو أحد أكثر النماذج التي تم الاستشهاد بها في أبحاث التحفظ المحاسبي ، إلا أن هناك بعض الانتقادات على نموذج باسو في الأدب أيضًا. إذ يرى (Dietrich et al., 2007) فضلاً عن المعاملات الناتجة عن نموذج (Basu, 1997) متحيزة ولا يمكن إهمال التحيز إلا إذا تم استيفاء شروط صارمة للغاية ، ولكن عدم وجود هذه الشروط يجعل نموذج التوقيت غير المتماثل أقل مصداقية. ويوضح التحيز بطريقة تجعل العائد متغيرًا داخليًا ، وعليه فإن استخدام العائد كمتغير مستقل في الانحدار العكسي يسبب تحيزًا انتقائيًا ووجدوا أن العينة

التي ليس لها توقيت غير متمائل في الأرباح يمكن أن تولد نتائج تتماشى مع التحفظ. وعليه ، يمكن التأكيد على أن الاعتماد فقط على نتائج نموذج (Basu, 1997) محفوف بالمخاطر.

وهناك انتقاد آخر ل (Givoly et al., (2007 استنادًا إلى بياناتهم الحقيقية ، فإن ميزات بيئة المعلومات لها تأثير على مستوى التوقيت غير المتمائل ، على الرغم من حقيقة أن هذه المعلومات لا علاقة لها بالتحفظ . علاوة على ذلك ، أكدوا على نقطة تتماشى مع (Dietrich et al., (2007 هو أن الاعتماد ليس فقط على نموذج (Basu, 1997) ولكن أيضًا على أي مقياس منفرد آخر للكشف عن نزعة التحفظ قد يؤدي إلى استنتاج خاطئ، إضافة إلى أن النماذج الاقتصادية القياسية الحالية للكشف عن التحفظ المحاسبي غير كافية إلى حد ما لتكون قادرة على تقييم جميع جوانب التحفظ المحاسبي.

كما تعرض نموذج باسو (1997) لانتقادات من قبل (Gregoriou & Skerratt, (2007 لقد وجدوا فضلاً عن نموذج (Basu, 1997) يعطي نتائج بطريقة وجود التحفظ المحاسبي وحتى في غياب التحفظ، وعليه فقد طرحوا أن النموذج ليس طريقة مناسبة لتحليل التحفظ المحاسبي.

يوضح (Ball et al., (2013a أن أحد القيود على نموذج (Basu, 1997) فضلاً عنه لا يقدم تحليلات اقتصادية قياسية وشاملة لدعم النموذج الذي يمكن أن يثير أسئلة من الباحثين حول صحة النموذج.

2-1-7-2-2 انموذج (Khan and Watts 2009) قياس التوقيت غير المتمائل

الخاص بالشركة

نتيجة للانتقادات الموجهة إلى نموذج (Basu) من أهمها أنه أقل كفاءة في اختبار الفرضيات على مستوى الشركة أو الصناعة لأنه لا يمكنه إلا قياس التحفظ المحاسبي على مستوى السوق في كل عام، وان هذا المقياس قائم على اساس العلاقة بين الارباح المحاسبية وعوائد الاسهم وفقاً لأنموذج (Basu 1997) والذي تم تعديله الفرص الاستثمارية (خصائص الشركة) (Ryan, 2006)؛ (Khan & Watts, 2009).

طور (Khan & Watts, 2009) مؤشراً لقياس التحفظ المحاسبي، لقد قاموا ببناء إجراءاتهم على أساس العمود الفقري لنموذج (Basu) لإنشاء مقياس جديد يمكنه اكتشاف التحفظ المشروط على أساس سنة الشركة. اعتبر (Khan & Watts) أن هناك نوعين من القيود هنا. **القيود الأول** هو افتراض أن جميع الشركات في القطاع غير متجانسة. ومع ذلك تتمتع الشركات بخصائص

محددة مختلفة لها تأثير على سلوكياتها المتحفظة مما يؤدي إلى إنهاء افتراض التجانس. **القيود الثاني** اختلاف مستويات التحفظ المحاسبي بين الشركات وخلال سلسلة زمنية (Khan & Watts, 2009; Ahmed & Duellman, 2013).

تشير نظرية التحفظ في (Watts, 2003) إلى أن التحفظ المحاسبي يختلف باختلاف العقود والنقاضي والضرائب والتنظيم. تختلف هذه العوامل الأربعة باختلاف مجموعة فرص الاستثمار التي توفرها الشركة.

لذلك قام (Khan & Watts, 2009) بتعديل نموذج (Basu, 1997) من خلال مجموعة من خصائص الشركة وهي - القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية (M/B)، وحجم الشركة (Size) ويعبر عنها اللوغارتم الطبيعي للقيمة السوقية للسهم، والرافعة المالية (LEV) ويعبر عنها بنسبة إجمالي الدين إلى القيمة السوقية لحقوق الملكية - التي تُستخدم عادةً كمؤشر لفرصة استثمار الشركة (Khalifa & Ben Othman, 2015).

نموذج (Khan & Watts, 2009) هو كما يلي:

$$X_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 D_{i,t} + \beta_2 R_{i,t} (\gamma_1 + \gamma_2 \text{Size}_{i,t} + \gamma_3 \text{Market_to_Book}_{i,t} + \gamma_4 \text{Leverage}_{i,t}) + \beta_3 D_{i,t} * R_{i,t} (\delta_1 + \delta_2 \text{Size}_{i,t} + \delta_3 \text{Market_to_Book}_{i,t} + \delta_4 \text{Leverage}_{i,t}) + (\mu_1 \text{Size}_{i,t} + \mu_2 \text{Market_to_Book}_{i,t} + \mu_3 \text{Leverage}_{i,t} + \mu_1 D_{i,t} * \text{Size}_{i,t} + \mu_2 D_{i,t} * \text{Market_to_Book}_{i,t} + \mu_3 D_{i,t} * \text{Leverage}_{i,t}) + \epsilon_{i,t},$$

من أجل قياس توقيت العوائد الإيجابية والسلبية على الأرباح في مستوى الشركة - السنة، صمم (Khan & Watts, 2009) ما يسمى بـ (G_Score) و (C_Score). إذ حدد أن كلاً من التوقيت المناسب للأخبار الجيدة (G_Score) والتوقيت المتزايد للأخبار السيئة (C_Score) على وفق المعادلات الآتية:

$$G\text{-SCORE}_{i,t} = \beta_3 = \mu_1 + \mu_2 \text{SIZE}_{i,t} + \mu_3 \text{MTB}_{i,t} + \mu_4 \text{LEV}_{i,t}$$

$$C\text{-SCORE}_{i,t} = \beta_4 = \gamma_1 + \gamma_2 \text{SIZE}_{i,t} + \gamma_3 \text{MTB}_{i,t} + \gamma_4 \text{LEV}_{i,t}$$

ومع ذلك، قد يكون لنموذج C-SCORE الخاص بـ (Khan & Watts) بعض القيود.

أولاً: أن التحفظ الخاص بالشركة ليست مقياساً خالصاً للتحفظ المشروط. وأن التحفظ المشروط الخاصة بالشركة من المحتمل أن تتأثر بمتطلبات إعداد التقارير التي تفرضها الشروط المحددة للشركة، علاوة على ذلك قد لا يعكس مقياس التحفظ المحاسبي الخاصة بالشركة مستويات التحفظ المشروط فحسب ، بل يعكس أيضاً جوانب من التحفظ غير المشروط (Dhole, 2010).

ثانياً: تشير إلى أن نموذج *C-SCORE* قد عدل نموذج (Basu) من خلال خصائص الشركة من إذ الحجم والقيمة السوقية إلى القيمة الدفترية والرافعة المالية. ومع ذلك ، فإن هذه المتغيرات الثلاثة هي أيضاً مؤشرات للمخاطر ، مما قد يؤدي إلى أن تكون *C-SCORE* مؤشراً لعوامل الخطر الثلاثة هذه (Lara et al., 2011).

2-7-2-2 المقاييس المعتمدة على مدخل قائمة المركز المالي

1-2-7-2-2 مقياس نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (BTM)

يمكن قياس مستوى التحفظ المحاسبي من مقياس آخر هو القيمة الدفترية لصافي الاصول إلى القيمة السوقية لحقوق الملكية إذ كلما انخفضت القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لحقوق المساهمين كلما كانت التقارير المالية للشركة أقل تحفظاً والعكس صحيح (FELTHAM & OHLSON, 1995).

وقد تم تطوير هذا المقياس من قبل الباحثين (Beaver & Ryan, 2000) إذ وجدوا ان هناك نسبة تحيز عالية جدا في قياس (FELTHAM & OHLSON) لذلك يركز النموذج في قياسه لمستويات التحفظ المحاسبي على المقارنة بين القيمة السوقية لحقوق المساهمين وقيمتها الدفترية، على ان يعبر الفرق عن الاثر التراكمي للتحفظ المحاسبي، .

يعتمد مقياس القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية على دراسة العلاقة بين القيمة الدفترية لحقوق الملكية وقيمتها السوقية ، إذ تعتبر القيمة الدفترية ناتجة عن تطبيق السياسات والمبادئ المحاسبية في حين تعتبر القيمة السوقية ناتجة من الاسعار السوقية الملحوظة في السوق ، لذلك فإن مقياس القيمة الدفترية لحقوق الملكية إلى قيمتها السوقية يعتبر ابسط مقياس تم استخدامه في الدراسات المحاسبية ، إذ يؤدي التحفظ المحاسبي إلى تحقيق قيم الاصول ومن ثم القيمة الدفترية لحقوق الملكية (يوسف, 2012).

على وفق المعادلة الآتية :

$$BTMit = \alpha + \alpha i + \Sigma \sum_{k=1}^6 \beta k Rit - k + Eit$$

إذ ان :

BTM = نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية في نهاية السنة المالية الحالية t ;

α = معامل استمرار عنصر التحيز الثابت للشركة من نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية على العينة;

αi = مقياس التحيز المحدد للشركة في القيمة الدفترية بسبب التحفظ ;

$\beta k Rit-k$ = العائد السنوي المتأخر (مع توزيعات الارباح) للشركة i في السنة الحالية t .

2-2-7-2-2 مؤشر التحفظ C-Score : الاحتياطات السرية

حسب هذا المقياس الذي تم تطويره من قبل الباحثين (Penman & Zhang, 2002) والذي يعكس أن الاحتياطات السرية هي السياسات المحاسبية المتحفظة التي تمارسها الشركة ، والتي ينتج عنها فروق في القيم السوقية مقابل القيمة الدفترية ، كما يعكس هذا المقياس درجة التحفظ المحاسبي الموجود الميزانية العمومية والارباح ، وعلية فإن ارتفاع مؤشر الاحتياطات السرية (C-Score) (قيم اعلى من صافي الاصول التشغيلية) فإنه يدل على اتباع الشركة لسياسات محاسبية متحفظة (Penman & Zhang, 2002) ، Balachandran & Mohanram, (2011)

والمعادلة التالية توضح نموذج (C-Score) :

$$Cit = ERit / NOAit$$

إذ ان :

$ERit$: الاحتياطات الخفية التقديرية التي تم أنشائها من التحفظ المحاسبي للشركة i في تاريخ الميزانية العمومية t

$NOAit$: صافي الاصول التشغيلية للشركة i في تاريخ الميزانية العمومية t معبر عنها بالقيمة الدفترية للأصول التشغيلية مطروح منها الالتزامات التشغيلية باستثناء الاصول والالتزامات

المالية نظراً لأن تلك البنود يتم تقييمها في الميزانية العمومية بالقيمة السوقية، لذا فإن التحفظ المحاسبي لا يؤثر في هذه البنود المالية كونه يؤثر في كل من الأصول والالتزامات التشغيلية وعليه يتم طرح الالتزامات التشغيلية من الأصول التشغيلية لاحتساب صافي الاستثمارات في العمليات التشغيلية .

3-7-2-2 مقاييس مدخل المستحقات

1-3-7-2-2 مقياس (Givoly & Hayn, 2000): الاستحقاقات السلبية

ان الاعتماد على فكرة التحفظ المحاسبي يؤدي إلى انخفاض القيمة الدفترية وصافي الدخل وتكرار هذه الانخفاضات لفترات زمنية متتالية ينتج عنه استحقاقات غير تشغيلية سالبة ، ويتمثل المنطق وراء الاستحقاقات السلبية هو ان التحفظ المحاسبي يعتمد على منظور الاستحقاقات المحاسبية لتأجيل الاعتراف بالأرباح وتعجيل الاعتراف بالخسائر للشركة وتكرار ذلك من فتره ماليه لأخرى ، فإن مجمع الاستحقاقات غير التشغيلية في الشركة سيصبح سالبا فتره بعد أخرى، ومن ثم يشير النموذج إلى أن زياده المستوى المجمع من الاستحقاقات غير التشغيلية السالبة يؤدي إلى زياده مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية (Givoly & Hayn, 2000 ، Hille, 2011 ، Lawrence et al., 2013).

تم اقتراح المقياس القائم على الاستحقاق من قبل (Givoly & Hayn, 2000) ويستخدم بشكل عام لقياس درجة التحفظ غير المشروط (Asgari & Behpouri, 2014 ، Yuniarsih, 2018)

يقيس (Givoly & Hayn, 2000) التحفظ المحاسبي من خلال مستوى ومعدل التراكم بمرور الوقت للمستحقات السالبة غير التشغيلية، والمستحقات غير التشغيلية هي إجمالي الاستحقاق مطروحاً منه المستحقات التشغيلية وكما في المعادلات التالية .

أجمالي المستحقات قبل الاندثار = صافي الدخل + الاندثار- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
المستحقات التشغيلية = حساب المدينين + Δ المخزون + Δ المصاريف المدفوعة مقدماً - Δ حساب الدائنون - Δ الضرائب المستحقة .

المستحقات غير التشغيلية = إجمالي المستحقات - المستحقات من الأنشطة التشغيلية .

ويتبين فضلاً عن المستحقات غير التشغيلية تنشأ من الخسائر والديون المعدومة وإعادة الهيكلة واثـر التغير في التقديرات ومكاسب وخسائر بيع الأصول ومصاريـف انخفاض قيمة الأصول، وتشير القيمة السالبة للمستحقات غير التشغيلية إلى وجود تحفظ محاسبي في القوائم المالية للشركة (المشهداني & حميد, 2014).

الا انه تم تطوير نموذج الاستحقاقات من قبل (Xu et al., 2012) بالاعتماد على فكرة ان التحفظ المحاسبي ينتج عنه مستحقات سلبية تراكمية على المدى الطويل وقدموا النموذج الاتي:

$$\text{CONACC} = (\text{NIO} + \text{DEP} - \text{CFO}) * -1 / \text{TA}$$

إذ ان :-

$$\text{CONACC} = \text{درجة التحفظ المحاسبي}$$

$$\text{NIO} = \text{الربح التشغيلي}$$

$$\text{DEP} = \text{اندثار الموجودات الثابتة}$$

$$\text{CFO} = \text{التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية}$$

$$\text{TA} = \text{اجمالي الاصول}$$

وفي هذا المجال بينت دراسة (Xie et al., 2015) فضلاً عن الاستحقاقات الإجمالية تشير بشكل عام إلى ممارسات التحفظ المحاسبي دون تمييزه إلى التحفظ المشروط وغير المشروط فالاستحقاقات السالبة تحدث نتيجة التحفظ المشروط مثل: اختبارات اضمحلال القيمة للأصول طويلة الأجل، وغير المشروط مثل: طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً في تقييم المخزون. وعليه تم استخدام إجمالي المستحقات والمستحقات غير التشغيلية على نطاق واسع كمقياس للمستوى العام للتحفظ المحاسبي (Ahmed & Duellman, 2013 ؛ Bornemann, 2018).

2-3-7-2-2 مقياس (Ball & Shivakumar, 2005)

على الرغم من تطبيق مقياس (Basu, 1997) لتقدير التحفظ المحاسبي على نطاق واسع ، إلا أن أحد القيود الرئيسية في تقدير التحفظ المحاسبي في الشركات غير المسجلة في البورصة إذ لا يوجد سعر وعوائد لأسهم تلك الشركات الخاصة (Ball & Shivakumar, 2005 ؛ Ball & Shivakumar, 2008).

قدم (Ball & Shivakumar, 2005) نموذجًا لتقدير التحفظ المحاسبي والذي يعرف بمقياس الاستحقاق غير المتماثل إلى التدفق النقدي يقوم هذا المقياس على متغيرات غير موجودة في سوق الأوراق المالية ، ويعتمد في قياس التحفظ المحاسبي على التضارب الذي يحدثه عدم تماثل الاعتراف المحاسبي للأحداث الاقتصادية علي التدفقات النقدية التشغيلية، وعلي نشأة المستحقات غير المحققة نتيجة الخسائر غير المحققة المعترف بها محاسبيًا، لذلك يعكس النموذج العلاقة العكسية بين الأرباح المحاسبية وبين التدفقات النقدية التشغيلية (Xie et al., 2015). وقد اشار (Zhong & Li, 2017) إلى أن المستحقات تحسن من قدرة الارباح علي قياس أداء الشركات ، بالتالي فإن الاستحقاقات ترتبط سلبا مع التدفقات النقدية الموجبة ، أي ذات علاقة ايجابية مع التدفقات النقدية السالبة بسبب التحفظ

ولتوضيح العلاقة بين المستحقات والتدفقات النقدية والتحفظ المحاسبي وفق الأنموذج التالي (Ball & Shivakumar, 2005):

$$ACC_{it} = \beta_0 + \beta_1 DCFO_{it} + \beta_2 CFO_{it} + \beta_3 DCFO_{it} CFO_{it} + E_{it}$$

إذ ان:

ACC_{it} = المستحقات من العمليات التشغيلية ، والتي تقاس من خلال :

التغير في المخزون + التغير في المدينون + التغير في الاصول المتداولة الاخرى – التغير في الدائنون – التغير في الالتزامات الأخرى – الاندثار

CFO_{it} = التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية للفترة t

$DCFO_{it}$ = متغير ثنائي يأخذ قيمة (صفر) اذا كانت التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية اكبر أو تساوي الصفر ويأخذ قيمة (واحد) اذا كانت التدفقات النقدية أصغر من الصفر .

يرى الباحث من خلال دراسة المقاييس الخاصة بمستوى التحفظ المحاسبي انه لا يوجد مقياس يمكن الجزم بأفضليته ويتمتع بالصلاحية الكاملة في تطبيقه وفضلاً عن ذلك والاهم هو توفير البيانات في البيئة التي يستعمل بها النموذج ودقة البيانات التي تعطي علاقة بين المتغيرات الأخرى الموجودة بالدراسة لذا سيعتمد الباحث المقياس الأكثر ملائمة مع بيئة الدراسة والذي يتمتع بخصائص تجعله الأنسب وهو مقياس الاستحقاقات السلبية (Givoly & Hayn, 2000) المطور لقياس مستوى التحفظ المحاسبي والذي يمتاز بإمكانية استخدامه لقياس التحفظ على

مستوى كل شركة/سنة، فضلا عن اعتماده على المعلومات المحاسبية المدرجة في القوائم المالية ولايحتاج إلى معلومات من السوق المالي، ويعد من احدث نماذج قياس التحفظ المحاسبي التي طورتها الأدبيات المختصة ، واستخدم في العديد من الدراسات ومنها : (عبدالزهرة, 2017) (مجد, 2019)

الفصل الثالث

العلاقة بين هياكل الملكية وعدم تماثل المعلومات في اطار التحفظ
المحاسبي

يتضمن :

المبحث الاول : عدم تماثل المعلومات

المبحث الثاني: العلاقة والاثر بين هياكل الملكية والتحفظ المحاسبي
بعدم تماثل المعلومات

المبحث الاول

عدم تماثل المعلومات

تُعد مشكلة عدم تماثل المعلومات المحاسبية من المشاكل الأساسية التي تواجه أسواق الأوراق المالية في ظل ما تتسم به الشركات التي تتداول أسهمها في بورصة الأوراق المالية من انفصال الملكية عن الإدارة، فوجود تباين في المعلومات بين الإدارة باعتبارها المعنية بإعداد القوائم المالية وغيرها من الإفصاحات وباقي الأطراف الأخرى التي لا يمكنها الوصول للمعلومات إلا بالقدر المفتح عنه من قبل الإدارة، يجعل الإدارة أكثر اطلاعا على المعلومات المتعلقة بالشركة وقيمتها ومستقبلها من الأطراف الأخرى، وكذلك يمكن للإدارة أن تقوم بالإتجار بهذه المعلومات وتوصيلها إلى فئة معينة من الأطراف الخارجية لذا وجود هذه الفجوة المعلوماتية بين الأطراف المشاركة في سوق رأس المال سوف يؤثر سلباً على كفاءة وفعالية السوق، إذ يعتبر الحصول على معلومات مناسبة ودقيقة من قبل المستثمرين هو مطلب أساسي لاتخاذ قرار الاستثمار.

1-1-3 مفهوم عدم تماثل المعلومات

عرف مصطلح (Symmetry) في قاموس (Oxford word power) لغويا بأنه تشارك في امر ما او تشابه الرأيان او يقصد بها تشابه شيئين بالحجم والشكل تماماً ,وعليه فإن مصطلح اللاتماثل (Asymmetry) هو عدم التماثل بين شيئين تماماً أي أن عدم تماثل هو توافر شيء لشخص ما عن حالة معينة، وعدم توفر ذلك الشيء لشخص اخر والذي يهتم بنفس الحالة (الجنابي, 2017).

وشاع مصطلح عدم تماثل المعلومات في التمويل والمحاسبة عقب فوز الاقتصادي (George Akerlof) بجائزة نوبل عام 1970م بعد ان نشر بحثه ، والذي تعرض في سياقها لمفهوم عدم تماثل المعلومات بين المشتري والبائع في سوق السيارات المستعملة إذ يوجد نوعين سيارات رديئة وسيارات جيدة، إذ توصل إلى ان المشتري في سوق السيارات المستعملة يقوم بعملية الشراء من دون اي معلومات عن تلك السيارات المستعملة بكونها جيدة وايها رديئة اما البائع تتوفر لديه جميع المعلومات الفنية عن تلك السيارات ومن هنا ولدت فكرة عدم تماثل المعلومات بين البائع والمشتري، مما ينعكس على استغلال المشتري من قبل البائع الذي من المخجل ان ينجح في بيعه سيارات متدنية الجودة وبنفس السعر السيارة ذات الجودة العالية، وهو ما سيقبل من مبيعات السيارات عالية الجودة وزيادة مبيعات السيارات ذات الجودة المتدنية، لذا فإن دور السيارات المستعملة متدنية الجودة في أبعاد السيارات المستعملة عالية الجودة من التداول، جاء

مشابها مع القانون الاقتصادي الذي يفيد بأن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من السوق (جمعة, 2017).

ويرى (الشرقطي, 2015) ان النظر إلى عدم تماثل المعلومات في الأسواق المالية يلاحظ اولاً، أن هناك معلومات داخلية تمتلكها إدارات الشركات عن الأوراق المالية اكبر من المعلومات التي بحوزة المتداولين بأسهم الشركة، حتى وان كانت لديهم معلومات قد لا تكون مفهومة كما تكون مفهومة لدى إدارات الشركات، ثانياً، عدم توفر هذا المعلومات في الوقت نفسه لدى الجميع، لذا يتبين بأن هناك حالة عدم تماثل المعلومات بين المتعاملين والإدارة، ومن المتوقع أن الإدارة تقوم باستغلال عدم تماثل المعلومات في تحقيق المكاسب على حساب مصالح المتداولين نظراً لاختلاف تعارض المصالح بين الإدارة والأطراف الأخرى وهذا ما يؤدي في النهاية إلى بيع الأوراق المالية الرديئة بمعدلات مرتفعة وبيع الأوراق المالية الكفوة بمعدلات منخفضة.

ويرى (Dehlen et al., 2014) أن ظاهرة عدم تماثل المعلومات من الظواهر الأساسية التي تواجه أسواق الأوراق المالية في ظل ما تتمتع به الشركات من انفصال الملكية عن الإدارة وسيادة التعارض في المصالح بين المتعاملين في الأسواق، وذلك بسبب المعلومات الداخلية والمعلومات الخاصة.

وفي ظل تعدد الدراسات التي تعرضت لمفهوم عدم تماثل المعلومات، طرح الباحثون العديد من المفاهيم ولكل باحث وجهة نظر مختلفة ومكملة لبعضها :

إذ عرف (Aboody & Baruch, 2000:2747) عدم تماثل المعلومات بأنه" الحالة التي تتميز بامتلاك الأشخاص المختلفة لمعلومات مختلفة بخصوص شيء معين، إذ يمتلك العاملون في الشركة معلومات بخصوص قدراتهم أكثر من تلك التي تمتلكها إدارة الشركة.

كما عرفها (Brown & Hillegeist, 2007) بأنها ظاهرة يمكن حدوثها بين مستثمر او أكثر من خلال حيازتهم معلومات خاصة عن قيمة الشركة وفي الوقت نفسه لا يمتلك المستثمرون الآخرون سوى المعلومات العامة ويسبب ذلك بوجود مشكلة الاختيار العكسي للمستثمرين العاديين في سوق الأسهم.

في حين عرفها (Akins et al., 2009) هي حيازة بعض الأطراف الخارجية معلومات خاصة من داخل الشركة او من خلال مصادرها خارجية مثل المحللين الماليين وهذه المعلومات قد لا تتوفر للأطراف الأخرى او تفوق المعلومات المتوفرة لديها من إذ الكمية والنوعية والتوقيت.

وقد أشار (Beke, 2010) بأن عدم تماثل المعلومات هي حيازة الإدارة على معلومات مهمة او من داخل الشركة لا تفصح عنها للأطراف الخارجية بشكل عام ويتم استغلالها في تحقيق مصالح

شخصية، كما تمتلك بعض الأطراف الخارجية معلومات قد لا تكون متوفرة للإدارة خاصة عندما تكون تلك الأطراف على دراية عميقة لظروف الصناعة والظروف المجتمع سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

ويرى (Armstrong et al., 2011) بأنها حيازة بعض من المستثمرين على المعلومات الخاصة ناتجة من تشغيل المعلومات العامة تمكنهم من إيجاد ميزة المعلومات الخاصة من استغلالها في تحقيق أرباح غير عادية على حساب باقي المستثمرين.

كما عرفها (الفضل, 2013: 112) بأنها اختلاف في كمية ونوعية المعلومات المتاحة لكل حملة الأسهم والإدارة وذلك بسبب محدودية قدرة الأول في الحصول على المعلومات الا بالقدر الذي تفصح عنه الإدارة مما يجعله اقل معرفة بأحوال ومستقبل الشركة.

وعرفها (الميهي, 2015) بأن ظاهرة عدم تماثل المعلومات بأنها تتمثل في عدم التساوي والتكافؤ في الحصول على المعلومات المحاسبية باعتبارها منتجة للنظام المحاسبي يقدم للأطراف المختلفة سواء داخلية أو خارجية من إذ الكمية والقيمة والتوقيت والجودة والتكلفة .

كما أشار (Yuan et al., 2018) بأن عدم تماثل المعلومات هي حالة بين اطراف سلسلة التوريد في عملية المعاملة إذ الأطراف الذين لديهم معلومات كاملة هم دائماً في وضع متفوق، في إذ ان الاخرين الذين يمتلكون معلومات ضعيفة في ادنى موضع.

اما (نصير, 2021) فيرى ان عدم تماثل المعلومات بأنها اختلال التوازن في سوق راس المال، إذ يمتلك طرف واحد في معاملة حالية او معاملة محتملة معلومات تتجاوز معلومات الطرف الاخر من إذ كمية او الجودة والتوقيت.

في ضوء ما سبق يرى الباحث بأن عدم تماثل المعلومات هي حيازة أحد الأطراف المهمة بالشركة المعلومات تفوق تلك المعلومات المتوفرة لدى الأطراف الأخرى، واختلاف المعلومات بين الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية من جهة ومن الأطراف الخارجية فيما بينها من جهة أخرى، كما ان عدم تماثل المعلومات ناتجة من حالات متعددة من قبل بعض الأطراف التي تدير الشركة لغرض تحقيق مصالحها الشخصية على حساب البعض من الأطراف الأخرى.

2-1-3 مخاطر عدم تماثل المعلومات

تمثل ظاهرة عدم تماثل المعلومات حالة لا تتعادل فيها المعلومات الموجودة لدى الأطراف المشاركة في السوق وقت التداول إذ تحدث ظاهرة عدم تماثل المعلومات غالباً في جميع الأسواق وخاصة في ظل عدم كفاءة الأسواق وغياب المنافسة الكاملة مع وجود تعارض بالمصالح بين الأطراف المشاركة في السوق وكذلك وجود وغياب التوازن في المعلومات التي تكون متاحة (Cassar et al., 2015).

و أكد كثير من الباحثين والكتاب عن ظاهره عدم تماثل المعلومات تمثل خطراً كبيراً على الشركة إذ تؤثر بشكل سلبي على العديد من الأمور منها : (احمد, 2021)

1- تكلفه التمويل والتي ترتفع كلما ازداد عدم تماثل المعلومات.

2- انخفاض كفاءة الاستثمار للموارد المتاحة.

3- دفع الإدارة للسلوك الانتهازي وعدم اتباع السياسات الرشيدة في ادارته المخاطر.

وفي ضوء ما سبق يمكن حصر مخاطر عدم تماثل المعلومات في أسواق رأس المال في (Saini, 2010):

1- عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والأطراف الداخلية من جهة والأطراف الخارجية من جهة أخرى.

2- عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين أنفسهم (الأطراف الخارجية وبعضهم البعض).

ينتج عن الشكل الأول من عدم تماثل المعلومات (المخاطر الأخلاقية) لأنه ينشأ من خلال عدم امداد المساهمين بالمعلومات الخاصة التي يحتفظ بها المدراء إذ تمثل المصدر الرئيسي لحصولها هي مشكلة الوكالة، اما الشكل الثاني من عدم تماثل المعلومات ينتج عن (الاختيار العكسي) ويحدث عندما يتمكن بعض المشاركين في السوق من الوصول إلى المعلومات الداخلية بينما لا يستطيع بعضها الوصول إليها (Hase & Nikolaus, 2005).

1-2-1-3 المخاطر الأخلاقية

تعد المخاطر الاخلاقية بأنها سمة عامة في معظم الشركات ، إذ يصعب مراقبة اداء الإدارة بشكل مباشر من قبل الاطراف الخارجية ، الامر الذي يترتب عليه استغلال الموكل جهل الوكيل لبعض المعلومات بهدف تحقيق اهداف ورغبات شخصية (نصير, 2021).

إذ تستغرق عملية اعداد البيانات المالية بعض من الوقت حتى يتم اكتمالها بالشكل النهائي وبعد ذلك يتم الإفصاح عن تلك التقارير المالية للأطراف المشاركة في أسواق راس المال، إذ تكون تلك المدة التي تبدأ من تاريخ انتهاء السنة المالية وحتى تاريخ الإفصاح عنها إذ تم الإفصاح عن كافة المعلومات المحاسبية والتي تكون معلومات داخلية تمتلكها إدارة الشركة لنفسها دون معرفة بقية الأطراف الأخرى المشاركة في السوق فالإدارة تتسلم معلومات فورية أولاً بأول عن نتائج العمليات التشغيلية بصورة متصلة وغيرها من العمليات الأخرى التي حدثت داخل الشركة ، وعليه مع تراكم تلك المعلومات لدى إدارة الشركة سوف يكون هناك فجوة معلومات تتزايد بين الإدارة والأطراف الخارجية المهتمة بالشركة (عبدالحليم, 2019).

وعليه فإن عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية و الأطراف الخارجية يؤدي إلى تحقيق أرباح غير عادية بالنسبة للأطراف الداخلية على حساب الأطراف الخارجية من خلال استخدام المعلومات الداخلية الخاصة بالشركة لمصلحتهم الشخصية، إذ تحاول الإدارة تعظيم عوائدها في ظل تدني مستويات الحوافز عن طريق المضاربة بالمعلومات الداخلية عن طريق تسريبها لبعض المستثمرين دون غيرهم او عن طريق المضاربة بالمعلومات (جمعة, 2017).

تحدث مشكلة المخاطر الأخلاقية نتيجة فصل الملكية عن الإدارة و هي سمة عامة في معظم الشركات الكبيرة، إذ يعمل بشكل عام نحو تحقيق مصالحهم الشخصية بدلاً من تعظيم قيمة الشركة وتزداد هذه المشكلة وتفاقمهم عندما لا يستطيع فيه المالك (الأصيل) مراقبة الاعمال وقرارات الوكيل أو بمعنى آخر لا يستطيع الأصيل ملاحظة السلوك الذي يقوم به الوكيل فعلاً ومقارنتها بالسلوك المثالي له (Harakeh, 2017). وللد من مشكلة المخاطر الأخلاقية عن طريق تفعيل دور سوق العمل الإداري، والذي يمكن من خلاله ضمان الإدارة في العمل لصالح تعظيم قيمة الشركة وليس لأجل مصلحتها الشخصية (Cassar et al., 2015).

اما (الشرقطي, 2015) يرى ان الحد من المخاطر الاخلاقية من خلال النشر الالكتروني للمعلومات بصورة مستمرة حول نشاطات الشركة واخبارها وسن القوانين الحكومية التي تلتزم الشركات بالإفصاح عن تقاريرها المالية خلال فترة وجيزة بعد انتهاء من الحسابات الختامية والتطبيق الفعال لقواعد الحاكمية المؤسسية وتحديثها بصورة مستمرة.

ويرى الباحث بأن المخاطر الأخلاقية هي دافع قوي من قبل الإدارة لتحقيق منفعتها الخاصة على حساب منفعة المساهمين وذلك من خلال حيازتها على جميع المعلومات الداخلية والتي تتمثل بالبيانات المالية قبل نشرها وفضلاً عن المعلومات التي لا يتضمنها الإفصاح الإلزامي،

والمعلومات الخاصة والتي تتمثل بالمعلومات الداخلية بالإضافة عن معلومات التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومتغيرات السوق، وبذلك يصحب مراقبة أداء الشركة بصورة مباشرة من قبل الأطراف الخارجية وهذا ما يؤدي إلى اتاحة الفرصة للإدارة لتحقيق معظم أهدافها الذاتية وهذا ما يؤدي إلى تأثير خطير على الأطراف الخارجية.

2-2-1-3 الاختيار العكسي

يعرف الاختيار العكسي وهو تصرف غير رشيد يولد سوء اختيار سواء من قبل اصحاب الاسهم في اختيارهم لوكلائهم في الإدارة او للشركة في اختيار مورديها مما ينتج عنه عدم الكفاءة في استثمار الموارد المتاحة في تحقيقها لنتائج ايجابية و تعظيم ثروه حمله الاسهم وقد تكون هذه العلاقة بين شركه باعتبارها مشتريه وبين المورد باعتباره بائع وعليه فإن اي خلل في متابعه الشركة للسلعة التي تود الحصول عليها فإنه يمكن للمورد المبالغة في تسعير سلعته وعليه سوف تفقد الشركة ثقتها في المورد الذي غالباً ما يسعى إلى تحقيق مصلحته (ساسي & كماسي, 2019).

كما تعرف مشكلة الاختيار العكسي بالمعلومات الخاصة عن قيمة الشركة وادارتها سواء كانت في الوقت الحالي او عن ما هو متوقع مستقبلاً. تم الحصول عليها من قبل بعض المستثمرين من خلال أحد الأطراف داخل الشركة بينما يمتلك البعض الاخر من المستثمرين على معلومات عامة فقط، وقد تحدث هذه المشكلة من توقيع العقد او اجراء أي معاملة (Eid, 2015).

وعليه فإن عدم اتاحة المعلومات الكاملة لدى المستثمرين يؤدي إلى عدم التفرقة بين الجيد والسيء من الافراد او المتطلبات الذين يسعون للحصول على الأموال لتمويل نشاطاتهم الاستثمارية مما يؤدي إلى تعرضهم إلى توجيه أموالهم للشركات ذات الأداء السيء وهذا ما يترتب عليه نتائج غير مرضية، لذا فإن مشكلة الاختيار المعاكس تؤدي إلى استثمار اقل من اللازم (Bajari et al., 2014).

ويرى (جمعة, 2017) ان عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين وعدم الالمام بالمعلومات الكافية تجعل المستثمرين غير قادرين عن اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة او توفير أموال ذات معدلات عائد مرتفعة مما يجعل القرار الاستثماري ذات درجة عالية من المخاطرة وعدم التأكد، مما يؤدي إلى عزوف المستثمرين عن التعامل في الأسواق المالية، وتحويل السوق إلى سوق مضاربة .

ويرى (Hu et al., 2014) أن عملية الحد من مشكلة الاختيار العكسي يتم من خلال تفعيل دور الوسطاء المعلومات الخاصة على المعلومات العامة او تحويل المعلومات الداخلية إلى معلومات خارجية لجميع المتعاملين في السوق .

ويرى الباحث أن الاختيار العكسي هو حيازة الإدارة والأطراف الداخلية الأخرى على المعلومات الخاصة بالشركة للمعلومات غير المالية والمتمثلة بحركة تداول الأسهم يمكنهم من تحقيق أرباح غير عادية واعلى من الأرباح التي يحققها المستثمرون الآخرون، كذلك يمكن ان تحدث مشكلة الاختيار السلبي بين الأطراف الخارجية إذ يمتلك بعض الأطراف الخارجية معلومات خاصة في حيازتهم ولم تصل تلك المعلومات إلى الأطراف الخارجية الأخرى مما يعرض المستثمرين غير المطلعين على تلك المعلومات إلى مشكلة الاختيار السلبي عند اتخاذ قرار التداول مع المستثمرين الذين يكون لديهم اطلاع على جميع المعلومات.

3-1-3 آثار عدم تماثل المعلومات

تعد ظاهرة عدم تماثل المعلومات المتمثلة بشكلها الاول سواء كانت بين الإدارة والأطراف الخارجية (المخاطر الأخلاقية) او بشكلها الثاني بين المستثمرين الأطراف الخارجية وبعضهم البعض متواجدة في جميع أسواق الأوراق المالية سواء كانت المتقدمة او الناشئة وتمثل حافزاً للمضاربة لكن تكمن مشكلتها عنده زيادة مستوى عدم تماثل المعلومات الذي ينعكس اثاره على مستوى الشركات وعلى مستوى سوق راس المال:

1- على مستوى الشركة

تتمثل الانعكاسات الجوهرية او آثار عدم تماثل المعلومات على مستوى الشركة بالاتي :

أ-ارتفاع تكلفة التمويل

تلعب المعلومات المحاسبية وخصائصها النوعية دورا مهما في اسواق رأس المال لذا فإن عدم تماثل معلومات السوق تؤثر بشكل مباشر على تكلفة رأس المال، إذ أكد (Z. Liu & Elayan, 2013) بوجود علاقة عكسية بين زيادة عدم تماثل المعلومات وعدد العمليات التجارية إذ يؤثر زيادة عدم تماثل المعلومات على القرارات التي يتم اتخاذها من قبل المستثمرين مما يؤدي إلى ضعف ثقتهم بالشركة وما يتبعه من ارتفاع في تكلفة التمويل

ويرى كل من (Korkeamäki et al., 2014 ، Qu et al., 2018) ان ارتفاع مستوى عدم تماثل المعلومات بين الشركة والسوق يؤدي إلى زيادة مخاطر المعلومات التي يتحملها السوق

(المستثمرون) والتي يصعب التنبؤ بها وما يرتبط بها من عوائد متوقعة. من هذه الاستثمارات مما يدفع هؤلاء المستثمرين في المطالبة بعائد إضافي عوضاً عن المخاطر إضافة إلى العوائد التي من الممكن الحصول عليها من خلال دفع استثماراتهم نحو الاستثمارات التي لا تتسم بالمخاطرة، مما يؤدي ذلك إلى زيادة تكلفة التمويل (الأسهم والسندات) ، ومن ناحية أخرى فإن يكون التمويل عن طريق الاقتراض إلى زيادة تكلفة التمويل وذلك من خلال زيادة (أسعار الفائدة أو انخفاض مدى استحقاق القروض).

كما تشير دراسة (Abad et al., 2017) التي تناولت العلاقة بين عدم تماثل المعلومات وقرارات التمويل بالدين إلى أن الشركات التي يعاني من زيادة عدم تماثل المعلومات تواجه صعوبات في الحصول على التمويل من خلال السندات والقروض المصرفية وخاصة القروض في البنوك قصيرة الاجل.

اما دراسة (Muslim & Setiawan, 2021) تشير إلى أن ارتفاع مستوى عدم تماثل المعلومات يمكن أن يزيد من علاقة المخاطر والتي ستؤدي إلى زيادة تكلفة رأس المال .

ب- التأثير على تصرفات إدارة الشركة

تقوم الإدارة باستغلال الفجوة في المعلومات الداخلية المتوفرة لديهما للقيام ببعض التصرفات الانتهازية بهدف تمويل ثروة المستثمرين لصالحها من خلال زيادة أو تخفيض الأرباح وهذا ما يؤدي إلى انخفاض قيمة الشركة (Tian, 2014).

وغالبا ما يسعى الوكيل دائماً نحو تعظيم مصالحه الشخصية في ظل تعارض المصالح بين الإدارة والملاك، ويحدث هذا عندما تكون هناك صعوبة في مراقبة اعمال وتصرفات المستثمرين من قبل الأصيل، الامر الذي يدفع بالوكيل إلى تخفيض الأداء والجهود المبذولة في مواجهة المخاطر التي تواجه الشركة، وهذا يدفع الإدارة إلى وضع سياسات للحد من المخاطر مثل تغيير أسعار المنتجات، مخاطر تغيير أسعار الفائدة الامر الذي يهدد استمرارية الشركة في المستقبل (Bajari et al., 2014).

أضافة إلى ذلك أن ارتفاع مستوى عدم تماثل المعلومات يمهد لإدارة الشركة فرصة ذهبية للقيام بإدارة الأرباح بهدف زيادة الارباح المحققة عن الواقع ، ومن ثم تعظيم مقدار ما تحصل عليه من مكافأة والحوافز أو إعطاء بعض الدلائل التي تهدف من ورائها إلى التأثير على أسعار اسهم الشركة في السوق وعليه يؤدي إلى انهيار قيمة الشركة (Cohen & Dean, 2005).

كما تناولت دراسة كل من (Lasdi, 2013 ، Machdar et al., 2017) إلى أن عدم تماثل المعلومات يؤثر سلباً على جودة التقارير المالية أن وجد زيادة عدم تماثل المعلومات يؤدي عدم مقدرة أصحاب المصالح إلى الوصول للمعلومات ذات الصلة لمراقبة تصرفات المديرين، مما يؤدي إلى قيام الإدارة بتحقيق مصالحها الشخصية من خلال ممارسة إدارة الأرباح.

2- على مستوى سوق راس المال

يؤدي ارتفاع مستوى عدم تماثل المعلومات إلى آثار سلبية عديدة في مستوى سوق راس المال لتحقيق أهدافه في جذب الاستثمارات لتحقيق التنمية الاقتصادية للأسباب الآتية:

أ- تخفيض درجة السيولة

أن زيادة مستوى عدم تماثل المعلومات يؤدي إلى وجود مستثمرين ذوي المعلومات أكثر واخرين ذات معلومات أقل، مما يلجأ المستثمرين ذوي المعلومات الأقل إلى المحللين الماليين لغرض الحصول على المعلومات وبدوره ينعكس على تكاليف المعلومات بالزيادة وهذا قد يدفع هؤلاء المستثمرين إلى تقليل التعامل في السوق خوفاً من تعرضهم لخسائر محققة نتيجة التداول مع المستثمرين ذات المعلومات الأكثر من إذ الكمية والنوعية وخاصة عندما لم يكن بمقدرتهم تحمل التكاليف لتجميع وتفسير المعلومات عن الشركات الأخرى وهذا يؤثر سلباً على درجة سيولة وحجم التداول في سوق الأوراق المالية (Gajewski & Li, 2015)، Huynh et al., (2020).

ولمشكلة الاختيار العكسي من عدم تماثل المعلومات دور في زيادة في تكاليف التداول الذي ينعكس بدوره على مستوى السيولة بالانخفاض لذلك عندما يرى مقدمو السيولة زيادة مخاطر الاختيار العكسي يستخدمون وسائل دفاعية تحميهم من خلال توسيع المدى بين أسعار العرض والطلب ومن ثم تخفيض السيولة (Abad et al., 2016). ويرى (Nuryaman, 2014) أن ارتفاع مستوى عدم تماثل المعلومات وانخفاض درجة السيولة في السوق يتسبب في تقييم حقوق الملكية بأسعار أقل من قيمتها الحقيقية نتيجة انخفاض مستوى الطلب على الأسهم ولما له من آثار على قيمة الأسهم من الانخفاض فضلاً عن زيادة تكاليف راس المال، اما (عبدالعليم, 2019) يرى أن عدم تماثل المعلومات سيزيد انحراف سعر السهم عن قيمته الحقيقية في السوق مما ينعكس سلباً على التخصيص الأمثل للموارد المتاحة على الفرص الاستثمارية المتاحة (ضعف في كفاءة التسعير في السوق).

ب- تخفيض كفاءة الاستثمار

أن ارتفاع مستوى عدم تماثل المعلومات يؤدي إلى عدم توافر المعلومات الكافية لجميع المتعاملين في السوق وعليه يصعب عليهم تقدير مخاطر الاستثمار وهذا ما يؤدي إلى زيادة مدى السعر لذلك بتوقع المستثمر الحصول على علاوة أعلى للمخاطر التي سيتحملها ولا يمكن للوحدة الاقتصادية ان تتحمل دفع تلك العلاوة مما تجبرها على تقليل الاستثمار وذلك بسبب كمية المعلومات المفصح عنها تكون شبه معدومة وهذا ما يؤدي إلى تخفيض كفاءة الاستثمار للموارد المتاحة في المجتمع (Yoon et al., 2011).

كما وضح (Verdi, 2006 نقلاً عن الجارحي, 2013) بأن محددات كفاءة الاستثمار تتمثل عاملين اساسياً وهما:

1- قدرة الشركات على توفير الأموال اللازمة لتمويل فرص الاستثمار الجديدة المتاحة:

إذ ان عدم توافر التمويل اللازم قد يدفع الشركات نحو عدم الاهتمام بعض الفرص الاستثمارية ذات صافي القيمة الحالية الموجبة، الامر الذي يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمارات.

2- قدرة الشركات الفاصلة بين الفرص الاستثمارية:

عندما يكون هناك اختيار بين الفرص الاستثمارية يجب على الشركات ان يفضل الفرص الاستثمارية ذات صافي القيمة الحالية الأكبر.

ويتضح للباحث مما سبق عرضه ان اهم الاثار السلبية لعدم تماثل المعلومات تتمثل في الجوانب الآتية:

1- أن وجود ارتفاع مستوى عدم تماثل المعلومات بين اطراف التعاقدات يؤدي إلى اختلاف

بين وجهات النظر و صعوبة إتمام التعاقدات الوكالية.

2- يؤدي انخفاض حجم تعاقدات الأطراف التي لم تمتلك المعلومات مع الأطراف الأخرى

إلى صغر حجم السوق.

3- إذ ان ارتفاع التكاليف لدى الأطراف التي لا تمتلك المعلومات لغرض الحصول على

معلومات ينتج عن ذلك انسحابهم من السوق مما يؤدي إلى انخفاض السيولة في سوق راس المال.

4- ان انعدام الثقة في السوق ووجود تقلبات في أسعار الأوراق المالية وضعف الاستثمارات كل هذا يؤثر على التنمية الاقتصادية.

3-1-4 أسباب عدم تماثل المعلومات

ان الآثار السلبية المتعددة لعدم تماثل المعلومات أدت إلى زيادة الاهتمام بأسباب حدوثها وتتمثل في:

1- انفصال الملكية عن الإدارة

يرتبط انفصال الملكية عن الإدارة ارتباطاً وثيقاً مع مشكلة عدم تماثل المعلومات وذلك فإن الإدارة يتوافر لديها كافة المعلومات المتاحة عن الشركة وذلك من خلال تأدية أعمالهم اليومية لها، تستلم الإدارة كافة المعلومات الوقت المناسب من نتائج العمليات أولاً بأول ومقابل ذلك لا يمكن ان تصل هذه المعلومات إلى المساهمين بنفس الوقت والكمية كما يصل إلى الإدارة، كما يمكن ان تنشأ مشكلة عدم تماثل المعلومات من خلال اختلاف الخلفية العلمية لكل من الإدارة والمساهمين والذي غالباً ما تكون الخلفية العلمية والمهنية لدى الإدارة تتمتع بالخبرة وذات تخصصات مهنية اضافة إلى الدراية الكافية في مجال التخصص الذي يمكنهم من تشغيل المعلومات لتعظيم دالة هدفهم (عقيلي, 2013).

ويرى (Dawson et al., 2010) ان للخبرة والمهنية التي تتمتع بها الإدارة صعوبة الاشراف من قبل المساهمين على المدراء، أن المدراء ذات الخبرة العالية يحتفظون بالسلطة من خلال قاعدة بياناتهم المتخصصة التي تهتم بميزة كبيرة مع وجود مشكلة عدم تماثل المعلومات وهذا يقلل من قدرة المساهمين على تقييم جهود المدراء ذات الاحتراف العالي.

ويرى كل من (عقيلي, 2013) و (عبدالحليم, 2019) بأن الإدارة تسعى في ظل انفصال الملكية عن الإدارة لحيازة المعلومات الداخلية لاستغلالها في تحقيق فرض شروطها عند التعاقد مع المساهمين بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من الحوافز المالية أو المادية، أو التوسع في ممارسة إدارة الارباح للتلاعب بما يخدم مصالحها الشخصية، إذ تقوم الإدارة بالتحايل عند اعداد التقارير المالية واطهارها على غير حقيقتها بهدف تحقيق مصالحها الشخصية ، ومن ابرز التلاعبات التي تقوم بها الإدارة هي أسس الاعتراف بالإيرادات والمصروفات لتضخيمها او تخفيفها او التلاعب في تكوين واستخدام المخصصات او تضخيم قيم الأصول وحقوق الملكية والتدفقات النقدية، كما تسعى الإدارة إلى تسريب المعلومات الداخلية بشكل انتقائي إلى بعض

المستثمرين الرئيسيين لتجنب قراراتهم العكسية بهدف التأثير على توصياتهم في صالح الشركة بما يخدم موقف الإدارة أمام المساهمين

2- التوقيت غير المناسب لنشر المعلومات

تعد المدة الزمنية اللازمة لأعداد ونشر البيانات المالية هي تلك المدة التي تتوسط بين انتهاء المدة المالية ونشر القوائم المالية للجمهور ، وما تتضمنه من معلومات داخلية تعكس الأداء التشغيلي للشركة خلال العام والتي غالباً ما تكون في حيازة الإدارة أي بمعنى حجم وكمية وتوقيت المعلومات الداخلية لدى الإدارة تكون بمستويات عالية من الدقة والتفصيل اذا ما قدرت بمستوى التوقيت للمعلومات المتوفرة لدى المساهمين (R.-N. Chen, 2009) لذا فإن عملية التأخير في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية و الاعلان عنها في القوائم المالية يفقدها الكثير من الجوانب الحيوية في عملية اتخاذ القرار، ويرى (Iatridis, 2011) غالباً ما يلجأ المساهمين (الأطراف الخارجية) في الحصول على المعلومات الداخلية سواء من قبل الإدارة او من خلال الأطراف المقربة خلال توقيت حدوثها لغرض إيجاد ميزة معلوماتية لتحقيق عوائد غير عادية على حساب باقي الأطراف الخارجية الأخرى.

3- انخفاض مستوى الإفصاح

يعرف الإفصاح المحاسبي أنه كل ما يتعلق بعملية نشر المعلومات سواء من إذ كميتها أو نوعيتها أو وسائل الإفصاح عنها ، وباعتبار المحاسبة نظاماً للمعلومات فإن من أهم أهدافها أن تقوم بتوفير المعلومات الملائمة وذلك بهدف مساعدة مستخدمي هذه المعلومات على اتخاذ قرارات رشيدة وتطوير أداء أسواق رأس المال(عبدالغني, 2015).

ويشير (Takhtaei & Mousavi, 2012) الإفصاح المحاسبي إلى أنه وسيلة هامة للاتصال بين الإدارة والمستثمرين الخارجيين، إذ ينشأ الطلب على الإفصاح المحاسبي نتيجة عدم تماثل المعلومات وتعارض المصالح في ظل علاقة الوكالة وقد ركز هذا التعريف على منظور الإفصاح بالنسبة للشركات التي تنفصل فيها الملكية عن الإدارة لذا فإن الإفصاح يشمل كل عملية التقرير المالي.

لذا أكد معهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز (ICAEW) أن قصور الإفصاح المحاسبي بالتقارير المالية يرجع إلى عدم تماثل المعلومات المتاحة بين الإدارة والمالكين والمعلومات التي يتم تقديمها إلى مستخدمي التقارير المالية (محمد, 2017).

لذلك فإن الإدارة تستغل مرونة المعايير المحاسبية والتي تسمح لها بالإفصاح عن بعض البنود بشكل جزئي أو مجمل لكن ليس بشكل تفصيلي أو بصورة كاملة مما يتم استغلالها في لغرض تضليل بعض المعلومات مما يؤدي إلى صعوبة فهمها وإمكانية تشغيلها، كما توجد معلومات محاسبية لتدخل ضمن أطار الإفصاح الإلزامي للشركات مثل المعلومات الاجتماعية والبيئية وان عدم الإفصاح عنها يؤدي إلى صعوبة في اتخاذ القرارات الاستثمارية (Drobetz et al., 2010).

إذ يرى بأن المستثمرون كلما كانوا على دراية بالمعلومات والإجراءات التي تقوم بها الشركة كلما كانوا يتخذون القرارات الاستثمارية الجيدة من خلال البدائل المعروضة امامهم، والعكس عندما يكون هناك ضعف في الإفصاح عن المعلومات المحاسبية تكون هناك صعوبة في تقسيم البدائل المعروضة امام المستثمرين فيما يؤدي إلى نشوء مشكلة عدم تماثل المعلومات (Martínez-Ferrero et al., 2018).

4- إدارة الأرباح

تعرف إدارة الأرباح بانها العملية التي يستخدم بها المدراء جميع احكامهم الشخصية بهدف تعديل التقارير المالية التي تؤدي إلى تضليل المستثمرين حول الأداء الخاص بالشركة وهذا ما يؤثر على النتائج التي تعتمد على الأرقام المحاسبية الظاهرة بالقوائم المالية (احمد, 2021).

تعني الممارسات الفعلية لإدارة الربح أن إدارة الشركة على علم ببعض الأنباء غير المعلن عنها والتي استغلتها في تلك الممارسات، وهو ما يعني زيادة درجة عدم تماثل معلومات ، إذ تؤثر تلك الممارسات في درجة ثقة مشاركي السوق في المعلومات المحاسبية وعليه احتمالية لجوؤهم الابتعاد عن المصادر بديلة في حال زيادة تلك الممارسات وهو ما يعني انخفاض درجة الاعتماد على التقارير المالية المنشورة ومن ثم زياد درجة عدم التماثل المعلومات (Salimi & Naslmosavi, 2015 ، Melindaa & Barokah, 2019).

وفي ظل وجود إدارة الأرباح أي انخفاض في جودة المعلومات المحاسبية المعلن عنها واختلاف في قدرات المستثمرين على تفسير المعلومات المرتبطة بالأرباح فإن لذلك يؤدي إلى نشوء مشكلة عدم تماثل المعلومات (Bhattacharya et al., 2013 ، Saini, 2010).

تلعب الإدارة دوراً أساسياً في الوحدات الاقتصادية التي تعاني انخفاض جودة الأرباح إذ تمارس إدارة الأرباح للتلاعب بالأنشطة الخاصة بالشركة وذلك لغرض تضليل وحجب المعلومات الخاصة التي اشترت على تدني أداء تلك الوحدة الاقتصادية وفي المقابل اذا كانت الشركة تتمتع

بارتفاع جودة الأرباح فإن ذلك يؤدي افصاح الإدارة عن جميع المعلومات الخاصة التي أدت إلى تحقيق تلك الأرباح (Abad et al., 2016).

3-1-5 وسائل الحد من ظاهر عدم تماثل المعلومات

تعد مشكلة عدم تماثل المعلومات من المشاكل التي نالت اهتماماً كبيراً لتأثيرها الواضح في الأسواق ولا بد للبحث عن وسائل تحد هذه المشكلة لغرض تحقيق كفاءة سوق راس المال وتمثل وسائل الحد من عدم تماثل المعلومات في الآتي:

1- تفعيل سوق العمل الإداري

يقصد بسوق العمل الإداري هو سوق الذي يمكن من خلاله اختيار الإدارة وإبرام التعاقدات بينها وبين الأطراف الخارجية الذي تهتم بأداء الشركة، وبموجب هذه التعاقدات يجب على الإدارة توفير جميع المعلومات التي تحتاجها تلك الأطراف باتخاذ قراراتها (D. Chen et al., 2018).

ويقوم العمل على إبرام عقود بين الإدارة والأطراف الأخرى بتعهد بموجبها بتوفير المعلومات للمساهمين التي لا تدرج ضمن الإفصاح الإلزامي (Giannetti, 2011)، وبالإمكان ان يقوم سوق العمل بتغيير الإدارة او احلالها اذا لم تسطع تنفيذ تعهداتها طبقاً للعقود المبرمة (Watson, 2010)، وتتضمن تلك العقود على منح حوافز او مكافأة سنوياً إلى الإدارة وتكون على شكل حوافز مالية ومادية على شكل اسهم لغرض عدم تخفيض قيمة الشركة من خلال بعض تصرفات الانتهازية (Elayan et al., 2008).

ومن ناحية أخرى، فإن دور سوق العمل الإداري في تخفيض عدم تماثل المعلومات جاء نتيجة صعوبة رقابة الأداء الخاص بالشركة بشكل مباشر من قبل الأطراف الخارجية مما يؤدي إلى اتاحة الفرصة امام الإدارة لتحقيق أهدافها الشخصية والذي يؤثر سلباً على المستثمرين والأطراف الخارجية الأخرى تظهر مشكلة في صعوبة التأكد من قيام الإدارة بواجباتها على اكمل وجه (Cassar et al., 2015).

كما ان لسوق العمل الإداري دور في تحديد القيمة السوقية للشركة على أساس خدمات الإدارة، لذلك تتخذ الإدارة أساس لتحديد مقدار الحوافز المقدمة للإدارة من خلال توفير كمية ونوعية المعلومات الموثوقة فيها سوف تزيد من ثقة المستثمرين وتمكنهم من تقدير المخاطر الخاصة باستثمار اسهم الشركات وتخفيض السعر السائد بسوق الأوراق المالية (جمعة, 2017).

2- التوسع في الإفصاح المحاسبي (الإفصاح الاختياري)

في ظل صعوبة صياغة عقود تضمن عدم تعارض المصالح والرقابة عليها وصعوبة تحديد وسطاء المعلومات المحاسبية بشكل كامل، فإن التوسع في الإفصاح المحاسبي يعتبر من أكثر الوسائل تأثيراً على عدم تماثل المعلومات من خلال نشر المعلومات لم يكن مفصلاً عنها مما يساهم في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المشاركة في السوق ومن ثم تخفيض مستوى الاختيار العكسي فيما بينها، إذ يستطيع الإفصاح المحاسبي أحداث تعديل في توزيع المعلومات الداخلية وإخفاء صفة العمومية على المعلومات من خلال إتاحتها لجميع المتعاقدين في السوق بالوقت المناسب وعليه يؤدي إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات ومن ثم الوصول إلى السوق تعمل بكفاءة وفاعلية (حسانين, 2014).

لذا فإن المعلومات التي تفصح عنها الشركة تُعد بمثابة إشارة نقدمها للمستثمرين تدل على حسن نواياها للسعي في كسب ثقة المستثمرين (Nugroho et al., 2015) كما أن زيادة الإفصاح من قبل الشركات يؤدي بالمقابل إلى زيادة ثقة المستثمرين وذلك من خلال الإفصاح على جميع المعلومات التي تكون مفيدة وموثوقة للمستثمرين، ومن المحاسن أن تقوم الشركات بالإفصاح الاختياري والذي يقوم بدوره كآلية لتخفيض عدم تماثل المعلومات بين الشركة والمستثمرين (Pangaribuan et al., 2019).

يتمثل الإفصاح الاختياري بأنه الإفصاح عن معلومات لا تتوفر في متطلبات معايير المحاسبية وهي من متطلبات الهيئات المنظمة للإفصاح بسوق الأوراق المالية ويكون هذا الإفصاح تطوعي على ضوء متطلبات داخلية تتمثل في تحقيق أهداف ذاتية مثل تنبؤات الإدارة بالأرباح، توقع حجم المبيعات والإفصاح عن الأداء الاجتماعي والبيئي، إذ أن الزيادة في كمية الإفصاح الاختياري تؤدي إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية (Francis et al., 2008).

كما يوفر الإفصاح الاختياري أيضاً المعلومات المتعلقة بتفسير البنود المدرجة في القوائم المالية أو تفسير القرارات الإدارية التي تمت من خلال المدة المالية والتي أثرت على المعلومات القوائم المالية (Jiang et al., 2011).

ويمكن إيجاز أسباب تأثير التوسع في الإفصاح المحاسبي الاختياري على عدم تماثل المعلومات في الآتي: (برهام, 2014، جمعة, 2017)

1- تأثيره على دوافع المتعاملين في السوق بشأن حيازة معلومات خاصة، فنتيجة تحويل المعلومات الخاصة إلى معلومات عامة تنخفض الدوافع لدى المتعاملين بالبحث عن

المعلومات الخاصة لانخفاض المنافع المتوقع الحصول عليها من تلك المعلومات ، بعبارة أخرى في ظل استبدال المعلومات الخاصة بمعلومات عامة يصبح إنتاج المعلومات الخاصة والبحث عنها تكلفة دون عائد ، ومن ثم تصبح قرارات المستخدمين بشأن الحصول عليها قرارات غير رشيدة يجب أن تتوقف.

2- تأثير التوسع في الإفصاح على التكاليف المرتبطة بتحليل وفهم المعلومات ، فانخفاض هذه التكاليف يشجع المستخدمين الذين لم تصل اليهم المعلومات إلى الدخول في السوق وعمل استثمارات أكثر مما يترتب عليه زيادة حجم التداول فالتوسع في كمية وجودة الإفصاح تقود إلى أسواق أكثر جاذبية للمستثمرين

و هناك بعض الدراسات السابقة اكدت على ان تدني مستوى الإفصاح يؤدي إلى زيادة في عدم تماثل المعلومات، لذا فإن التوسع في الإفصاح يهدف إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المتعاملة في أسواق راس المال وزيادة كفاءة تلك الأسواق مثل ذلك دراسة (Haddad et al., 2009 ، Labidi & Gajewski, 2019).

3- جودة التدقيق

تشير جودة التدقيق إلى مدى قدرة المدقق على اكتشاف الأخطاء والمخالفات الجوهرية في القوائم المالية والإعلان عنها، بالإضافة إلى تخفيض عدم التماثل للمعلومات بين الإدارة وحملة الأسهم، وعليه حماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصلحة في ظل انفصال الملكية عن الإدارة، وقد تتفاوت جودة أداء عملية التدقيق إلا أن جودة التدقيق العالية يجب أن ترتبط بجودة عالية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية، إذ أن القوائم المالية التي يتم تدقيقها بمعرفة مدققين ذوي جودة عالية تكون أقل احتمالاً لاحتوائها على أخطاء ومخالفات جوهرية (Lawrence, 2011).

اوضحت نشرة معايير التدقيق (4) الصادرة من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) عام (1974) بأن جودة التدقيق تتحقق من خلال الالتزام بمعايير التدقيق تطبيق مجموعة من الاعتبارات المتعلقة بالرقابة على الجودة في وحدات التدقيق، وان جودة التدقيق تعني ايضا قيام المدقق بتخفيض مخاطر الاكتشاف ومن ثم تخفيض المخاطر الكلية لعملية التدقيق، إذ تتمثل المخاطر الكلية لعملية التدقيق في محصلة المخاطر المتلازمة ومخاطر الرقابة ومخاطر الاكتشاف (التميمي, 2018)

اما (Clinch et al., 2012) يرى بجودة التدقيق قدرة المدقق على اكتشاف أوجه القصور في النظام المحاسبي والتقرير عنهما، ويجب أن يتمتع المدقق بالاستقلالية، لأنه عدم وجود استقلالية

وراي محايد لتأكد الثقة في القوائم المالية يؤدي إلى نقص في توفير المعلومات الموثوق فيها ويؤدي إلى زيادة تكلفة العمليات وانخفاض سيولة الأسهم.

وكما هو معلوم أن ظاهره عدم تماثل المعلومات تتجسد في امتلاك طرف واحد من الاطراف ذات العلاقة بالشركة معلومات غير متوفرة إلى الاطراف الاخرى، وعدم قدره المساهمين والمستثمرين من متابعه ورقابه تصرفات الوكيل (الإدارة) إذ تكون الإدارة على معرفه ودراية كامله بنتائج اعمال الشركة وموقعها المالي اضافة إلى الاتجاهات المستقبلية للشركة، لذا فإن السبيل الوحيد للحد من ظاهره عدم تماثل المعلومات اكد كثير من الباحثين والكتاب في دراستهم إلى اهميه التدقيق بشكل عام و جوده التدقيق بشكل خاص كأحد الاليات للحد من ظاهره عدم تماثل المعلومات وكذلك ينظر إلى جوده التدقيق مطلب اساسي لجميع الاطراف الداخلية والخارجية في الشركة (اداره، مساهمين، مستثمرين، حاملي الاسهم) إذ عملت العديد من المنظمات المهنية في تدقيق الحسابات على اصدار العديد من المعايير والارشادات التي تساهم في تنظيم مهنة تدقيق الحسابات بغرض رفع من مستويات الجودة وزياده موثوقية مخرجاتها (سليمان, 2020).

كما اكدت كثير من الدراسات ان زيادة مستوى جوده التدقيق له أثر ايجابي بشكل خاص للمستثمرين او المساهمين (حاملي الاسهم) في الحصول على المعلومات الكافية وقد تكون بنفس القدر (الكميه) والنوعية المتوفرة لدى الإدارة (الوكيل) بمعنى اخر هناك تأثير قوى لجوده التدقيق في الحد من ظاهره عدم تماثل المعلومات (Tessema & Clinch et al., 2012) ، (Dandu, 2016).

لذا يرى (سليمان, 2020) أن جودة التدقيق وسيلة من وسائل تخفيض عدم تماثل المعلومات وذلك من خلال اعداد القوائم المالية سليمة وشفافة تعبر عن الموقف المالي ونتيجة اعمال المنشأة بصورة سليمة وان قيام عملية التدقيق لهذه القوائم يجعلها تتمتع للمزيد من الثقة مما تؤدي إلى تخفيض كمية المعلومات الداخلية بالشركة والتي يمكن تسريبها إلى بعض المستثمرين او استغلالها في ابرام الصفقات والذي بدوره يؤدي إلى الحد من عدم تماثل المعلومات.

4- التطبيق الالزامي للمعايير المحاسبية

يساهم التطبيق الالزامي للمعايير في معالجة فجوة المعلومات الحاصلة بين الأطراف المشاركين في سوق الأوراق المالية و الحد من مشاكل الوكالة، كما ان تطبيق المعايير المحاسبية بصورة الزامية فإنه يلزم الإدارة بعدم استخدام الممارسات البديلة والتي من خلالها تستطيع تحقيق

مصالحها الذاتية، وعليه فإن تطبيق المعايير المحاسبية يساعد في سهولة مقارنة التقارير المالية للشركات المختلفة (عبدالحليم, 2019).

ومن ثم انخفاض تكلفة الحصول على المعلومات والتي بدورها تؤدي إلى عدم تماثل المعلومات هذا ما يزيد الثقة لدى المستثمرين وعليه زيادة حجم التداول الذي يترتب عليه زيادة درجة السيولة (Moscariello et al., 2014).

ولقد أوضحت دراسة (Ali & Abulaila, 2016) ان تطبيق المعايير المحاسبية يساهم في الحد من وجود ظاهرة عدم تماثل المعلومات من خلال ما يلي:

- تمثل معايير التقارير المالية الدولية دليل ارشادي للممارسات المحاسبية بهدف زيادة الثقة في المعلومات التي تحتويها القوائم المالية.
- تعمل معايير التقارير المالية الدولية على إمكانية المقارنة بين القوائم المالية في الأسواق المالية وتوحيد طرق القياس لزيادة تماثل المعلومات وزيادة جودة الأرباح.

تؤيد دراسة (عبدالله, 2019) بأن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية تساهم في تخفيض عدم تماثل المعلومات وتساهم ايضاً في انخفاض ممارسة إدارة الأرباح.

5- تفعيل دور الوسطاء الماليين

ان الاختلاف في كمية المعلومات المتاحة للمستثمرين من شركة إلى أخرى يترتب عليه وجود نوعين هما، الأول هو البحث عن المعلومات الخاصة وتجميعها بأنفسهم والثاني من خلال وسطاء المعلومات، وفي ظل صعوبة النوع الأول وذلك للتكلفة الكبيرة التي يتحملونها لغرض الحصول على تلك المعلومات لذا زادت الحاجة إلى خدمات المحللين المحاسبين (Hu et al., 2014).

ويتبين بأن الاعمال التي يقوم بها المحللون الماليون كطرف ثالث بين الشركة ومقدمي راس المال إذ يقوم المحللون الماليون بتشغيل المعلومات التي يتم الحصول عليهما من مصادر مختلفة للوصول إلى معلومات أكثر فائدة وتكون على شكل تنبؤات حول الأداء المالي للشركة او توصيات مباشرة للمستثمرين بالبيع او الشراء، ويعد المحللون الماليون من ابرز الوسطاء الماليين كونهم وسطاء المعلومات لغرض تخفيض عدم تماثل المعلومات (Bergh et al., 2019).

وان اليوم الذي تصدر فيه الإدارة للمعلومات التي تمتلكها واليوم الذي يلاحظ هناك زيادة الفرق بين الطلب والعرض وتمثل تلك الزيادة بأن المحللون الماليون والمستثمرون يقومون بدعم هذا الفارق بصورة مؤقتة وذلك لحماية أنفسهم من تعاملات المستثمرين الذي يمتلكون معلومات

داخلية وخاصة عن الشركة، وعليه يمكن أن يعود التعامل عند ما يتم الإعلان عن المعلومات لكافة المتعاملين في السوق عن طريق الإفصاح العام (Bhattacharya et al., 2013).

يرى الباحث بأن كل الوسائل التي تم ذكرها في أعلاه تتضمن معايير وقوانين وقواعد كثيرة بإمكانها ان تخفيض من عدم تماثل المعلومات وذلك من خلال تحويل المعلومات الداخلية إلى معلومات العامة، وتضييق مجال استغلالها في التسريب او ابرام الصفقات ويؤدي إلى زيادة الكميات المنشورة من المعلومات المحاسبية وتؤدي إلى تحسين جودتها من خلال سوق العمل الإداري، والتوسع بالإفصاح المحاسبي، جودة التدقيق والتطبيق الإلزامي للمعايير المحاسبية، وتفعيل دور الوسطاء الماليين، وفي المقابل لا يمكن الاعتماد على كل وسيلة بمفردها للحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات وذلك لعدة أسباب هي:

1- ان سوق العمل الإداري يمكن أن ينخفض عدم تماثل المعلومات من جهة واحدة فقط وهي الإدارة والمساهمين أي تخفيض من مشكلة المخاطر الأخلاقية، ويؤدي إلى ارتفاع عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الخارجية وبعضهم البعض أي يزيد من مشكلة الاختيار العكسي.

2- اما التوسع بالإفصاح فإنه يمكن أن يكون هناك افصاح انتقائي من قبل الإدارة عن بعض المعلومات التي تمتلكها والمهمة إلى بعض مستخدمي في المعلومات دون غيرهم مما يؤدي إلى اثار عكسية بارتفاع مستوى عدم تماثل المعلومات.

3- أن خبرة المدقق لا يمكن أن تحد من المعلومات الخاصة التي تمتلكها الإدارة وذلك لان المدقق ملزم بتدقيق البيانات المفصح عنها بصورة الزامية ولأيمكن ان يتدخل بالمعلومات التي تقع خارج هذا الاطار.

4- أن دور الوسطاء الماليين من الممكن أن يؤدي إلى ارتفاع تكاليف عملياتهم وهذا يؤدي إلى الحد من حجم التداول وانخفاض السيولة ومن ناحية أخرى يمكن أن يكون الوسيط المالي متحيز لصالح بعض الأطراف المتعاملة في السوق.

5- اما في ما يخص التطبيق الإلزامي للمعايير المحاسبية يكون ضعيف في الدول النامية وتكون أسواق راس المال ضعيفة مقابل الدول المتقدمة وهذا ما يؤدي إلى مزيد من عدم تماثل المعلومات ، في العراق بدأت البنوك في القطاع الخاص بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية اعتباراً من 2016 ومع ذلك فلازال قطاع البنوك ضعيف وهناك المزيد من عدم تماثل المعلومات في هذا القطاع.

ولذلك سوف يركز الباحث في هذه الدراسة على اكثر الوسائل فاعلية في تخفيض عدم تماثل المعلومات وهي تتمثل بهياكل الملكية والتحفيز المحاسبي سوف يتم بصورة مفصلة لاحقاً.

6-1-3 مقاييس عدم تماثل المعلومات

تعتبر ظاهرة عدم تماثل المعلومات من الظواهر غير المنظورة التي لا يمكن مشاهدتها بصورة مباشرة (الدسوقي, 2021). لذلك تكمن مشكلة قياسها حول قيمة الشركة وذلك بسبب وجود اطراف تمتلك معلومات اكثر مما هو موجود في الأسواق المالية ومدى تأثيره في عملية تشكيل السعر وان هذه الأطراف تكون على اتصال مع إدارة الشركة إذ يمتلكون معلومات عن مدى عدم تماثل المعلومات حول الشركة من بيانات السوق كالأسعار، فروقات العطاء، الصفقات وأسعار الصفقات (ابراهيم, 2019). وبالرغم من هذا فإن الفكر المحاسبي قدم العديد من المقاييس التقريبية لظاهرة عدم تماثل المعلومات وتكون مصنفة كالآتي:

3-1-6-1-3 مقاييس تعتمد على معلومات مستمدة من الشركة

3-1-6-1-3 توقعات المحللين الماليين

من خلال هذا المقياس يقوم المحللين الماليين من صناعة تنبؤاتهم عن أداء الشركة وذلك من خلال استخدام المعلومات المحاسبية التي تكون متاحة لديهم، إذ يقوم هذا المقياس على وجود علاقة عكسية بين دقة توقعات المحللين الماليين وعدم تماثل المعلومات وان هذه التنبؤات تزداد دقتها ويقل تنشئتها كلما كانت المعلومات متاحة لجميع المتعاملين بسوق الأوراق المالية بصورة عامة ولدى المحللين الماليين بصورة خاصة (Filzen, 2015) ، اما اذا كانوا هؤلاء المحللون الذين يعملون في الشركة يفتقرون إلى معلومات كافية لصناعة توقعاتهم عن الأرباح المحتسبة قبل اعلان الأرباح السنوية فإن هذا يعني من الصعب على المستثمرين ان يكونوا على علم بأوضاع (Hsu et al., 2019).

لذلك كلما كان هناك أخطاء في تنبؤ المحللين الماليين بربحية اسهم الشركة دل ذلك على زيادة عدم تماثل المعلومات ويمكن قياسه من خلال النموذج الرياضي كما مبين في ادناه (Martínez-Ferrero et al., 2018):

$$ASY2i,t = \frac{EPSi,t - Mean ForeCasted EPS}{Pi,t}$$

إذ ان:

$Asy2i,t$: الفرق بين دخل السنة الحالية الفعلي ومتوسط توقعات دخل السنة الحالية مقسوماً على سعر اقبال السهم للشركة i في السنة t .

$EPSi,t$ = ربحية السهم الفعلية i في السنة t .

$Mean ForeCasted EPS$ = متوسط دخل السنة الحالية المتنبأ بها للشركة i في السنة t .

Pi,t = سعر الاقبال لسهم الشركة i في السنة t .

وبشكل عام فإن المقياس القائم على توقعات المحللين الماليين تواجه العديد من الانتقادات، ويتمثل أحد الانتقادات الرئيسية لإمكانية تطبيق هذا المقياس في ان الخطأ المتوقع قد يكون ناتجاً عن التقلب في أرباح الشركة وليس بسبب عدم تماثل المعلومات (Bishara, 2017).

بالإضافة إلى ذلك قد تتوقف دقة توقعات المحللين الماليين على المعلومات المتاحة لديهم حول الشركة او حول لصناعة التي تنتمي اليها الشركة او الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وعليه فإن المعلومات التي بحوزة المحللين الماليين والتي لا تفصح عنها الشركة تمثل عاملاً مهماً في تحديد اتجاه ومقدار توقعات المحللين الماليين (Lin et al., 2012).

3-1-6-1-3 عدد المحللين الماليين الذين يتابعون أداء الشركة

يقصد بها بعدد محلي الاستثمار التي يتابعون أداء الشركة من الذين يقومون بالتوقعات حول استثماراتها (Rodrigues & Galdi, 2017).

وهناك اتجاهين متناقضين حول هذا المقياس الأول بأنه توجد علاقة عكسية بين عدد المحللين الماليين وعدم تماثل المعلومات ويستند ذلك إلى انه كلما زاد عدد المحللين الماليين كلما كانت هناك منافسة قوية حول توفير معلومات ذات توقعات دقيقة عن أداء الشركة مما يؤدي إلى انخفاض في مستوى عدم تماثل المعلومات. اما فيما يخص الاتجاه الثاني وهو توجد علاقة طردية بين عدد المحللين الماليين ومستوى عدم تماثل المعلومات ويستند ذلك بأن المحللين الماليين يميلون إلى تتبع الشركات التي يكون عادة ما تعاني ارتفاع في عدم تماثل المعلومات بإذ كلما زادت مشكلة عدم تماثل المعلومات سيؤدي إلى زيادة عدد المحللين الماليين الذين يتابعون أداء الشركة وذلك لزيادة قيمة المعلومات الخاصة بالنسبة للمستثمرين مما يمكن المحللين الماليين من تحقيق مكاسب مادية ومعنوية كبيرة، بينما الشركات التي تتمتع بمستوى عدم تماثل المعلومات متحفظ

تكون فيها المعلومات الخاصة منخفضة وهذا لايمكنهم من تحقيق مكاسب منها (Verdi, 2006)،
(Lin et al., 2012، جمعة، 2017).

لذا يرى الباحث هناك صعوبة في تطبيق هذا المقياس وذلك لعدم تطابق وجهات النظر وسيرها في
اتجاه واحد مما يؤثر دقة توقعات المحللين الماليين وتقليل الاعتماد عليها.

3-1-6-2 مقياس فرص الاستثمار المتاحة

تتمتع الشركات التي لديها معدل نمو عالي في تعيين فرصها الاستثمارية ودفع كفاءتها مما ينعكس
إلى زيادة قيمة الشركة وذلك من خلال بث الثقة لدى المستثمرين في مشاركتهم لاستثمارات امنة،
كما يؤدي انخفاض مستوى عدم تماثل المعلومات إلى جذب مستثمرين جدد بنفس الشروط القائمة
للمستثمرين الحاليين (Bishara, 2017). ويمكن قياس مستوى عدم تماثل المعلومات بالاعتماد
على الفرص الاستثمارية من خلال الاتي:

3-1-6-1-2 نسبة القيمة السوقية للاسهم إلى القيمة الدفترية

يمكن قياس مستوى عدم تماثل المعلومات من خلال القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية أي كلما
كانت هناك زيادة في نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية كلما كانت هناك زيادة في فجوة
المعلومات بين الافراد وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة عدم تماثل المعلومات في السوق (محمد،
2017).

ويمكن قياس نسبة القيمة السوقية للاسهم إلى القيمة الدفترية من خلال النموذج الرياضي (Alhaj-
Yaseen & Rao, 2019):

$$\text{Market – to – book ratio} = \frac{MV \text{ Equity},t}{BV \text{ Equity},t}$$

إذ ان:

$$MV \text{ equity},t = \text{القيمة السوقية للاسهم.}$$

$$BV \text{ equity},t = \text{القيمة الدفترية للاسهم.}$$

$$t = \text{المدة المحددة.}$$

3-2-6-1-3 نسبة ربحية السهم إلى سعر السهم

تعتبر مقياس نسبة ربحية السهم إلى سعر السهم هو مقياس اخر لفرص نمو الشركة وهو كلما كانت نسبة ربح سعر السهم مرتفعة كلما كانت فرصة نمو منخفضة للشركة (الشرقطي, 2015). لذا ينظر إلى مقياس نسبة ربحية السهم إلى سعر السهم على انها مقارنة بين معلومات عن الأرباح في المدة الحالية والتي من الممكن ان تعكس نتائج الأداء في المدة الحالية والفترات السابقة وبين معلومات عن سعر السهم والتي تعكس الأداء في المدة الحالية والمتوقع في المستقبل في السوق (محمد, 2017).

ويؤخذ على المقياس بعض الانتقادات وابرازها تشترط هذا المقاييس بالكفاءة وأن كفاءة الاستثمار تتوقف على الخبرات التي تمتلكها إدارة الشركة وعلى التغيرات التي تحصل في الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وعليه من المستبعد الاعتماد على نتائج تلك المقاييس بشكل أساسي في تحديد مستوى عدم تماثل المعلومات فضلاً عن ذلك فإن المقاييس الخاصة بالفرص الاستثمارية تتأثر بالموسمية وذلك لان بعض الفرص الاستثمارية تزداد في مواسم معينة دون المواسم المتبقية في السنة وهذا يصعب الاعتماد عليها (Clarke & Shastri, 2000).

3-6-1-3 مقياس تعتمد على معلومات مستمدة من السوق

وهي المقاييس التي يتم التوصل اليها من خلال مدى توافر المعلومات عن السعر او تداول الأسهم في سوق الأوراق المالية والتي تعتمد على الاختيار العكسي .

3-6-1-3 مدى السعر

يعتبر هذا المقياس من اكثر المقاييس استخداماً في قياس مستوى عدم تماثل المعلومات والذي يمثل الفرق بين افضل عرض بيع وافضل طلب شراء إلى الفرق بين اعلى سعر يكون المستثمر قادر على دفعة خلال شراء الأسهم وادنى سعر يكون المستثمر بالإمكان قبوله عند بيع الأسهم (Kiswanto & Fitriani, 2019 ، Nguyen et al., 2019).

لذلك فإن أي عملية تداول للمستثمرين الذين يرغبون في بيع او شراء الأسهم وبين المستثمرون الاخرين سوف يحققون مكاسب او خسائر وذلك بالاعتماد على المعلومات التي يمتلكونها المستثمرين الاخرين، فاذا كانت المعلومات التي يمتلكها المستثمرون الاخرين قليلة مقارنة بالمعلومات التي يمتلكها المستثمر الراغب في بيع وشراء الأسهم فإن ذلك يعني ان المستثمر

سوف يحقق مكاسب، ام اذا كانت المعلومات الذي يمتلكها المستثمرين الاخرين اكثر وهذا يعني أن المستثمر سوف تتحقق الخسائر (مجد, 2017).

ويفسر ذلك انه كلما كانت هناك زيادة في مستوى عدم تماثل المعلومات كلما كان هناك انخفاض في عدد الأسهم التي يرغب المستثمرون في بيعها او شراؤها (Yoon et al., 2011). والنموذج الرياضي لمقياس مدى السعر هو (Cormier et al., 2013):

$$ASY_{i,t} = \frac{AP_{i,t} - BP_{i,t}}{(AP_{i,t} + BP_{i,t}) \div 2} * 100$$

إذ ان

$ASY_{i,t}$ = المتوسط السنوي لفروق أسعار العرض والطلب اليومية للسهم.

$AP_{i,t}$ = طلب السعر Ask Price ويقاس بمتوسط سعر بيع اسهم الشركة ويمثل الحد الأعلى للمدى خلال العام.

$BP_{i,t}$ = عرض السعر Bid Price ويقاس بمتوسط السعر المعروض لشراء اسهم المنشأة وهو يمثل الحد الأدنى للمدى خلال العام.

ويعد هذا المقياس من اكثر المقاييس استخداماً في البحوث المحاسبية إلى أنه يتعرض إلى عدة انتقادات منها يصب في أن التغيير الذي يحصل في مدى السعر هو من خلال حالات عديدة منها انتشار الشائعات وسلوك القطيع الذي قد يسود الأسواق الناشئة وهذا ما يؤدي إلى وجود ارباك في بيئة المعلومات التي تمتلكها الشركة.

2-3-6-1-3 حجم التداول

يشير هذا المقياس بأنه كمية الأسهم المتداولة كلما كانت كثيرة كلما كانت المعلومات أكثر إنتاجاً وهذا يدل على انخفاض مستوى عدم تماثل المعلومات وفي المقابل اذا كانت تداول الأسهم قليل فإن ذلك يدل على وجود مشاكل كثيرة في المعلومات مما يؤدي إلى زيادة عدم تماثل المعلومات (الشرقطي, 2015).

ويفسر ذلك بأن هناك علاقة عكسية بين حجم التداول وعدم تماثل المعلومات أي كلما زاد شعور المستثمر بوجود حالة عدم تماثل المعلومات في سوق الأوراق المالية كلما كان هناك انخفاض مستوى اندفاع لدى المستثمر في تنفيذ أوامر الشراء او البيع بكميات كبيرة وذلك لتفادي الخسائر

الناجمة من عملية التداول مع المستثمرين الذين يمتلكون معلومات عامة وخاصة أكثر منه وعليه يخطر المستثمر إلى تخفيض حجم تداول الأسهم (Elbadry et al., 2015).

ويرى الباحث صعوبة تطبيق هذا المقياس وذلك بسبب انه تتأثر عمليات تداول الأسهم بالمتغيرات السياسية والاقتصادية والقانونية على سبيل المثال فرض ضرائب على قيمة تداول وهذا ما يؤدي إلى انخفاض في مستوى حجم تداول الأسهم او في نفس الوقت تزيد من عمليات التداول بسبب المعلومات المتوفرة لدى المستثمر حول التغييرات الحاصلة للتخلص من الأسهم التي يمتلكها

3-3-6-1-3 مقياس المدى المقدر High – low spread

طور (Corwin & Schultz, 2012) مقياس مدى السعر الذي يعتمد على الأسعار الخاصة بالعرض والطلب إلى مقياس المدى المقدر الذي يعتمد على اعلى وادنى سعر والذي يمكن تطبيقه في العديد من الأسواق التي يتوفر فيها بيانات عن اعلى وادنى سعر (Lingmin, 2013) ، (Altawel & Shaheen, 2017).

و يرى الباحثان (Corwin & Schultz, 2012) انه يمكن استخدامه هذا المقياس كمقياس بديل إلى مقياس مدى السعر ومن خلال دراستهما حول المقياس اثبتت فاعليته في قياس مشكلة عدم تماثل المعلومات وذلك بعد تطبيقه على الأسهم المتداولة في الأسواق المالية لأحدى عشر دولة هما (هونغ كونغ، كوريا، البرازيل، إيطاليا، الهند، اليابان، فرنسا، بلجيكا، السويد، المملكة المتحدة، نيوزلندا) إذ قامت هذه الدراسة على افتراضيتين الافتراض الأول: ان الأسعار اليومية التي تبدأ من البائع منخفضة بالرغم من ان نسبة الأسعار التي تكون مرتفعة إلى الأسعار التي تكون منخفضة تعكس كلا التقلبات الخاصة في سعر الأسهم والمدى بين العرض والطلب عليه ، اما الافتراض الثاني: يقوم على ان التقلبات الحاصلة في نسبة سعر السهم المرتفع إلى سعر السهم المنخفض تزداد بصورة متناسبة مع زيادة فترة التداول بينما المدى لا يعكس ذلك. (Personal, 2016، الكرخ, 2022).

والنموذج الرياضي لهذا المقياس كالآتي (Y. S. Liu & Lee, 2020):

$$\text{Spread } t = \frac{pt^{high} - pt^{low}}{mid_t}$$

$$\text{Mid } t = \frac{pt^{high} - pt^{low}}{2}$$

إذ إن

Spread = المدى بين السعر الاعلى والسعر الأدنى للسهم.

Pt high = اعلى سعر ملاحظ للسهم في اليوم t

Pt low = ادنى سعر ملاحظ للسهم في اليوم t.

Mid = متوسط سعر التداول في اليوم t من خلال جمع اعلى سعر وادنى سعر /2.

يرى الباحث من خلال دراسة المقاييس الخاصة بمستوى عدم تماثل المعلومات أنه لا يوجد مقياس يمكن الجزم بأفضليته ويتمتع بالصلاحية الكاملة في تطبيقه وفضلاً عن ذلك والاهم هو توفير البيانات في البيئة التي يستخدم بها النموذج ودقة البيانات التي تعطي علاقة بين المتغيرات الأخرى الموجودة بالدراسة لذا سيعتمد الباحث المقياس الأكثر ملائمة مع بيئة الدراسة والذي يتمتع بخصائص تجعله الأنسب وهو مقياس المدى المقدر High low spread لقياس مستوى عدم تماثل المعلومات في عينة البحث وذلك بالاعتماد على العديد من الدراسات ومنها (Altawel & Shaheen, 2017 ، Ripamonti, 2020 ، Maiz Jiménez et al., 2021 ، الكرخ, 2022) .

المبحث الثاني

علاقة واثر بين هياكل الملكية والتحفظ المحاسبي بعدم تماثل المعلومات

في اقتصاديات العديد من البلدان تعد الشركات المساهمة من أكثر أنواع الشركات شيوعا وانتشارا في العالم والذي تسيطر على العديد من المجالات الهامة ، وعندما يكون رأس مال هذه الشركات من مجموعة كبيرة من الأسهم وهو ما يضيفي إلى أن يكون حاملي هذه الأسهم يشكلون العديد من الأفراد أو الشركات أو اية جهات أخرى كالحكومة و غيرها وهو ما يعرف بهياكل الملكية، وعليه أصبح عدد الأسهم المملوكة يلعب دورا مهما في السيطرة على القرارات داخل الشركة كالتصويت على القرارات الهامة وانتخاب مجلس الإدارة واختيار الإدارة وغيرها، لذا يمكن أن يكون لتوليفة هياكل الملكية دورا بارزا في كيفية توجيه الإدارة ومراقبتها واستخدام ممارسات محاسبية متحفظة وبما يصب في مصلحة المساهمين، كون التحفظ المحاسبي ينتج عنه تخفيض مستوى عدم تماثل المعلومات.

1-2-3 هياكل الملكية والتحفظ المحاسبي

تتمثل اهمية العلاقة بين حوكمه الشركات والتحفظ المحاسبي من خلال اهميه دور كل منهما في التعاقدات المبرمة من قبل الشركة مع الاطراف الاخرى ويتم ذلك من خلال النظر إلى ان الشركة تتكون من سلسله من القرارات و العلاقات التعاقدية التي تتعلق بمزاولة الشركة لا نشطتها ، والتي يتم عقدها لتخفيف حده مشاكل الوكالة المرتبطة بالفصل بين الملكية والإدارة والرقابة داخل الشركة ، ومن هذه التعاقدات هو العقد المبرم بين حمله الاسهم ومجلس إدارة الشركة باعتبارهم وكلاء عن الملاك وحملة الاسهم وتم توظيفهم للعمل على إدارة الشركة نيابة عن هؤلاء الملاك، و نظرا لكون مجلس الإدارة قد يعمل على تعظيم ثرواتهم الخاصة بدلا من ثروه المساهمين فقد وضعت مجموعة من الاليات التي تساعد على تخفيف هذا المشكلة هي تحفيزهم في الحرص على الوفاء بكافه الالتزامات والتعاقدات المدينة بها الشركة من اجل زياده نصيبهم في المكافئات والارباح ، وكذلك الحد من بعض المصروفات الإدارية والقانونية لتسهيل تنظيم عمليات التعاقد (عبدالرحمن عادل خليل & العزاني, 2017).

إن الهدف من تبني الشركات أليات حوكمة قوية جاء لتخفف من حدة الصراعات بين الوكيل والموكل حسب نظرية الوكالة وقد بينت الدراسات بأن الشركات التي تتمتع بخصائص أفضل لهياكل الحوكمة تطالب بتقديم أعلى جودة للإبلاغ المالي متمثلا بالتحفظ المحاسبي إذ أن ممارسات

التحفظ يكون لها دور كبير في التخفيف من مشاكل الوكالة من خلال الاعتراف بالأخبار السيئة في وقت سابق مقارنة بالأخبار الجيدة وينعكس ذلك على أظهار صافي الدخل والمركز المالي للشركة بأقل من أقامها الحقيقية في الوقت الحالي ولكن هذه الممارسات يكون لها انعكاسات إيجابية في المستقبل وهذا ما يطالب به الدائنين والمساهمين (الموسوي, 2016) .

ومن ناحيه اخرى فقد اشارت دراسة (Mohammed et al., 2017a) ان تدخل الحكومة الماليزية بحظر التقرير عن الخسائر اثناء فترات الركود الاقتصادي ويمثل تأخير الافصاح عن الخسائر هي احد ممارسات انخفاض مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية. وهذه تمثل الدراسة دليل على تركيز نظريه الاعتماد على الموارد لما له من دور الذي يلعبه المديرون في توفير الموارد الأساسية للشركة من خلال الروابط السياسية مع البيئة الخارجية ، والتي تضع الشركة في مركز تنافسي جيد ، الا ان الروابط قد تترك اثرا على مستوى التحفظ المحاسبي.

اما دراسة (Yin et al., 2020) ترى بوجود علاقه عكسيه بين أعضاء مجلس الإدارة مع المديرين التنفيذيين ومستوى التحفظ المحاسبي إذ تؤدي هذه العلاقة إلى تخفيض في مستوى فعالية الوظيفة الرقابية في مجلس الإدارة وتشجع الإدارة على تبني السياسات المحاسبية الأقل تحفظا بغية تحقيق المصالح الشخصية ، فضلا عن انها تؤدي إلى تقليل من استقلالية مجلس الإدارة وزياده دعم الإدارة مما يؤثر على القرارات الاستراتيجية التي يتم اتخاذها.

اما (Chi et al., 2007) اشار إلى أن الشركات الصغيرة ليس لها القدرة على تطوير آليات الحوكمة الخاصة بها لذا يجب أن تكون أكثر تحفظا مما يدل على أن ممارسات التحفظ المحاسبي وحوكمة الشركات تعد بدائل تستعمل في التقليل من مشاكل الوكالة والتباين في المعلومات المحاسبية وقد أشارت الدراسة إلى أن الطلب على التحفظ المحاسبي هو طلب اقتصادي عندما يكون هنالك هياكل حوكمة ضعيف هذا يعزز التأكيد على أن الحوكمة والتحفظ يلعبان دورا تبادلية.

ويرى الباحث من خلال ما سبق بان حوكمه الشركات تعد احدى الوسائل التي تتكامل مع التحفظ المحاسبي، كلما كانت هناك قوه وفعالية في هياكل حوكمه الشركات فإنه يؤدي إلى فاعليه وكفاءه في مراقبه الإدارة ومنع التلاعب في مصداقيه الارقام والتقارير المالية وعندما تكون هياكل حوكمه شركات قويه فإن الإدارة تجبر على تطبيق سياسات محاسبية متحفظة. اما اذا كان هناك ضعف في تطبيق هياكل حوكمه الشركات يؤدي إلى ضعف في رقباه ومتابعه الإدارة وزيادة الطلب على ممارسات التحفظ المحاسبي الذي تعد كبديل لضعف هياكل حوكمه الشركات.

ونظرا لما تقدم في اعلاه فقد اشار العديد من الباحثين بأن هناك علاقة بين اليات حوكمة الشركات والتي تعد هياكل الملكية جزا منها وبين التحفظ المحاسبي وكالاتي :

3-2-1-1 الملكية الادارية والتحفظ المحاسبي

تم التطرق إلى الملكية الإدارية في مبحث هياكل الملكية بان هناك رأيين والتي من الممكن ان تؤثر على اداء الشركة وهما تقارب المصالح ، والتحصين الاداري ، لذلك نرى تباين نتائج الدراسات حول العلاقة بين الملكية الإدارية والتحفظ المحاسبي إذ اشارت الدراسات إلى وجود علاقة ايجابية بين الملكية الإدارية والتحفظ المحاسبي بينما اشارت دراسات اخرى إلى وجود علاقة سلبية ما بين الملكية الإدارية والتحفظ المحاسبي.

استنادا لمفهوم تضارب المصالح فإنه يؤدي إلى قياس كيفية ارتباط المصالح الاقتصادية للشركة بالمصالح الاقتصادية للمديرين، في الشركات ذات تقارب المصالح العالية تكون التقارير المالية ذات جودة عالية على وجه الخصوص ،مما يعكس ذلك على مصالح الشركات المساهمة ، وزيادة المصالح الاقتصادية لهؤلاء المديرين، الذين يكونون أكثر استعدادًا لتنفيذ التحفظ المحاسبي إذا قرر أصحاب الشركات تبني التحفظ ، أي أن تقارب المصالح العالية سترتبط بشكل إيجابي بالدوافع الإدارية لتنفيذ التحفظ المحاسبي (Li et al., 2014).

فقد توصلت دراساتا كل من (Pasko et al., 2021)(Alkurdi et al., 2017) (Mustapha & Ahmad, (2011) ، (Mohammed et al., 2017) إلى ان هناك علاقة ايجابية بين الملكية الإدارية و مستوى التحفظ المحاسبي اي مع زياده الملكية الإدارية يزداد دافع المدراء نحو زيادة قيمة الشركة وهو ما يدفعهم إلى التحفظ المحاسبي. كما اشارت دراسة (Abor & Biekpe, 2007) عندما تكون نسبة الملكية الإدارية عالية فإن ذلك يؤدي إلى تركيز المديرين على السياسات المحاسبية المتحفظة وتحسين قيمه اسهم الشركة وكسب ثقة المستثمرين.

ويرى (Solikin et al., 2021) أن حجم الملكية الإدارية في شركه ما يمكن ان يكون دليلا على مدى المواءمة بين مصالح المديرين ومصالح المساهمين إذ ترتبط الملكية الإدارية ارتباطا وثيقا في التحفظ المحاسبي.

على وفق التحصين الاداري يكون لدى المديرين والمساهمين تضارب في المصالح فيرى كل من (Weir et al., 2006) (Mohammed et al., 2017b) ان حيازة المدراء على كافة المعلومات التفصيلية والتامة من الموارد الاقتصادية للشركة او مركزها المالي هذه المعلومات

تمكن هؤلاء المدراء من التخصيص غير الكفو والميل نحو تطبيق مستوى منخفض من التحفظ المحاسبي اضافة إلى ذلك وفق نظريه الوكالة مع زياده الملكية الإدارية يحصل انخفاض في مشاكل الوكالة وتكاليفها وعليه لم تكن هناك حاجة ماسة إلى الزيادة في مستوى التحفظ المحاسبي.

كما توصلت دراسة (Lafond & Roychowdhury, 2008) إلى ان هناك علاقة سلبية بين التحفظ المحاسبي والملكية الإدارية إذ كلما كان نسبة الملكية الإدارية عالية كلما انخفض مستوى التحفظ المحاسبي نظرا لضعف الرقابة على سلوك الادارة.

بينما توصلت دراسة (Shuto & Akinobu Shuto, 2010) عندما تكون نسبة الملكية الإدارية عالية او منخفضه سوف يكون ارتباطها بصورة سلبية مع التحفظ المحاسبي، بينما عندما تكون نسبة الملكية الإدارية في مستوى متوسط سوف تكون العلاقة ايجابية مع التحفظ المحاسبي.

2-1-2-3 ملكية كبار المساهمين والتحفظ المحاسبي

تشير ملكية كبار المساهمين إلى تركيز الملكية لدى عدد محدود من المساهمين الذين يمتلكون نسبة كبيرة من الأسهم التي تسمح لهم بالمشاركة في إدارة الشركة وتوجيه سياساتها المالية والتشغيلية ، ومع ذلك قد يكون لتركز الملكية على كبار المساهمين العديد من المزايا أو العيوب، عندما تتركز الملكية ، لا سيما في البلدان النامية ، يتحكم المساهمون الذين يمتلكون الجزء الأكبر من أسهم الشركة أيضًا في امتيازات التصويت ، وذات قوة وسلطة وهيمنة على اغلب سياسات الشركة وكذلك الهيمنة عندما يكون هناك صراع في السيطرة مع الأقلية من المساهمين (Alkurdi et al., 2017) وينتهي الأمر بهؤلاء المساهمين المهيمنين عادةً إلى الاهتمام بمصالحهم الخاصة من خلال التلاعب بمعلومات الأرباح كما يفرض التركيز العالي للملكية تكاليف عالية على صغار المستثمرين الراغبين في ممارسة حقوقهم في الرقابة والتدفقات النقدية (Song, 2015) .

ومع ذلك هناك جوانب إيجابية لملكية كبار المساهمين بكونها تعمل على تحسين أداء الشركة وقد تساعد في تحديد السياسات المحاسبية لتقليل السلوكيات الانتهازية للإدارة والاستفادة المثلى من موارد الشركة وزيادة ثقة المستثمرين (Ammann ، Lskavyan & Spatareanu, 2011) .(et al., 2011).

إذ وجدت دراسة (Feldmann & Schwarzkopf, 2003) إلى أن هناك علاقة طردية بين تركيز الملكية وفعالية الرقابة على ادارة الشركة والحد من ممارساتها لإدارة الربح .

بينما اشارت دراسة (Song, 2015) عندما يكون لدى المساهمين الرئيسيين سيطرة قوية على الشركة ، فقد تقوم الشركة بتبويض المعلومات المحاسبية وتقليل التحفظ المحاسبي، وعندما يكون لدى الشركة تركيز عالٍ من الأسهم قد يتم تغطية كبار المساهمين لمصادرة حقوق مساهمي الأقلية عن طريق التلاعب بالأرباح ، وعليه يكون له تأثير سلبي على الأرباح المحاسبية، كما اعتبر العرض والطلب من أجل قوة المعلومات المحاسبية ، وافترض أن السيطرة القوية للمساهمين الرئيسيين ، تؤدي إلى تخفيض مستوى التحفظ المحاسبي للشركة المدرجة في الاسواق إذ أظهرت الدراسات أن نسبة عالية من كبار المساهمين ستقلل من العرض والطلب على متانة المعلومات المحاسبية وان ملكية كبار المساهمين وعلاقتها بالتحفظ المحاسبي غالباً ما تكون سلبية (عكسية).

من خلال ما تقدم يرى الباحث بأنه يمكن وجود على علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين تركيز الملكية على كبار المساهمين والتحفظ المحاسبي، لذلك عندما يزداد تركيز الملكية سيكون لدى المساهم المسيطر الدافع للتعدي على مصالح مساهمي الأقلية ، وسيذهب لإخفاء سلوكهم من خلال التلاعب بالأرباح ، فضلاً عن ذلك يقلل تركيز الملكية على كبار المساهمين من الحاجة إلى متانة المعلومات المحاسبية، إذ انه يؤدي إلى تقليل الطلب على التحفظ المحاسبي.

3-1-2-3 الملكية الحكومية والتحفظ المحاسبي

تمثل الملكية الحكومية بنسبة ملكية الدولة في اسهم الشركات والذي يتم على اساسها تعيين مجلس الإدارة أو كبار المديرين الذين يتخذون القرارات المالية والتشغيلية الرئيسية ، فإن هذا يؤدي إلى التأثير على النتائج المحاسبية على الرغم من أن الشركة تتميز بآليات إنفاذ قوية وشروط إفصاح (Baloria, 2015).

هناك نوعان من وجهات النظر لمشاركة الحكومة في الأسواق المالية ، ترى **وجهه النظر الأولى** إلى أن الشركات التي تقع تحت ضغط سيطرة الحكومة من الممكن أن تؤدي إلى التلاعب بالأرباح من خلال تشكيل سياسة للبقاء في السلطة وجمع الثروة ، ووفقاً لهذا الرأي أيضاً تسيطر الحكومات على المؤسسات والمصارف من أجل توفير فرص العمل والإعانات والمزايا الأخرى في المقابل يتم تزويدهم بالأصوات والرشاوى (Porta et al., 2002). علاوة على ذلك ، فإن الشركات التي تشهد تواجداً حكومياً تعاني من مستويات أكبر من مشاكل الوكالة التي توفر إمكانية التواطؤ مع مديري الشركات أو المستثمرين من أجل الاستفادة من الشركة (Said et al., 2014).

اما **وجهة النظر الثانية** ترى مزايا وجود الحكومة في مجلس الادارة إذ تؤدي إلى زيادة جودة الأرباح لكونها تمارس الحكومة ضغوطاً على المديرين لاتخاذ قرارات فعالة ، كما تؤدي إلى زيادة مستوى جودة الأرباح. وخصوصا هذا يتحسن إذا كان هدف الحكومة هو تحسين مستوى حوكمة الشركات التي تمتلكها ، من أجل دعم وجود سوق فعال لجلب رأس المال الأجنبي إلى البلاد وخفض تكلفة رأس المال للشركات المحلية (Le & Buck, 2011) .

هناك اراء متنوعة حول دور الملكية الحكومة في إعداد التقارير المالية المتحفظة ، إذ تشير دراسة (Mohammed et al., 2017b) إلى أن الملكية الحكومة تظهر ميلاً أكبر للمطالبة بمستويات أعلى من التحفظ المحاسبي. كما تؤكد دراسة (Ruch & Taylor, 2015) إذا كانت الملكية الحكومية في الشركة نسبة غير مهيمنة، فإنها تتطلب إفصاح موضوعي وفي الوقت المناسب لمراقبة أنشطة الشركة بشكل فعال ولمنع المديرين من الانخراط في السلوكيات التي تخدم مصالحهم الذاتية، ومن ثم ارتفاع مستوى التحفظ . ومع ذلك، عندما تسيطر الدولة على الشركات، يحدث توافق في مصالح الدولة والمديرين، وعليه تنخفض دوافع المديرين نحو الانخراط في ممارسات إدارة الأرباح ويزداد احتمال الاعتراف بالأخبار السيئة في الوقت المناسب وهذا ما يؤدي إلى انخفاض مستوى عدم تماثل المعلومات وزيادة مستوى التحفظ المحاسبي.

وعلى العكس من ذلك تشير دراسة (Liu, 2019) إلى ان هناك علاقة عكسية بين مستوى التحفظ المحاسبي والملكية الحكومية . كما تشير دراسة (H. Chen et al., 2010) إلى أن الشركات المملوكة للدولة تتبنى سياسات محاسبية أقل تحفظاً وذلك لأن المقرضين أقل قلقاً بشأن مخاطر التخلف عن السداد السلبية لهذه الشركات المفضلة سياسياً.

4-1-2-3 الملكية المؤسسية والتحفظ المحاسبي

تعد تركيز الملكية في يد المؤسسات الكبيرة مثل البنوك، شركات التأمين، صناديق الاستثمار وغيرها يساعد في زيادة رقابة قرارات وتصرفات الإدارة نظراً لما يتوافر لديهم من الحافز والقدرة على ممارسة الرقابة الفعالة والمستمرة على تلك التصرفات والحد من التصرفات الانتهازية للإدارة بالإضافة إلى الحد من عدم تماثل المعلومات والتخفيف من حدة مشكلات الوكالة (عبدالحليم, 2018) . بالإضافة على ذلك ، فإن المستثمرين المؤسسيين لديهم منظور استثماري طويل الأجل على عكس المستثمرين الأفراد الذين تحركهم المضاربة والسيولة بشكل أساسي، يحفز الاستثمار طويل الأجل المستثمرين المؤسسيين على مراقبة سلوك الإدارة من أجل جني أقصى العوائد من الاستثمار، لذلك يزيد الطلب على سياسات محاسبية متحفظة من قبل

المستثمرون المؤسسون لكون التحفظ المحاسبي يعمل على تحسين حوكمة الشركات وتخفيف عدم تماثل المعلومات (Majeed et al., 2017) .

تشير نتائج دراسة (Ramalingegowda & Yu, 2012) إلى وجود علاقة إيجابية في أن المستثمرين المؤسسيين هم أحد المجموعات المؤثرة التي تطالب بالتحفظ المحاسبي. ومن الممكن أن يشرف المستثمرون المؤسسيون على سلوكيات المديرين من خلال استخدام المزيد من ممارسات التحفظ. (Jiang & Kim, 2000) يؤكدان أن أي مستوى من الملكية المؤسسية يزيد من التحفظ المحاسبي وأن هناك معلومات أقل تبايناً بين المديرين والأطراف المهتمة الأخرى في السوق.

بالإضافة إلى ذلك (Lin et al., 2014) أن انخفاض نسبة المستثمرين المؤسسيين توفر للمديرين حافزاً أكبر للتلاعب بالأرباح المحاسبية تشير نتائجهم إلى أن الشركات ذات التقارير المالية الأكثر تحفظاً أقل عرضة للانخراط في أنشطة التلاعب بالأرباح. وأخيراً يشير إلى أن الملكية المؤسسية دور مهم في الحد من التلاعب ومن ثم زيادة درجة التحفظ المحاسبي من خلال دورها في تفعيل مجلس الإدارة ولجان المراجعة (Alkurdi et al., 2017).

3-2-1-5 الملكية العائلية والتحفظ المحاسبي

تختلف الشركات العائلية والشركات غير العائلية من خلال علاقتها بمستوى التحفظ المحاسبي، إذ تتبع الشركات العائلية سياسات محاسبية متحفظة مقارنة بالشركات غير العائلية (Bouzgarrou & Navatte, 2013) . ويعزى الاختلاف الموجود في مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات العائلية عنه بالشركات غير العائلية هو ان مدير الشركة المملوكة من قبل العائلة هو نفسه صاحب الشركة وهذا ما يؤدي إلى تطبيق سياسات محاسبية متحفظة خوفاً وحفاظاً على الشركة ، في حين يكون مستوى التحفظ المحاسبي قليل في الشركات غير العائلية (Pothof, 2011).

إذ اشارت دراسة (S. Chen et al., 2014) على زياده الطلب في مستوى التحفظ المحاسبي عندما تكون الشركات ذات ملكيه عائليه على العكس من الشركات ذات الملكية غير العائلية إذ يتم تطبيق التحفظ المحاسبي لغرض تخفيض مشاكل الوكالة وتخفيض معدلات على القروض. كما اشارت دراسة (Bouzgarrou & Navatte, 2013) ان زياده مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات العائلية يرجع إلى الخوف من التعرض للخطر التقاضي، إذ يكون المساهمين داخل

الشركات ذات الملكية العائلية على مدى الزمن الطويل اكثر قلقا من غيرهم من التعرض لمخاطر التقاضي، وهذا يؤدي إلى زياده الطلب على التحفظ المحاسبي لتجنب تلك المخاطر.

وعلى العكس من ذلك توصلت دراسة (يوسف, 2012) إلى عدم وجود تأثير للملكية العائلية على اختيار السياسات المحاسبية المتحفظة إذ لا تؤثر في وجود عدم تماثل بين الاعتراف بالأنباء السارة والاعتراف بالأنباء غير السارة وذلك بسبب ان الشركة العائلية تكون ادارتها من افراد العائلة نفسها وهو ما يزيد من دافع اظهار اداء الشركة بشكل افضل من خلال الافصاح عن مؤشرات مرتفعة للأرباح والاصول. كما اشارت دراسة (مليجي, 2014) إلى عدم وجود تأثير معنوي للملكية العائلية على مستوى التحفظ المحاسبي.

ومن خلال ما سبق يرى الباحث بأن هناك علاقة بين هياكل الملكية والتحفظ المحاسبي ، ويمكن توضيح العلاقة عن طريق الشكل الآتي:

الشكل (3-1) أثر هياكل الملكية على التحفظ المحاسبي



المصدر/ اعداد الباحث

2-2-3 التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات

يتسبب عدم تماثل المعلومات في خلق فجوة بين كلا من المديرين والملاك مما يترتب عليه انخفاض ثقة السوق بالشركة وعليه صعوبة الحصول على تمويل خارجي ومن ثم الاعتماد على النقدية المحتفظ بها كأداة لتمويل الشركة (Rahmani et al., 2015) ، كما أن الشركات ذات المستوى المرتفع من عدم تماثل المعلومات لا يمكن أن تساعد الحيازات النقدية على رفع قيمة

الشركة، كذلك مشكلة الاختيار العكسي والمخاطر الأخلاقية قد تحدث بسبب عدم تماثل المعلومات مما يعرض الشركة إلى مواجهة تكاليف وقيود تمويل أعلى في أسواق رأس المال (Chung et al., 2015).

تعد ظاهرة عدم تماثل المعلومات فرض من فروض نظرية الوكالة، إذ يؤكد الواقع العملي على أن الوكيل وبسبب اختلاف أهدافه ورغباته بالمقارنة مع رغبات وأهداف حملة الأسهم يمكن أن يمارس نوعا من الضغوطات على الطرف الموكل من خلال حجب معلومات مهمة عنه وبسبب سلوكه (الوكيل) الانتهازي في التهرب من العمل وتعظيم منفعته الشخصية، وتحقيق مصالحه حتى ولو تعارضت مع مصالح الطرف الموكل، ويعرف بعدم تماثل المعلومات (صلواتشي & سعيدات, 2013).

ولما كان التحفظ المحاسبي احد الادوات المهمة في الحد من عدم تماثل المعلومات من خلال تخفيض الممارسات الانتهازية للمدراء وخصوصا فيما يتعلق بالمركز المالي ونتيجة الأداء مما يساهم في توفير معلومات محاسبية ذات جودة مرتفعة على الأقل من وجهة نظر المستثمرين ، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة مستوى شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية، كما ويسهم تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي في التقليل من مشكلة عدم تماثل المعلومات والتي تحدث غالبا بين دارة الشركات وبين باقي أطراف المصلحة الآخرين، وذلك من خلال إلزام إدارة تلك الشركات بالإفصاح المبكر وفي الوقت الملائم عن المعلومات وعدم حجبها عن المستخدمين الأمر الذي من شأنه زيادة مستوى شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير المالية (علي & شاكر, 2017).

إن مشكلة عدم تماثل المعلومات بين مصدري حق الملكية والمستثمرين المرتقبين في أسواق المال وقت الطرح الموسمي للأسهم، ينعكس في صورة رد فعل سلبي ممثلا في تدهور دائم في سعر إصدار السهم، ويكمن الدافع وراء ذلك في تحوط المستثمرين الجدد ضد مخاطر حجب الإدارة لمعلومات متميزة لصالح فئة المساهمين الحاليين على حسابهم، في هذا المجال تساعد سياسة التحفظ المحاسبي في التخفيف من التداعيات السلبية لهذه الظاهرة، بتزويد المستثمرين بأفضل الوسائل لمراقبة الإدارة والتقليل من دوافع المديرين لإخفاء المعلومات والمبالغة القوائم المالية (صبرينه, 2019).

لقد تعدد الدراسات التي اكدت على الدور الايجابي للتحفظ المحاسبي في تقليل عدم تماثل المعلومات ومنها السابقة: (Aminu & Hassan, 2016، García Lara et al., 2014)، (Cho & Choi, 2016)

إذ اشارت إلى أن التحفظ المحاسبي تعد إحدى الآليات الهامة التي تسهم في تخفيض عدم تماثل المعلومات، وتخفيض تكاليف الوكالة، ودعم حوكمة الشركات وبشكل يقلل من قوة وسلطة المديرين التنفيذيين، وكذلك يزيد من إمكانية رقابتهم ومتابعتهم، كما يساهم في تعزيز مصداقية القوائم المالية وزيادة مستوى ملاءمة المعلومات الخاصة بتقييم الأصول والايرادات، وتخفيض خسائر الخصوم ، الامر الذي ينتج عنه اثر ايجابي في تخفيض مستوى عدم التماثل المعلومات وتكلفة رأس المال، والذي يتيح للمستثمرين تحديد الاستثمارات الناجحة والمفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة في سوق رأس المال ويمكنهم من تقدير المخاطر والعوائد التي تتضمنها الاستثمارات واتخاذ القرار الاستثماري الرشيد (رشوان, 2017) .

كما توصل (LaFond & Watts, 2008) إلى أن ارتفاع مستوى التحفظ المحاسبي يؤدي إلى انخفاض عدم تماثل المعلومات بين المديرين والمستثمرين، بمعنى أن المعلومات المعلن عنها في ظل نظام محاسبي يتسم بالتحفظ تكون أكثر نفعاً للمستثمرين، أي أن التحفظ المحاسبي يقلل من حوافز التلاعب بالأرباح لدى المديرين ويخفض من مشاكل الوكالة بين أصحاب المصالح مما ينتج عنه من انخفاض في مستوى عدم تماثل المعلومات.

يرى الباحث بأن التحفظ المحاسبي يساعد على تحقيق الموضوعية و تحسين جوده المعلومات المحاسبية من خلال الحد من السلوك انتهازي للإدارة بالشكل الذي يؤدي إلى زياده موثوقية المعلومات لدى حملة الاسهم من مخاطر المبالغة في تقييم الاصول وكذلك حمايه مصالح الدائنين وكذلك يساعد على زياده مستويات الافصاح والشفافية في التقارير ،وتخفيض حاله عدم تماثل المعلومات بين الإدارة وحملة الاسهم بالإضافة إلى زياده الرقابة على القرارات الاستثمارية التي تتخذها الإدارة.

ويمكن تلخيص العلاقة بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات من خلال الشكل الاتي:

الشكل (2-3) اثر التحفظ المحاسبي في عدم تماثل المعلومات



المصدر/ اعداد الباحث

3-2-3 هياكل الملكية وعدم تماثل المعلومات

تعرف حوكمة الشركات بأنها "مجموعة من الممارسات التي تسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في التطبيق السليم لقواعد حوكمة الشركات التي تحدد العلاقة بين الإدارة وأصحاب المصالح كافة، والتي تضمن للشركة إدارة رشيدة ومستقرة وبقاءها في بيئة الأعمال"، وتركز حوكمة الشركات على أنشطة وفعاليات الشركة واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لتحقيق أهداف الشركة (غريب, 2020).

ان الشركات التي تمارس اليات سليمة لحوكمه الشركات سوف يكون لها انعكاس ايجابي في تحسين ملائمه وموثوقية المعلومات وهذا ما يؤدي إلى زياده ثقه المستثمرين ، إذ تعد الحوكمة تعد من الادوات الرقابية الهامه في متابعه سلوك الإدارة والحد من التصرفات الانتهازية والسعي لتقليل عدم تماثل المعلومات ، لذا أليات الحوكمة أداة فعالة للشركة واصحاب المصالح فيها، مما يؤدي إلى تعزيز سمعه الشركة سبب انتاج جودة عالية من الشفافية والتقارير الفورية، وان الشركة التي يضعف بها هياكل الحوكمة تكون اكثر احتمالا للتلاعب بالأرباح، كما اوضح ان اليات الحوكمة الداخلية انشأت للحفاظ على مصداقيه القوائم المالية للشركات وتقديم الحماية الأمانة ضد اي تصرفات مثل إدارة الارباح (Mwapula, 2016 ، على, 2017).

لذلك نرى بأن انفصال الملكية عن الإدارة تؤدي إلى ظهور بعض المشاكل والتي تسمى بمشاكل الوكالة وغالبا ما تكون نتيجة اختلاف دوال المنفعة بين الإدارة وأصحاب المصالح في الشركة وعلى رأسهم الملاك والمقرضين إذ يسعى حملة الأسهم إلى تعظيم ثروتهم من خلال تعظيم قيمة الشركة، بينما تسعى الإدارة إلى تعظيم ما تحصل عليه من مكافآت وحوافز حتى لو أدى ذلك إلى الإضرار بقيمة الشركة (على محمود مصطفى خليل & ابراهيم, 2015). وعليه فإن نظام حوكمة الشركات يعطي إلى هياكل الملكية دورا هاما في حل نزاعات الوكالة وكثيرا ما يكون لمن يقوم بوظيفة الرقابة من المساهمين درجة معينة من ملكية أسهم الشركة التي يقومون بالرقابة عليها، إذ من المفترض أن تؤدي زيادة التداخل بين هياكل الملكية وعنصر الرقابة إلى التقليل من تضارب المصالح ومن ثم زيادة قيمة الشركة (النمكي, 2020).

ويرى (Juhmani, 2013) ان اختلاف انماط هياكل الملكية تختلف من إذ الاثر على عدم تماثل المعلومات حسب نموذج او نوع هيكل الملكية، فنسبة التملك ونوع هياكل الملكية من العوامل الهامة التي تؤثر في مستوى المراقبة ومن ثم في مستوى الافصاح مما يؤثر في عدم تماثل المعلومات، بالاضافة على ذلك فإن مستوى تطور الاسواق المالية وقوة نفاذ القانون من العوامل التي تؤثر على نتائج الدراسات التي ناقشت اثر انماط هياكل الملكية في عدم تماثل المعلومات ، هذه الأهمية تنعكس ليكون هياكل الملكية الية مؤثرة على ظاهرة عدم تماثل المعلومات. وبناء على ذلك يمكن التطرق إلى طبيعة العلاقة بين هياكل الملكية وعدم تماثل المعلومات وكالاتي :

3-2-3-1 الملكية الادارية وعدم تماثل المعلومات

يوجد اثران متعارضان لعلاقة الملكية الإدارية بعدم تماثل المعلومات الأثر الأول: هو فرض تقارب المصالح بين مجلس الادارة والمساهمين الذي يرجح أن تمتلك الإدارة لجزء من أسهم الشركة كإحدى الوسائل المهمة والقوية التي يمكن عن طريقها تحسين أداء الشركة اضافة إلى حل مشاكل تكاليف الوكالة ، إذ إنه مع زيادة نسبة الملكية الإدارية سينخفض سعي أعضاء مجلس الإدارة للتكتم والسرية بكونها تصبح لم تعد تعمل كوكلاء وإنما كأصلاء مما يؤدي إلى دعم الإدارة العليا للإفصاح عن المزيد من المعلومات لمقابلة احتياجات الأصلاء الآخرين وهذا ما يؤدي إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات ، وعليه فالمدير نفسه لديه حافز لزيادة قيمة الشركة مثله مثل باقي المساهمين وعليه فإن زيادة مستوى ملكية الادارة ستؤدي إلى تخفيض تكاليف الوكالة (Ambarita & Utama, 2017).

ويرى (النمكي، 2020) عندما يحصل المديرين التنفيذيين الذين يمتلكون حصة أكبر من الأسهم على رواتب ومكافآت أعلى من نظائرهم في الشركات ذات الحجم المماثل، وكذلك يدعم وجودهم في مجلس الإدارة من خلال دورهم الرقابي. ويكون لهم دور مؤثر في تخفيض عدم تماثل المعلومات حفاظا على قيمة الشركة في السوق.

وفي ضوء هذا الفرض فقد توصلت بعض الدراسات في اختبارها للعلاقة بين الملكية الادارية وعدم تماثل المعلومات إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات مع وجود الملكية الادارية، ومن هذا الدراسات دراسة (Barros et al., 2013) التي توصلت إلى انه كلما زادت مستويات الملكية الادارية كلما كان هناك ميلا واسع نحو تخفيض تكاليف المراقبة التي يتحملها المساهمون الخارجيون لتخفيض تكاليف الوكالة المحتملة من خلال الافصاح عن المزيد من المعلومات الاختيارية الامر الذي سيخفض ظاهرة عدم تماثل المعلومات.

كما اكدت دراسة (Khiari, 2013) على أن الملكية الادارية تؤدي إلى تقليل الانتهازية الادارية ومشاكل الوكالة الناتجة من فصل الملكية عن الادارة ، ولهذا لم يعد المديرين الملاك في حاجة إلى تضليل المعلومات واخفائها وهذا ما يؤدي إلى تحسين جودة الافصاح وتقليل عدم تماثل المعلومات واكدت دراسة (Liu, 2016) في نتائجها ما تذهب به نظرية الوكالة وهي أن الملكية الإدارية وسيلة مفيدة لمواءمة المصالح بين المدراء التنفيذيين والمساهمين، سينعكس ايجابا على مستوى الافصاح المحاسبي للوحدات الاقتصادية ومن ثم تخفيض عدم تماثل المعلومات.

الاثر الثاني هو فرض التحصين الاداري : على العكس من فرض تقارب المصالح فقد توصلت بعض الدراسات إلى أن الملكية الإدارية لا تؤدي إلى تحقيق تقارب المصالح بين الإدارة والمساهمين بشكل كامل، ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع ملكية المديرين من الأسهم يمكنهم من اكتساب القوة والسلطة في تحقيق أهدافهم الخاصة دون خوف من عواقب ذلك. أي بمعنى في ظل فرض التحصين الاداري الذي يرى بان الملكية الادارية تحفز على ممارسات الادارة الانتهازية (النمكي، 2020) ، إذ تعمل على حجب المعلومات لتحقيق مصالحها الذاتية والذي تزيد من عدم تماثل المعلومات لذا نرى المدراء المحصنين يفضلون عدم الافصاح الاختياري لحجب الحقائق عن واقع نتائج الشركات اضافة إلى المعلومات غير المالية (Ronen et al., 2006) .

وقد ايدت كثير من الدراسات هذا الاثر إذ توصلت دراسة (Peasnell et al., 2005) إلى انه كلما زادت مستويات الملكية الادارية كلما كان هناك دافع من قبل المدراء نحو ممارسة ادارة الارباح والذي يؤدي إلى زيادة عدم تماثل المعلومات لغرض تحقيق مصالحهم الشخصية.

وفي نفس السياق توصلت دراسة (Apriada & Suardikha, 2016) إلى أن الملكية الادارية لها اثر سلبي كبير على جودة التقارير المالية ، إذ اوضحت الدراسة أن ضعف الاشراف والرقابة في ظل مستويات الملكية الادارية عالية يمكن أن يؤدي إلى زيادة عدم تماثل المعلومات وعليه يقلل جودة التقارير المالية .

2-3-2-3 ملكية كبار المساهمين وعدم تماثل المعلومات

تتركز ملكية الشركة في ظل هذا النوع من الملكية لدى عدد قليل من المساهمين الذين يمتلكون نسبة كبيرة من أسهم الشركة يتيح لهم الحق في رقابة الإدارة بالمقارنة بصغار المساهمين، وتوجد وجهتا نظر مختلفتان في هذا الشأن : **وجهة النظر الأولى** في حال امتلاك الشركة من قبل كبار المساهمين فقد تنشأ حوافز قوية لهم لممارسة الرقابة والإشراف على أنشطة الإدارة لحماية استثماراتهم وهو ما يقود إلى تخفيف تكاليف الوكالة وعدم تماثل المعلومات بسبب الرقابة المحكمة من جهة، ويؤدي إلى تخفيف الضغط عن الإدارة لتحقيق الأرباح على المدى القصير والتركيز على الأهداف طويلة الأجل وفق تطلعات كبار المساهمين، وهو الأمر الذي يحد من ممارسات إدارة الأرباح من قبل المدراء وهو ما يشكل الأثر الإيجابي لتركز الملكية على جودة المعلومات المفصح عنها ، وعليه فإن الدور الرقابي لكبار المساهمين يساعد على تحقيق المواءمة بين مصالح المساهمين والمديرين وكذلك تخفيض عدم تماثل المعلومات الذي يؤدي بدوره إلى زيادة جودة التقارير المالية (Alves, 2012، Mohd Ali et al., 2008)

وقد توصلت دراسة (Agnes Cheng & Reitenga, 2009) أن تركز الملكية في يد عدد قليل من المساهمين الكبار يأتي متسقا مع فرض الرقابة الفعالة الأمر الذي يساعد على الحد من السلوك الانتهازي للإدارة وتقليل عدم تماثل المعلومات وبذلك يؤدي إلى زيادة جودة التقارير المالية الشركة.

والثانية هي تضارب المصالح والذي يشير إلى تضارب بين كبار المساهمين وصغار المساهمين إذ يتمكن كبار المساهمين من فرض سيطرتهم وتحقيق منافعهم الخاصة وفرض تفضيلاتهم بغض النظر عن توافقها مع تفضيلات صغار المساهمين ، فضلاً عن يتدخلون بعمل مجلس الإدارة ويدفعونها لاتخاذ قرارات تنطوي نحو ممارسات إدارة الأرباح لتعظيم منافعهم، وعادة يخشى المدراء من التدايعات السلبية التراجع ثروة كبار المساهمين وهو ما يشكل دافعا لهم للانخراط في إدارة الأرباح كمدخل لجودة المعلومات المحاسبية وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع عدم تماثل المعلومات (Dou et al., 2013 ، Kim & Yoon, 2008).

وقد توصلت دراسة (عوض, 2016) إلى نتائج كلما زادت نسبة تركيز الملكية عند كبار المساهمين لأسهم شركة كلما زادت درجة عدم تماثل المعلومات المحيطة بها، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الفئات المسيطرة من الملاك تستغل المزايا التي يتمتعون بها لتحقيق مصالحها الخاصة على حساب بقية المستثمرين والسوق، وبذلك فهي تسعى للإستحواذ على المعلومات وحجبها عن بقية الأطراف مما يخلق حالة من عدم تماثل المعلومات تكون لصالحها على حساب هذه الأطراف.

3-3-2-3 الملكية الحكومية وعدم تماثل المعلومات

يقصد بالملكية الحكومية ان تكون للحكومة حصة في اسهم الشركة وغالبا ما يساعد هذا النوع من الملكية الشركات في الوصول بسهولة إلى الموارد المالية كالقروض وكذلك تقليل تكلفة الديون اضافة إلى وجود الملكية الحكومية يوفر ضمانات للدائنين للسداد والحماية من الإفلاس وهو ما ينتج عنه في النهاية زيادة قيمة الشركة (Beuselinck et al., 2017) ، ويرى (Juhmani, 2013) بضرورة واهمية الملكية الحكومية بما لها من دور في الرقابة والسيطرة الذي سينعكس بدوره في زيادة شفافية المعلومات ونقص عدم تماثل المعلومات وهو ما يعبر عنه بالعلاقة الايجابية بين الملكية الحكومية وعدم تماثل المعلومات.

ووفقا لوجهة نظر أخرى فإن الشركات التي تسيطر عليها الدولة كمالك لا تشجع على زيادة مستوى الإفصاح وتحسين مستوى الشفافية بسبب الارتباطات السياسية وغالبا ما تميل إلى السرية وعدم الافصاح حماية للمصالح السياسية وهذا ما يترتب عليه زيادة في عدم تماثل المعلومات (Juhmani, 2013).

اما دراسة (Tong, 2010) تؤكد أن الملكية الحكومية اثر في قيمة الشركة وغالبا ما يكون الاثر سلبيا لكون الأهداف الحكومية تتوجه نحو تحقيق اهداف سياسية او اهداف غير اقتصادية وكل هذا تقلل بالنتيجة من أداء الشركة وهذا ما يؤدي إلى زيادة عدم تماثل المعلومات.

4-3-2-3 الملكية المؤسساتية وعدم تماثل المعلومات

يتمتع المساهمون المؤسساتيون بالشخصية الاعتبارية التي تميزهم عن الأفراد ذوي الشخصية الطبيعية ويمكن تمييز دورين للملكية المؤسساتية في الشركات المساهمة المدرجة في عدم تماثل المعلومات.

وجهة النظر الاولى : اعتماد المساهمون المؤسستيون على اهداف استثمارية قصيرة الاجل ، وذلك بسبب خضوع هذه المؤسسات لاعتبارات ائتمانية صارمة تأخذ الأداء قصير الأجل بعين الاعتبار وهو ما يدفعها في كثير من الأحيان لإبرام الصفقات والتداول من دون الاحتفاظ بمساهمتها لفترة طويلة للمحافظة على مؤشرات أداء مقبولة أمام ملاكها والجهات الأخرى ، لذلك تعتمد هذه المؤسسات على كفاءة الكلفة إذ يمكن أن تتجنب تكاليف الغاء عدم تماثل المعلومات مع إدارة الشركة من خلال الدخول في الاستثمارات القصيرة الأجل لتحافظ من خلالها على درجة تنوع محافظها (عرقاوي, 2018).

ويرى (Salehi et al., 2014) أن ارتباط المؤسسات المالية بأسهم معينة يدفع الإدارة إلى أن تختص لتلك المؤسسات بمعلومات قد لا يحصل عليها باقي المستثمرين فمثلا هناك معلومات تقدم للمستثمرين من المؤسسات المالية فقط قد تكون معلومات، ذات قيمة في المدى الطويل، بمعنى كلما زادت نسبة الملكية المؤسسية كلما زاد عدم تماثل المعلومات، وكلما انخفض مستوى الإفصاح.

كما اكدت نتائج دراسة (Shiri et al., 2016) بأن الشركات التي تمتلك مساهمين مؤسستين بنسبة كبيرة فإنه يؤدي إلى ارتفاع في مستوى عدم تماثل المعلومات ، وذلك لان المساهمين المؤسستين يمتلكون الية الوصول إلى المعلومات الخاصة للشركة متجاهلين بأهمية زيادة مستوى الافصاح .

اما من وجهة النظر الثانية وهي من منظور الملكية طويلة الأجل يستفيد المؤسستيون من قدرتهم العالية ومصادرهم في الوصول للمعلومات الهامة الخاصة بالشركة وباستخدام الأدوات التحليلية لمعالجة المعلومات المالية، التي تمكنهم من ممارسة الدور الرقابي على أنشطة الإدارة من خلال مجلس الإدارة او من خلال التأكيد على الاداء واستبعاد الادارة ذات الاداء الضعيف ، عبر مجموعة من المعايير المهنية العالية ولاسيما ما يتعلق بجودة العمليات التشغيلية والمالية، كما تساهم في توافق مصالح الإدارة والمساهمين عبر التقليل من مشاكل الوكالة ما ينتج عنها عدم التماثل في المعلومات من خلال مشاركتها المعلومات مع المساهمين الآخرين (Salehi et al., 2014، Hjelm & Sundin, 2016).

كما توصلت دراسة (Nagata & Nguyen, 2017) بأن المستثمرون الذين هم كمؤسسات الاستثمار في الشركات يتميزون بالشفافية لذا فإن الملكية المؤسستية ترتبط بمستويات مرتفعة من الافصاح مما يؤدي إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات. كما أكدت دراستا Abdul Jalil &

عدم تماثل المعلومات بين الادارة والمساهمين لما لديه من دراية وخبرة وكفاءة على تقييم الوضع المالي للشركة، وكذلك تخفيض قدرة الإدارة على استخدام المعلومات الداخلية لتحقيق منفعتها الخاصة، مما يؤدي إلى تحسين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، ومن ثم زيادة جودة التقارير المالية.

5-3-2-3 الملكية العائلية وعدم تماثل المعلومات

عادة ما تلعب الملكية العائلية دوراً مزدوجاً كمالكين ومديرين للشركة ، لذلك نرى أفراد العائلة المؤسسون للشركة هم الذين يقومون بتوجيه الأعمال أو لعب أدوار المراقبة في فريق الإدارة أو في مجلس الإدارة، غالباً ما يتم دمج سمعة العائلة في اسم الشركة ،نظراً لأن العديد من الأعضاء من نفس العائلة وغالباً ما يكونوا منغمسين في الأعمال التجارية ولفترات زمنية طويلة فإن سمعتهم و ثروتهم العائلية ترتبط بالشركة، كما ان وجود العائلة المؤسسة على المدى الطويل يجعل لها أهدافاً طويلة الاجل اكثر من الشركات غير العائلية التي يديرها المديرون ذوو الكفاءة والمهنية (Wang, 2006).

وهناك عدد من الدراسات والبحوث ناقشت أثر الملكية العائلية في عدم تماثل المعلومات في إطار نظرية الوكالة من خلال نوعي مشاكل الوكالة. يتعلق النوع الأول لمشاكل الوكالة بتضارب المصالح ما بين الإدارة والمساهمين، اذا كان افراد العائلة يمثلون نسبة كبيرة من المديرين التنفيذيين في الشركات التي تسيطر عليها العائلة ، غالباً ما تسعى هذه العائلة نحو تحقيق مجموعة من الاهداف اهمها الحفاظ على سيطرة العائلة وحماية مصالحها وتعمل والحد من سلوك الإدارة النفعي من خلال تفعيل آليات الرقابة والإشراف كما ان للخبرة الطويلة لأفراد العائلة بعمليات الشركة وأنشطتها بكونهم من أصحاب الاستثمارات طويلة الأجل في الشركة سينعكس على تقليل تكاليف الوكالة ويزيد كفاءة العمليات داخل الشركة سواء في المستوى الإداري الأعلى أو المستويات الادارية الاخرى ، مما يؤدي على تخفيض عدم تماثل المعلومات وتحسين جودة التقارير المالية (Yohan, 2015).

كما اكدت نتائج دراسة (Chau & Gray, 2010) على ان ارتفاع نسب الملكية العائلية يرتبط بمستوى اعلى من الافصاح ما يؤدي إلى تخفيض عدم تماثل المعلومات.

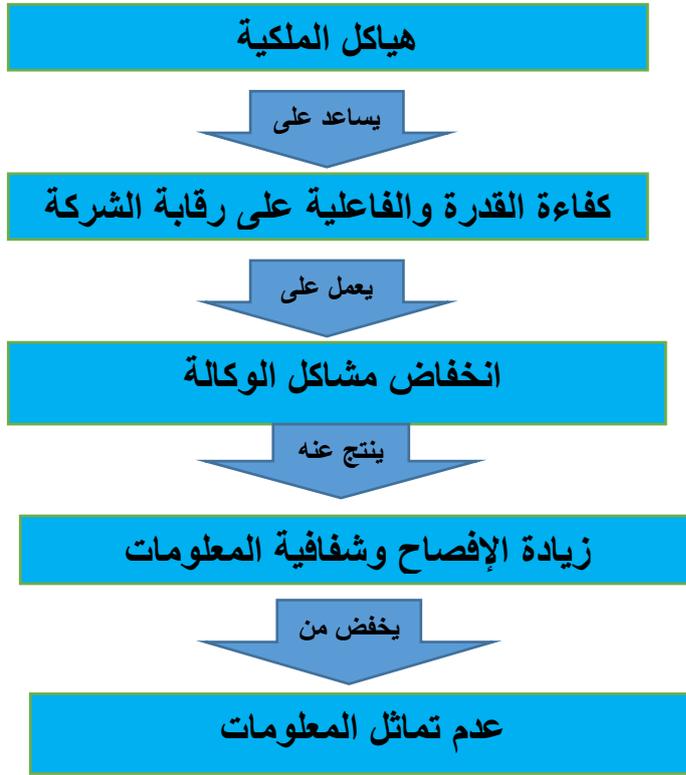
أما النوع الثاني من مشاكل الوكالة فيتعلق بتضارب المصالح بين المساهمين العائليين المسيطرين وباقي المساهمين، فتستعمل العائلات المسيطرة أصول الشركة للحصول على منافع خاصة من خلال الاستثمارات واتخاذ القرارات على حساب باقي المساهمين في ظل عدم توافق المصالح، وتزداد حدة هذه الممارسات الانتهازية عندما يكون المديرون من أفراد العائلة أو ممن تربطهم علاقات شخصية معها وهو ما يعني زيادة تكاليف الوكالة بشكل عام ، وبذلك فإن الشركات العائلية لديها دوافع لإخفاء الإجراءات التي تتحكم فيها العائلة عن طريق جملة أمور ، منها توفير معلومات محاسبية ذات جودة منخفضة وهذا ما يؤدي إلى تفاقم مشكلة عدم تماثل المعلومات . (Yohan, 2015) .

ووفقاً لذلك إذ أثبتت الدراسات العملية أن الشركات ذات السيطرة العائلية تميل لتكون أقل شفافية وأقل ممارسة للإفصاح الاختياري، بسبب انخفاض الطلب على المعلومات من المساهمين الآخرين وعدم وجود إجماع لدى هؤلاء المساهمين للمشاركة في اتخاذ قرارات الشركة أو تحمل تكاليف الوكالة، فتستفيد العائلات المسيطرة من عدم التماثل في المعلومات مع المساهمين الآخرين وتميل إلى إخفاء الأداء الحقيقي للشركة تحسباً للتدخلات الخارجية للحفاظ على ما تحققه من مزايا على حساب باقي المساهمين (Ismail et al., 2014 ، Adiguzel, 2013).

وترى دراسة (Jara et al., 2019) ان زيادة مستوى نسبة الملكية العائلية قد تفضي إلى زيادة عدم تماثل المعلومات وبالنتيجة تؤدي إلى ارتفاع تكلفة رأس المال .

من خلال ما سبق يرى الباحث بان حوكمة الشركات تعطي إلى هياكل الملكية دوراً هاماً في حل نزاعات الوكالة وتحسين أداء الشركة لكون هياكل الملكية يساهم في حماية وضمن حقوق المساهمين و كافة الاطراف ذوي العلاقة المرتبطين بأعمال الشركة والتي تحول المديرين من اتخاذ قرارات تحقق مصالحهم على حساب مصالح المساهمين ومراقبه تصرفها هؤلاء المديرين وهذا ما يزيد من درجة الافصاح والشفافية في القوائم المالية الذي يؤدي بدوره إلى تقليل عدم تماثل المعلومات ، ويمكن تلخيص العلاقة بين هياكل الملكية وعدم تماثل المعلومات من خلال الشكل الآتي :

الشكل (3-3) أثر هياكل الملكية على عدم تماثل المعلومات



المصدر/ اعداد الباحث

4-2-3 العلاقة بين هياكل الملكية والتحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات

أن وجود هياكل ملكية جيد وملزم يعنى مزيداً من التدخل من قبل المساهمين والجمعيات العمومية للمتابعة والاشراف على مجالس الإدارة وأجهزتها التنفيذية وعليه الحد من الفساد المالي والاداري لإدارة تلك الشركة وهو ما يؤدي بدوره إلى إتباع سياسات محاسبية متحفظة أي أن حوكمة الشركات (هياكل الملكية) يمثل عامل من العوامل التي تؤثر في مستوى التحفظ المحاسبي (سلطان, 2016).

لذلك تعد التحفظ المحاسبي أحد المبادئ المحاسبية، التي تدعم إمكانية الاعتماد على القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات، من خلال تسهيل الرقابة الفعالة على المديرين والعقود كجزء من آليات حوكمة الشركات، وفي سياق علاقة الأصيل والوكيل، يمكن للوكيل الاستفادة من عدم تماثل المعلومات بين الطرفين، بالتصرف الانتهازي نحو التأثير في مستوى الأرباح بالارتفاع أو الانخفاض بدلاً من التركيز على تحقيق أهداف أصحاب المصالح، وعلى الرغم من أن سياسات

التحفظ المحاسبي تتطلب توفير معلومات لحظية عن الأرباح، إلا أنها قد تعمل على تقييد السلوك الانتهازي للإدارة، وهذا ما يبرر ارتفاع مستوى الطلب على التحفظ المحاسبي في ظل ارتفاع مستوى عدم تماثل المعلومات (Liu, 2019).

وبناءً على ما تم ذكره فإن هنالك علاقة بين هياكل الملكية والتحفظ المحاسبي و عدم تماثل المعلومات ، إذ تباينت الآراء حول العلاقة فيما بينهما لذلك قدمت هناك دراسات وجاءت نتائجها بآراء ايجابية وبعضها جاءت بآراء سلبية سواء كانت لواحدة او اكثر من مكونات هياكل الملكية ويمكن ان يكون سبب اختلاف الآراء من خلال عده اسباب ابرزها عوامل خارجية هي طبيعة القوانين والأنظمة والتعليمات المطبقة على النشاط الاقتصادي، والنظام السياسي البديل ودرجه الافصاح الذي تفرضه الجهات ذات العلاقة وحجم العينة والطبيعة التي تم اجراء الدراسة عليها،

ويتوقع الباحث ان تكون هناك علاقات تأثير غير مباشره بين هياكل الملكية و عدم تماثل المعلومات من خلال التحفظ المحاسبي وبالشكل اللاحق:

الشكل (3-4) هياكل الملكية والتحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات



المصدر/ اعداد الباحث

الفصل الرابع

قياس المتغيرات واختبار الفرضيات

تمهيد

يتناول هذا الفصل الدراسة الميدانية للبحث عن طريق قياس متغيراته المتمثلة بالمتغير المستقل (هياكل الملكية) والمتغير الوسيط (التحفظ المحاسبي) والمتغير التابع (عدم تماثل المعلومات) فضلاً عن اختبار الفرضيات وتفسير النتائج، وعليه فان هذا الفصل يتضمن مبحثين وكما يلي:

المبحث الأول: قياس هياكل الملكية والتحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات.

المبحث الثاني: اختبار الفرضيات وتحليل وتفسير النتائج .

المبحث الاول

قياس هياكل الملكية والتحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات

يتضمن هذا المبحث قياس متغيرات البحث المتمثلة في المتغير المستقل هياكل الملكية والمتغير الوسيط التحفظ المحاسبي والمتغير التابع المتمثل بعدم تماثل المعلومات ، فضلاً عن تحليل و تفسير النتائج التي تم التوصل اليها بالتطبيق على عينة من الشركات العراقية الخاصة في مختلف القطاعات المدرجة في سوق العراق لأوراق المالية للمدة من 2015-2019 وبواقع (100) مشاهدة.

1-1-4 نبذة تعريفية عن الشركات عينة البحث

جدول (1-4)

نبذة تعريفية عن الشركات عينة البحث

رقم	اسم الشركة	القطاع	سنة التأسيس	سنة الادراج في السوق	رأس المال عند التأسيس	رأس المال في عام 2019	مقدار النمو	حجم التداول في عام 2019
1	شركة اسياسيل للاتصالات	الاتصالات	2007	2012	1000000	310000000000	30999000000	43867872647
2	المعمورة للاستثمارات العقارية	الخدمات	1993	2004	75000000	22780000000	22705000000	1199561399
3	النخبة للمقاولات العامة	الخدمات	2001	2004	100000000	2065519330	1965519330	87025299
4	بغداد العراق للنقل العام	الخدمات	1990	2004	10000000	1000000000	990000000	891634650
5	مدينة العاب الكرخ السياحية	الخدمات	1989	2004	4000000	1000000000	996000000	1485024528
6	الشركة العراقية لإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية	الزراعة	1984	2004	10000000	360000000	350000000	257757906
7	العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم والمحاصيل الحقلية	الزراعة	1987	2005	40000000	5000000000	4960000000	1844955172

692422939	994000000	1000000000	6000000	2004	1988	الصناعة	الخياطة الحديثة	8
4638249943	15187350000	15187500000	150000	2004	1962	الصناعة	الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية العراقية	9
3313683668	17200000000	17250000000	50000000	2004	1989	الصناعة	لتصنيع التمور العراقية	10
415282492	495000000	500000000	5000000	2004	1989	الصناعة	العراقية للسجاد والمفروشات	11
1444279321	6461267350	6469267350	8000000	2004	1989	الصناعة	المنصور للصناعات الدوائية	12
948873013	4997000000	5000000000	3000000	2004	1964	الصناعة	الوطنية للصناعات المعدنية والدرجات	13
639730084	1591800000	1593300000	1500000	2004	1976	الصناعة	انتاج الالبسة الجاهزة	14
21180927817	9930000000	10000000000	70000000	2004	1983	الصناعة	بغداد للمشروبات الغازية	15
5654273597	1955000000	2000000000	45000000	2004	1990	فنادق وسياحة	فندق بابل	16
385431396	3824800000	3844800000	20000000	2004	1989	فنادق وسياحة	فندق بغداد	17
357730222	2881200000	2923200000	42000000	2006	1989	فنادق وسياحة	فنادق المنصور	18
22398597	3450000000	3500000000	50000000	2004	1989	فنادق وسياحة	فنادق عشتار	19
102035494	7499995000	7500000000	5000	2004	1953	فنادق وسياحة	فنادق كربلاء	20

المصدر : اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير السوق

يلخص الجدول السابق شركات عينة البحث وتاريخ تأسيسها وادراجها في سوق العراق للأوراق المالية فضلا عن رأس المال ومقدار النمو وحجم التداول، ويمكن ملاحظة حجم التداول لهذه العينة فضلا عن مقدار النمو المتسارع في رأس المال وبالشكل الذي أصبح عليه في عام 2019 وهو ما يعزز من أهمية هذه العينة ونمو رأسمالها المتسارع بشكل كبير .

2-1-4 قياس هياكل الملكية

يمثل هياكل الملكية المتغير المستقل في الدراسة، إذ تم الحصول على أنماط هياكل ملكية الشركات من خلال إفصاح الشركات عن هياكل الملكية لديها في التقارير المالية، إذ يشير هياكل الملكية إلى

1- حجم الأسهم المملوكة من قبل المساهمين.

2- قياس هياكل الملكية والذي يشمل الملكية الإدارية، ملكية كبار المساهمين، ملكية حكومية ، ملكية المؤسسات، الملكية العائلية، . ويتم تناول كيفية قياس متغيرات هياكل الملكية كالتالي:

1- الملكية الادارية

يقصد بهياكل الملكية الادارية مقدار أو نسبة حصة الادارة في ملكية اسهم الشركة إذ يكونوا المدراء أكثر ميلا للمراقبة إذا كان لديهم ملكية كبيرة في اسهم الشركات لذا يتم قياس هياكل الملكية الادارية من خلال تحديد نسبة اجمالي أسهم اعضاء مجلس الادارة على اجمالي عدد الأسهم المصدرة في الشركة .

جدول (2-4)

قياس الملكية الادارية للشركات عينة البحث

2019	2018	2017	2016	2015	الشركة
27.146	29.658	29.658	29.658	29.658	شركة اسياسيل للاتصالات
59.851	58.398	63.969	68.161	64.002	المعمورة للاستثمارات العقارية
47.438	47.375	46.104	45.62	45.342	النخبة للمقاولات العامة
25.286	25.286	25.327	25.394	22.178	بغداد العراق للنقل العام
3.993	3.993	4.663	6.102	5.66	مدينة العباب الكرخ السياحية
8.54	31.919	11.496	11.446	11.508	الشركة العراقية لإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية
5.697	6.493	9.436	18.5	9.436	العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم والمحاصيل الحقلية
50.11	50.139	48.392	32.188	26.53	الخطاطة الحديثة
0.002557	0.00304	0.00247	0.00892	0.967	الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية
9.085	9.085	10.759	10.759	10.671	العراقية لتصنيع التمور
20.994	20.773	20.648	13.7	14.078	العراقية للسجاد والمفروشات
20.147	20.209	9.336	20.209	21.412	المنصور للصناعات الدوائية
0.0866	0.0166	0.0096	0.0096	0.409	الوطنية للصناعات المعدنية والدرجات
9.955	9.972	9.973	9.923	9.923	انتاج الالبسة الجاهزة
64.568	64.204	68.501	58.368	57.039	بغداد للمشروبات الغازية
8.223	8.53	16.86	15.78	16.99	فندق بابل
13.503	13.785	12.646	14.983	13.699	فندق بغداد
62.41	62.41	62.36	65.05	38.594	فنادق المنصور
3.1	2.7	2.35	1.185	0.661	فنادق عشتار
8.257	8.257	8.257	0.6073	18.668	فنادق كربلاء

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للشركات عينة البحث والموقع الالكتروني لهيئة العراق للأوراق المالية .

يوضح الجدول (2-4) تفاوت ملكية الأسهم من قبل المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة وان هذا التفاوت الكبير لم يكن بوتيرة واحدة في اغلب الاحيان لجميع السنوات إذ أن هنالك

تذبذبات بين السنوات إذ يلاحظ من الجدول عينة البحث ان ملكية المديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة كانت مرتفعة في المعمورة للاستثمارات العقارية ، بغداد للمشروبات الغازية ، فنادق المنصور، ومنخفضة في الوطنية للصناعات المعدنية والدرجات، فنادق عشتار، مدينة العباب الكرخ السياحية، وتفاوتت لبقية الشركات الأخرى، وهذا يعكس طبيعة الشركة والذي يميل فيه أصحاب الملكية الإدارية المرتفعة إلى أن يكون للمديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة اسهما كبيرة في الشركة كي تتوافق مصالحهم الشخصية مع مصالح الشركة، أما الشركات ذات الملكية الإدارية المنخفضة فقد يميل فيها المساهمون إلى أن تكون الملكية الإدارية للمديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة محدودة لعدم استئثارهم بمصالحهم الخاصة دون مصالح مساهمي الأقلية ، فضلا عن إمكانية استبدال الإدارة بشكل اكثر سهولة من الشركات ذات الملكية الإدارية العالية.

2- ملكية كبار المساهمين

تتمثل ملكية كبار المساهمين في وجود عدد محدود من المساهمين يمتلكون نسبة كبيرة من أسهم الشركة ، الأمر الذي يتيح لهم الفرصة للقيام بأعمال السيطرة والرقابة والتأثير على قرارات المديرين فضلا عن تمكنهم من شغل منصب في مجلس إدارة الشركة، وبعبارة اخرى يكون لملكية كبار المساهمين قوة تأثير على حق التصويت في اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين عند اختيار أعضاء مجلس الإدارة، وتقاس بقسمة عدد الاسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين من اسهم الشركة على اجمالي عدد اسهم الشركة إذ تكون بنسبة 5% او اكثر من اسهم الشركة .

جدول (3-4)

قياس ملكية كبار المساهمين للشركات عينة البحث

2019	2018	2017	2016	2015	الشركة
88.4	87	87	87	87	شركة اسباسيل للاتصالات
73.01	71.985	63.859	62.212	58.053	المعمورة للاستثمارات العقارية
65.18	65.18	65.18	66.18	65.67	النخبة للمقاولات العامة
52.54	52.54	52.54	52.54	52.54	بغداد العراق للنقل العام
0	0	0	0	0	مدينة العباب الكرخ السياحية
44.8	44.8	44.8	15.768	15.768	الشركة العراقية لإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية
54.635	55.6	58.863	68.065	58.863	العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم والمحاصيل الحقلية
49.59	49.59	47.85	26.5	23.666	الخيطة الحديثة
63	61.501	56	46	35.101	الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية
36.685	36.685	36.668	36.685	30.887	العراقية لتصنيع التمور
20.73	20.508	20.423	13.402	14	العراقية للسجاد والمفروشات
30.84	26.87	25.73	19.92	26.52	المنصور للصناعات الدوائية
0	0	0	0	0	الوطنية للصناعات المعدنية والدرجات
80.85	80.85	80.85	80.85	78.44	انتاج الالبسة الجاهزة
59.637	59.273	63.54	52.85	51.516	بغداد للمشروبات الغازية
84.016	83.252	78.184	75.386	76.931	فندق بابل
11.674	23.195	30.367	30.2	29.16	فندق بغداد

70.96	70.96	64.95	64.951	46.95	فنادق المنصور
19.5	19.43	19.43	19.42	8.941	فنادق عشتار
22.501	17.952	17.956	18.303	22.08	فنادق كربلاء

المصدر/ اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للشركات عينة البحث والموقع الالكتروني لهيئة العراق للأوراق المالية.

يشير جدول (4-3) إلى أن الغالبية العظمى للشركات يوجد فيها تركيز ملكية لدى كبار المساهمين ، إذ جاءت شركة اسياسيل بالمرتبة الاولى بأعلى نسبة في ملكية كبار المساهمين وجاءت بعدها فندق بابل ثم انتاج الالبسة الجاهزة، المعمورة للاستثمارات العقارية، فنادق المنصور، النخبة للمقاولات العامة، بغداد للمشروبات الغازية، العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم والمحاصيل الحقلية، بغداد العراق للنقل العام، الخياطة الحديثة ثم الشركة العراقية لإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية ويفسر ذلك بسيطرة كبار المساهمين على كافة القرارات المتخذة في الشركة ومصادرة حقوق الأقلية من حملة الأسهم.

3- الملكية الحكومية : وتقاس من خلال قسمة عدد الأسهم المملوكة من قبل الحكومة إلى اجمالي عدد أسهم الشركة.

جدول (4-4)

قياس الملكية الحكومية للشركات عينة البحث

2019	2018	2017	2016	2015	الشركة
0	0	0	0	0	شركة اسياسيل للاتصالات
0	0	0	0	0	المعمورة للاستثمارات العقارية
0	0	0	0	0	النخبة للمقاولات العامة
38	38	38	38	38	بغداد العراق للنقل العام
0	0	0	0	0	مدينة العاب الكرخ السياحية
49.048	49.07	49.06	49.06	49.07	الشركة العراقية لإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية
53.906	53.906	53.906	53.906	53.906	العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم والمحاصيل الحقلية
10.27	10.27	10.27	10.27	10.27	الخياطة الحديثة
57.4	57.4	57.4	57.4	57.4	الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية
62.129	62.129	62.129	62.129	62.129	العراقية لتصنيع التمور
7.6	7.6	7.6	7.6	7.3	العراقية للسجاد والمفروشات
0	0	0	0	0	المنصور للصناعات الدوائية
54.51	54.51	54.51	54.51	54.51	الوطنية للصناعات المعدنية والدرجات
64	64	64	64	64	انتاج الالبسة الجاهزة
10.37	10.37	10.37	13.82	13.82	بغداد للمشروبات الغازية
45.089	45.089	45.089	45.089	45.089	فندق بابل
47.35	47.35	47.35	47.35	47.35	فندق بغداد
46.89	46.89	46.89	46.89	46.89	فنادق المنصور
48.44	48.44	48.44	48.88	48.88	فنادق عشتار

0	0	0	0	0	فنادق كربلاء
---	---	---	---	---	--------------

المصدر/ اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للشركات عينة البحث والموقع الالكتروني لهيئة العراق للأوراق المالية.

يشير جدول (4-4) إلى مقدار الملكية الحكومية للشركات عينة البحث، إذ شكلت الملكية الحكومية نسب مرتفعة في كل من العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم والمحاصيل الحقلية، الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية، الشركة العراقية لإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية، وهذا يدل لسيطرة الحكومة على العديد من شركات عينة البحث، أما فيما يخص كل من شركة اسياسيل للاتصالات، المعمورة للاستثمارات العقارية، النخبة للمقاولات العامة، مدينة العاب الكرخ السياحية، فنادق كربلاء فلا توجد فيها ملكية حكومية، أما العراقية للسجاد والمفروشات، الخياطة الحديثة تتضح محدودية الملكية الحكومية إذ يتضح محدودية الملكية الحكومية فيها، إذ كانت منخفضة بمقارنة مع بقية مكونات هياكل الملكية فيها، وهذا يدل على عدم رغبة الحكومة في امتلاك أسهم في بعض الشركات عينة البحث وبالنتيجة عدم التوجه نحو السيطرة على تلك الشركات.

4- الملكية المؤسسية

تعتبر الملكية المؤسسية واحدة من أبرز محددات هياكل الملكية، نظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات على مستوى الشركة، وقد افترضت الدراسات أن وجود أحد المؤسسات المالية (بنوك، شركات تأمين، صناديق الاستثمار) في الشركات قد يؤدي إلى رقابة قرارات وتصرفات الإدارة نظرا لما يتوافر لديهم من الحافز والقدرة على ممارسة الرقابة الفعالة والمستمرة على تلك التصرفات والسلوكيات التي تقوم بها الإدارة مما يترتب عليه ارتفاع مستوى جودة القوائم المالية لتلك الشركات. أما طريقة قياس الملكية المؤسسية فيتم من خلال نسبة الأسهم المملوكة لمستثمرين مؤسسين إلى عدد الأسهم الكلية المملوكة للشركة.

جدول (4-5)

قياس الملكية المؤسسية للشركات عينة البحث

2019	2018	2017	2016	2015	الشركة
64.1	64.1	64.1	64.1	64.1	شركة اسياسيل للاتصالات
73.01	71.985	63.859	68.066	63.907	المعمورة للاستثمارات العقارية
45.453	44.967	45.451	44.967	44.967	النخبة للمقاولات العامة
0	0	0	0	0	بغداد العراق للنقل العام
0	0	0.005	0.008	0.003	مدينة العاب الكرخ السياحية
11.416	11.416	11.416	11.416	11.416	الشركة العراقية لإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية
4.835	5.8	9.063	18.265	9.063	العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم والمحاصيل الحقلية
10.5	10.5	10.5	10.2	10	الخياطة الحديثة
0	0	0	0	0	الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية
0	0	1.1601	1.1601	1.143	العراقية لتصنيع التمور
7.009	7.009	7.009	7.009	14.018	العراقية للسجاد والمفروشات
28.332	30.032	17.879	32.682	28.406	المنصور للصناعات الدوائية
0	0	0	0	0	الوطنية للصناعات المعدنية والدرجات

9.9	9.9	9.9	9.9	9.25	انتاج الالبسة الجاهزة
20.286	19,997	17.365	20.967	19.632	بغداد للمشروبات الغازية
0	0	0	0	0	فندق بابل
0	0	0	0	0	فندق بغداد
24.27	24.27	24.22	26.923	0.0779	فنادق المنصور
30.44	31.52	30.66	28.55	9.038	فنادق عشتار
7.936	7.936	7.936	0	0	فنادق كربلاء

المصدر/ اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للشركات عينة البحث والموقع الالكتروني لهيئة العراق للأوراق المالية.

يشير جدول (4-5) إلى أن نسبة الملكية المؤسسية في الشركات عينة البحث كانت مرتفعة في كل من المعمورة للاستثمارات العقارية، شركة اسياسيل للاتصالات، النخبة للمقاولات العامة، وكانت متوسطة في كل من المنصور للصناعات الدوائية، بغداد للمشروبات الغازية، فنادق عشتار، فيما كانت قليلة لبقية الشركات، وتشير النسب المرتفعة من التملك إلى رغبة المؤسسات في امتلاك أسهما في الشركات للتحكم فيها وتلبية احتياجاتها فضلا عن كونها من القطاعات الهامة، بينما تبين نسب التملك المنخفضة بتعليل الباحث برغبة المستثمرين في تنويع محافظهم الاستثمارية وتحوطا للمخاطر خصوصا مع التذبذب المستمر لأغلب اسهم الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

5- الملكية العائلية

تظهر الملكية العائلية في الشركات التي يكون ضمن مساهميها شخصان أو أكثر بينهما صلة عائلية ويمتلكها أحدهما أو يمتلك النصيب الأكبر من أسهم الشركة، وتتميز تلك الشركات بتأثير جوهري لأعضاء العائلة بشكل قد لا يتناسب مع ملكيتهم ، ويترتب على ذلك أنه يتم السيطرة عليها بواسطة العائلة إما من خلال الملكية ومجلس الإدارة أو كلاهما، وتقاس الملكية العائلية نسبة الأسهم المملوكة من قبل أفراد العائلة الواحدة إلى إجمالي أسهم الشركة لقياس نسبة الملكية العائلية.

جدول (4-6)

قياس الملكية العائلية للشركات عينة البحث

2019	2018	2017	2016	2015	الشركة
24.307868	0.000008	0.000008	0.000008	0	شركة اسياسيل للاتصالات
0	0	0	0	0	المعمورة للاستثمارات العقارية
0	0	0	0	0	النخبة للمقاولات العامة
11.506	11.506	11.505	11.205	11.214	بغداد العراق للنقل العام
0.0362	0.0362	0.0362	2.037	3.43	مدينة العباب الكرخ السياحية
17.133	15.988	15.768	15.768	15.768	الشركة العراقية لإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية
0	0	0	0	0	العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم والمحاصيل الحقلية
0	0	0	0	0	الخطابة الحديثة

0	0	0	0	0	الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية
30.752	30.752	30.752	30.752	28.171	العراقية لتصنيع التمور
0	0	0	0	0	العراقية للسجاد والمفروشات
0	0	0	0	0	المنصور للصناعات الدوائية
0	0	0	0	0	الوطنية للصناعات المعدنية والدرجات
0	0	0	0	0	انتاج الالبسة الجاهزة
0	0	0	0	0	بغداد للمشروبات الغازية
0	0	10.62	9.63	10.45	فندق بابل
12.318	12.574	12.382	12.18	11.228	فندق بغداد
0	0	0	0	0	فنادق المنصور
0	0	0	0	0	فنادق عشتار
0	0	0	0	0	فنادق كربلاء

المصدر/ اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للشركات عينة البحث والموقع الالكتروني لهيئة العراق للأوراق المالية.

يلاحظ من الجدول (4-6) انخفاض الاستثمار ونسب تملك المستثمرين العائليين لاسهم الشركات عينة البحث (الملكية العائلية) إذ بلغت نسبة الملكية العائلية 30.752 في العراقية لتصنيع التمور تليها شركة اسياسيل للاتصالات شركة ثم العراقية لتصنيع التمور اما فندق بغداد فقد بلغت نسبة الاستثمار العائلي 12.318 وبلغت نسبة الاستثمار العائلي في بغداد للنقل العام 11.506 ، اما بقية الشركات فبلغت نسبة الاستثمار العائلي إلى صفر وهذا يدل على محدودية الملكية العائلية في الشركات عينة البحث كما أن نسب التملك العائلي المنخفضة لاسهم تعكس عدم رغبة العوائل المالكة في السيطرة والتحكم بالقرارات الادارية وحماية مصالحها ويرجع ذلك إلى الظروف التي مر بها البلد من تغيرات اقتصادية ، اجتماعية ، قانونية ،سياسية) .

3-1-4 قياس التحفظ المحاسبي

تم قياس هذا المتغير من خلال بيانات القوائم المالية للشركات محل الدراسة باستخدام مقياس (Givoly & Hayn, 2000) المطور من قبل (Xu et al., 2012) بالاعتماد على فكرة ان التحفظ المحاسبي ينتج عنه مستحقات سلبية تراكمية على المدى الطويل إذ تقوم فكرة النموذج على دراسة العلاقة بين الربح المحاسبي المعد على أساس الاستحقاق ، وصافي التدفقات النقدية التشغيلية، وحساب الفرق بينهما ، والذي تمثل مقدار الاستحقاقات، إذ ان زيادة ممارسات التحفظ المحاسبي تؤدي إلى انخفاض ذلك المقدار، فالتحفظ المحاسبي يستخدم الية الاستحقاقات لتأجيل الاعتراف بالأرباح وتعجيل الاعتراف بالخسائر إلى الدرجة التي يصبح معها المقدار التراكمي للاستحقاقات سالبا بمرور الوقت، وهو بمثابة مؤشرا إلى استمرارية التدفقات النقدية مع تخفيض الأرباح، نتيجة لوجود أرباح غير معترف بها. وبالتالي وجود الاستحقاقات المالية تمثل دليلا على زيادة درجة ممارسات التحفظ المحاسبي ، إذ يتم قياس التحفظ المحاسبي من خلال المعادلة الآتية :

$$\text{CONACC} = (\text{NIO} + \text{DEP} - \text{CFO}) * -1 / \text{TA}$$

إذ ان :-

CONACC = درجة التحفظ المحاسبي

NIO = عبارة عن صافي دخل الشركة i عن الفترة المنتهية t

DEP = اندثار الموجودات الثابتة للشركة i عن الفترة t

CFO = التدفقات النقدية التشغيلية للشركة i عن الفترة المنتهية t

TA = اجمالي الاصول للشركة i عن الفترة المنتهية t

جدول (7-4)

قياس التحفظ المحاسبي للشركات عينة البحث

2019	2018	2017	2016	2015	الشركة
-0.19438586	0.061042893	0.016762165	0.076333883	0.016177101	شركة اسياسيل للاتصالات
-	-	-	-	-	المعمورة للاستثمارات العقارية
0.017037273	0.317675262	0.039344089	0.176961532	0.175607524	النخبة للمقاولات العامة
-0.00375378	0.006150347	0.011051471	0.009999939	0.013045532	بغداد العراق للنقل العام
-	0.02103143	-	-	-	مدينة العباب الكرخ السياحية
0.059916814	0.058230467	1.545363285	0.046146184	0.121258506	الشركة العراقية لإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية
-	0.422350468	0.170033912	0.337531079	0.000368845	العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم والمحاصيل الحقلية
0.068172953	0.079921793	0.027429878	0.008256177	0.058670774	الخياطة الحديثة
-	-	-	-	-	الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية
0.003933666	0.005488958	0.047111894	0.018059445	0.134793557	العراقية لتصنيع التمور
0.160028646	0.048486442	0.204908895	0.128957634	0.042035464	العراقية لتصنيع التمور
0.077296347	0.140698912	0.032189993	0.187536795	0.198047627	العراقية للسجاد والمفروشات
-	0.00781513	-0.05406994	-	-	العراقية للسجاد والمفروشات
0.038670287	0.00781513	-0.05406994	0.021255366	0.091929091	العراقية للسجاد والمفروشات
0.139264264	0.122578991	0.171911154	-	-	المنصور للصناعات

			0.028859612	0.111232197	الدوائية
0.194483959	0.461698181	0.363273928	0.301265565	0.253790591	الوطنية للصناعات المعدنية والدرجات
0.012222074	0.028211241	0.091936562	0.061290726	0.052922576	انتاج الالبسة الجاهزة
0.056219649	- 0.065308438	-0.12134083	0.004663158	- 0.082156823	بغداد للمشروبات الغازية
0.080779148	0.019206198	- 0.004261019	0.278610347	- 0.221432729	فندق بابل
- 0.017219886	- 0.047498478	0.054129004	- 0.069326463	- 0.202933388	فندق بغداد
- 0.063152391	- 0.051459581	- 0.372102886	-0.14784783	- 0.094915467	فنادق المنصور
-0.01115955	- 0.074478281	- 0.070098892	- 0.111697854	- 0.133675856	فنادق عشتار
- 0.005027524	0.003897042	0.001695152	- 0.006791586	- 0.008490515	فنادق كربلاء

المصدر/ اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للشركات عينة البحث والموقع الالكتروني لهيئة العراق للأوراق المالية.

من خلال الجدول رقم (4-7) تبين بأن جميع الشركات عينة البحث تستخدم ممارسات التحفظ المحاسبي لكن يوجد تباين في تطبيق التحفظ المحاسبي إذ سجلت المعمورة للاستثمارات العقارية ، مدينة العباب الكرخ السياحية، فنادق المنصور مستوى عالي من التحفظ المحاسبي ، اما بقية الشركات عينة البحث فأنها ذات مستوى تحفظ محاسبي متأرجح للشركات اعلاه ، وهذا يعني من خلال نسب التحفظ المحاسبي ان اغلب الشركات خلال مدة الدراسة اتسمت بمستوى تحفظ متذبذب وغير مستقر، تبعا للعوائد السوقية للاسهم .

4-1-4 قياس عدم تماثل المعلومات

علي الرغم من اتفاق معظم الدراسات السابقة التي قامت بالتطبيق على بيانات أجنبية على أن مقياس هوامش أسعار العرض والطلب Bid-ask Spreads يعتبر المقياس الأكثر قبولاً وموثوقية لقياس حالة عدم تماثل المعلومات، بكونه يعالج بشكل مباشر مشكلة الاختيار العكسي Adverse Selection التي تنشأ عن التعاملات على أسهم الشركة في حالة وجود معلومات غير متماثلة بين المشاركين في السوق ، كما أنه يفضل استخدام هذا المقياس في حالة توفر بيانات المعاملات بصورة لحظية. وكننتيجة لذلك، وبسبب عدم توفر البيانات اللازمة لاستخدام هذا المقياس في البيئة العراقية ، فإن الباحث سوف يستخدم مقياس مدى السعر المطور من قبل Corwin & Schultz 2012 إلى المدى المقدر High – low spread أو فرق السعر النسبي للسهم بطريقة مشابهة، إذ يشير المدى المقدر أو فرق السعر النسبي High – low spread إلى الفرق بين أعلى سعر وأقل سعر لسهم شركة معينة خلال العام منسوبة لسعر الفتح للسهم في بداية العام ، ويمكن قياسه من خلال العادلة الآتية :

$$\text{Spread } t = \frac{pt^{high} - pt^{low}}{mid_t}$$

$$\text{Mid } t = \frac{pt^{high} - pt^{low}}{2}$$

إذ ان

Spread = المدى بين السعر الاعلى والسعر الأدنى للسهم.

Pt high = اعلى سعر ملاحظ للسهم في اليوم t

Pt low = ادنى سعر ملاحظ للسهم في اليوم t.

Mid = متوسط سعر التداول في اليوم t من خلال جمع اعلى سعر وادنى سعر / 2.

جدول (4-8)

قياس عدم تماثل المعلومات للشركات عينة البحث

2019	2018	2017	2016	2015	الشركة
0.007373211	0.013263991	0.009536917	0.022921021	0.028861898	شركة اسياسيل للاتصالات
0.008962424	0.013373454	0.014710384	0.022402616	0.028241692	المعمورة للاستثمارات العقارية
0.018639708	0.009666996	0.00945897	0.020135314	0.029132925	النخبة للمقاولات العامة
0.006124105	0.008593883	0.004267432	0.012652763	0.014311295	بغداد العراق للنقل العام
0.010298978	0.014074436	0.007700367	0.020590987	0.027443963	مدينة العباب الكرخ السياحية
0.009325312	0.005345789	0.002137322	0.003716769	0.00804595	الشركة العراقية لإنتاج وتسويق المنتجات الزراعية
0.011246087	0.025850281	0.011692397	0.017693745	0.027145208	العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم والمحاصيل الحقلية
0.018147385	0.014323787	0.028112941	0.015020967	0.018405057	الخيطة الحديثة
0.014879886	0.022840256	0.008225081	0.002057898	0.027512513	الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية
0.014879886	0.022840256	0.008225081	0.002057898	0.027512513	العراقية لتصنيع التمور
0.00353983	0.005112039	0.010987827	0.006419864	0.008151044	العراقية للسجاد والمفروشات
0.011918429	0.016744235	0.007286606	0.004763005	0.021592443	المنصور للصناعات الدوائية

0.021314029	0.042668491	0.023105711	0.007880069	0.011874731	الوطنية للصناعات المعدنية والدرجات
0.018996024	0.020413421	0.015499176	0.038058059	0.042279691	انتاج الالبسة الجاهزة
0.01564904	0.017299677	0.012322979	0.011935473	0.037164995	بغداد للمشروبات الغازية
0.018125603	0.020874005	0.011982684	0.028377422	0.027412739	فندق بابل
0.006196807	0.004333759	0.004373724	0.009294811	0.006831329	فندق بغداد
0.011280543	0.012751789	0.007295956	0.009347983	0.006229031	فنادق المنصور
0.007916818	0.00761398	0.006047462	0.013070621	0.016260708	فنادق عشتار
0.007141099	0.002357236	0.002457935	0.003319796	0.005831199	فنادق كربلاء

المصدر/ اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية للشركات عينة البحث والموقع الالكتروني لهيئة العراق للأوراق المالية.

من خلال الجدول رقم (4-8) تبين بأن جميع الشركات عينة البحث يوجد فيها عدم تماثل المعلومات لكن هناك تباين في وجود مشكلة عدم تمثيل المعلومات إذ كانت مشكلة عدم تماثل المعلومات مرتفعة في انتاج الالبسة الجاهزة، بغداد للمشروبات الغازية، فندق بابل، اما بقية الشركات تكون نسبة عدم تماثل المعلومات متوسطة ومنخفضة، إذ يتبين بأن الشركات عينة البحث يوجد فيها ارتفاع مشاكل مشاركة المعلومات الخاصة بين الأطراف المطلعة داخل الشركة والأطراف غير المطلعة خارجه هذا ما يؤكد التأخر الملحوظ والواضح في اصدار التقارير المالية الخاصة بالشركات.

المبحث الثاني

نتائج اختبار فرضيات الدراسة

تمهيد

يتضمن هذا المبحث ترميز متغيرات الدراسة، واجراء الاختبارات اللازمة للتأكد من سلامة البيانات التي تم قياسها في المبحث السابق والمتمثلة بعدم وجود قيم مفقودة أو متطرفة، واختبار التوزيع الطبيعي للبيانات، وضعف الارتباط والتداخل الخطي بين البيانات، وكذلك يتضمن نتائج اختبار فرضيات الدراسة الرئيسية والفرعية ومناقشتها والتعليق عليها.

4-2-1 ترميز المتغيرات، والاحصاء الوصفي، واختبارات سلامة البيانات

بعد أن تم الانتهاء من قياس جميع متغيرات الدراسة وعرضها والتعليق عليها في المبحث السابق، ولغرض اجراء التحليلات اللازمة لفحص البيانات واختبار الفرضيات بأستعمال البرامج الاحصائية المتخصصة، قام الباحث بترميز المتغيرات بحسب نوعها كما في الجدول أدناه وتم تضمينه ايضا توضيحا لطريقة قياس كل متغير منها وكالاتي:

جدول (4-9)

ملخص ترميز الدراسة وطريقة قياسها

ت	اسم المتغير	ابعاد المتغير	نوع المتغير	رمز المتغير	طريقة القياس
1	هيكل الملكية	الملكية الادارية	مستقل	MO	تقاس بقسمة عدد الأسهم المملوكة من المدراء التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة إلى إجمالي عدد أسهم الشركة
		ملكية كبار المساهمين	مستقل	MSO	قسمة عدد الاسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين الذين يمتلكون 5% او اكثر من اسهم الشركة على إجمالي عدد اسهم الشركة
		الملكية الحكومية	مستقل	GO	قسمة عدد الأسهم المملوكة من قبل الحكومة إلى إجمالي عدد أسهم الشركة.
		الملكية المؤسساتية	مستقل	IO	قسمة عدد الأسهم المملوكة من المؤسسات الأخرى إلى إجمالي عدد أسهم الشركة.

قسمة عدد الأسهم المملوكة من قبل أفراد العائلة الواحدة إلى إجمالي عدد أسهم الشركة.	FO	مستقل	الملكية العائلية	
$CONACC = (NIO + DEP - CFO) * -1 / TA$	CO	وسيط	التحفظ المحاسبي	2
$Spread\ t = \frac{pt^{high} - pt^{low}}{mid_t}$ $Mid\ t = \frac{pt^{high} - pt^{low}}{2}$	IA	تابع	عدم تماثل المعلومات	3

2-2-4 اختبارات سلامة البيانات وصلاحيتها للتحليل الاحصائي بالاعتماد على :

1-2-2-4 مصفوفة الارتباط

يبين الجدول (10-4) مصفوفة الارتباط الثنائية بين متغيرات الدراسة:-

جدول رقم (10-4)

مصفوفة الارتباطات بين متغيرات الدراسة

Correlations							
	MO	MSO	GO	IO	FO	IA	Con
MO	1						
MSO	.610**	1					
GO	-.155	.279**	1				
IO	.582**	.526**	.488**	1			
FO	.166	.220*	.535**	.482**	1		
IA	-.528**	-.512**	-.315**	-.682**	-.516**	1	

Con	.215*	.188	.382**	.514**	.225*	-.336**	1
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).							
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).							

ويلاحظ من الجدول رقم (4-10) ضعف معاملات الارتباط الثنائية بين المتغيرات المستقلة والتابع والوسيط وهذه خاصية مفيدة تدل على ان المتغيرات تقيس ابعاد مختلفة.

2-2-2-4 اختبار التداخل (الازدواج) الخطي

قبل اجراء تحليل اختبار الفرضيات تأكد الباحث من عدم وجود مشكلة الترابط (الازدواج) الخطي في بيانات المتغيرات المستعملة في الدراسة وذلك من خلال اختبار التداخل الخطي Test Multicollinearity او ما يعرف بمقياس Diagnostics Collinearity، وذلك بالاسترشاد بمؤشرين هما معامل تضخم التباين Factor Inflationary Variance (VIF) معامل القدرة على التحمل Tolerance

جدول رقم (4-11)

اختبار التداخل الخطي لبيانات متغيرات الدراسة

Variable	Collinearity Statistics	
	Tolerance	VIF
MO	.259	3.862
MSO	.449	2.226
GO	.321	3.120
IO	.277	3.610
FO	.553	1.807
IA	.435	2.298

ويبين الجدول رقم (4-11) ان جميع قيم معامل تضخم التباين (VIF) أقل من (5)، كما ان جميع قيم معامل القدرة على التحمل Tolerance اكبر من (0.1) وهذا يشير إلى عدم وجود مشكلة التداخل الخطي في بيانات المتغيرات وهو شرط من شروط اجراء تحليل الانحدار الخطي.

3-2-2-4 اختبار التوزيع الطبيعي

قام الباحث بأجراء اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات الدراسة وذلك بأستعمال تحليل One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test وكانت النتائج كالآتي:-

جدول رقم (4-12)

اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات متغيرات الدراسة

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test									
Variable		OS	MO	MSO	GO	IO	FO	IA	Con
N		100	100	100	100	100	100	100	100
Std. Deviation		1.36752	.901744	1.002305	1.40382	1.05006	1.22974	1.26342	1.017369
Most Extreme Differences	Absolute	.069	.133	.075	.076	.066	.083	.054	.065
	Positive	.051	.133	.075	.064	.047	.083	.053	.065
	Negative	-.069-	-.098-	-.073-	-.076-	-.066-	-.052-	-.054-	-.035-
Kolmogorov-Smirnov Z		.686	1.326	.753	.757	.665	.831	.538	.651
Asymp. Sig. (2-tailed)		.735	.059	.623	.615	.768	.495	.934	.790

ويلاحظ من الجدول (4-12) ان مستوى معنوية (Sig) جميع المتغيرات اكبر من 0.05 وهذا يعني ان بياناتها تتبع التوزيع الطبيعي، وهو شرط من شروط اجراء الاختبارات الإحصائية المعملية.

4-2-2-4 اختبار استقراريه السلاسل (جذر الوحدة)

قام الباحث بالتأكد من استقرارية السلسلة الزمنية لبيانات المتغيرات، من خلال فحص الاتجاه العشوائي في السلسلة الزمنية إذا ما كانت السلسلة فيها أنماط منهجية صالحة للتنبؤ، او بمعنى اخر التأكد من ان التغيير في الزمن لا يحدث تغيرا في شكل التوزيع للسلسلة الزمنية، إذ أن الهدف من تحليل استقراريه السلاسل الزمنية هو الحصول على وصف دقيق يتمثل باكتشاف نمط

الظاهرة المدروسة، وذلك بتسجيل القيم الماضية والتغيرات التي تطرأ عليها خلال فترات زمنية معينة، كما ان استقراره السلاسل الزمنية تعتمد على وجود وسط حسابي وتباين ثابتين تقريبا بمرور الزمن. إذ ان الاعتماد على متغيرات غير مستقرة يعطي نتائج مضللة بين متغيرات الدراسة، ويتم التأكد من ذلك من خلال اختبار جذر الوحدة Unit roots ففي حالة وجوده في السلسلة فإنه يجعل منها غير قابلة للتنبؤ، وبأستعمال برنامج Eviews-v9 وبأستعمال بيانات Panel Data التي تأخذ بنظر الاعتبار خصوصية كل شركة من شركات العينة، وبالاعتماد على Augmented Dickey-Fuller test statistic وكانت سلسلة البيانات لجميع المتغيرات مستقلة عند المستوى Level كالآتي:-

جدول (4-13)

اختبار استقراره السلاسل (جذر الوحدة) لمتغيرات الدراسة

variable	T-Statistic	Prob	Result at level	Result at First Deference
OS	-8.648083	0.0000	Stationary	
MO	-4.986474	0.0001	Stationary	
MSO	-4.563799	0.0003	Stationary	
GO	-4.339356	0.0007	Stationary	
IO	-8.672856	0.0000	Stationary	
FO	-5.309616	0.0000	Stationary	
IA	-1.966466	0.0311	Stationary	
Con	-9.763079	0.0000	Stationary	

ويلاحظ من الجدول رقم (4-13) ان مستوى معنوية (Prob) السلاسل الزمنية لبيانات جميع المتغيرات أصغر من 0.05 وبالتالي فإنها مستقرة عن المستوى Level، وهذا يعني ان تلك البيانات صالحة للاعتماد عليها للتنبؤ واجراء تحليل الانحدار الاختبار فرضيات الدراسة.

3-2-4 نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى:- لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لهياكل الملكية على التحفظ المحاسبي.

لاختبار هذه الفرضية تم صياغة نموذج "الانحدار الخطي" الآتي:-

$$Con_{it} = B_0 + B_1 OS_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث:-

ε_{it} = اخطاء التقدير.

B_0 = ثابت معادلة الانحدار والتي تمثل قيمة المتغير التابع عندما تكون قيمة المتغير المستقل والضابط مساوية للصفر.

B_1 = ميل معادلة الانحدار، ويستعمل لقياس نوع ومقدار تأثير المتغير المستقل في المتغير التابع.

وباستعمال البرنامج الاحصائي SPSS كانت النتائج كالآتي:-

جدول (14-4)

ملخص نموذج اختبار الفرضية الرئيسية الاولى

Model Summary ^b				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.513 ^a	.263	.255	.877841
a. Predictors: (Constant), OS				
b. Dependent Variable: Con				

يبين الجدول رقم (14-4) ملخص النموذج اعلاه model summary ان قيمة الارتباط (R) بين المتغيرات بلغت 0.513، وان معامل التحديد R Square بلغ 0.263 والذي يمثل "القوة التفسيرية" للنموذج المستعمل . اي ان المتغير هياكل الملكية يفسر ما قيمته 26.3% من المتغير التابع التحفظ المحاسبي، والباقي يرجع إلى عوامل اخرى كما انه الانحراف المعياري لخطأ التقدير Std. Error of the Estimate كان 0.877841 وهو رقم منخفض، كلما انخفض هذا النوع من الاخطاء كلما كان ذلك افضل من الناحية الاحصائية.

جدول (4-15)

تباين اختبار الفرضية الرئيسية الاولى

ANOVA ^b							
Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.		
1	Regression	26.950	1	26.950	34.972	.000 ^a	
	Residual	75.519	98	.771			
	Total	102.469	99				

يبين الجدول رقم (4-15) ان التباين اعلاه anova ان قيمة F المحسوبة بلغت 34.972 وهي اكبر من قيمتها الجدولية المحسوبة وفق درجات الحرية df (98,1) والبالغة 3.95 عند مستوى دلالة 5%، كما ان مستوى معنوية الاختبار Sig بلغت 0.000 وهي أقل من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار 0.05، وهذا يدل على ملائمة النموذج الاحصائي المستعمل لاختبار الفرضية.

جدول رقم (4-16)

معاملات دالة الانحدار للفرضية الرئيسية الاولى

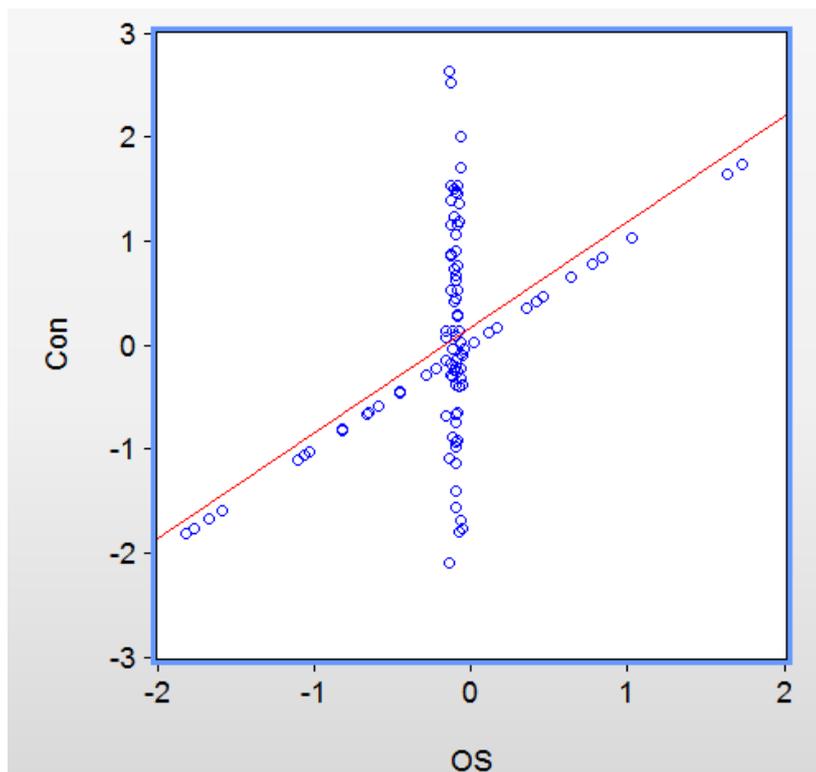
Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.167	.091		1.838	.069
	OS	1.016	.172	.513	5.914	.000

ويبين جدول رقم (4-16) معاملات دالة الانحدار **Coefficients** ان قيمة ثابت معادلة الانحدار B_0 بلغت 0.167، وقيمة ميل معادلة الانحدار B_1 بلغت 1.016 والتي تبين تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع (بواسطة المعامل B)، وتشير القيمة الموجبة للمعامل B_1 إلى ان هناك

تأثير طردي بين المتغيرين التابع والمستقل او بعبارة اخرى اي زيادة في المتغير المستقل (هياكل الملكية) بمقدار درجة واحدة يؤدي إلى الزيادة بمقدار 101,6% في المتغير التابع (التحفظ المحاسبي) مع ثبات كل المتغيرات المستقلة الاخرى. والشكل الآتي يؤكد العلاقة الطردية بين المتغيرين إذ يشير الاتجاه الصاعد للمنحنى إلى تلك العلاقة:-

شكل (1-4)

العلاقة بين هياكل الملكية والتحفظ المحاسبي



كما يشير الجدول رقم (4-16) أيضا ان قيمة T لمتغير OS بلغت 5.914 وبمستوى معنوية 0.000 وهو أقل من مستوى الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحددة مسبقا بمقدار 0,05، وهذا يعني ان بيانات العينة قد وفرت دليلا مقنعا على رفض فرضية الدراسة العدمية وقبول الفرضية البديلة لثبوت الأثر احصائيا.

ويمكن اعادة صياغة معادلة الانحدار التي اعتمدت في اختبار الفرضية على ضوء النتائج التي تم التوصل اليها والتي يمكن استعمالها لغرض التنبؤ بالشكل الآتي:-

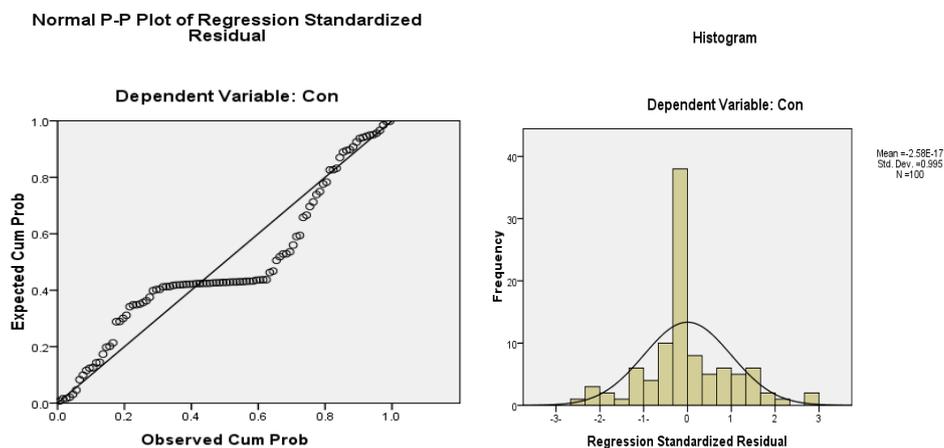
$$Con = 0.167 + 1.016 * OS$$

ويعرض الشكل الآتي المدرج التكراري والذي يبين التوزيع الطبيعي للبواقي الاحصائية لمعادلة الانحدار والذي يبين دقة معادلة الانحدار السابقة، ويبين الشكل استيفاء شروط اختبار تحليل

الانحدار بشكل بياني من خلال توزيع النقاط حول الخط المستقيم وهذا يثبت ان البواقي الاحصائية تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم (2-4)

المدرج التكراري والتوزيع الطبيعي لبواقي الفرضية الرئيسة الاولى



الفرضية الفرعية الاولى:- لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين الملكية الإدارية والتحفيز المحاسبي.

لاختبار هذه الفرضية تم صياغة نموذج "الانحدار الخطي" الآتي:-

$$Con_{it} = B_0 + B_1 MO_{it} + \varepsilon_{it}$$

وباستعمال البرنامج الاحصائي SPSS كانت النتائج كالاتي:-

جدول (17-4)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الاولى

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate		
1	.215 ^a	.046	.036	.998726		
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
	Regression	4.718	1	4.718	4.730	.032 ^a

	Residual	97.750	98	.997		
	Total	102.469	99			
	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		T	Sig.
	B	Std. Error	Beta			
	(Constant)	.057	.101		.566	.573
	MO	.242	.111	.215	2.175	.032

يبين الجدول رقم (4-17) ان قيمة الارتباط (R) بين المتغيرات بلغت 0.215، وان معامل التحديد R Square بلغ 0.045 والذي يمثل "القوة التفسيرية" للنموذج المستعمل. اي ان متغير الملكية الادارية يفسر ما قيمته 4.5% من المتغير التحفظ المحاسبي والباقي يرجع إلى عوامل اخرى، وان الانحراف المعياري لخطأ التقدير Std. Error of the Estimate كان 0.998726 وهو رقم منخفض، فكلما انخفض هذا النوع من الاخطاء كلما كان ذلك افضل من الناحية الإحصائية، كما يبين الجدول ان قيمة F المحسوبة بلغت 4.730 وهي اكبر من قيمتها الجدولية المحسوبة وفق درجات الحرية df (98,1) والبالغة 3.95 عند مستوى دلالة 5%، كما ان مستوى معنوية الاختبار Sig بلغت 0.032 وهي أقل من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار 0.05، وهذا ما يدل على ملائمة النموذج الاحصائي المستعمل لاختبار الفرضية.

ويبين الجدول (4-17) ان قيمة ميل معادلة الانحدار B_1 بلغت 0.242 والتي تبين تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع (بواسطة المعامل B)، وتشير القيمة الموجبة للمعامل B_1 إلى ان هناك تأثير طردي بين المتغيرين التابع والمستقل او بعبارة اخرى ان اي زيادة في المتغير المستقل (الملكية الادارية) بمقدار درجة واحدة يؤدي إلى الزيادة بمقدار 24,2% في المتغير التابع (التحفظ المحاسبي) مع ثبات كل المتغيرات الأخرى خارج نطاق الدراسة الحالي، وان قيمة T المحسوبة بلغت 2.175 وكان مستوى معنويتها قد بلغ 0.032 وهو أقل من 0.05 لذا يتم رفض فرضية الدراسة العدمية وقبول الفرضية البديلة أي ان هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للملكية الإدارية في التحفظ المحاسبي، حيث تتفق الدراسة مع ما جاء به كل من (Mustapha & (Mohammed et al., 2017) (Li et al., 2014) Ahmad, 2011

الفرضية الفرعية الثانية " لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين ملكية كبار المساهمين والتحفظ المحاسبي ".

لاختبار هذه الفرضية تم صياغة نموذج "الانحدار الخطي" الآتي:-

$$Con_{it} = B_0 + B_1 MSO_{it} + \varepsilon_{it}$$

وباستعمال البرنامج الاحصائي SPSS كانت النتائج كالآتي:-

جدول (4-18)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

Model	R	R Square	Adjusted R Square		Std. Error of the Estimate		
1	.188 ^a	.035	.026		1.004305		
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	3.623	1	3.623	3.592	.061 ^a	
	Residual	98.846	98	1.009			
	Total	102.469	99				
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		t	Sig.
		B	Std. Error	Beta			
1	(Constant)	.040	.101			.393	.695
	MSO	.191	.101	.188		1.895	.061

يبين الجدول رقم (4-18) ان قيمة الارتباط (R) بين المتغيرات بلغت 0.188, كما ان معامل التحديد R Square بلغ 0.035 والذي يمثل "القوة التفسيرية" للنموذج المستعمل. اي ان متغير ملكية كبار المساهمين يفسر ما قيمته 3.5% من المتغير التحفظ المحاسبي والباقي يرجع إلى عوامل اخرى, ان الانحراف المعياري لخطأ التقدير Std. Error of the Estimate كان 1.004305 وهو رقم منخفض، وكلما انخفض هذا النوع من الاخطاء كلما كان ذلك افضل من الناحية الإحصائية، كما يبين الجدول ايضا ان قيمة F المحسوبة بلغت 3.592 وهي اصغر من قيمتها الجدولية المحسوبة وفق درجات الحرية df (98,1) وبالغلة 3.95 عند مستوى دلالة 5%، وان مستوى معنوية الاختبار Sig بلغت 0.061 وهي اكبر من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار 0.05 وبذلك يتم قبول فرضية الدراسة العدمية، أي ليس هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لملكية كبار المساهمين في التحفظ المحاسبي، ويرى الباحث بأن نتائج الدراسة جاءت متفقة مع نتائج كل من (Song, 2015)، (Alkurdi et al., 2017).

يبين الجدول ايضا ان قيمة ميل معادلة الانحدار B_1 بلغت 0.242 والتي تبين تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع (بواسطة المعامل B)، وتشير القيمة الموجبة للمعامل B_1 إلى ان هنالك تأثير طردي بين المتغيرين التابع والمستقل او بعبارة اخرى ان اي زيادة في المتغير المستقل (الملكية كبار المساهمين) بمقدار درجة واحدة يؤدي إلى الزيادة بمقدار 24,2% في المتغير التابع (التحفظ المحاسبي) مع ثبات كل المتغيرات الأخرى خارج نطاق الدراسة الحالي.

الفرضية الفرعية الثالثة " لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين الملكية الحكومية والتحفظ المحاسبي ".

لاختبار هذه الفرضية تم صياغة نموذج "الانحدار الخطي" الآتي:-

$$Con_{it} = B_0 + B_1 GO_{it} + \varepsilon_{it}$$

وبأستعمال البرنامج الاحصائي SPSS كانت النتائج كالآتي:-

جدول (4-19)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

Model	R	R Square	Adjusted R Square		Std. Error of the Estimate	
1	.382 ^a	.146	.137		.944972	
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	14.958	1	14.958	16.750	.000 ^a
	Residual	87.511	98	.893		
	Total	102.469	99			
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.068	.095		.716	.476
	GO	.376	.092	.382	4.093	.000

يبين الجدول رقم (4-19) ان قيمة الارتباط (R) بين المتغيرات بلغت 0.382, وان معامل التحديد R Square بلغ 0.146 والذي يمثل "القوة التفسيرية" للنموذج المستعمل. اي ان متغير الملكية الحكومية يفسر ما قيمته 14.6% من المتغير التحفظ المحاسبي والباقي يرجع إلى عوامل اخرى, ان الانحراف المعياري لخطأ التقدير Std. Error of the Estimate كان 0.944972 وهو رقم منخفض، حيث كلما انخفض هذا النوع من الاخطاء كلما كان ذلك افضل من الناحية الإحصائية، ويبين الجدول ان قيمة F المحسوبة بلغت 16.750 وهي اكبر من قيمتها الجدولية المحسوبة وفق درجات الحرية df (98,1) والبالغة 3.95 عند مستوى دلالة 5%، كما ان مستوى معنوية الاختبار Sig بلغت 0.000 وهي أقل من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية

والمحدد سلفا بمقدار 0.05, وهذا ما يدل على ملائمة النموذج الاحصائي المستعمل لاختبار الفرضية.

كما يبين الجدول ان قيمة ميل معادلة الانحدار B_1 بلغت 0.376 والتي تبين تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع (بواسطة المعامل B), وتشير القيمة الموجبة للمعامل B_1 إلى ان هناك تأثير طردي بين المتغيرين التابع والمستقل او بعبارة اخرى ان اي زيادة في المتغير المستقل (الملكية الحكومية) بمقدار درجة واحدة يؤدي إلى الزيادة بمقدار 37,6% في المتغير التابع (التحفظ المحاسبي) مع ثبات كل المتغيرات الأخرى خارج نطاق الدراسة الحالي، كما ان قيمة T المحسوبة بلغت 4.093 عند مستوى معنويه قد بلغ 0.000 وهو أقل من 0.05 لذا يتم رفض فرضية الدراسة العدمية وقبول الفرضية البديلة أي ان هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للملكية الحكومية في التحفظ المحاسبي، ويرى الباحث ان نتائج الاختبار جاءت متفقة مع كل من (Ruch & Taylor, 2015)، (Mohammed et al., 2017b) ومتعارضة مع دراسة (Liu, 2019).

الفرضية الفرعية الرابعة "لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين الملكية المؤسسية والتحفظ المحاسبي".

لاختبار هذه الفرضية تم صياغة نموذج "الانحدار الخطي" الآتي:-

$$Con_{it} = B_0 + B_1 IO_{it} + \varepsilon_{it}$$

وباستعمال البرنامج الاحصائي SPSS كانت النتائج كالآتي:-

جدول (4-20)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate		
1	.514 ^a	.264	.257	.877024		
Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	27.090	1	27.090	35.220	.000 ^a
	Residual	75.379	98	.769		
	Total	102.469	99			

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.167	.091		1.836	.069
	IO	1.019	.172	.514	5.935	.000

يبين الجدول رقم (4-20) ان قيمة الارتباط (R) بين المتغيرات بلغت 0.514 وان معامل التحديد R Square بلغ 0.264 والذي يمثل "القوة التفسيرية" للنموذج المستعمل. اي ان متغير الملكية المؤسسية يفسر ما قيمته 26.4% من المتغير التحفظ المحاسبي والباقي يرجع إلى عوامل اخرى, كما ان الانحراف المعياري لخطأ التقدير Std. Error of the Estimate كان 877024. وهو رقم منخفض، وكلما انخفض هذا النوع من الاخطاء كلما كان ذلك افضل من الناحية الإحصائية، كما يبين الجدول أن قيمة F المحسوبة بلغت 35.220 وهي اكبر من قيمتها الجدولية المحسوبة وفق درجات الحرية (98,1) df والبالغة 3.95 عند مستوى دلالة 5%، وان مستوى معنوية الاختبار Sig بلغت 0.000 وهي أقل من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار 0.05، وهذا ما يدل على ملائمة النموذج الاحصائي المستعمل لاختبار الفرضية.

كما يبين الجدول ان قيمة ميل معادلة الانحدار B_1 بلغت 1.019 والتي تبين تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع (بواسطة المعامل B)، وتشير القيمة الموجبة للمعامل B_1 إلى ان هناك تأثير طردي بين المتغيرين التابع والمستقل اي بعبارة اخرى أن اي زيادة في المتغير المستقل (الملكية المؤسسية) بمقدار درجة واحدة يؤدي إلى الزيادة بمقدار 101,9% في المتغير التابع (التحفظ المحاسبي) مع ثبات كل المتغيرات الأخرى خارج نطاق الدراسة الحالي، وأن قيمة T المحسوبة بلغت 5.935 وكان مستوى معنويتها قد بلغ 0.000 وهو أقل من 0.05 لذا يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة أي ان هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للملكية المؤسسية في التحفظ المحاسبي، ويرى الباحث ان نتائج الاختبار جاءت متطابقة مع كل من (Majeed et al., 2017)، (Alkurdi et al., 2017)

الفرضية الفرعية الخامسة " لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين الملكية العائلية والتحفظ المحاسبي".

لاختبار هذه الفرضية تم صياغة نموذج "الانحدار الخطي" الآتي:-

$$Con_{it} = B_0 + B_1 FO_{it} + \varepsilon_{it}$$

وباستعمال البرنامج الاحصائي SPSS كانت النتائج كالآتي:-

جدول (4-21)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate		
1	.225 ^a	.051	.041	.996366		
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5.180	1	5.180	5.218	.025 ^a
	Residual	97.289	98	.993		
	Total	102.469	99			
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.033	.100		.331	.741
	FO	.213	.093	.225	2.284	.025

يبين الجدول رقم (4-21) ان قيمة الارتباط (R) بين المتغيرات بلغت 0.225 وان معامل التحديد R Square بلغ 0.051 والذي يمثل "القوة التفسيرية" للنموذج المستعمل. اي ان متغير الملكية العائلية يفسر ما قيمته 5.1% من المتغير التحفظ المحاسبي والباقي يرجع إلى عوامل اخرى, كما ان الانحراف المعياري لخطأ التقدير Std. Error of the Estimate كان 996366. وهو رقم منخفض، وكلما انخفض هذا النوع من الاخطاء كلما كان ذلك افضل من الناحية الإحصائية، كما يبين الجدول ان قيمة F المحسوبة بلغت 5.218 وهي اكبر من قيمتها

الجدولية المحسوبة وفق درجات الحرية $df (98,1)$ والبالغة 3.95 عند مستوى دلالة 5%، وان مستوى معنوية الاختبار Sig بلغت 0.025 وهي أقل من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفاً بمقدار 0.05، وهذا ما يدل على ملائمة النموذج الاحصائي المستعمل لاختبار الفرضية.

كما يبين الجدول ان قيمة ميل معادلة الانحدار B_1 بلغت 0.213 والتي تبين تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع (بواسطة المعامل B)، وتشير القيمة الموجبة للمعامل B_1 إلى ان هنالك تأثير طردي بين المتغيرين التابع والمستقل او بعبارة اخرى ان اي زيادة في المتغير المستقل (الملكية العائلية) بمقدار درجة واحدة يؤدي إلى الزيادة بمقدار 21.3% في المتغير التابع (التحفظ المحاسبي) مع ثبات كل المتغيرات الأخرى خارج نطاق الدراسة الحالي، وان قيمة T المحسوبة بلغت 2.284 وكان مستوى معنويتها قد بلغ 0.025 وهو أقل من 0.05 لذا يتم رفض فرضية الدراسة العدمية وقبول الفرضية البديلة أي ان هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للملكية العائلية في التحفظ المحاسبي، ويرى الباحث ان نتائج الاختبار جاءت متطابقة مع دراسة كل من (Pothof, 2011) (Bouzgarrou & Navatte, 2013)، (S. Chen et al., 2014).

الفرضية الرئيسية الثانية:- " لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات.

لاختبار هذه الفرضية تم صياغة نموذج "الانحدار الخطي" الآتي:-

$$IA_{it} = B_0 + B_1 Con_{it} + \varepsilon_{it}$$

وبأستعمال البرنامج الاحصائي SPSS كانت النتائج كالآتي:-

جدول (4-22)

ملخص نموذج اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

Model Summary ^b				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.336 ^a	.113	.104	.776639
a. Predictors: (Constant), Con				
b. Dependent Variable: IA				

يبين الجدول رقم (4-22) ملخص النموذج اعلاه model summary أن قيمة الارتباط (R) بين المتغيرات بلغت 0.336، وأن معامل التحديد R Square بلغ 0.113 والذي يمثل "القوة التفسيرية" للنموذج المستعمل. أي أن متغير التحفظ المحاسبي يفسر ما قيمته 38% من التغير في عدم تماثل المعلومات والباقي يرجع إلى عوامل أخرى، كما ان الانحراف المعياري لخطأ التقدير Std. Error of the Estimate كان 776639,0 وهو رقم منخفض، حيث كلما انخفض هذا النوع من الاخطاء كلما كان ذلك افضل من الناحية الاحصائية.

جدول (4-23)

تباين اختبار الفرضية الرئيسية الثانية

ANOVA ^b						
Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	7.535	1	7.535	12.492	.001 ^a
	Residual	59.110	98	.603		
	Total	66.645	99			

يبين الجدول رقم (4-23) التباين اعلاه anova ان قيمة F المحسوبة بلغت 12.492 وهي اكبر من قيمتها الجدولية المحسوبة وفق درجات الحرية df (98,1) والبالغة 3.95 عند مستوى دلالة 5%، وأن مستوى معنوية الاختبار Sig بلغت 0.001 وهي أقل من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار 0.05، وهذا ما يدل على ملائمة النموذج الاحصائي المستعمل لاختبار الفرضية.

جدول رقم (4-24)

معاملات دالة الانحدار للفرضية الرئيسية الثانية

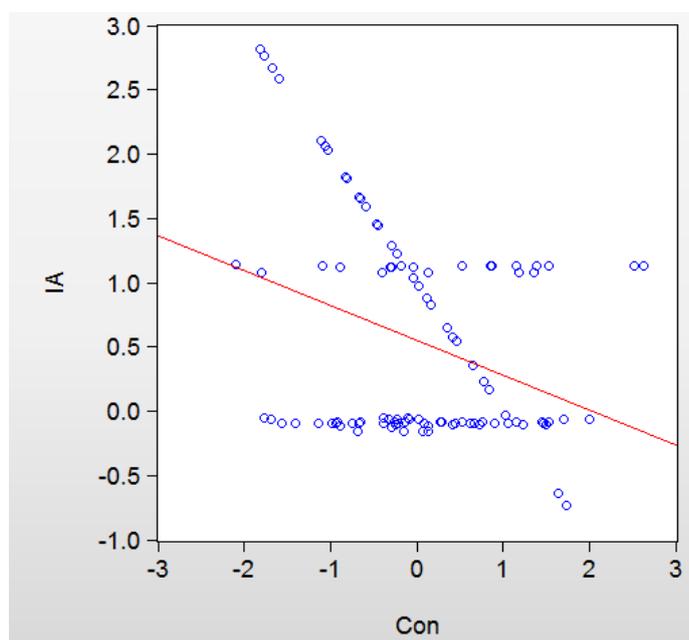
Coefficients ^a					
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
	B	Std. Error	Beta		

	(Constant)	.551	.078		7.097	.000
1	Con	-.271	.077	-.336	- 3.534	.001

يبين جدول معاملات دالة الانحدار **Coefficients** ان قيمة ثابت معادلة الانحدار B_0 بلغت 0.551, وان قيمة ميل معادلة الانحدار B_1 بلغت -0.271 والتي تبين تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع (بواسطة المعامل B), وتشير القيمة السالبة للمعامل B_1 إلى ان هناك تأثير عكسي بين المتغيرين التابع والمستقل او بعبارة اخرى ان اي زيادة في متغير (التحفظ المحاسبي) بمقدار درجة واحدة يؤدي إلى النقصان بمقدار 27,1% في المتغير التابع (عدم تماثل المعلومات) مع ثبات كل المتغيرات المستقلة الاخرى. والشكل الآتي يؤكد العلاقة العكسية بين المتغيرين إذ يشير الاتجاه النازل للمنحنى إلى تلك العلاقة:-

شكل (3-4)

العلاقة بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات



كما يشير الجدول رقم (4-24) ان قيمة T لمتغير Con بلغت 3.534 وبمستوى معنوية 0.001 وهو أقل من مستوى الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحددة مسبقا بمقدار 0.05, وهذا يعني ان بيانات العينة قد وفرت دليلا مقنعا على رفض فرضية الدراسة العدمية وقبول الفرضية البديلة لثبوت الاثر احصائيا وهذا يعني أن هناك تأثير ذو دلالة احصائية للتحفظ المحاسبي في عدم تماثل المعلومات، ويرى الباحث أن نتائج التحليل الاحصائي جاءت متفقة مع

نتائج عدد من الدراسات (García Lara et al., 2014)، (Aminu & Hassan, 2016)، (Cho & Choi, 2016)، (رشوان, 2017).

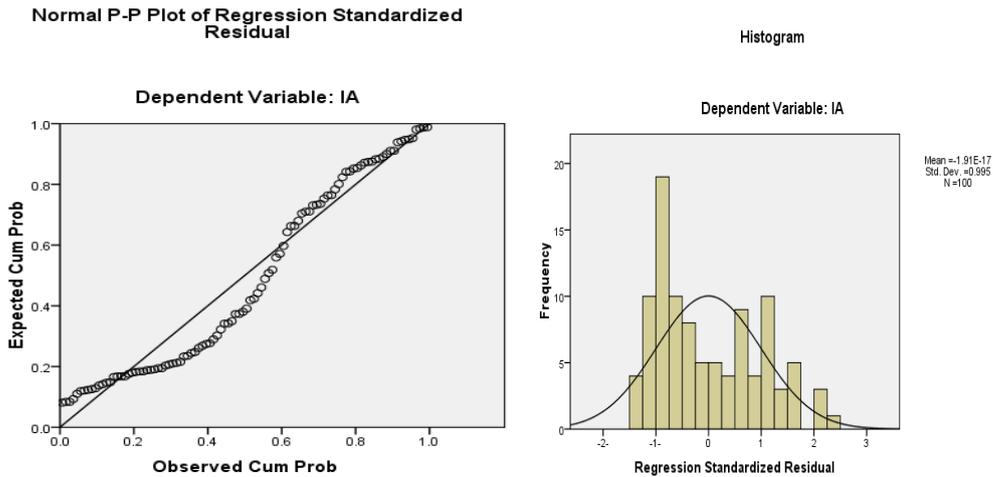
ويمكن إعادة صياغة معادلة الانحدار التي اعتمدت في اختبار الفرضية على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها والتي يمكن استخدامها لغرض التنبؤ بالشكل الآتي:-

$$IA = 0.551 - 0.271 * Con$$

ويعرض الشكل الآتي المدرج التكراري والذي يبين التوزيع الطبيعي للبواقي الاحصائية لمعادلة الانحدار والذي يبين دقة معادلة الانحدار السابقة، ويبين الشكل استيفاء شروط اختبار تحليل الانحدار بشكل بياني من خلال توزيع النقاط حول الخط المستقيم وهذا يثبت أن البواقي الاحصائية تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم (4-4)

المدرج التكراري والتوزيع الطبيعي لبواقي الفرضية الرئيسية الثانية



الفرضية الرئيسية الثالثة :- " لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لهياكل الملكية على عدم تماثل المعلومات ":-

لاختبار هذه الفرضية تم صياغة نموذج "الانحدار الخطي" الآتي:-

$$IA_{it} = B_0 + B_1 OS_{it} + \varepsilon_{it}$$

وبأستعمال البرنامج الاحصائي SPSS كانت النتائج كالآتي:-

جدول (4-25)

ملخص نموذج اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

Model Summary ^b				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.687 ^a	.472	.467	.599162
a. Predictors: (Constant), OS				
b. Dependent Variable: IA				

يبين الجدول رقم (4-25) ملخص النموذج اعلاه model summary ان قيمة الارتباط (R) بين المتغيرات بلغت 0.687, وان معامل التحديد R Square بلغ 0.472 والذي يمثل "القوة التفسيرية" للنموذج المستعمل . اي ان متغير هياكل الملكية يفسر ما قيمته 47.2% من التغير في عدم تماثل المعلومات والباقي يرجع إلى عوامل اخرى , كما ان الانحراف المعياري لخطأ التقدير Std. Error of the Estimate كان 599162,0 وهو رقم منخفض، حيث كلما انخفض هذا النوع من الاخطاء كلما كان ذلك افضل من الناحية الاحصائية.

جدول (4-26)

تباين اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة

ANOVA ^b						
Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	31.464	1	31.464	87.644	.000 ^a
	Residual	35.182	98	.359		
	Total	66.645	99			

يبين الجدول رقم (4-26) التباين في اعلاه anova ان قيمة F المحسوبة بلغت 87.644 وهي اكبر من قيمتها الجدولية المحسوبة على وفق درجات الحرية df (98,1) والبالغة 3.95 عند

مستوى دلالة 5%، وأن مستوى معنوية الاختبار Sig بلغت 0.00 وهي أقل من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفاً بمقدار 0.05، وهذا ما يدل على ملائمة النموذج الاحصائي المستعمل لاختبار الفرضية.

جدول رقم (4-27)

معاملات دالة الانحدار للفرضية الرئيسية الثالثة

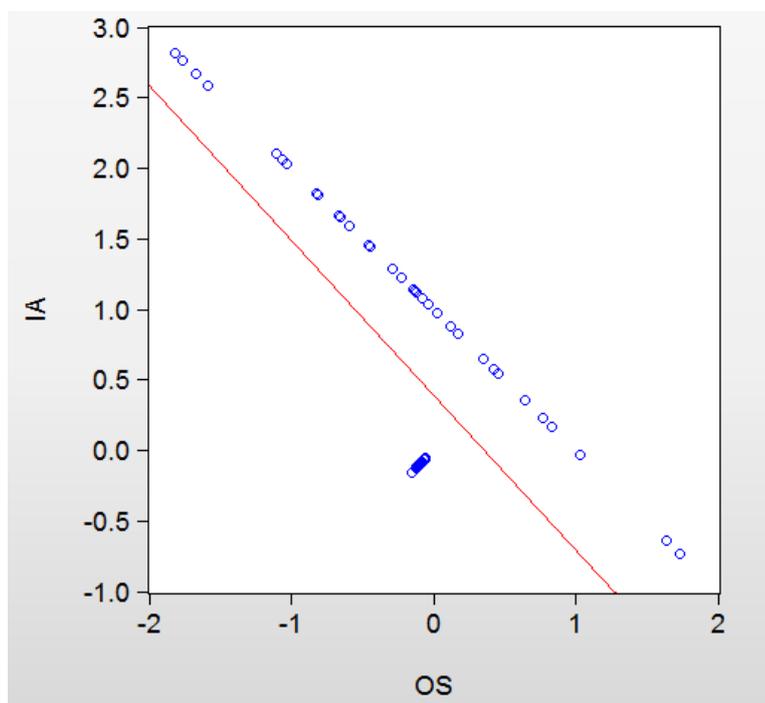
Coefficients ^a					
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.392	.062	6.323	.000
	OS	-1.098	.117	-9.362	.000

ويبين جدول رقم (4-27) معاملات دالة الانحدار **Coefficients** ان قيمة ثابت معادلة

الانحدار B_0 بلغت 0.392، وأن قيمة ميل معادلة الانحدار B_1 بلغت -1.098 والتي تبين تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع (بواسطة المعامل B)، وتشير القيمة السالبة للمعامل B_1 إلى ان هنالك تأثير عكسي بين المتغيرين التابع والمستقل او بعبارة اخرى ان اي زيادة في متغير (هياكل الملكية) بمقدار درجة واحدة يؤدي إلى النقصان بمقدار 109,8% في المتغير التابع (عدم تماثل المعلومات) مع ثبات كل المتغيرات المستقلة الاخرى. والشكل الآتي يؤكد العلاقة العكسية بين المتغيرين إذ يشير الاتجاه النازل للمنحنى إلى تلك العلاقة:-

شكل (4-5)

العلاقة بين هياكل الملكية وعدم تماثل المعلومات



كما يشير الجدول رقم (4-27) أن قيمة T لمتغير OS بلغت- 9.362 وبمستوى معنوية 0.000 وهو أقل من مستوى الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحددة مسبقا بمقدار 0.05، وهذا يعني ان بيانات العينة قد وفرت دليلا مقنعا على رفض فرضية الدراسة العدمية وقبول الفرضية البديلة لثبوت الاثر احصائيا وهذا يعني أن هنالك تأثير ذو دلالة احصائية لهياكل الملكية في عدم تماثل المعلومات.

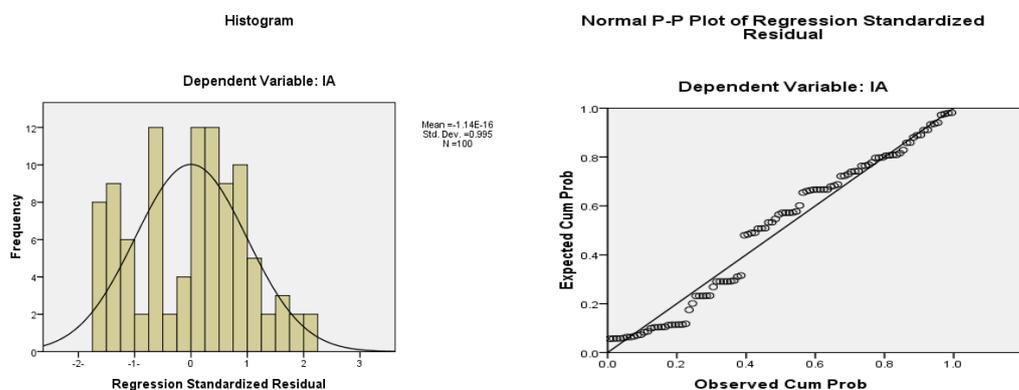
ويمكن اعادة صياغة معادلة الانحدار التي اعتمدت في اختبار الفرضية على ضوء النتائج التي تم التوصل اليها والتي يمكن استخدامها لغرض التنبؤ بالشكل الآتي:-

$$IA = 0.392 - 2.098 * OS$$

ويعرض الشكل الآتي المدرج التكراري والذي يبين التوزيع الطبيعي للبواقي الاحصائية لمعادلة الانحدار والذي يبين دقة معادلة الانحدار السابقة، ويبين الشكل استيفاء شروط اختبار تحليل الانحدار بشكل بياني من خلال توزيع النقاط حول الخط المستقيم وهذا يثبت أن البواقي الاحصائية تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم (4-6)

المدرج التكراري والتوزيع الطبيعي لبواقي الفرضية الرئيسية الثالثة



الفرضية الفرعية الأولى:- " لا يوجد اثر نو دلالة احصائية بين الملكية الادارية وعدم تماثل المعلومات "

جدول (4-28)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الاولى

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate		
1	.528 ^a	.279	.271	.700327		
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	18.580	1	18.580	37.883	.000 ^a
	Residual	48.065	98	.490		
	Total	66.645	99			
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		T	Sig.
	B	Std. Error	Beta			

1	(Constant)	.484	.071		6.846	.000
	MO	-.480	.078	-.528	-6.155	.000

يبين الجدول رقم (4-28) أن قيمة الارتباط (R) بين المتغيرات بلغت 0.528 وان معامل التحديد R Square بلغ 0.279 والذي يمثل "القوة التفسيرية" للنموذج المستعمل. اي ان متغير الملكية الادارية يفسر ما قيمته 27.9% من المتغير عدم تماثل المعلومات يرجع الباقي إلى عوامل اخرى ,كما أن الانحراف المعياري لخطأ التقدير Std. Error of the Estimate كان 0.700327 وهو رقم منخفض، حيث كلما انخفض هذا النوع من الاخطاء كلما كان ذلك افضل من الناحية الإحصائية، كما يبين الجدول أن قيمة F المحسوبة بلغت 37.883 وهي اكبر من قيمتها الجدولية المحسوبة وفق درجات الحرية df (98,1) والبالغة 3.95 عند مستوى دلالة 5%، وأن مستوى معنوية الاختبار Sig بلغت 0.000 وهي أقل من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار 0.05, وهذا ما يدل على ملائمة النموذج الاحصائي المستعمل لاختبار الفرضية.

ويبين الجدول ان قيمة ميل معادلة الانحدار B_1 بلغت -0.480 والتي تبين تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع (بواسطة المعامل B), وتشير القيمة السالبة للمعامل B_1 إلى ان هنالك تأثير عكسي بين المتغيرين التابع والمستقل او بعبارة اخرى ان اي زيادة في المتغير المستقل (الملكية الادارية) بمقدار درجة واحدة يؤدي إلى النقصان بمقدار 48% في المتغير التابع (عدم تماثل المعلومات) مع ثبات كل المتغيرات الأخرى خارج نطاق الدراسة الحالي، كما أن قيمة T المحسوبة بلغت -6.155 وكان مستوى معنويتها قد بلغ 0.000 وهو أقل من 0.05 لذا يتم رفض فرضية الدراسة العدمية وقبول الفرضية البديلة أي ان هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للملكية الادارية في عدم تماثل المعلومات، ويرى الباحث ان نتائج التحليل الاحصائي جاءت متفقة مع نتائج عدد من الدراسات (Khiari, 2013)، (Liu, 2016) (النمكي, 2020).

الفرضية الفرعية الثانية:- " لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين ملكية كبار المساهمين وعدم تماثل المعلومات"

جدول (4-29)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate		
1	.512 ^a	.262	.255	.708255		
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	17.486	1	17.486	34.859	.000 ^a
	Residual	49.159	98	.502		
	Total	66.645	99			
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.516	.071		7.270	.000
	MSO	-.419	.071	-.512	-5.904	.000

يبين الجدول رقم (4-29) أن قيمة الارتباط (R) بين المتغيرات بلغت 0.512 وأن معامل التحديد R Square بلغ 0.262 والذي يمثل "القوة التفسيرية" للنموذج المستعمل. أي أن متغير ملكية كبار المساهمين يفسر ما قيمته 26.2% من المتغير عدم تماثل المعلومات ويرجع الباقي إلى عوامل أخرى، كما أن الانحراف المعياري لخطأ التقدير Std. Error of the Estimate كان 0.708255 وهو رقم منخفض، حيث كلما انخفض هذا النوع من الأخطاء كلما كان ذلك أفضل من الناحية الإحصائية، كما يبين الجدول أن قيمة F المحسوبة بلغت 34.859 وهي أكبر من قيمتها الجدولية المحسوبة وفق درجات الحرية df (98,1) والبالغة 3.95 عند مستوى دلالة 5%، وأن مستوى معنوية الاختبار Sig بلغت 0.000 وهي أقل من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفاً بمقدار 0.05، وهذا ما يدل على ملائمة النموذج الإحصائي المستعمل لاختبار الفرضية.

كما يبين الجدول أن قيمة ميل معادلة الانحدار B_1 بلغت -0.419 والتي تبين تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع (بواسطة المعامل B)، وتشير القيمة السالبة للمعامل B_1 إلى أن هناك تأثير عكسي بين المتغيرين التابع والمستقل أو بعبارة أخرى أن أي زيادة في المتغير المستقل (ملكية كبار المساهمين) بمقدار درجة واحدة يؤدي إلى النقصان بمقدار 41.9% في المتغير التابع (عدم تماثل المعلومات) مع ثبات كل المتغيرات الأخرى خارج نطاق الدراسة الحالي، وأن قيمة T المحسوبة بلغت -5.904 وكان مستوى معنويتها قد بلغ 0.000 وهو أقل من 0.05 لذا يتم رفض فرضية الدراسة العدمية وقبول الفرضية البديلة أي أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية لملكية كبار المساهمين في عدم تماثل المعلومات، لذا يرى الباحث اتفاق نتائج التحليل مع الدراسات التي تناولت نفس المتغيرين (Agnes Cheng & Reitenga, 2009)، (Dou et al., 2013)، (عوض, 2016).

الفرضية الفرعية الثالثة:- " لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين الملكية الحكومية وعدم تماثل المعلومات"

جدول (4-30)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثالثة

Model	R	R Square	Adjusted R Square		Std. Error of the Estimate	
1	.315 ^a	.099	.090		.782680	
Model	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.	
1	Regression	6.612	1	6.612	10.793	.001 ^a
	Residual	60.034	98	.613		
	Total	66.645	99			
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients		T	Sig.
	B	Std. Error	Beta			
1	(Constant)	.517	.079		6.565	.000

	GO	-0.250	.076	-0.315	-3.285	.001
--	----	--------	------	--------	--------	------

يبين الجدول رقم (4-30) أن قيمة الارتباط (R) بين المتغيرات بلغت 0.315 وأن معامل التحديد R Square بلغ 0.099 والذي يمثل "القوة التفسيرية" للنموذج المستعمل. أي أن متغير الملكية الحكومية يفسر ما قيمته 9.9% من المتغير عدم تماثل المعلومات ويرجع الباقي إلى عوامل أخرى كما أن الانحراف المعياري لخطأ التقدير Std. Error of the Estimate كان 0.782680 وهو رقم منخفض، حيث كلما انخفض هذا النوع من الأخطاء كلما كان ذلك أفضل من الناحية الإحصائية، ويبين الجدول أيضا أن قيمة F المحسوبة بلغت 10.793 وهي أكبر من قيمتها الجدولية المحسوبة وفق درجات الحرية (98,1) df والبالغة 3.95 عند مستوى دلالة 5%، وأن مستوى معنوية الاختبار Sig بلغت 0.001 وهي أقل من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار 0.05، وهذا ما يدل على ملائمة النموذج الإحصائي المستعمل لاختبار الفرضية.

كما يبين الجدول أن قيمة ميل معادلة الانحدار B_1 بلغت -0.250 والتي تبين تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع (بواسطة المعامل B)، وتشير القيمة السالبة للمعامل B_1 إلى أن هنالك تأثير عكسي بين المتغيرين التابع والمستقل أو بعبارة أخرى أن أي زيادة في المتغير المستقل (الملكية الحكومية) بمقدار درجة واحدة يؤدي إلى النقصان بمقدار 25% في المتغير التابع (عدم تماثل المعلومات) مع ثبات كل المتغيرات الأخرى خارج نطاق الدراسة الحالي، وأن قيمة T المحسوبة بلغت -3.285 وكان مستوى معنويتها قد بلغ 0.001 وهو أقل من 0.05 لذا يتم رفض فرضية الدراسة العدمية وقبول الفرضية البديلة أي أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للملكية الحكومية في عدم تماثل المعلومات، يرى الباحث أن نتائج الدراسة جاءت متفقة مع دراسة (Tong, 2010)، (Juhmani, 2013).

الفرضية الفرعية الرابعة:- " لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين الملكية المؤسسية وعدم تماثل المعلومات "

جدول (4-31)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة

Model	R	R Square	Adjusted R Square		Std. Error of the Estimate	
1	.682 ^a	.465	.459		.603446	
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	30.959	1	30.959	85.017	.000 ^a
	Residual	35.686	98	.364		
	Total	66.645	99			
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.394	.062		6.312	.000
	IO	-1.090	.118	-.682	-9.220	.000

يبين الجدول رقم (4-31) أن قيمة الارتباط (R) بين المتغيرات بلغت 0.682 وأن معامل التحديد R Square بلغ 0.465 والذي يمثل "القوة التفسيرية" للنموذج المستعمل. أي أن متغير الملكية المؤسسية يفسر ما قيمته 46.5% من المتغير عدم تماثل المعلومات ويرجع الاقي إلى عوامل أخرى كما أن الانحراف المعياري لخطأ التقدير Std. Error of the Estimate كان 0.603446 وهو رقم منخفض، حيث كلما انخفض هذا النوع من الأخطاء كلما كان ذلك أفضل من الناحية الإحصائية، كما يبين الجدول أيضاً أن قيمة F المحسوبة بلغت 85.017 وهي أكبر من قيمتها الجدولية المحسوبة وفق درجات الحرية df (98,1) والبالغة 3.95 عند مستوى دلالة 5%، وأن مستوى معنوية الاختبار Sig بلغت 0.000 وهي أقل من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفاً بمقدار 0.05، وهذا ما يدل على ملائمة النموذج الإحصائي المستعمل لاختبار الفرضية.

كما يبين الجدول ان قيمة ميل معادلة الانحدار B_1 بلغت -1.090 والتي تبين تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع (بواسطة المعامل B), وتشير القيمة السالبة للمعامل B_1 إلى أن هناك تأثير عكسي بين المتغيرين التابع والمستقل او بعبارة اخرى ان اي زيادة في المتغير المستقل (الملكية المؤسسية) بمقدار درجة واحدة يؤدي إلى النقصان بمقدار 109% في المتغير التابع (عدم تماثل المعلومات) مع ثبات كل المتغيرات الأخرى خارج نطاق الدراسة الحالي، وأن قيمة T المحسوبة بلغت -9.220 وكان مستوى معنويتها قد بلغ 0.000 وهو أقل من 0.05 لذا يتم رفض فرضية الدراسة العدمية وقبول الفرضية البديلة أي ان هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للملكية المؤسسية في عدم تماثل المعلومات، يرى الباحث ان نتائج الدراسة جاءت متفقة مع دراسة (Hjelm & Sundin, 2016)، (Nagata & Nguyen, 2017)،

الفرضية الفرعية الخامسة:- " لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين الملكية العائلية وعدم تماثل المعلومات "

جدول (4-32)

نتائج اختبار الفرضية الفرعية الخامسة

Model	R	R Square	Adjusted R Square		Std. Error of the Estimate	
1	.516 ^a	.266	.258		.706518	
Model		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	17.727	1	17.727	35.513	.000 ^a
	Residual	48.918	98	.499		
	Total	66.645	99			
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.533	.071		7.536	.000
	FO	-.395	.066	-.516	-5.959	.000

يبين الجدول رقم (4-32) أن قيمة الارتباط (R) بين المتغيرات بلغت 0.516 وأن معامل التحديد R Square بلغ 0.266 والذي يمثل "القوة التفسيرية" للنموذج المستعمل. أي أن متغير الملكية العائلية يفسر ما قيمته 26.6% من المتغير عدم تماثل المعلومات ويرجع الباقي إلى عوامل أخرى كما أن الانحراف المعياري لخطأ التقدير Std. Error of the Estimate كان 0.706518 وهو رقم منخفض، حيث كلما انخفض هذا النوع من الأخطاء كلما كان ذلك أفضل من الناحية الإحصائية، كما يبين الجدول أيضاً أن قيمة F المحسوبة بلغت 35.513 وهي أكبر من قيمتها الجدولية المحسوبة وفق درجات الحرية df (98,1) وبالدرجة 3.95 عند مستوى دلالة 5%، وأن مستوى معنوية الاختبار Sig بلغت 0.000 وهي أقل من قيمة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفاً بمقدار 0.05، وهذا ما يدل على ملائمة النموذج الإحصائي المستعمل لاختبار الفرضية.

كما يبين الجدول أن قيمة ميل معادلة الانحدار B_1 بلغت -0.395 والتي تبين تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع (بواسطة المعامل B)، وتشير القيمة السالبة للمعامل B_1 إلى أن هناك تأثير عكسي بين المتغيرين التابع والمستقل أو بعبارة أخرى أن أي زيادة في المتغير المستقل (الملكية العائلية) بمقدار درجة واحدة يؤدي إلى النقصان بمقدار 39.5% في المتغير التابع (عدم تماثل المعلومات) مع ثبات كل المتغيرات الأخرى خارج نطاق الدراسة الحالي، وأن قيمة T المحسوبة بلغت -5.959 وكان مستوى معنويتها قد بلغ 0.000 وهو أقل من 0.05 لذا يتم رفض فرضية الدراسة العدمية وقبول الفرضية البديلة أي أن هناك تأثير ذو دلالة إحصائية للملكية العائلية في عدم تماثل المعلومات، يرى الباحث أن نتائج الدراسة جاءت متفقة مع دراسة (Ismail et al., 2014)، (Yohan, 2015)، (Jara et al., 2019).

الفرضية الرئيسية الرابعة :- " لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لهياكل الملكية على عدم تماثل المعلومات من خلال التحفظ المحاسبي "

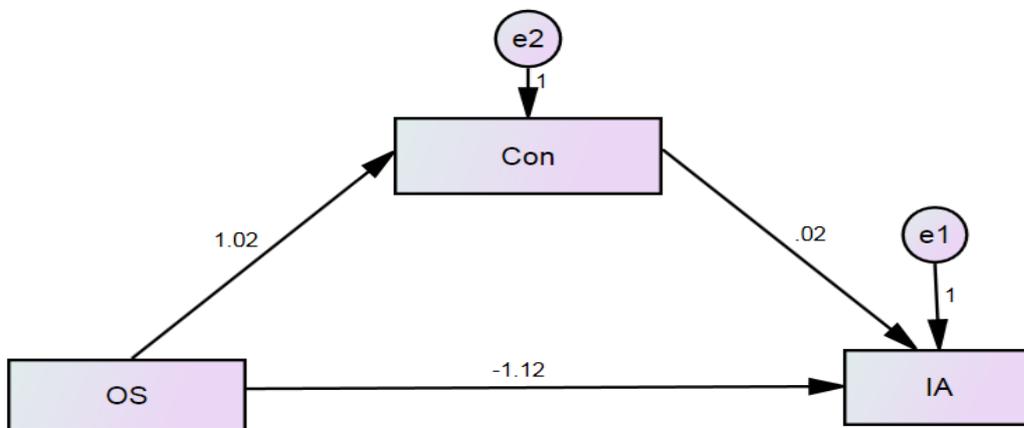
لغرض اختبار هذه الفرضية سيتم استخدام تحليل المسار Path Analysis وهو تحليل يأخذ بنظر الاعتبار العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير الوسيط عند قياس تأثيرهما في المتغير التابع، إذ أظهرت نتائج الفرضيات السابقة تحقق شروط تحليل المسار وكالاتي:-

- 1- ان هناك تأثير للمتغير المستقل (هياكل الملكية) في المتغير الوسيط (التحفظ المحاسبي) وهذا ما تم اثباته في الفرضية الرئيسية الأولى وفرضياتها الفرعية.
- 2- ان يكون هناك تأثير للمتغير الوسيط (التحفظ المحاسبي) في المتغير التابع (عدم تماثل المعلومات) وهذا ما تم اثباته في الفرضية الثانية.

وباستعمال برنامج Amos الاحصائي تم رسم المسار كما في الشكل الآتي:-

الشكل (7-4)

نموذج تحليل المسار لاختبار الفرضية الرئيسية الرابعة



كانت النتائج كالآتي:-

جدول (4-33)

نتائج تحليل المسار لاختبار الفرضية الرئيسية الرابعة

Regression Weights: (Group number 1 - Default model)						
Path			Estimate	S.E.	C.R.	P
Con	<---	OS	1.016	.171	5.943	.000
IA	<---	OS	-1.116	.136	-8.214	.000
IA	<---	Con	.018	.069	.257	.797

نلاحظ من الجدول رقم (4-33) ان نتائج تحليل المسار قد اسفرت عن تأثير معنوي من الناحية الإحصائية للمتغير المستقل (هياكل الملكية) في المتغير الوسيط (التحفظ المحاسبي)، وكذلك للمتغير المستقل (هياكل الملكية) في المتغير التابع (عدم تماثل المعلومات) لان مستوى معنوية الاختبار P كانت 0.000 وهي أقل من مستوى الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار 0.05، الا ان تأثير المتغير الوسيط (التحفظ المحاسبي) في المتغير التابع (عدم تماثل المعلومات) كان غير معنوي من الناحية الإحصائية لان مستوى معنويته بلغت 0.797 وهي اكبر بكثير من 0.05، وبالتالي فإن هذا يشير إلى ان تأثير المتغير المستقل (هياكل الملكية) في المتغير التابع (عدم تماثل المعلومات) هو تأثير مباشر وليس من خلال المتغير

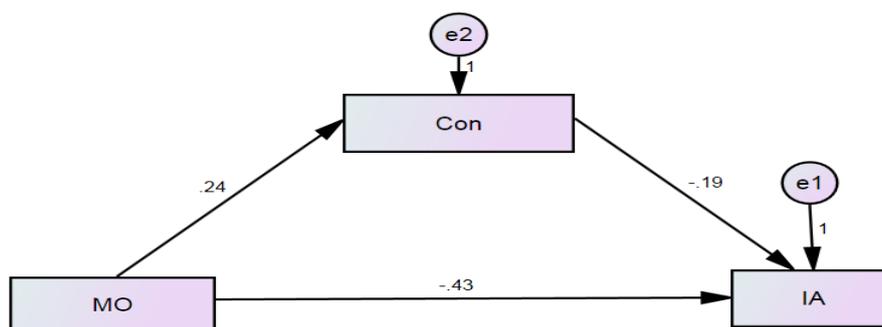
الوسيط (التحفظ المحاسبي)، وبالتالي يتم قبول فرضية الدراسة العدمية أي ليس هناك تأثير ذو دلالة احصائية لهياكل الملكية في عدم تماثل المعلومات من خلال التحفظ المحاسبي.

الفرضية الفرعية الاولى :- " لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للملكية الادارية في عدم تماثل المعلومات من خلال التحفظ المحاسبي "

وبأستعمال برنامج Amos الاحصائي تم رسم المسار كما في الشكل الآتي:-

الشكل (8-4)

نموذج تحليل المسار لاختبار الفرضية الفرعية الاولى



كانت النتائج كالتالي:-

جدول (34-4)

نتائج تحليل المسار لاختبار الفرضية الفرعية الاولى

Regression Weights: (Group number 1 - Default model)						
path			Estimate	S.E.	C.R.	P
Con	<---	MO	.242	.111	2.186	.029
IA	<---	MO	-.435	.077	-5.678	.000
IA	<---	Con	-.189	.068	-2.777	.005

نلاحظ من الجدول رقم (34-4) ان نتائج تحليل المسار جميعها كانت معنوية من الناحية الإحصائية لان مستوى معنويتها P اصغر من نسبة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار 0.05 ، وهذا يعني ان متغير التحفظ المحاسبي يلعب دور المتغير الوسيط في تأثير الملكية الإدارية في عدم تماثل المعلومات، ولان مسار تأثير المتغير المستقل (الملكية الإدارية) في

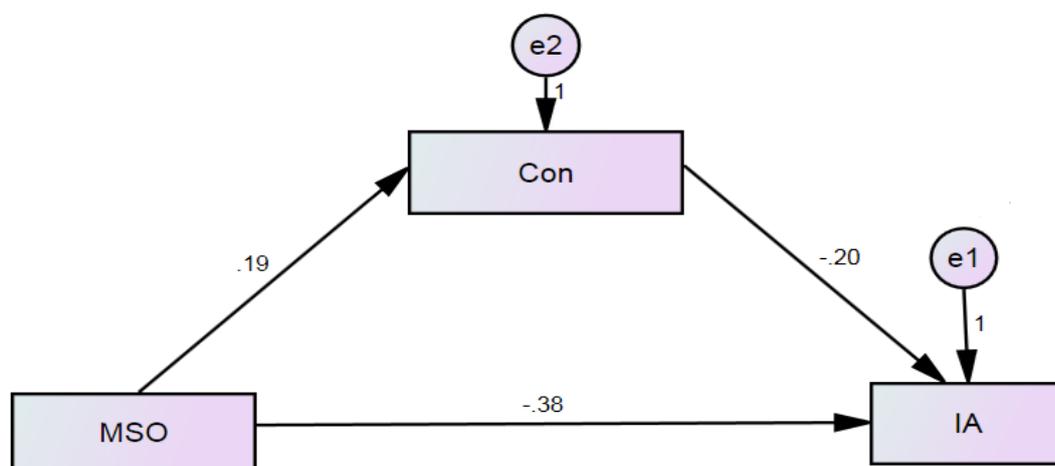
المتغير التابع (عدم تماثل المعلومات) لا يزال يتمتع بالمعنوية الإحصائية فهذا يعني ان وساطة متغير التحفظ المحاسبي هي وساطة جزئية وليست كاملة وفي كل الأحوال فإن نتائج التحليل تشير إلى رفض لفرضية الدراسة العدمية وقبول فرضية الدراسة البديلة أي ان هناك تأثير ذو دلالة احصائية لملكية الادارية في عدم تماثل المعلومات من خلال التحفظ المحاسبي.

الفرضية الفرعية الثانية :- " لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لملكية كبار المساهمين في عدم تماثل المعلومات من خلال التحفظ المحاسبي "

وباستعمال برنامج Amos الاحصائي تم رسم المسار كما في الشكل الآتي:-

الشكل (9-4)

نموذج تحليل المسار لاختبار الفرضية الفرعية الثانية



كانت النتائج كالاتي:-

جدول (35-4)

نتائج تحليل المسار لاختبار الفرضية الفرعية الثانية

Regression Weights: (Group number 1 - Default model)						
Path		Estimate	S.E.	C.R.	P	
Con	<--- MSO	.191	.100	1.906	.057	
IA	<--- MSO	-.381	.069	-5.526	.000	
IA	<--- Con	-.201	.068	-2.952	.003	

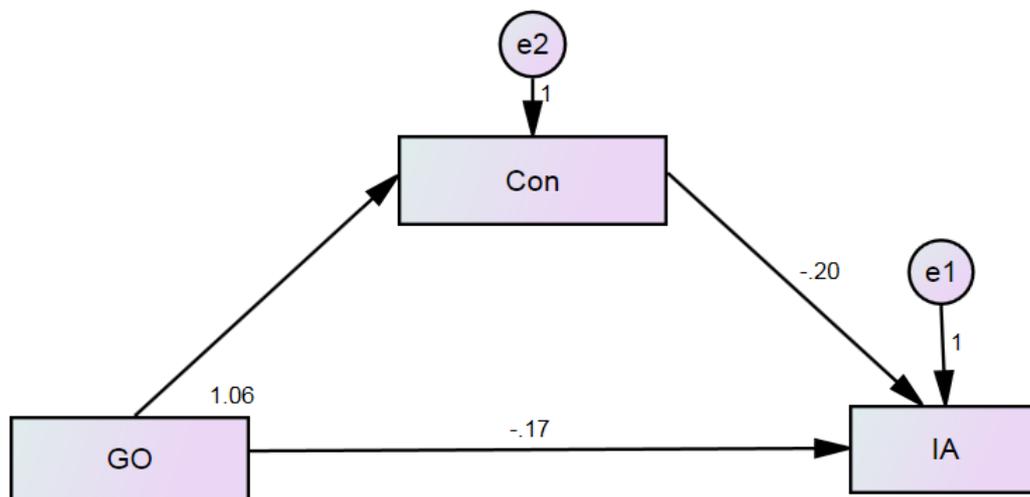
نلاحظ من الجدول رقم (4-35) ان نتائج تحليل المسار قد اسفرت عن تأثير معنوي من الناحية الإحصائية للمتغير المستقل (ملكية كبار المساهمين) في المتغير التابع (عدم تماثل المعلومات)، وكذلك للمتغير الوسيط (التحفظ المحاسبي) في المتغير التابع (عدم تماثل المعلومات) لان مستوى معنوية الاختبار P كانت 0.000 وهي أقل من مستوى الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار 0.05، الا أن تأثير المتغير المستقل (ملكية كبار المساهمين) في المتغير التابع (عدم تماثل المعلومات) كان غير معنوي من الناحية الاحصائية لان مستوى معنويته بلغت 0.057 وهي اكبر من 0.05، وبالتالي فإن هذا يشير إلى ان تأثير المتغير المستقل (ملكية كبار المساهمين) في المتغير التابع (عدم تماثل المعلومات) هو تأثير غير مباشر يتم من خلال المتغير الوسيط (التحفظ المحاسبي) وهنا فإن المتغير الوسيط (التحفظ المحاسبي) يتمتع بالوساطة الكاملة وليست الجزئية، وبالتالي يتم رفض فرضية الدراسة العدمية وقبول فرضية الدراسة البديلة أي ان هناك تأثير ذو دلالة احصائية لملكية كبار المساهمين في عدم تماثل المعلومات من خلال التحفظ المحاسبي.

الفرضية الفرعية الثالثة :- " لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للملكية الحكومية وعدم تماثل المعلومات من خلال التحفظ المحاسبي "

وباستعمال برنامج Amos الاحصائي تم رسم المسار كما في الشكل الأتي:-

الشكل (4-10)

نموذج تحليل المسار لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة



وكانت النتائج كالأتي:-

جدول (4-36)

نتائج تحليل المسار لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة

Regression Weights: (Group number 1 - Default model)						
Path		Estimate	S.E.	C.R.	P	
Con	<---	GO	.376	.091	4.114	.000
IA	<---	GO	-.173	.079	-2.184	.029
IA	<---	Con	-.204	.081	-2.527	.011

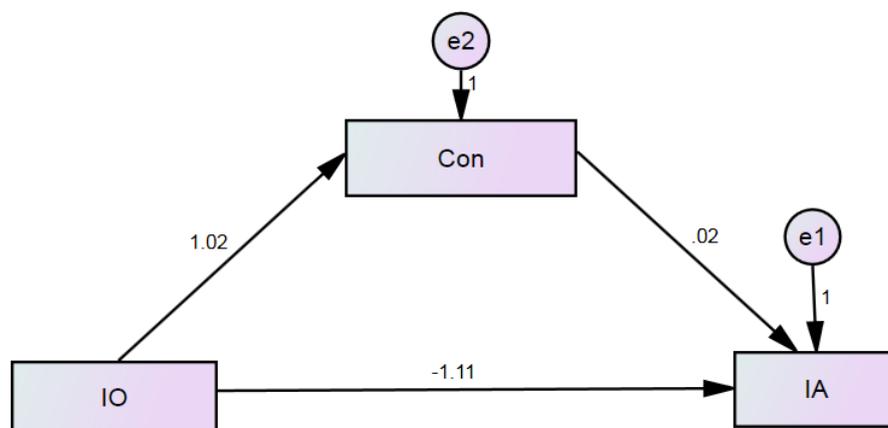
نلاحظ من الجدول رقم (4-36) أن نتائج تحليل المسار جميعها كانت معنوية من الناحية الإحصائية لأن مستوى معنويتها P اصغر من نسبة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفاً بمقدار 0.05، وهذا يعني أن متغير التحفظ المحاسبي يلعب دور المتغير الوسيط في تأثير الملكية الحكومية في عدم تماثل المعلومات، ولأن مسار تأثير المتغير المستقل (الملكية الحكومية) في المتغير التابع (عدم تماثل المعلومات) لا يزال يتمتع بالمعنوية الإحصائية فهذا يعني ان وساطة متغير التحفظ المحاسبي هي وساطة جزئية وليست كاملة وفي كل الأحوال فإن نتائج التحليل تشير إلى رفض لفرضية الدراسة العدمية وقبول فرضية الدراسة البديلة أي ان هناك تأثير ذو دلالة احصائية للملكية الحكومية في عدم تماثل المعلومات من خلال التحفظ المحاسبي.

الفرضية الفرعية الرابعة :- " لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للملكية المؤسسية وعدم تماثل المعلومات من خلال التحفظ المحاسبي "

وبأستعمال برنامج Amos الاحصائي تم رسم المسار كما في الشكل الأتي:-

الشكل (4-11)

نموذج تحليل المسار لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة



وكانت النتائج كالآتي:-

جدول (4-37)

نتائج تحليل المسار لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة

Regression Weights: (Group number 1 - Default model)						
Path			Estimate	S.E.	C.R.	P
Con	<---	IO	1.019	.171	5.966	.000
IA	<---	IO	-1.106	.137	-8.068	.000
IA	<---	Con	.016	.069	.226	.821

نلاحظ من الجدول رقم (4-37) أن نتائج تحليل المسار قد أسفرت عن تأثير معنوي من الناحية الإحصائية للمتغير المستقل (الملكية المؤسسية) في المتغير الوسيط (التحفظ المحاسبي)، وكذلك للمتغير المستقل (الملكية المؤسسية) في المتغير التابع (عدم تماثل المعلومات) لأن مستوى معنوية الاختبار P كانت 0.000 وهي أقل من مستوى الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفاً بمقدار 0.05، إلا أن تأثير المتغير الوسيط (التحفظ المحاسبي) في المتغير التابع (عدم تماثل المعلومات) كان غير معنوي من الناحية الإحصائية لأن مستوى معنويته بلغت 0.821 وهي أكبر بكثير من 0.05، وبالتالي فإن هذا يشير إلى أن تأثير المتغير المستقل (الملكية المؤسسية) في المتغير التابع (عدم تماثل المعلومات) هو تأثير مباشر وليس من خلال المتغير الوسيط (التحفظ

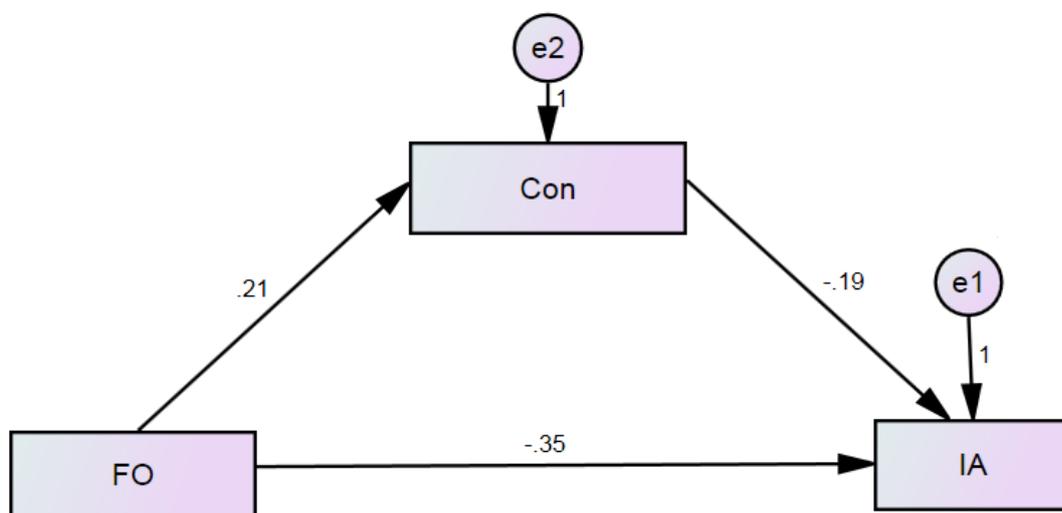
المحاسبي)، وبالتالي يتم قبول فرضية الدراسة العدمية أي ليس هناك تأثير ذو دلالة احصائية الملكية المؤسسية في عدم تماثل المعلومات من خلال التحفظ المحاسبي.

الفرضية الفرعية الخامسة :- " لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للملكية العائلية وعدم تماثل المعلومات من خلال التحفظ المحاسبي "

وباستعمال برنامج Amos الاحصائي تم رسم المسار كما في الشكل الآتي:-

الشكل (4-12)

نموذج تحليل المسار لاختبار الفرضية الفرعية الخامسة



وكانت النتائج كالاتي:-

جدول (4-38)

نتائج تحليل المسار لاختبار الفرضية الفرعية الخامسة

Regression Weights: (Group number 1 - Default model)						
Path			Estimate	S.E.	C.R.	P
Con	<---	FO	.213	.093	2.296	.022
IA	<---	FO	-.355	.065	-5.439	.000
IA	<---	Con	-.187	.069	-2.723	.006

نلاحظ من الجدول رقم (4-38) أن نتائج تحليل المسار جميعها كانت معنوية من الناحية الإحصائية لان مستوى معنويتها P اصغر من نسبة الخطأ المقبول في العلوم الاجتماعية والمحدد سلفا بمقدار 0.05 ، وهذا يعني ان متغير التحفظ المحاسبي يلعب دور المتغير الوسيط في تأثير الملكية العائلية في عدم تماثل المعلومات، ولان مسار تأثير المتغير المستقل (الملكية العائلية) في المتغير التابع (عدم تماثل المعلومات) لا يزال يتمتع بالمعنوية الإحصائية فهذا يعني ان وساطة متغير التحفظ المحاسبي هي وساطة جزئية وليست كاملة وفي كل الأحوال فإن نتائج التحليل تشير إلى رفض فرضية الدراسة العدمية وقبول فرضية الدراسة البديلة أي ان هناك تأثير ذو دلالة احصائية للملكية العائلية في عدم تماثل المعلومات من خلال التحفظ المحاسبي.

4-2-4 ملخص نتائج فرضيات الدراسة

أنضح من خلال الدراسة بوجد آثار مختلفة لهياكل الملكية على التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات ، ويمكن إظهار نتائج قبول ورفض فروض الدراسة في جدول (4-39)

جدول (4-39)

ملخص نتائج قبول ورفض فروض الدراسة

نتائج فروض الدراسة		فروض الدراسة
القبول	الرفض	
✓		لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لهياكل الملكية على التحفظ المحاسبي
✓		لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين الملكية الإدارية والتحفظ المحاسبي
	✓	لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين ملكية كبار المساهمين والتحفظ المحاسبي
✓		لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين الملكية الحكومية والتحفظ المحاسبي
✓		لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين الملكية المؤسسية والتحفظ المحاسبي
✓		لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين الملكية العائلية والتحفظ المحاسبي
✓		لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات
✓		لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لهياكل الملكية على عدم تماثل المعلومات
✓		لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين الملكية الادارية وعدم تماثل المعلومات
✓		لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين ملكية كبار المساهمين وعدم تماثل المعلومات
✓		لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين الملكية الحكومية وعدم تماثل المعلومات

المعلومات		
لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين الملكية المؤسسية وعدم تماثل المعلومات	✓	
لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين الملكية العائلية وعدم تماثل المعلومات	✓	
لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لهياكل الملكية على عدم تماثل المعلومات من خلال التحفظ المحاسبي	✓	اثر مباشر
لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للملكية الادارية في عدم تماثل المعلومات من خلال التحفظ المحاسبي	✓	اثر غير مباشر
لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية لملكية كبار المساهمين في عدم تماثل المعلومات من خلال التحفظ المحاسبي	✓	اثر غير مباشر
لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للملكية الحكومية وعدم تماثل المعلومات من خلال التحفظ المحاسبي	✓	اثر غير مباشر
لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للملكية المؤسسية وعدم تماثل المعلومات من خلال التحفظ المحاسبي	✓	اثر مباشر
لا يوجد اثر ذو دلالة احصائية للملكية العائلية وعدم تماثل المعلومات من خلال التحفظ المحاسبي	✓	اثر غير مباشر

ويتضح من الجدول (4-39) النتائج الآتية:

- 1- وجود اثر لكل من الملكية الإدارية و الملكية المؤسسية والملكية الحكومية والملكية العائلية على التحفظ المحاسبي .
- 2- يوجد اثر ذو دلالة احصائية بين التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات.
- 3- وجود اثر لكل من الملكية الإدارية وملكية كبار المساهمين و الملكية المؤسسية والملكية الحكومية والملكية العائلية على عدم تماثل المعلومات.
- 4- وجود اثر غير مباشر لملكية كبار المساهمين على عدم تماثل المعلومات بوساطة كاملة وليست جزئية للتحفظ المحاسبي، من حيث كان هناك اثر غير مباشر لكل من الملكية الإدارية المؤسسية والملكية الحكومية والملكية العائلية على عدم تماثل المعلومات بوساطة جزئية وليست كاملة للتحفظ المحاسبي، اما بالنسبة للملكية المؤسسية فيوجد تأثير مباشر على عدم تماثل المعلومات و ليس من خلال وساطة التحفظ المحاسبي.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

يتناول هذا الفصل اهم الاستنتاجات التي توصل اليها البحث والتوصيات التي يوصى بها الباحث، وذلك في ضوء ما تم التطرق له لمتغيرات البحث النظري والعملي ، وعليه يتضمن هذا الفصل مبحثين وكما يلي:

المبحث الاول : الاستنتاجات

المبحث الثاني : التوصيات

المبحث الاول

الاستنتاجات

توصل الباحث من خلال الاطار النظري والعملية إلى جملة من الاستنتاجات وهي :

- 1- تسعى آليات حوكمة الشركات سواء كانت داخلية ام خارجية إلى مراقبة تصرفات الادارة وضمان كفاءتها ونزاهتها وتعمل على الحد من السلوك الانتهازي الذي ينشأ في ظل عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمالك.
- 2- تعد هياكل الملكية أحد آليات الحوكمة المهمة والمحرك الاساسي لحوكمة الشركات والذي يؤثر في جودتها وفي القرارات التي يتم اتخاذها من قبل الشركة.
- 3- ان التحفظ المحاسبي شغل حيزاً مهماً من اهتمامات الباحثين والمهتمين بالمحاسبة والقوائم المالية والتي أجمعت آراءهم على أهميته لمواجهة حالات عدم التأكد وعدم تماثل المعلومات المحاسبية بين الادارة والاطراف الأخرى ذات المصالح ويمثل التحفظ المحاسبي ممارسة لا غنى عنها لحماية حقوق الاطراف المتعاقدة والحد من التصرفات الانتهازية للإدارة .
- 4- تتفاقم مشكلة عدم تماثل المعلومات من خلال القدرات الفائقة لبعض المستثمرين في الحصول على مؤشرات من المعلومات العامة كتلك المؤشرات التي يتم الحصول عليها من المعلومات الخاصة عن الأداء المستقبلي للشركة ، حيث تسبب ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية في فجوة معلوماتية ناتجة عن اختلاف حجم المعلومات الداخلية والمعلومات المنشورة للجميع، و لا يمكن الحد من عدم تماثل المعلومات تماما لكن يمكن تخفيفه بوسائل متعددة.
- 5- تكشف نتائج تحليل التقارير المالية للشركات عينة البحث هناك تباينات في نسب هياكل الملكية وضعف الافصاح في العديد من الشركات حول نسب تملك المساهمين قد يرجع ذلك القصور في ضعف التشريعات العراقية حول الافصاح عن نسب تملك المساهمين.
- 6- تمارس غالبية الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية عينة البحث التحفظ المحاسبي، حيث يوجد تباين في درجة التحفظ المحاسبي بين القطاعات الاقتصادية ، وتعزى تلك الممارسة إلى كون التحفظ المحاسبي يُعد احد الآليات الفعالة في تنظيم عقود الشركة مع مختلف الأطراف الأخرى سواء كانت من داخل أو خارج الشركة ، فضلا عن تجنب التعرض إلى مخاطر التقاضي إذا ما تم المبالغة في الأداء المالي وتخفيض الضرائب التي تتحملها الشركة.
- 7- وجود عدم تماثل المعلومات بين الاطراف المطلعة وبين الاطراف غير المطلعة وبنسب متفاوتة لشركات عينة.

8- ضعف الاهتمام في الإفصاح عنها ولعدد كبير من الشركات رغم الزام سوق العراق للأوراق المالية بموجب تعليمات رقم (8) جميع الوحدات الاقتصادية المدرجة اسهمها في السوق بالإفصاح عن هوية المساهمين الذين يمتلكون نسبة اكبر من 5 % من اجمالي اسهم تلك الوحدات مع الاشارة الى نسب تملكهم .

9- ان بعض الشركات عينة البحث لا توجد لديها قنوات نشر متعددة للمعلومات ، وغالباً ما تقوم تلك الشركات بنشر المعلومات الواردة لها ضمن التقارير السنوية المطبوعة والمنشورة في هيئة الاوراق المالية العراقية ، وذلك سيؤدي حتماً الى تأخر وصول المعلومات المهمة إلى الجهات المستفيدة منها ، مما يفقد تلك المعلومات خاصية مهمة الا وهي خاصية (الوقتية) اي الحصول على المعلومات في التوقيت المناسب وبذلك قد تكون فائدتها قليلة جداً في حال وصلت متأخرة .

المبحث الثاني

التوصيات

في ضوء الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في المبحث السابق يوصي الباحث بالآتي:

- 1- حث الشركات العراقية على الالتزام بتطبيق افضل لآليات حوكمة الشركات التي تسهم في الحد من الفساد المالي والاداري وتزيد من مستوى شفافية وجودة الافصاح في البيئة العراقية.
- 2- إعادة النظر في القوانين والتعليمات المتعلقة بنظام المعلومات المحاسبية لتساهم في تفعيل وتطبيق آليات الحوكمة في الشركات العراقية، والاهتمام في دورها بالحد من عدم تماثل المعلومات لتلك الشركات ، مما يساعد الإطراق المختلفة للاستفادة منها .
- 3- ضرورة قيام الجهات الرقابية والمسؤولة عن الأسواق المالية بتنظيم دورات وندوات بتوعية المستثمرين وادارات الشركات بأهمية الحوكمة وكيفية تعزيز آلياتها كون الفائدة المتأتية منها تعود بالمصلحة على الأطراف كافة المتعاملين مع الشركة.
- 4- تفعيل دور هيئة سوق العراق للأوراق المالية لمتابعة الشركات المدرجة اسهمها في السوق في الإفصاح عن هوية المساهمين الذين يمتلكون نسبة اكبر من 5% من اجمالي اسهم تلك الشركات الى نسب تملكهم ، مع المطالبة في الافصاح عن جنسياتهم وصلة القرابة فيما بينهم ونسب تملك اعضاء مجلس الادارة والمدراء التنفيذيين، واتخاذ اجراءات فاعلة واكثر صرامة لضمان الافصاح بذلك.
- 5- تشجيع امتلاك المديرين لأسهم في الشركة بما يؤدي إلى تقارب المصالح بين الإدارة والمساهمين، وهو ما يفيد في تحجيم عدم تماثل المعلومات.
- 6- التشجيع من الدور الرقابي للملكية المؤسسية وخاصة أن لها دور فعال في مواجهة عدم تماثل المعلومات بين مجلس الادارة وحملة الاسهم.
- 7- توجيه اهتمام الشركات المدرجة اسهمها في سوق العراق للاوراق المالية بشكل عام على استمرار ممارسة سياسات محاسبية متحفظة مقبولة لما لها من أثر فاعل في الحد من مغالاة قيم الموجودات والمكاسب وحماية المستثمرين ، وعلى ان لا يفهم ذلك الدعوة للأفراط في ممارسته ، بل التوجيه لتطبيقه لاتخاذ القرارات وبما لا يسمح بتضليل مستخدميها .
- 8- ضرورة اهتمام بيئة الأعمال العراقية بتطبيق كافة الآليات المحاسبية التي تساعد على زيادة التحفظ المحاسبي، لاسيما عند وجود ممارسات ضارة لبعض الشركات والتي تؤثر بشكل واضح على سوق العراق للأوراق المالية.

9- زيادة الاهتمام عرض والافصاح عن المعلومات في الوقت المناسب والذي يسهم بدوره في الحصول على معلومات بصورة متكافئة بين المتعاملين في السوق وحماية حقوق الاقلية .

10- ايلاء اهتمام اكبر بمجالات العمل المشتركة ما بين اليات الحوكمة ومنها هيكل الملكية وبين التحفظ المحاسبي لما يسهم من تخفيض عدم تماثل المعلومات ويعزز استدامة الشركات في نشاطها .

11- العمل على انشاء قاعده بيانات لسوق العراق للأوراق المالية على غرار قاعده بيانات compstat وذلك من اجل تسهيل عمليات تحليل البيانات المالية للشركات على الباحثين والمحليلين الماليين مما يساعد على التمييز بين الشركات العالية الجودة وغيرها، وبالتالي يدفع الشركات الى الافصاح عن معلومات اكثر جوده وفي نفس الوقت يساعد الباحثين على تحليل بيانات الشركات مما يؤدي الى اكتشاف اهم المشكلات المحاسبية وطرق الشركات في اخفاء التلاعبات وفي نفس الوقت المساعدة في علاج اهم المشكلات المحاسبية في التطبيق.

12- على الشركات العراقية التي ليس لديها وسائل كافية لنشر معلوماتها ان تقوم بإنشاء مواقع لها على شبكة الانترنت لبث المعلومات التي تتعلق بتقاريرها المالية او نشر بياناتها ونتائج اعمالها والاخبار التي تخصها في المجلات والصحف الرسمية بشكل مستمر بحيث تسمح بحصول المستخدمين على معلومات كافية وفي الوقت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة مع مراعاة ان تفوق منافع تلك المعلومات على كلف الحصول عليها .

13- اجراء المزيد من الابحاث المكمله للبحث الحالي وتطبيقها في قطاعات مختلفة من القطاعات الاقتصادية ومنها ما يلي:

أ- اثر هيكل الملكية على تكلفة رأس المال بوساطة التحفظ المحاسبي.

ب- تأثير التحفظ المحاسبي على عدم تماثل المعلومات : الافصاح كمتغير وسيط

ت- اثر نوع القطاع العام وحجم الشركات على مدى الالتزام تطبيق اليات حوكمة الشركات.

المصادر

المصادر العربية

القران الكريم

القوانين

1- قانون الشركات العراقي المرقم 21 لسنة 1997

اولا: الاطاريح والرسائل الجامعية

1. ابراهيم، ياسر صادق. (2019). دور محتوى معلومات الأرباح في تخفيض عدم تماثل المعلومات وانعكاسه على كفاءة سوق الأوراق المالية. رسالة ماجستير في التقنيات المالية والمحاسبية، الكلية التقنية الادارية/ بغداد ، الجامعة التقنية الوسطى.
2. ابوالعنين، رباب السيد محمود. (2020). أثر معيار التقرير المالي الدولي رقم (15) الايراد من العقود مع العملاء على مستوى التحفظ المحاسبي. رسالة ماجستير في المحاسبة ، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ.
3. ابوحامد، مصطفى محمود ابوالجود. (2022). تطبيق مؤشرات حوكمة الشركات مع تكنولوجيا XBRL للتنبؤ بالتقديرات المحاسبية والأرباح والخسائر المحتملة والارتباطات المالية المستقبلية باستخدام الشبكات العصبية الاصطناعية. رسالة ماجستير في المحاسبة ، كلية التجارة، جامعة بني سويف.
4. احمد، دفع الله يوسف ابراهيم. (2021). المراجعة المشتركة ودورها في تخفيض عدم تماثل المعلومات المحاسبية. رسالة ماجستير في المحاسبة ، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين.
5. احمد، محمد حسين صالح. (2021). قياس اثر معايير المحاسبة المصرية المعدلة عام 2015 على درجة التحفظ المحاسبي وقيمة المنشأة : مع دراسة ميدانية. رسالة ماجستير في المحاسبة ، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.
6. برهام، منة الله محمد خالد غازي (2014). التغيير في مستوى الافصاح للقوائم المالية المرحلية واثره على عدم تماثل المعلومات المحاسبية دراسة تطبيقية. رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة المنصورة كلية التجارة.
7. الجارحي، هاني عبده خليل حسانين. (2013). اطار مقترح لزيادة فعالية الافصاح المحاسبي بهدف تخفيض مخاطر عدم تماثل المعلومات المحاسبية في سوق الاوراق المالية. اطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة السويس.
8. الجبوري، مثنى روكان جاسم. (2019). تأثير الابعاد الثقافية في الحوكمة وانعكاسه على ادارة ارباح الوحدات الاقتصادية العراقية والدولية. اطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة بغداد.
9. جمعة، غادة محمد ابراهيم. (2017). دور جودة الأرباح المحاسبية في الحد من عدم تماثل المعلومات وأثرها على تكلفة رأس المال. رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة المنصورة.
10. الجنابي، علي محمد عباس. (2017). العوامل المرتبطة بالتوقيت الملام في اصدار التقارير المالية السنوية وتأثيرها في لاتماثل المعلومات. رسالة ماجستير في التقنيات المالية والمحاسبية، الكلية التقنية الادارية/ بغداد، الجامعة التقنية الوسطى .
11. الزحيم، علاء جميل مكي . (2013). دور أليات حوكمة الشركات في الرقابة على تكاليف المسؤولية الاجتماعية دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية. رسالة ماجستير في المحاسبة ، كلية الدراسات العليا، جامعة الكوفة.
12. سلطان، محمد موسى عبدالله. (2016). العلاقة بين الالتزام بتطبيق البات حوكمة الشركات ومستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية - بالتطبيق على بيئة الاعمال المصرية. رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة كفر الشيخ.
13. سليمان، عبده محمد عبده. (2018). أثر جودة المراجعة على العلاقة بين التحفظ المحاسبي وتكلفة حقوق الملكية.

اطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة الزقازيق.

14. الشرفلي، هدى محمد. (2015). أثر التحفظ المحاسبي وعدم تماثل المعلومات على جودة الأرباح المحاسبية وقيمة الشركة السوقية : دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية الاردنية المدرجة في بورصة عمان عن الفترة (2006-2013). اطروحة دكتوراه في المحاسبة ، جامعة العلوم الاسلامية العالمية.
15. الشمري، احمد محسن حسن. (2015). اليات حوكمة الشركات ودورها في تعزيز التنبؤ بالفشل المالي. بحث مقدم الى المعهد العربي للمحاسبين القانونيين.
16. صبرينه، شرفة. (2019). اثر استخدام سياسة التحفظ المحاسبي على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية في شركات التأمين الجزائرية - دراسة حالة - . اطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة فرحات عباس سطيف.
17. عبدالحليم، محمد ناصر محمد (2022). قياس التحفظ المحاسبي لعناصر القوائم المالية وأثره على جودة التقارير المالية في ظل تطبيق معايير المحاسبة المصرية : مع دراسة تطبيقية. اطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة طنطا
18. عبدالحليم، وائل عبدالحليم عوض. (2019). العلاقة بين مستوى الإفصاح الالكتروني للتقارير المالية وعدم تماثل المعلومات في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الزقازيق.
19. عبدالغني، هشام محمد محمد (2015). اثر جودة الإفصاح المحاسبي وعدم تماثل المعلومات على نشاط سوق الاوراق المالية- مع دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الاوراق المالية المصري. رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة الاسكندرية كلية التجارة.
20. عرفاوي، ريم. (2018). اثر محددات هيكل الملكية على جودة الارباح في المنشآت "دراسة تطبيقية". رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة دمشق.
21. عقيلي، خالد اسماعيل عبد الرحيم. (2013). دور التنظيم المحاسبي للإفصاح في الحد من عدم تماثل المعلومات بالبورصة المصرية. اطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة سوهاج - كلية التجارة.
22. على، على ابراهيم. (2017). اثر هيكل حوكمة الشركات على الإفصاح المحاسبي من خلال تقارير الاستدامة (دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بسوق العراق للاوراق المالية). رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة المنصورة.
23. عوض، محمد محمود سليمان. (2016). اثر مستوى الإفصاح الاختياري على العلاقة بين نمط الملكية وعدم تماثل المعلومات في البيئة المصرية "دراسة امبريقية". رسالة ماجستير في المحاسبة ، جامعة الزقازيق.
24. عيدان، ثامر صالح. (2020). العلاقة بين محددات هيكل الملكية وتقرير تعليقات الادارة وأثرهما في لاتماثل المعلومات. رسالة ماجستير في المحاسبة ،جامعة الكوفة.
25. غريب، رشا ابو بكر غازي. (2020). دور اليات الحوكمة في تحسين ملاءمة معلومات هيكل القياس الهرمي للقيمة العادلة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS (دراسة تطبيقية). اطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة بنها.
26. فرج، هبة عادل محمد. (2019). تأثير جودة التحفظ المحاسبي علي مخاطر انهيار سعر السهم وانعكاسه على القيمة السوقية للمنشأة في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية دراسة تطبيقية. رسالة ماجستير في المحاسبة ،جامعة عين الشمس.
27. الموسوي، حسين جليل محسن. (2016). تأثير اليات حوكمة الشركات في ممارسات التحفظ المحاسبي. رسالة ماجستير في المحاسبة ، جامعة بغداد.
28. النمكي، ضحى ابوالحسن الشاذلي. (2020). اثر تفعيل اليات حوكمة الشركات على ممارسات ادارة الارباح من خلال الانشطة التشغيلية (دراسة نظرية وتطبيقية). رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة طنطا.

ثانياً: الدوريات

1. ابراهيم، محمد زيدان والسيد زهر، اكرامي جمال (2021). أثر الملكية المركزة على استمرارية الشركات من منظور محاسبي. المجلة العلمية للبحوث التجارية، 2(1)، 143-218.
2. ابوالخير، مدثر طه. (2008). المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية. التجارة والتمويل، 28(1)، 1-63.
3. ابوالعلا، محمد عبد العزيز محمد. (2018). أثر تواجد الشركات في المؤشر المصري للمسئولية الإجتماعية ESG على التحفظ المحاسبي دراسة تطبيقية على الشركات المتواجدة في المؤشر. الفكر المحاسبي، 22(7)، 463-519.
4. احمد، مزمل عوض طه. (2021). التوسع في معلومات الافصاح الاختياري و دورها في تخفيض عدم تماثل المعلومات. المجلة العربية للنشر العلمي، 38(1)، 95-116.
5. التميمي، هاشم حسن (2018). أثر عدم تبني الدوران الانزامي للمدقق الخارجي في جودة التدقيق واكتشاف الأخطاء - دراسة ميدانية في شركات ومكاتب التدقيق العراقية. مجلة كلية الرافيدين الجامعة للعلوم، 5(43)، 50-80.
6. حسانيين، هالة حمدي احمد. (2014). قياس أثر تخفيض عدم تماثل المعلومات على كفاءة سوق رأس المال. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 4(1)، 183-205.
7. حسن، بشرى عبد الوهاب محمد، و محسن، حسين جليل. (2016). تأثير اليات حوكمة الشركات في ممارسات التحفظ المحاسبي : بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، 22(93)، 484-506.
8. حماد، هيام فكري احمد. (2021). اثر تغطية المحللين الماليين للشركات على التحفظ المحاسبي. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، 5(3)، 207-263.
9. حمدان، علام محمد. (2012). التحفظ المحاسبي وجودة الارباح في سوق البحرين للاوراق المالية. مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، 8(144)، 181-227.
10. الحناوي، السيد محمود. (2019). أثر هيكل الملكية على جودة التقارير المالية : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة البحوث المحاسبية، 1، 66-114.
11. الخفاجي، ناطق جبار سالم، زبين، حيدر عطا، & عدالله، نوفل حسين (2021). استعمال اليات حوكمة الشركات للحد من ادارة الارباح في ظل نظرية الوكالة. مجلة كلية مدينة العلم، 13(1)، 202-218.
12. خليل، عبدالرحمن عادل، و العزاني، محمد قاسم حسن محمد. (2017). التحفظ المحاسبي في ظل حوكمة الشركات وأثره على جودة الأرباح. مجلة الدراسات العليا-جامعة النيلين، 7(26)، 363-380.
13. خليل، على محمود مصطفى، و ابراهيم، منى مربى محمد. (2015). أثار انماط هياكل الملكية وخصائص مجلس الادارة على جودة التقرير المالي عبر الانترنت بالتطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. الفكر المحاسبي، 19(1)، 613-673.
14. خيرى، يسري محمد علي (2022). أثر التحصين الاداري على السلوك غير المتمائل للتكلفة في اطار نظرية الوكالة : دراسة تطبيقية. المجلة المصرية للدراسات التجارية، 46(4)، 336-396.
15. الدسوقي، فاطمة محمود ابراهيم. (2021). أثر التحفظ المحاسبي على العلاقة بين عدم تماثل المعلومات ومستوى النقدية المحتفظ بها دراسة إختبارية على الشركات المساهمة المصرية. الفكر المحاسبي، 25(1)، 600-657.
16. رشوان، عبد الرحمن محمد. (2017). اثر التحفظ المحاسبي على تخفيض عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال في اطار المعايير الدولية. (IFRS) مجلة التنمية الاقتصادية، 6(1)، 310-338.

17. رشوان، عبدالرحمن محمد. (2017). تحليل العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات وحوكمة تكنولوجيا المعلومات وأثرها على زيادة جودة المعلومات المحاسبية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 4(2)، 110-140.
18. ريمة، هيدوب ليلي، و زعيم، باهية. (2014). التكامل بين مهنة التدقيق واليات الحوكمة لمواجهة الفساد المالي والإداري في ظل معايير المراجعة الدولية. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 554-555.
19. الزهرة، كرار سليم عبد . (2017). ممارسات التحفظ المحاسبي وتأثيرها في تحسين كفاءة القرارات الاستثمارية وتعزيز قيمة الشركة. مجلة الغري، 14(3)، 374-404.
20. ساسي، الياس بن، و كمامسي، خيرة الصغيرة. (2019). اليات الحوكمة ودورها في الحد من التأثيرات السلبية لعدم تماثل المعلومات. جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2، 630-642.
21. سليمان، وليد شحاته محمد قاسم. (2020). دور جودة المراجعة في تقليل عدم تماثل المعلومات وانعكاسها على مخاطر انهيار أسعار الأسهم. الفكر المحاسبي، 24(3)، 1-35.
22. السهلي، محمد سلطان. (2009). التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية. المجلة العربية للعلوم الإدارية، 16(1)، 7-25.
23. صلواتشي، هشام سفيان، و سعيدات، نجمي. (2013). أهمية تطبيق مبادئ الحوكمة في تخفيض مشكلة تضارب المصالح في ظل المشروع الاستثماري. مجلد العلوم التجارية، 15(1)، 21-41.
24. الطحان، ابراهيم محمد و محمود، عبد الحميد العيسوي. (2020). أثر خصائص مجلس الإدارة في ضوء قواعد الدليل المصري لحوكمة الشركات 2016 على مستوى التحفظ المحاسبي. الفكر المحاسبي، 24(2)، 1-67.
25. الطويل، ليلي و شاهين، سوسن. (2017). أثر التحفظ المحاسبي المشروط في عدم تماثل المعلومات دراسة تجريبية على عينة من الشركات الخدمية المدرجة في الأسواق المالية العربية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 39(5)، 217-233.
26. عبد المجيد، حميدة محمد. (2013). قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية. مجلة المحاسبة والمراجعة، 1(2)، 139-174.
27. عبدالحليم، احمد حامد محمود. (2018). أثر هيكل الملكية وخصائص لجان المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية : دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في البورصة السعودية. الفكر المحاسبي، 22(7)، 682-758.
28. عبدالله، عبد الامير جبار. (2019). دور المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق تماثل المعلومات المحاسبية. مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، 9(2)، 197-210.
29. علي، عبد الوهاب نصر، وشحاتة، شحاتة السيد. (2017). أثر طبيعة الملكية والخصائص التشغيلية للشركات على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية- دراسة تطبيقية مقارنة على الشركات العائلية وغير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة جامعة الإسكندرية للعلوم الإدارية، 54(1)، 1-56.
30. علي، ماهر ناجي، و شاكر، امير صاحب (2017). أثر التحفظ المحاسبي في شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية - دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، 25(1)، 1-25.
31. الفضل، مؤيد محمد علي. (2013). العلاقة بين محددات السلوك الإداري وتكلفة الوكالة للملكية ومدى تأثيرها بالاداء دراسة حالة في العراق. المجلة العربية للمحاسبة، 16(2)، 105-133.
32. فؤاد، ريمون ميلاد. (2016). أثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية IAS - IFRS على التحفظ المحاسبي جودة التقارير المالية : دراسة تطبيقية. الفكر المحاسبي، 20(2)، 517-572.

33. الكرخ، محمد امين محمد نور. (2022). أثر عدم تماثل المعلومات في زيادة نشوء خطر انهيار سعر السهم "دراسة تطبيقية على سوق عمان المالي". مجلة جامعة البعث، 44(3) 1-10 .
34. كساب، ي. ا. (2011). العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي (دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية). مجلة التجارة والتمويل، 2، 297-340.
35. كعموش، ش. ع. خ. ا. (2018). أثر تبني المعايير الدولية للمحاسبة ومراحل دورة حياة المشروع على مستوى التحفظ المحاسبي دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأسهم السعودي. الفكر المحاسبي، 22(6)، 625-667.
36. ماهر ناجي علي الساعدي. (2021). تأثير هيكل الملكية في كفاءة القرارات الاستثمارية وانعكاسه على قيمة الشركة. جامعة كربلاء.
37. محمد، تامر سعيد عبدالمنعم. (2019). قياس وتحليل مستوى التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط عند اعداد التقارير المالية على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية (دراسة تطبيقية). الفكر المحاسبي، 23(2)، 1-63.
38. محمد، تامر عبد المنعم. (2017). قياس أثر مستوى الإفصاح الإختياري على العلاقة بين جودة الإستحقاقات وعدم تماثل المعلومات في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. الفكر المحاسبي، 21(5)، 554-681.
39. المشهداني، بشرى نجم عبدالله، و حميد، انمار محسن. (2014). قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية. مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، 20(78)، 359-392.
40. مليجي، مجدي مليجي عبد الحكيم. (2014). اثر هيكل الملكية وخصائص مجلس الادارة على التحفظ المحاسبي في التقارير المالية: دليل من البيئة المصرية. المجلة العلمية للتجارة والتمويل، 1(1)، 246-304.
41. الميهي، رمضان عبد الحميد. (2015). مدخل مقترح للحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات المحاسبية لتحسين جودة التقارير المالية في ضوء المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS. المجلة المصرية للدراسات التجارية، 39(4)، 619-698.
42. نصير، عبد الناصر عبد اللطيف (2021). أثر التحول الرقمي على عدم تماثل المعلومات: دليل من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودية. مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، 5(2)، 1-56.
43. يوسف، علي. (2012). اثر محددات هيكل المنشأة في تحفظ التقارير المالية "دراسة تطبيقية". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 28(1)، 235-264.

First: Books

1. Clarke, T., & Branson, D. (2012). *The SAGE Handbook of Corporate Governance*. SAGE Publications Ltd.
2. Elliott, B., & Elliott, J. (2011). *Financial Accounting and Reporting*. Fourteenth Edition, Prentice Hall.
3. Heemskerck, E. M. (2007). *Decline of the Corporate Community : Network Dynamics of the Dutch Business Elite*. AMSTERDAM UNIVERSITY PRESS.
4. Hill, C. W. L., & Jones, G. R. (2009). *Essentials of Strategic Management*. Second Edition, SouthWestern Cengage Learning.
5. Low, C. K. (2002). *Corporate Governance An Asia-Pacific Critique*. Hong Kong : Sweet & Maxwell Asia
6. Mallin, C. A. (2013). *Corporate Governance*. Fourth Edition Oxford University Press.
7. Nordberg, D. (2011). *corporate Governance : Principles and Issues*. first Edition . SAGE Publications.
8. Solomon, J., & Solomon, A. (2004). *Corporate Governance and Accountability*.(1st Editio). John Wiley & Sons Ltd.
9. Sternberg, E. (2004). Corporate Governance: Accountability in the Marketplace. In *The Institute of Economic Affairs, London, UK*. (2nd Editio).
10. Wolk, H. I., Dodo, J. L., & John J. Roycki. (2013). *Theory Accounting, Conceptual Issues in a Political and Economic Environment* (Edition 8). Sega publications.

Second: Thesis

1. Bishara, M. K. S. (2017). *The relative contribution of financial and non-financial determinants to firm growth under high and low levels of information asymmetry*. Doctoral dissertation Coventry University.
2. Chen, R.-N. (2009). *Regulation Fair Disclosure and Capital Structure* . Doctoral dissertation The Ohio State University.
3. Dhole, S. (2010). *On the firm-specific component of conservatism and its determinants*. Doctoral dissertation University of Houston.
4. Eid, M. Y. (2015). *The Impact of Information Asymmetry on the cost of equity capital in the Palestine Exchange*. A Master Thesis in Business Administration Islamic University – Gaza.
5. Gkliatis, I. P. (2014). *An Examination of Board Director's Roles and the Impact of the*

- External Environment and Board Characteristics* . Doctoral dissertation Brunel University.
6. Guillaume, A. (2018). *Ownership structure and firm performance* . A Master Thesis in Business Engineering University GENT.
 7. Habbash, M. (2010). The Effectiveness of Corporate Governance and External Audit on Constraining Earnings Management Practice in the UK. In *PhD Thesis*. Durham University.
 8. Harakeh, M. (2017). *Information Asymmetry , Accounting Standards , and Accounting Conservatism*. Doctoral dissertation University of Manchester.
 9. Hille, J. C. (2011). *Accounting conservatism: The association between bondholder-shareholder conflicts over dividend policy and accounting conservatism, the effect on the cost of debt and the influence of the implementation of IFRS in 2005*. Master's Thesis Accounting, Auditing & Control, ERASMUS UNIVERSITY ROTTERDAM.
 10. Hjelm, R., & Sundin, J. (2016). *Institutional ownership: and its implication on firm performance*. A Master Thesis in Business ,Uppsala University Spring.
 11. Lingmin, X. (2013). *How Does Asymmetric Information Relate to Investment Efficiency? Evidence from Analysts' Earnings Forecasts and Daily Stock Trading*. A Master Thesis in Business, Lingnan University.
 12. Mwapula, S. M. (2016). *The Relationship Between Corporate Governance and Fair Value Accounting: The Case of Commercial Banks Listed on the Nairobi Securities Exchange*. A Master Thesis ,University of Nairobi.
 13. Ntim, C. G. (2009). *Internal Corporate Governance Structures and Firm Financial Performance : Evidence from South African Listed Firms*. Doctoral dissertation University of Glasgow.
 14. Otman, K. A. M. (2014). *Corporate Governance and Firm Performance in Listed Companies in the United Arab Emirates*. Doctoral dissertation University of Melbourne Australia.
 15. Pothof, S. (2011). *Financial crisis and accounting conservatism*. A Master Thesis in Accounting, Auditing & Control Erasmus University Rotterdam.
 16. Saini, J. S. (2010). *Information asymmetry , Segment disclosures , and the cost of equality Capital*. Doctoral Dissertation, Oklahoma State University.
 17. Tong, G. (2010). *Ownership , control and firm performance in Europe*. Doctoral Dissertation Loughborough University.
 18. Vijayakumaran, R. (2014). *Corporate Governance and Corporate finance: Evidence from chinese listed companies*. Doctoral Dissertation Durham University.

Third : Articles

1. Abad, D., Cutillas-gomariz, M. F., Sánchez-ballesta, J. P., & Yagüe, J. (2016). Real Earnings Management and Information Asymmetry in the Equity Market. *European Accounting Review*, 27(2), 1–28.
2. Abad, D., Pedro, J., & Yagüe, J. (2017). The short-term debt choice under asymmetric information. *SERIEs*, 8(3), 261–285.
3. Abbott, L. J., Daugherty, B., Parker, S., & Peters, G. F. (2016). Internal Audit Quality and Financial Reporting Quality: The Joint Importance of Independence and Competence. *Journal of Accounting Research*, 54(1), 3–40.
4. Abdul Jalil, A., & Abdul Rahman, R. (2010). Institutional investors and earnings management: Malaysian evidence. *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 8(2), 110–127.
5. Abidin, Z. Z., Kamal, N. M., & Jusoff, K. (2009). Board structure and corporate performance in Malaysia. *International Journal of Economics and Finance*, 1(1), 150–164.
6. Aboody, D., & Baruch, L. (2000). Information asymmetry, R&D, and insider gains. *The Journal of Finance*, 55(6), 2747–2766.
7. Abor, J., & Biekpe, N. (2007). Corporate governance , ownership structure and performance of SMEs in Ghana : implications for financing opportunities. *Corporate Governance*, 7(3), 288–300.
8. Adiguzel, H. (2013). Corporate Governance, Family Ownership and Earnings Management: Emerging Market Evidence. *Accounting and Finance Research*, 2(4), 17–33.
9. Agnes Cheng, C. S., & Reitenga, A. (2009). Characteristics of institutional investors and discretionary accruals. *International Journal of Accounting & Information Management*, 17(1), 5–26.
10. Ahmed, A. S., & Duellman, S. (2007). Accounting conservatism and board of director characteristics: An empirical analysis. *Journal of Accounting and Economics*, 43(2–3), 411–437.
11. Ahmed, A. S., & Duellman, S. (2013). Managerial Overconfidence and Accounting Conservatism. *Journal of Accounting Research*, 51(1), 1–30.
12. Ahmed, A. S., Billings, B. K., Morton, R. M., & Stanford-harris, M. (2002). The Role of Accounting Conservatism in Mitigating Bondholder-Shareholder Conflicts over Dividend Policy and in Reducing Debt Costs. *THE ACCOUNTING REVIEW*, 77(4), 867–890.
13. Ahmed, A. S., Neel, M., & Wang, D. (2013). Does Mandatory Adoption of IFRS Improve Accounting Quality? Preliminary Evidence. *Contemporary Accounting Research*, 30(4),

1344–1372.

14. Akins, B. K., Ng, J., & Verdi, R. S. (2009). Investor competition over information and the pricing of information asymmetry. *Accounting Review*, 87(1), 35–58.
15. Al Daoud, K. A., Ku Ismail, K. N. I., & Lode, N. A. (2015). The impact of internal corporate governance on the timeliness of financial reports of Jordanian firms: Evidence using audit and management report lags. *Mediterranean Journal of Social Sciences*, 6(1), 430–442.
16. Alam, P., & Petruska, K. A. (2012). J . Account . Public Policy Conservatism , SEC investigation , and fraud. *Journal of Accounting and Public Policy*, 31(4), 399–431.
17. Al-Bassam, W. M., Ntim, C. G., Opong, K. K., & Downs, Y. (2018). Corporate Boards and Ownership Structure as Antecedents of Corporate Governance Disclosure in Saudi Arabian Publicly Listed Corporations. *Business and Society*, 57(2), 335–377.
18. Albu, C. N., & Gîrbină, M. M. (2015). Compliance with corporate governance codes in emerging economies. How do Romanian listed companies “comply-or-explain”? *Corporate Governance*, 15(1), 85–107.
19. Alhaj-Yaseen, Y. S., & Rao, X. (2019). Does Asymmetric Information Drive Herding? An Empirical Analysis. *Journal of Behavioral Finance*, 20(4), 451–470.
20. Ali, A. S. S., & Abulaila, M. D. (2016). the Impact of Ifrs Application on Asymmetry Accounting Information and Quality Of Earnings. *European Journal of Accounting, Auditing and Finance Research*, 4(7), 51–83.
21. Ali, S., Liu, B., & Su, J. J. (2017). Corporate governance and stock liquidity dimensions : Panel evidence from pure order-driven Australian market. *International Review of Economics and Finance*, 50, 275–304.
22. Al-Janadi, Y., Abdul Rahman, R., & Alazzani, A. (2016). Does government ownership affect corporate governance and corporate disclosure?: Evidence from Saudi Arabia. *Managerial Auditing Journal*, 31(8–9), 871–890.
23. Alkurdi, A., Al-Nimer, M., & Dabaghia, M. (2017). Accounting conservatism and ownership structure effect: A look at industrial and financial Jordanian listed companies. *Journal of Environmental Accounting and Management*, 5(2), 153–169.
24. Alkurdi, A., Al-Nimer, M., & Dabaghia, M. (2017). Accounting conservatism and ownership structure effect: A look at industrial and financial Jordanian listed companies. *Journal of Environmental Accounting and Management*, 5(2), 153–169.
25. Allen, Fh. M., Fukuda, S., & Hoshi, T. (2018). *Journal of Japanese and International Economies*. Corporate Governance: Editor’s Introduction, 47, 1–2.
26. Al-Sakini, S., & Al-Awawdeh, H. (2015). The Effect of Accounting Conservatism and its Impacts on the fair Value of the Corporation: an empirical study on Jordanian Public Joint-stock Industrial Companies. *International Journal of Business and Social Science*, 6(7), 229–241.

27. Alves, S. (2012). Ownership structure and earnings management: Evidence from Portugal. *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, 6(1), 57–74.
28. Ambarita, I., & Utama, C. (2017). Management Ownership and Stock Price Informativeness in Indonesia Stock Market. *The 3rd PIABC (Parahyangan International Accounting and Business Conference*, 17, 48–68.
29. Aminu, L., & Hassan, S. U. (2016). Accounting Conservatism and Investment Efficiency of Listed Nigerian Conglomerate Firms. *Scholedge International Journal of Business Policy & Governance*, 3(11), 167–177.
30. Ammann, M., Oesch, D., & Schmid, M. M. (2011). Corporate governance and firm value: International evidence. *Journal of Empirical Finance*, 18(1), 36–55.
31. Andow, H. A., & David, B. M. (2016). Ownership structure and the financial performance of listed conglomerate firms in Nigeria. *The Business and Management Review*, 7(3), 231–240.
32. Apriada, K., & Suardikha, M. S. (2016). Pengaruh Struktur Kepemilikan Saham, Struktur Modal dan Profitabilitas Pada Nilai Perusahaan. *E-Jurnal Ekonomi Dan Bisnis Universitas Udayana*, 5(2), 201–218.
33. Armstrong, C. S., Core, J. E., Taylor, D. J., & Verrecchia, R. E. (2011). When Does Information Asymmetry Affect the Cost of Capital? *Journal of Accounting Research*, 49(1), 1–40.
34. Armstrong, C. S., Guay, W. R., & Weber, J. P. (2010). The role of information and financial reporting in corporate governance and debt contracting. *Journal of Accounting and Economics*, 50(2–3), 179–234.
35. Asgari, M. R., & Behpour, M. A. (2014). *Management Science Letters*. *Management Science Letters*, 4(1), 5–10.
36. Ayuso, S., Rodríguez, M. Á., García-Castro, R., & Ariño, M. Á. (2011). Does stakeholder engagement promote sustainable innovation orientation? *Industrial Management and Data Systems*, 111(9), 1399–1417.
37. Bajari, P., Dalton, C., & Khwaja, A. (2014). Moral hazard , adverse selection , and health expenditures : A semiparametric analysis. *The RAND Journal Of Economics*, 45(4), 747–763.
38. Balachandran, S., & Mohanram, P. (2011). Is the decline in the value relevance of accounting driven by increased conservatism ? *Rev Account Stud*, 16(2), 272–301.
39. Ball, R., & Shivakumar, L. (2005). Earnings quality in UK private firms: Comparative loss recognition timeliness. *Journal of Accounting and Economics*, 39(1), 83–128.
40. Ball, R., & Shivakumar, L. (2008). Earnings quality at initial public offerings. *Journal of Accounting and Economics*, 45(2–3), 324–349.
41. Ball, R., Kothari, S. P., & Nikolaev, V. V. (2013a). *Econometrics of the Basu Asymmetric*

- Timeliness Coefficient and Accounting Conservatism. *Journal of Accounting Research*, 51(5), 1071–1097.
42. Ball, R., Kothari, S. P., & Nikolaev, V. V. (2013b). On Estimating Conditional Conservatism. *THE ACCOUNTING REVIEW*, 88(3), 755–787.
43. Baloria, V. (2015). Politicians' Equity Holdings and Accounting Conservatism. *Canadian Academic Accounting Association*, 6, 1–65.
44. Bao, S. R., & Lewellyn, K. B. (2017). Ownership structure and earnings management in emerging markets — An institutionalized agency perspective. *International Business Review*, 26(25), 828–838.
45. Barako, D. G., Hancock, P., & Izan, H. Y. (2006). Corporate Disclosure by Kenyan Companies. *Corporate Governance: An International Review*, 14(2), 107–125.
46. Barros, C. P., Boubaker, S., & Hamrouni, A. (2013). Corporate governance and voluntary disclosure in France. *The Journal of Applied Business Research*, 29(2), 561–578.
47. Barth, M. E., & Schipper, K. (2008). Financial Reporting Transparency. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 23(2), 173–190.
48. Basu, S. (1997). The conservatism principle and the asymmetric timeliness of earnings. *Journal of Accounting and Economics*, 24(1), 3–37.
49. Basu, S. (2005). Discussion of “conditional and unconditional conservatism: Concepts and modeling.” *Review of Accounting Studies*, 10(2–3), 311–321.
50. Beaver, W. H., & Ryan, S. G. (2000). Biases and Lags in Book Value and Their Effects on the Ability of the Book-to-Market Ratio to Predict Book Return on Equity. *Journal of Accounting Research*, 38(1), 127.
51. Beaver, W. H., & Ryan, S. G. (2005). Discussion of “conditional and unconditional conservatism: Concepts and modeling.” *Review of Accounting Studies*, 10(2–3), 269–309.
52. Beekes, W., Pope, P., & Young, S. (2004). The Link Between Earnings Timeliness, Earnings Conservatism and Board Composition: evidence from the UK. *Corporate Governance: An International Review*, 12(1), 47–59.
53. Beke, J. (2010). The Practical Experience of Adapting to the International Accounting Standards. *Review of International Comparative Management*, 11(1), 110–123.
54. Beneish, M., & Press, E. (1993). Costs of technical violation of accounting-based debt covenants. *THE ACCOUNTING REVIEW*, 68(2), 233–257.
55. Bennedsen, M., & Nielsen, K. M. (2010). Incentive and entrenchment effects in European ownership. *Journal of Banking and Finance*, 34(9), 2212–2229.
56. Bergh, D. D., Ketchen, D. J., Orlandi, I., Heugens, P. P. M. A. R., & Boyd, B. K. (2019).

- Information Asymmetry in Management Research: Past Accomplishments and Future Opportunities. *Journal of Management*, 45(1), 122–158.
57. Bertrand, M., Johnson, S., Samphantharak, K., & Schoar, A. (2008). Mixing family with business: A study of Thai business groups and the families behind them. *Journal of Financial Economics*, 88(3), 466–498.
58. Beuselinck, C., Cao, L., Deloof, M., & Xia, X. (2017). The value of government ownership during the global financial crisis. *Journal of Corporate Finance*, 42, 481–493.
59. Bhaskar, L. S., Krishnan, G. V., & Yu, W. (2017). Debt Covenant Violations, Firm Financial Distress, and Auditor Actions. *Contemporary Accounting Research*, 34(1), 186–215.
60. Bhattacharya, N., Desai, H., & Venkataraman, K. (2013). Does earnings quality affect information asymmetry? Evidence from trading costs. *Contemporary Accounting Research*, 30(2), 482–516.
61. Biddle, G. C., Ma, M. L. Z., & Song, F. M. (2020). Accounting Conservatism and Bankruptcy Risk. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 1–29.
62. Bishara, M. K., Andrikopoulos, P., & Eldomiaty, T. (2020). Ownership structure, information asymmetry and growth of the firm: Implications from nonfinancial firms listed in S&P500. *Managerial and Decision Economics*, 41(8), 1580–1589.
63. Bodnaruk, A., Massa, M., & Yadav, V. (2017). Family ownership, country governance, and foreign portfolio investment. *Journal of Empirical Finance*, 41, 96–115.
64. Bornemann, T. (2018). Tax Avoidance and Accounting Conservatism. *SSRN Electronic Journal*, 40(4), 1–44.
65. Bos, A. De, & Donker, H. (2004). Monitoring Accounting Changes: empirical evidence from the Netherlands. *Corporate Governance: An International Review*, 12(1), 60–73.
66. Boubakri, N., Cosset, J. C., & Saffar, W. (2013). The role of state and foreign owners in corporate risk-taking: Evidence from privatization. *Journal of Financial Economics*, 108(3), 641–658.
67. Bouzgarrou, H., & Navatte, P. (2013). Ownership structure and acquirers performance : Family vs . non-family fi rms. *International Review of Financial Analysis*, 27, 123–134.
68. Božek, A. (2015). Positive Psychological Capital Concept: A Critical Analysis in the Context of Participatory Management. *Management and Business Administration. Central Europe*, 23(3), 19–31.
69. Bricker, R., & Markarian, G. (2015). Institutional Investors and Insider Trading Profitability. *European Accounting Review*, 24(3), 495–518.
70. Brooks, M. R. (2016). Port Governance as a Tool of Economic Development: Revisiting the Question. *Dynamic Shipping and Port Development in the Globalized Economy*, 128–157.

71. Brown, P., Beekes, W., & Verhoeven, P. (2011). Corporate governance, accounting and finance: A review. *Accounting and Finance*, 51(1), 96–172.
72. Brown, S., & Hillegeist, S. A. (2007). How disclosure quality affects the level of information asymmetry. *Review of Accounting Studies*, 12(2–3), 443–477.
73. Bushee, B. J. (1998). The Influence of Institutional Investors On Myopic R & D Investment Behavior. *Accounting Review*, 73(3), 305–333.
74. Bushee, B. J., Carter, M. E., & Gerakos, J. (2014). Institutional Investor Preferences for Corporate Governance Mechanisms. *American Accounting Association*, 26(2), 123–149.
75. Bushman, R. M., & Piotroski, J. D. (2006). Financial reporting incentives for conservative accounting: The influence of legal and political institutions. *Journal of Accounting and Economics*, 42(1–2), 107–148.
76. Bushman, R. M., Piotroski, J. D., & Smith, A. J. (2004). What Determines Corporate Transparency? *Journal of Accounting Research*, 42(2), 207–252.
77. Capobianco, A., & Christiansen, H. (2011). Competitive Neutrality and State-Owned Enterprises: Challenges and Policy Options. In *OECD Corporate Governance Working Papers No. 1 (Issue 1)*.
78. Caskey, J., & Laux, V. (2017). Corporate governance, accounting conservatism, and manipulation. *Management Science*, 63(2), 424–437.
79. Cassar, G., Ittner, C. D., & Cavalluzzo, K. S. (2015). Alternative information sources and information asymmetry reduction: Evidence from small business debt. *Journal of Accounting and Economics*, 59(2–3), 242–263.
80. Chandra, U. (2011). Income conservatism in the U.S. technology sector. *Accounting Horizons*, 25(2), 285–314.
81. Chau, G., & Gray, S. J. (2010). Family ownership, board independence and voluntary disclosure: Evidence from Hong Kong. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 19(2), 93–109.
82. Chen, D., Kim, J. B., Li, O. Z., & Liang, S. (2018). China's closed pyramidal managerial labor market and the stock price crash risk. *The Accounting Review*, 93(3), 105–131.
83. Chen, Hanwen, Chen, J. Z., & Lobo, G. J. (2010). Association Between Borrower and Lender State Ownership and Accounting Conservatism. *Journal of Accounting Research*, 48(5), 973–1014.
84. Chen, Hsiang-lan, & Hsu, W.-T. (2009). Family Ownership, Board Independence, and R&D Investment. *Family Business Review*, 22(4), 347–362.
85. Chen, S., Chen, X., & Cheng, Q. (2014). Conservatism and Equity Ownership of the Founding Family. *European Accounting Review*, 23(3), 403–430.

86. Chen, Y. (2019). Succession of Family Firms and Accounting Conservatism. *Modern Economy*, 10(1), 298–310.
87. Chi, W., Liu, C., Wang, T., & Liu, C. (2007). What Affects Accounting Conservatism: A Corporate Governance Perspective 1-40.
88. Chiou, B.-H., & Chang, S.-H. (2020). Influence of Investment Efficiency by Managers and Accounting Conservatism on Idiosyncratic Risks to Investors. *Advances in Management & Applied Economics*, 10(1), 1792–7552.
89. Cho, J., & Choi, W. W. (2016). Accounting conservatism and firms' investment decisions. *Journal of Applied Business Research*, 32(4), 1223–1236.
90. Chung, K. H., Kim, J. C., Kim, Y. S., & Zhang, H. (2015). Information Asymmetry and Corporate Cash Holdings. *Journal of Business Finance and Accounting*, 42(9–10), 1341–1377.
91. Claessens, S., Djankov, S., & Lang, L. H. P. (2000). The separation of ownership and control in East Asian Corporations. *Journal of Financial Economics*, 58(1–2), 81–112.
92. Clarke, J., & Shastri, K. (2000). On Information Asymmetry Metrics. Working paper, 1-60 In SSRN Electronic Journal.
93. Clinch, G., Stokes, D., & Zhu, T. (2012). Audit quality and information asymmetry between traders. *Accounting and Finance*, 52(3), 743–765.
94. Cohen, B. D., & Dean, T. J. (2005). RESEARCH NOTES AND COMMENTARIES INFORMATION ASYMMETRY AND INVESTOR VALUATION OF IPOs : TOP MANAGEMENT TEAM LEGITIMACY AS A CAPITAL MARKET SIGNAL. *Strategic Management Journal Strat.*, 26(7), 683–690.
95. Conyon, M. J., & Schwalbach, J. (2000). Executive Compensation: Evidence from the UK and Germany. *Long Range Planning*, 33(4), 504–526.
96. Cormier, D., Houle, S., & Ledoux, M. J. (2013). The incidence of earnings management on information asymmetry in an uncertain environment: Some Canadian evidence. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 22(1), 26–38.
97. Corwin, S. A., & Schultz, P. (2012). A simple way to estimate bid-ask spreads from daily high and low prices. *Journal of Finance*, 67(2), 719–760.
98. Dawson, G. S., Watson, R. T., & Boudreau, M. C. (2010). Information asymmetry in information systems consulting: Toward a theory of relationship constraints. *Journal of Management Information Systems*, 27(3), 143–178.
99. Dehlen, T., Zellweger, T., Kammerlander, N., & Halter, F. (2014). The role of information asymmetry in the choice of entrepreneurial exit routes. *Journal of Business Venturing*, 29(2), 193–209.
100. Demerjian, P. R. (2017). Uncertainty and debt covenants. *Review of Accounting Studies*, 22(3), 1156–1197.

101. Denis, D. J., & Wang, J. (2014). Debt covenant renegotiations and creditor control rights. *Journal of Financial Economics*, 113(3), 348–367.
102. Denis, D. K., & Mcconnell, J. J. (2003). International Corporate Governanc. *JOURNAL OF FINANCIAL AND QUANTITATIVE ANALYSIS*, 38(1), 1–36.
103. Desoky, A. M., & Mousa, G. A. (2012). Do Board Ownership and Characteristics Affect on Firm Performance ? Evidence from Egypt. *Global Advanced Research Journal of Economics, Accounting and Finance*, 1(2), 15–32.
104. Dey, A. (2008). Corporate governance and agency conflicts. *Journal of Accounting Research*, 46(5), 1143–1181.
105. Dietrich, J. R., Muller, K. A., & Riedl, E. J. (2007). Asymmetric timeliness tests of accounting conservatism. *Review of Accounting Studies Volume*, 12, 95–124.
106. Ding, Y., & Stolowy, H. (2006). Timeliness and conservatism Changes over time in the properties of accounting income in France. *Review of Accounting and Finance*, 5(2), 92–107.
107. Donaldson, L., & Davis, J. H. (1991). Stewardship Theory or Agency Theory: CEO Governance and Shareholder Returns. *Australian Journal of Management*, 16(1), 49–64.
108. Donaldson, L., & Davis, J. H. (1994). Boards and company performance: Research challenges the conventional wisdom. *Corporate Governance: Values, Ethics and Leadership*, 2(3), 151–160.
109. Donaldson, T., & Preston, L. E. (1995). The Stakeholder Theory of the Corporation: Concepts, Evidence and Implications. *Academy of Management Review*, 20(1), 65–91.
110. Donnelly, R., & Mulcahy, M. (2008). Board Structure , Ownership , and Voluntary Disclosure in Ireland. *Corporate Governance: An International Review*, 16(5), 416–429.
111. Dou, Y., Hope, O.-K., Thomas, W. B., & Zou, Y. (2013). Blockholder Heterogeneity and Financial Reporting Quality. *SSRN Electronic Journal*, 43(7), 872–902.
112. Drobetz, W., Grüninger, M. C., & Hirschvogel, S. (2010). Information asymmetry and the value of cash. *Journal of Banking and Finance*, 34(9), 2168–2184.
113. Dubbink, W., Graafland, J., & Liedekerke, L. van. (2008). CSR , Transparency and the Role of Intermediate Organisations. *Journal of Business Ethics*, 82(2), 391–406.
114. Edmans, A. (2009). Blockholder Trading, Market Efficiency, and Managerial Myopia. *The Journal of Finance*, 64(6), 2481–2513.
115. Elayan, F. A., Li, J., & Meyer, T. O. (2008). Accounting irregularities, management compensation structure and information asymmetry. *Accounting and*

- Finance, 48(5), 741–760.
116. Elbadry, A., Gounopoulos, D., & Skinner, F. (2015). Governance quality and information asymmetry. *Financial Markets, Institutions and Instruments*, 24(2–3), 127–157.
117. Elyasiani, E., Jane, J., & Mao, C. X. (2010). Institutional ownership stability and the cost of debt. *Journal of Financial Markets*, 13(4), 475–500.
118. Erkens, D. H., Subramanyam, K. R., & Zhang, J. (2014). Affiliated Banker on Board and Conservative Accounting. *THE ACCOUNTING REVIEW*, 89(5), 1703–1728.
119. Ettredge, M. L., Huang, Y. (Julie), & Zhang, W. (2016). Conservative Reporting and Securities Class Action Lawsuits Michael. *Accounting Horizons*, 30(1), 93–118.
120. Eulerich, M., Henseler, J., & Köhler, A. G. (2017). The internal audit dilemma – the impact of executive directors versus audit committees on internal auditing work. *Managerial Auditing Journal*, 32(9), 854–878.
121. Fama, E. F., & Jensen, M. C. (1983a). Agency Problems and Residual Claims. *Journal of Law and Economics*, 26(2), 327–349.
122. Fama, E. F., & Jensen, M. C. (1983b). Separation of ownership and control. *Journal of Law and Economics*, 26(2), 301–325.
123. Fan, J. P. H., & Wong, T. J. (2002). Corporate ownership structure and the informativeness of accounting earnings in East Asia. *Journal of Accounting and Economics*, 33, 401–425.
124. Fan, J. P. H., & Wong, T. J. (2005). Do external auditors perform a corporate governance role in emerging markets? Evidence from East Asia. *Journal of Accounting Research*, 43(1), 35–72.
125. Feldmann, D. A., & Schwarzkopf, D. L. (2003). The Effect of Institutional Ownership on Board and Audit Committee Composition. *Review of Accounting and Finance*, 2(4), 87–109.
126. Feltham, G. A., & Ohlson, J. A. (1995). Valuation and Clean Surplus Accounting for Operating and Financial Activities. *Contemporary Accounting Research*, 11(2), 689–731.
127. Filatotchev, I., & Boyd, B. K. (2009). Guest Editorial Taking Stock of Corporate Governance Research While Looking to the Future. *Corporate Governance: An International Review*, 17(3), 257–265.
128. Filzen, J. J. (2015). The information content of risk factor disclosures in quarterly reports. *Accounting Horizons*, 29(4), 887–916.
129. Florackis, C. (2009). The Impact of Managerial Entrenchment on Agency Costs : An Empirical Investigation Using UK Panel Data. *European Financial Management*, 15(3), 497–528.

130. Foroughi, M., & Fooladi, M. (2011). Corporate Ownership Structure and Firm Performance: Evidence from Listed Firms in Iran. *International Conference on Humanities*, 20, 334–339.
131. Francis, J., Nanda, D., & Olsson, P. (2008). Voluntary disclosure, earnings quality, and cost of capital. *Journal of Accounting Research*, 46(1), 53–99.
132. Gajewski, J., & Li, L. (2015). Can Internet-based disclosure reduce information asymmetry? *Advances in Accounting, Incorporating Advances in International Accounting*, 31(1), 115–124.
133. GAO, Y., & TAN, L. (2017). Further Evidence on Consequences of Debt Covenant Violations. *Contemporary Accounting Research*, 34(3), 1489–1521.
134. García Lara, J. M., García Osma, B., & Penalva, F. (2014). Information Consequences of Accounting Conservatism. *European Accounting Review*, 23(2), 173–198.
135. García Lara, J. M., García Osma, B., & Penalva, F. (2016). Accounting conservatism and firm investment efficiency. *Journal of Accounting and Economics*, 61(1), 221–238.
136. García, J. M., Osma, B. G., & Penalva, F. (2014). Information Consequences of Accounting Conservatism. *European Accounting Review*, 23(2), 173–19.
137. García-Sánchez, I.-M., & García-Meca, E. (2018). Do talented managers invest more efficiently? The moderating role of corporate governance mechanisms. *Corporate Governance: An International Review*, 26(4), 238–254.
138. Gebba, T. R. (2015). Corporate Governance Mechanisms Adopted by UAE National Commercial Banks. *Journal of Applied Finance & Banking*, 5(5), 23–61.
139. Ghazali, N. A. M., & Weetman, P. (2006). Perpetuating traditional influences: Voluntary disclosure in Malaysia following the economic crisis. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 15(2), 226–248.
140. Giannetti, M. (2011). Serial CEO incentives and the structure of managerial contracts. *Journal of Financial Intermediation*, 20(4), 633–662.
141. Gigler, F., Kanodia, C., Sapiro, H., & Venugopalan, R. (2009). Accounting conservatism and the efficiency of debt contracts. *Journal of Accounting Research*, 47(3), 767–797.
142. Gillan, S. L. (2006). Recent Developments in Corporate Governance: An Overview. *Journal of Corporate Finance*, 12(3), 381–402.
143. Givoly, D., & Hayn, C. (2000). The Changing Time-Series Properties of Earnings, Cash Flows and Accruals. *Journal of Accounting and Economics*, 29(3), 287–320.
144. Givoly, D., Hayn, C. K., & Natarajan, A. (2007). Measuring Reporting Conservatism. *THE ACCOUNTING REVIEW*, 82(1), 65–106.

145. GOH, B. W., & LIM, C. Y. (2017). Conditional Conservatism and Debt versus Equity Financing. *Contemporary Accounting Research*, 34(1), 216–251.
146. Gonza´lez, J. S., & Garcı´a-Meca, E. (2014). Does Corporate Governance Influence Earnings Management in Latin American Markets ? *Journal of Business Ethics*, 121(3), 419–440.
147. Gregoriou, A., & Skerratt, L. (2007). Does the Basu model really measure the conservatism of earnings ?. Working paper, Available at SSRN: <https://Ssrn.Com/Abstract=965486>, 1–25.
148. Guest, P. M. (2008). The determinants of board size and composition : Evidence from the UK. *Journal of Corporate Finance*, 14(1), 51–72.
149. Gugler, K., Mueller, D. C., & Yurtoglu, B. B. (2004). Corporate Governance and the Returns on Investment. *The Journal of Law and Economics*, 47(2), 589–633.
150. Günther, N. A. (2011). Drivers of Earnings Management and Conservatism in the German Stock Market Effects of IFRS Adoption and Family Governance. TECHNISCHE UNIVERSITÄT MÜNCHEN.
151. Haddad, A. E., AlShattarat, W. K., & Nobanee, H. (2009). Voluntary disclosure and stock market liquidity: Evidence from the Jordanian capital market. *International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation*, 5(3), 285–309.
152. Hamdan, A. M. M. (2017). The role of accounting conservatism in the relationship between ownership structure and firm performance. *International Journal of Critical Accounting*, 9(5/6), 524.
153. Hamdan, A. M., Abzakh, M. H., & Al-Ataibi, M. H. (2011). Factors Influencing the Level of Accounting Conservatism in the Financial Statements. *International Business Research*, 4(3), 145–155.
154. Haniffa, R., & Hudaib, M. (2006). Corporate governance structure and performance of Malaysian listed companies. *Journal of Business Finance and Accounting*, 33(7–8), 1034–1062.
155. Hartzell, J. A. Y. C., & Starks, L. T. (2003). Institutional Investors and Executive Compensation. *THE JOURNAL OF FINANCE*, 58(6), 2351–2374.
156. Hase, V., & Nikolaus, N. (2005). A study of the disclosure policy effect on information asymmetry and analyst behaviour in South Africa. University of Cape Town.
157. Hassan, shehu usman. (2011). Corporate Governance and Financial Reporting Quality: A Study of Nigerian Money Deposit Banks. *International Journal of Research in Computer Application & Management*, 1(6), 12–19.
158. Hassan, A. B. A. (2015). Investigating the Role of Voluntary Disclosure in Mitigating Information Asymmetry among Equity Investors in Concentrated Ownership

- Structures: An Empirical Study. *Scientific Journal of Commercial and Environmental Studies* 81–23 ,(1)6 ,.
159. Heflin, F., & Shaw, K. W. (2000). Blockholder Ownership and Market Liquidity. *Journal of Financial and Quantitative Analysis*, 35(4), 621–633.
160. Heflin, F., Hsu, C., & Jin, Q. (2015). Accounting conservatism and Street earnings. *Review of Accounting Studies*, 20(2), 674–709.
161. Herdjiono, I., & Sari, I. M. (2017). The Effect of Corporate Governance on the Performance of a Company . Some The Effect of Corporate Governance on the Performance of a Company . Some Empirical Findings from Indonesia. *Journal of Management and Business Administration. Central Europe*, 25(1), 33–52.
162. Hillman, A. J., Withers, M. C., & Collins, B. J. (2009). Resource dependence theory: A review. *Journal of Management*, 35(6), 1404–1427.
163. Hope, O. K., Langli, J. C., & Thomas, W. B. (2012). Agency conflicts and auditing in private firms. *Accounting, Organizations and Society*, 37(7), 500–517.
164. Hope, O. K., Wu, H., & Zhao, W. (2017). Blockholder exit threats in the presence of private benefits of control. *Review of Accounting Studies*, 22(2), 873–902.
165. Hsu, C., Novoselov, K. E., & Wang, R. (2017). Does accounting conservatism mitigate the shortcomings of CEO overconfidence? *Accounting Review*, 92(6), 77–101.
166. Hsu, S., Lin, S. W., Chen, W. P., & Huang, J. W. (2019). CEO duality, information costs, and firm performance. *North American Journal of Economics and Finance*, 55, 1–51.
167. Hu, B., Hwang, J. H., & Jiang, C. (2014). The Impact of Earnings Guidance Cessation on Information Asymmetry. *Journal of Business Finance & Accounting*, 41(1–2), 73–99.
168. Hui, K. W., Klasa, S., & Yeung, P. E. (2012). Corporate suppliers and customers and accounting conservatism. *Journal of Accounting and Economics*, 53(1–2), 115–135.
169. Hussain, H. I., Shamsudin, M. F., Ali, A., Salem, M. A., Sajilan, S., Rahman, N. A., & Ani, N. S. (2015). Agency Problems and its Impact and Relevance on Firms Borrowings. In *Review of Integrative Business Economics Research*, 4(3), 272–282.
170. Hussainey, K., & Al-Najjar, B. (2012). Understanding the determinants of RiskMetrics/ISS ratings of the quality of UK companies' corporate governance practice. *Canadian Journal of Administrative Sciences*, 29(4), 366–377.
171. Huynh, T. L. D., Wu, J., & Trong, A. (2020). The Journal of Economic Asymmetries Information Asymmetry and firm value : Is Vietnam different ? *The Journal of Economic Asymmetries*, 21, 1–9.
172. Iatridis, G. E. (2011). Accounting disclosures, accounting quality and conditional and unconditional conservatism. *International Review of Financial Analysis*, 20(2), 88–

- 102.
173. Iskandar, T. M., Bukit, R. B., & Sanusi, Z. M. (2012). The Moderating Effect of Ownership Structure on the Relationship Between Free Cash Flow & Asset Utilisation. *ASIAN ACADEMY of MANAGEMENT JOURNAL of ACCOUNTING and FINANCE*, 8(1), 69–89.
174. Ismail, R. F., Arshad, R., & Othman, S. (2014). The influence of insider ownership and board independence on the narrative risk reporting. *Asian Social Science*, 10(1), 28–42.
175. Isniawati, A., Rahmawati, R., & Gunardi, A. (2018). Information asymmetry and accounting conservatism: Does analyst coverage moderate the results? *Journal of International Studies*, 11(3), 176–190.
176. James, H. S. (1999). Owner as Manager, Extended Horizons and the Family Firm. *International Journal of Economics of Business*, 6(1), 41–55.
177. Jara, M., López-Iturriaga, F., San-Martín, P., & Saona, P. (2019). Corporate governance in Latin American firms: Contestability of control and firm value. *BRQ Business Research Quarterly*, 22(4), 257–274.
178. Jayaraman, S., & Shivakumar, L. (2013). Agency-based demand for conservatism: evidence from state adoption of antitakeover laws. *Rev Account Stud*, 18(1), 95–134.
179. Jensen, M. C. (2001). Value maximisation, stakeholder theory, and the corporate objective function. *European Financial Magement*, 7(3), 297–317.
180. JENSEN, M. C., & MECKLING, W. H. (1976). THEORY OF THE FIRM : MANAGERIAL BEHAVIOR , AGENCY COSTS AND OWNERSHIP STRUCTURE. *Journal of Financial Economics*, 3(4), 305–360.
181. Ji, K. (2013). Better Late than Never, the Timing of Goodwill Impairment Testing in Australia. *Australian Accounting Review*, 23(4), 369–379.
182. Jiang, H., Habib, A., & Hu, B. (2011). Ownership concentration, voluntary disclosures and information asymmetry in New Zealand. *British Accounting Review*, 43(1), 39–53.
183. Jiang, L., & Kim, J. B. (2000). Cross-corporate ownership, information asymmetry and the usefulness of accounting performance measures in Japan. *International Journal of Accounting*, 35(1), 85–98.
184. Juhmani, O. (2013). Ownership Structure and Corporate Voluntary Disclosure: Evidence from Bahrain. *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, 3(2), 133.
185. Juhmani, O. I. (2013). Ownership Structure and Corporate Voluntary Disclosure: Evidence from Bahrain. *International Journal of Accounting and Financial Reporting*,

- 3(2), 133–148.
186. Kabir, M. H., & Laswad, F. (2014). The Behaviour of Earnings, Accruals and Impairment Losses of Failed New Zealand Finance Companies. *Australian Accounting Review*, 24(3), 262–275.
187. Kang, J. K., & Shivdasani, A. (1995). Firm performance, corporate governance, and top executive turnover in Japan. *Journal of Financial Economics*, 38(1), 29–58.
188. Kang, T., Lobo, G. J., & Wolfe, M. C. (2015). Accounting conservatism and firm growth financed by external debt: The role of debt maturity. *Journal of Accounting, Auditing and Finance*, 32(2), 1–27.
189. Kato, T., & Long, C. (2006). CEO turnover, firm performance, and enterprise reform in China: Evidence from micro data. *Journal of Comparative Economics*, 34(4), 796–817.
190. Katou, H. A., Budhwar, P. S., Woldu, H., & Al-Hamadi, A. B. (2010). Influence of ethical beliefs, national culture and institutions on preferences for HRM in Oman. *Personnel Review*, 39(6), 728–745.
191. Khalifa, M., & Ben Othman, H. (2015). The effect of conservatism on cost of capital: MENA evidence. *Applied Economics*, 47(1), 71–87.
192. Khan, A., & Mather, P. (2013). The value of executive director share ownership and discretionary accruals. *Accounting Research Journal*, 26(1), 35–55.
193. Khan, M., & Watts, R. L. (2009). Estimation and empirical properties of a firm-year measure of accounting conservatism. *Journal of Accounting and Economics*, 48(2–3), 132–150.
194. Khiari, W. (2013). Corporate Governance and Disclosure Quality: Taxonomy of Tunisian Listed Firms Using the Decision Tree Method based Approach. *Emerging Markets Journal*, 3(2), 46–68.
195. Khlif, H., & Ahmed, K. (2017). Ownership structure and voluntary disclosure : A synthesis of empirical studies. *Australian Journal of Management*, 42(3), 376–403.
196. Kiel, G. C., & Nicholson, G. J. (2003). Board composition and corporate performance: How the Australian experience informs contrasting theories of corporate governance. *Corporate Governance: An International Review*, 11(3), 189–205.
197. Kim, B., & Jung, K. (2007). The Influence of Tax Costs on Accounting Conservatism. *Korea Advanced Institute of Science and Technology*, 45(3), 0–52.
198. Kim, H. J., & Yoon, S. S. (2008). The impact of corporate governance on earnings in Korea. *Malaysian Accounting Review*, 7(1), 43–59.
199. Kim, J. B., & Zhang, L. (2016). Article Type : Original Article Accounting Conservatism and Stock Price Crash Risk: Firm-level Evidence. *Contemporary Accounting Research*, 33(1), 412–441.

200. Kim, J. B., Lu, L. Y., & Yu, Y. (2019). Analyst coverage and expected crash risk: Evidence from exogenous changes in analyst coverage. *Accounting Review*, 94(4), 345–364.
201. Kiswanto, K., & Fitriani, N. (2019). The influence of earnings management and asymmetry information on the cost of equity capital moderated by disclosure level. *Jurnal Keuangan Dan Perbankan*, 23(1), 131–146.
202. Klein, A. (2002). Audit committee, board of director characteristics, and earnings management. *Journal of Accounting and Economics*, 33(3), 375–400.
203. Korkeamäki, T., Pöyry, S., & Suo, M. (2014). Credit ratings and information asymmetry on the Chinese syndicated loan market. *China Economic Review*, 31, 1–16.
204. Kravet, T. D. (2014). Accounting conservatism and managerial risk-taking: Corporate acquisitions. *Journal of Accounting and Economics*, 57(2–3), 218–240.
205. Kumar, P., & Zattoni, A. (2016). Ownership, Managerial Entrenchment, and Corporate Performance. *An International Review*, 21(1), 1–5.
206. Labidi, M., & Gajewski, J. F. (2019). Does increased disclosure of intangible assets enhance liquidity around new equity offerings? *Research in International Business and Finance*, 48, 426–437.
207. Lafond, R., & Roychowdhury, S. (2008). Managerial ownership and accounting conservatism. *Journal of Accounting Research*, 46(1), 101–135.
208. LaFond, R., & Watts, R. L. (2008). The Information Role of Conservatism. *The Accounting Review*, 83(2), 447–478.
209. Lai, C., Lu, M., & Shan, Y. (2013). Has Australian financial reporting become more conservative over time? *Accounting & Finance*, 53(3), 731–761.
210. Lara, J. M. G., Osma, B. G., & Penalva, F. (2009a). Accounting conservatism and corporate governance. *Review of Accounting Studies*, 14, 161–201.
211. Lara, J. M. G., Osma, B. G., & Penalva, F. (2009b). The Economic Determinants of Conditional Conservatism. *Journal of Business Finance & Accounting*, 36(3–4), 336–372.
212. Lara, J. M. G., Osma, B. G., & Penalva, F. (2011). Conditional conservatism and cost of capital. *Review of Accounting Studies*, 16(2), 247–271.
213. Lasdi, L. (2013). The Effect of Information Asymmetry on Earnings Management through Accrual and Real Activities during Global Financial Crisis. *Journal of Economics, Business, and Accountancy Ventura*, 16(2), 325–338.
214. Lawrence, A. (2011). Can Big 4 versus Non-Big 4 Differences in Audit-Quality Proxies Be Attributed to Client Characteristics? *Alastair. The Accounting Review*, 86(1), 259–286.
215. Lawrence, A., Sloan, R., & Sun, Y. (2013). Non-discretionary conservatism:

- Evidence and implications. *Journal of Accounting and Economics*, 56(2–3), 112–133.
216. Le, T. V., & Buck, T. (2011). State ownership and listed firm performance: A universally negative governance relationship? *Journal of Management and Governance*, 15(2), 227–248.
217. Li, J. (2013). Accounting Conservatism and Debt Contracts : Efficient Liquidation and Covenant Renegotiation. *Contemporary Accounting Research*, 30(3), 1082–1098.
218. Li, W. X. B., He, T. T., Tang, G. Y. N., & Marshall, A. (2014). Accounting Conservatism – Does Ownership Structure Matter ? Working paper, 1-44.
219. LI, X. (2015). Accounting Conservatism and the Cost of Capital: An International Analysis. *Journal of Business Finance and Accounting*, 42(5–6), 555–582.
220. Lin, F., Wu, C. M., Fang, T. Y., & Wun, J. C. (2014). The relations among accounting conservatism, institutional investors and earnings manipulation. *Economic Modelling*, 37, 164–174.
221. Lin, L. (2016). Institutional ownership composition and accounting conservatism. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 46(2), 359–385.
222. Lin, Y. R., & Fu, X. M. (2017). Does institutional ownership influence firm performance? Evidence from China Yongjia. *International Review of Economics and Finance*, 49, 17–57.
223. Lin, Y.-M., You, S.-J., & Huang, M.-S. (2012). Information asymmetry and liquidity risk. *International Review of Business Research Papers*, 8(1), 112–131.
224. Liu, S. (2016). Ownership structure and analysts' forecast properties: a study of Chinese listed firms. *Corporate Governance: The International Journal of Business in Societ*, 16(1), 54–78.
225. Liu, S. (2019). The Impact of Ownership Structure on Conditional and Unconditional Conservatism in China: Some New Evidence. *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 34, 49–68.
226. Liu, Y. S., & Lee, L. (2020). The Impact of COVID-19, Day-of-the-Week Effect, and Information Flows on Bitcoin's Return and Volatility. *Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 7(11), 45–53.
227. Liu, Z., & Elayan, F. A. (2013). Litigation risk, information asymmetry and conditional conservatism. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 44(4), 581–608.
228. Ljubojević, G., & Ljubojevic, C. (2011). Improving The Stakeholder Satisfaction by Corporate Governance Quality. *Skola Biznisa*, 1(1), 22–35.
229. Lobo, G. J., & Zhou, J. (2006). Did Conservatism in Financial Reporting Increase after the Sarbanes-Oxley Act? Initial Evidence. *Accounting Horizons Vol.*, 20(1), 57–73.

230. Louis, H., Sun, A. X., & URCAN, O. (2012). Value of Cash Holdings and Accounting Conservatism. *Contemporary Accounting Research*, 29(4), 249–1271.
231. Lskavyan, V., & Spatareanu, M. (2011). Shareholder protection, ownership concentration and FDI. *Journal of Economics and Business*, 63(1), 69–85.
232. Machdar, N. M., M, A. H. M. D. R., & Murwaningsari, E. (2017). The Effects of Earnings Quality , Conservatism , and Real Earnings Management on the Company ' s Performance and Information Asymmetry as a Moderating Variable. *International Journal of Economics and Financia*, 7(2), 309–318.
233. Maiz Jiménez, J. G., Santiago, A. R., & López-Herrera, F. (2021). Measuring the asymmetry level around quarterly reports in the Dow Jones, Nasdaq, and Standard & Poor's: Before and during the COVID-19 pandemic. *Investment Analysts Journal*, 50(1), 50–59.
234. Majeed, M. A., Zhang, X., & Wang, Z. (2017). Product market competition, regulatory changes, ownership structure and accounting conservatism: evidence from China. *Chinese Management Studies*, 11(4), 658–688.
235. Mande, V., Park, Y. K., & Son, M. (2012). Equity or Debt Financing : Does Good Corporate Governance Matter ? *Corporate Governance: An International Review*, 20(2), 195–211.
236. Mangena, M., & Pike, R. (2005). The effect of audit committee shareholding, financial expertise and size on interim financial disclosures. *Accounting and Business Research*, 35(4), 327–349.
237. Manzaneque, M., Priego, A. M., & Merino, E. (2016). Corporate governance effect on financial distress likelihood: Evidence from Spain. *Revista de Contabilidad-Spanish Accounting Review*, 19(1), 111–121.
238. Martinez, A. L. (2011). The role of analysts as gatekeepers: enhancing transparency and curbing earnings management in Brazil. *Revista de Administração Contemporânea*, 15(4), 712–730.
239. Martínez-Ferrero, J., Rodríguez-Ariza, L., García-Sánchez, I. M., & Cuadrado-Ballesteros, B. (2018). Corporate social responsibility disclosure and information asymmetry: the role of family ownership. *Review of Managerial Science*, 12(4), 885–916.
240. Mehrotra, V., Morck, R., Shim, J., & Wiwattanakantang, Y. (2013). Adoptive expectations: Rising sons in Japanese family firms. *Journal of Financial Economics*, 108(3), 840–854.
241. Melindaa, D., & Barokah, Z. (2019). The Effect of Earnings Quality on Cost of Equity Through Information Asymmetry: An Empirical Study of the Manufacturing Companies in the Indonesia Stock Exchange. *The Indonesian Journal of Accounting Research*, 22(3), 397–418.

242. Mio, C., Fasan, M., Marcon, C., & Panfilo, S. (2020). The predictive ability of legitimacy and agency theory after the implementation of the EU directive on non-financial information. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 27(6), 2465–2476.
243. Mirza, N. A., Akhtar-Danesh, N., Noesgaard, C., Martin, L., & Staples, E. (2014). A concept analysis of abductive reasoning. *Journal of Advanced Nursing*, 70(9), 1980–1994.
244. Mohammed, N. F., Ahmed, K., & Ji, X.-D. (2017). Accounting conservatism, corporate governance and political connections. *Asian Review of Accounting*, 25(2), 288–318.
245. Mohd Ali, S., Mohd Salleh, N., & Hassan, M. S. (2008). Ownership structure and earnings management in Malaysian listed companies: The size effect. *Asian Journal of Business and Accounting*, 1(2), 89–116.
246. Mora, A., & Walker, M. (2015a). The implications of research on accounting conservatism for accounting standard setting. *Accounting and Business Research* ISSN:, 45(5), 620–650.
247. Mora, A., & Walker, M. (2015b). The implications of research on accounting conservatism for accounting standard setting. *Accounting and Business Research*, 45(5), 620–650.
248. Moscariello, N., Skerratt, L., & Pizzo, M. (2014). Mandatory IFRS adoption and the cost of debt in Italy and UK. *Accounting and Business Research*, 44(1), 36–82.
249. Muller-Kahle, M. I. (2015). The impact of dominant ownership: the case of Anglo-American firms. *Journal of Management and Governance*, 19(1), 71–89.
250. Munro, L., & Stewart, J. (2011). External auditors' reliance on internal auditing: Further evidence. *Managerial Auditing Journal*, 26(6), 464–481.
251. Musdalifah Azis, Amalia, S., & Caisar Darma, D. (2020). Information asymmetry, government ownership, and dividends from the building construction from Indonesia. *Journal of Scientific Papers "Social Development and Security,"* 10(6), 3–8.
252. Muslim, A. I., & Setiawan, D. (2021). Information asymmetry , ownership structure and cost of equity capital : The formation for open innovation. *Information Asymmetry , Ownership Structure and Cost of Equity Capital : The Formation for Open Innovation. Journal of Open Innovation: Technology, Market, and Complexity*, 7(1), 1–17.
253. Mustapha, M., & Ahmad, A. C. (2011). Agency theory and managerial ownership: evidence from Malaysia. *Managerial Auditing Journal*, 26(5), 419–436.
254. Nagata, K., & Nguyen, P. (2017). Ownership structure and disclosure quality: Evidence from management forecasts revisions in Japan. *Journal of Accounting and*

- Public Policy, 36(6), 451–467.
255. Nash, R. C., Netter, J. M., & Poulsen, A. B. (2003). Determinants of contractual relations between shareholders and bondholders: Investment opportunities and restrictive covenants. In *Journal of Corporate Finance* (Vol. 9, Issue 1).
256. Neag, R., & Maşca, E. (2015). Identifying Accounting Conservatism – A Literature Review. *Procedia Economics and Finance*, 32(15), 1114–1121.
257. Nekounam, J., Sotudeh, R., Kohandel, Z., & Mohseni, S. A. S. (2013). Study of relationship between institutional ownership and accounting conservatism in accepted Companies in Tehran Stock Exchange. *Life Science Journal*, 10(2), 79–84.
258. Nguyen, V. H., Agbola, F. W., & Choi, B. (2019). Does corporate social responsibility reduce information asymmetry? Empirical evidence from Australia. *Australian Journal of Management*, 44(2), 188–211.
259. NIKOLAEV, V. V. (2010). Debt Covenants and Accounting Conservatism. *Journal OfAccounting Research*, 48(1), 137–176.
260. Nini, G., Smith, D. C., & Sufi, A. (2012). Creditor control rights, corporate governance, and firm value. *Review of Financial Studies*, 25(6), 1713–1761.
261. Nobes, C. W., & Stadler, C. (2015). The qualitative characteristics of financial information, and managers' accounting decisions: evidence from IFRS policy changes. *Accounting and Business Research*, 45(5), 572–601.
262. Norwani, N. M., Mohamad, Z. Z., & Chek, I. T. (2011). CORPORATE GOVERNANCE FAILURE AND ITS IMPACT ON FINANCIAL REPORTING WITHIN SELECTED COMPANIES. *International Journal of Business and Social Science*, 2(21), 205–213.
263. Nugroho, B. D., Subroto, B., & Rahman, A. F. (2015). Voluntary Disclosure, Ownership Structure, Information Asymmetry and Cost of Capital. *IOSR Journal of Economics and Finance*, 6(3), 2321–5933.
264. Nuryaman. (2014). The Influence of Asymmetric Information on the Cost of Capital with the Earnings Management as Intervening Variable. *Journal of Advanced Management Science*, 2(1), 42–49.
265. Nyarko, F., Yusheng, K., & Zhu, N. (2017). Corporate Governance and Performance of Firms: An Empirical Evidence from the Banking Sector of Ghana. *Journal of Economics and International Business Management*, 5(1), 14–29.
266. OECD. (2004). *OECD principles of corporate governance*, Paris.
267. Paik, H., & Koh, Y. (2014). Ownership Structure And Managerial Behavior To Beat Market Expectation In Korea. *The Journal of Applied Business Research*, 30(4), 1063–1076.
268. Panda, B., & Leepsa, N. M. (2017). Agency theory: Review of Theory and Evidence on Problems and Perspectives. *Indian Journal of Corporate Governance*,

- 10(1), 74–95.
269. Pangaribuan, H., Sihombing, J., Popoola, O. M. J., & Sinaga, A. M. N. (2019). An Examination of Voluntary Disclosure, Independent Board, Independent Audit Committee and Institutional Ownership. *Indian-Pacific Journal of Accounting and Finance*, 3(2), 52–67.
270. Pasko, O., Chen, F., Tkal, Y., Sumy, M. H., Nakisko, O., & Kharkiv, I. H. (2021). Do Converged to IFRS National Standards and Corporate Governance Attributes Affect Accounting Conservatism? Evidence from China. *Scientific Papers of the University of Pardubice*, 29(2), 1–17.
271. Patatoukas, P. N., & Thomas, J. K. (2011). More Evidence of Bias in the Differential Timeliness Measure of Conditional Conservatism. *American Accounting Association*, 86(5), 1765–1793.
272. Peasnell, K. V., Pope, P. F., & Young, S. (2005). Board Monitoring and Earnings Management: Do Outside Directors Influence Abnormal Accruals? *Journal of Business Finance & Accounting*, 32(7), 1311–1346.
273. Penman, S. H., & Zhang, X. J. (2002). Accounting conservatism, the quality of earnings, and stock returns. *THE ACCOUNTING REVIEW*, 77(2), 237–264.
274. Personal, M. (2016). Munich Personal RePEc Archive Corwin-Schultz bid-ask spread estimator in the Brazilian stock market. *Munich Personal RePEc Archive*, 1(13), 76–97.
275. Pesqueux, Y., & Damak-Ayadi, S. (2005). Stakeholder theory in perspective. *Corporate Governance*, 5(2), 5–21.
276. Pinnuck, M. (2012). A Review of the Role of Financial Reporting in the Global Financial Crisis. *Australian Accounting Review*, 22(1), 1–14.
277. Porta, R. La, Lopez-de-silanes, F., & Shleifer, A. (2002). Government Ownership of Banks. *The Journal of Finance*, 2(1), 265–301.
278. Porta, R. La, Lopez-de-silanes, F., Shleifer, A., & Vishny, R. (2000). Investor protection and corporate governance. 58, 3–27.
279. Prendergast, C. (2002). What Trade-off of Risk and Incentives? *American Economic Review*, 90(2), 421–425.
280. Purwantini, H. (2017). Minimizing Tax Avoidance by Using Conservatism Accounting Through Book Tax Differences (Case Study in Indonesia). *International Journal of Research in Business and Social Science*, 6(5), 55–67.
281. Puspitaningrum, D., & Atmini, S. (2012). Corporate Governance Mechanism and the Level of Internet Financial Reporting: Evidence from Indonesian Companies. *Procedia Economics and Finance*, 2(Af), 157–166.
282. Qiang, X. (2007). The Effects of Contracting , Litigation , Regulation , and Tax

- Costs on Conditional and Unconditional Conservatism : Cross-Sectional Evidence at the Firm Level. *THE ACCOUNTING REVIEW*, 82(3), 759–796.
283. Qu, W., Wu, F., & Chen, Y. (2018). Does information asymmetry lead to higher debt financing ? Evidence from China during the NTS Reform period. *Journal of Asian Business and Economic Studies*, 25(1), 109–121.
284. Rahmani, A., Rostami, V., Ghorbani, B., & Branch, T. (2015). The Effect of the Cash Flow Sensitivity to Institutional Ownership on the Level of the Companies ' Cash Holding in Iran. *European Online Journal of Natural and Social Sciences*, 4(1), 208–218.
285. Ramalingegowda, S., & Yu, Y. (2012). Institutional ownership and conservatism. *Journal of Accounting and Economics*, 53(1–2), 98–114.
286. Rasyid, R., & Linda, M. R. (2019). Ownership Structure , Capital Structure and Firm Performance : A Case in Indonesia. *Advances in Economics, Business and Management Research*, 97, 766–776.
287. Ripamonti, A. (2020). Financial institutions, asymmetric information and capital structure adjustments. *Quarterly Review of Economics and Finance*, 77, 75–83.
288. Roberts, J. (1999). Corporate Governance : Does Any Size Fit ? Article information : *International Journal of Economics of Business*, 6(1), 41–55.
289. Robu, M. A., & Robu, I. B. (2015). The Influence of the Audit Report on the Relevance of Accounting Information Reported by Listed Romanian Companies. *Procedia Economics and Finance*, 20(15), 562–570.
290. Rodrigues, S. da S., & Galdi, F. C. (2017). Investor relations and information asymmetry. *Revista Contabilidade e Finanças*, 28(74), 297–312.
291. Ronen, J., Tzur, J., & Yaari, V. (Lewinstein). (2006). The effect of directors' equity incentives on earnings management. *Journal of Accounting and Public Policy*, 25(4), 359–389.
292. Rossi, F., Boylan, R., & Cebula, R. J. (2018). Financial decisions and ownership structure as control mechanisms of agency problems : evidence from Italy. *CORPORATE GOVERNANCE*, 15(3), 531–5563.
293. Ruan, W., Tian, G., & Ma, S. (2011). Managerial Ownership , Capital Structure and Firm Value : Evidence from China ' s Civilian-run Firms. *Australasian Accounting Business and Finance Journal*, 5(3), 73–92.
294. Ruch, G. W., & Taylor, G. (2015). Accounting conservatism: A review of the literature. *Journal of Accounting Literature*, 34, 17–38.
295. Rutledge, R. W., Karim, K. E., & Gong, J. (2015). Convergence of PRC GAAP with IFRS, and the Comparative Value Relevance Between the Two Sets of Reporting Standards: The Case of Dual-Listed Chinese Companies. *Journal of Accounting and Finance*, 15(4), 156–182.

296. Ryan, S. G. (2006). Identifying Conditional Conservatism. *European Accounting Review*, 15(4), 511–525.
297. Said, J., Hidayah, N., & Jaafar, B. (2014). Accountability in government linked companies : an empirical finding. *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, 145, 294–299.
298. Sakawa, H., & Watanabel, N. (2020). Main bank relationship and accounting conservatism: evidence from Japan. *Asian Business & Management*, 19(1), 62–85.
299. Salehi, H., Rezaie, H., & Ansari, F. (2014). Corporate governance and information asymmetry. *Management Science Letters*, 4(8), 1829–1836.
300. Salimi, S., & Naslmosavi, S. (2015). Investigating relationship between earnings management and information asymmetry of firms listed in Tehran Stock Exchange. *Asian Journal of Research in Social Sciences and Humanities*, 12(2), 324–326.
301. Setiawan, D., Bandi, B., Phua, L. K., & Trinugroho, I. (2016). Ownership structure and dividend policy in Indonesia INTRODUCTION. *Journal of Asia Business Studies*, 10(3), 230–252.
302. Shehata, W. (2021). Accounting Conservatism , Information Asymmetry and Cash Holdings. *Journal of Accounting, Business and Management*, 28(1), 63–72.
303. Shen, W., & Lin, C. (2009). Firm profitability, state ownership, and top management turnover at the listed firms in China: A behavioral perspective. *Corporate Governance: An International Review*, 17(4), 443–456.
304. Shi, W., Connelly, B. L., & Hoskisson, R. E. (2017). External corporate governance and financial fraud: cognitive evaluation theory insights on agency theory prescriptions. In *Strategic Management Journal* (Vol. 38, Issue 6).
305. Shiri, M. M., Salehi, M., & Radbon, A. (2016a). A Study of Impact of Ownership Structure and Disclosure Quality on Information Asymmetry in Iran. *Vikalpa :The Journal for Decision Makers*, 41(1), 51–60.
306. Shiri, M. M., Salehi, M., & Radbon, A. (2016b). A Study of Impact of Ownership Structure and Disclosure Quality on Information Asymmetry in Iran. *Vikalpa*, 41(1), 51–60.
307. Shleifer, A., & Vishny, R. W. (1986). Large Shareholders and Corporate Control. *Journal of Political Economy*, 94(3), 461–488.
308. Shleifer, A., & Vishny, R. W. (1997). A survey of corporate governance. *The Journal of Finance*, 52(2), 737–783.
309. Shuto, A., & Akinobu Shuto, T. T. (2010). Managerial Ownership and Accounting Conservatism in Japan : A Test of Management Entrenchment Effect. *Journal of Business Finance & Accounting Journal*, 37, 815–840.
310. Siekkinen, J. (2017). Audit quality and the value relevance of fair values.

- International Journal of Accounting, Auditing and Performance Evaluation, 13(3), 227–253.
311. Smith, B. F., & Amoako-Adu, B. (1999). Management succession and financial performance of family controlled firms. *Journal of Corporate Finance*, 5(4), 341–368.
312. Song, C. J., Thomas, W. B., & Yi, H. (2010). Value relevance of FAS No. 157 Fair Value hierarchy information and the impact of corporate governance mechanisms. *Accounting Review*, 85(4), 1375–1410.
313. Song, F. (2015). Ownership Structure and Accounting Conservatism: A Literature Review. *Modern Economy*, 06(04), 478–483.
314. Takhtaei, N., & Mousavi, Z. (2012). Disclosure Quality and Firm's Characteristics: Evidence from Iran. *Asian Journal of Finance & Accounting*, 4(2), 290–300.
315. Tanaka, T. (2016). How do managerial incentives affect the maturity structure of corporate public debt? *Pacific-Basin Finance Journal*, 40, 130–146.
316. Teshima, N., & Shuto, A. (2008). Managerial ownership and earnings management: Theory and empirical evidence from Japan. *Journal of International Financial Management and Accounting*, 19(2), 107–132.
317. Tessema, A., & Dandu, J. (2016). International Financial Reporting Standards Compliance and Information Asymmetries: the Role of Enforcement Authority and Audit Quality. *International Journal of Applied Business and Economic Research*, 14(6), 3993–4010.
318. Thijssen, M. W. P., & Iatridis, G. E. (2016). Conditional conservatism and value relevance of financial reporting: A study in view of converging accounting standards. *Journal of Multinational Financial Management*, 37, 48–70.
319. Tian, J. I. E. J. (2014). Board Monitoring and Endogenous Information Asymmetry. *Contemporary Accounting Research*, 31(1), 136–151.
320. Tian, L., & Estrin, S. (2008). Retained state shareholding in Chinese PLCs: Does government ownership always reduce corporate value? *Journal of Comparative Economics*, 36(1), 74–89.
321. Tracey, E. (2015). Discussion of 'Conservatism, prudence and the IASB's conceptual framework' by Richard Barker (2015). *Accounting and Business Research*, 45(4), 539–542.
322. Van Slyke, D. M. (2007). Agents or stewards: Using theory to understand the government-nonprofit social service contracting relationship. *Journal of Public Administration Research and Theory*, 17(2), 157–187.
323. Verdi, R. S. (2006). Financial Reporting Quality and Investment Efficiency. working paper, 1-55
324. Victoravich, L. M., Xu, P., & Gan, H. (2013). Institutional ownership and

- executive compensation Evidence from US banks during the financial crisis. *Managerial Finance*, 39(1), 28–46.
325. Villalonga, B., & Amit, R. (2006). How do family ownership, control and management affect firm value? *Journal of Financial Economics*, 80(2), 385–417.
326. Vitolla, F., Rubino, M., & Rubino, M. (2020). Board characteristics and integrated reporting quality: an agency theory perspective. *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, 27(2), 1152–1163.
327. Wang, D. (2006). Founding family ownership and earnings quality. *Journal of Accounting Research*, 44(3), 619–656.
328. Watson, I. (2010). Decomposing the Gender Pay Gap in the Australian Managerial Labour Market. *Australian Journal of Labour Economics*, 13(1), 49–79.
329. Watts, R. L. (2003). Conservatism in Accounting Part I: Explanations and Implications. *Accounting Horizons*, 17(3), 207–221.
330. Weimer, J., & Pape, J. C. (1999). A taxonomy of systems of corporate governance. *Corporate Governance: An International Review*, 7(2), 152–166.
331. Weir, C., Laing, D., & Wright, M. (2006). Undervaluation , private information , agency costs and the decision to go private. *Applied Financial Economics*, 15(3), 947–961.
332. West, A. (2006). Theorising South Africa ' s Corporate Governance. *Journal of Business Ethics*, 68(1), 433–448.
333. Xie, Y., Kong, H., & Yan, S. (2015). Confusion over Accounting Conservatism : A Critical Review. *Australian Accounting Review*, 25(2), 204–216.
334. Xu, X., Wang, X., & Han, N. (2012). Accounting conservatism, ultimate ownership and investment efficiency. *China Finance Review International*, 2(1), 53–77.
335. Yin, M., Zhang, J., & Han, J. (2020). Impact of CEO-board social ties on accounting conservatism : Internal control quality as a mediator. *North American Journal of Economics and Finance*, 52, 1–12.
336. Yohan, A. (2015). The impact of family ownership on firm value and earnings quality: Evidence from Korea. *International Business Management*, 9(4), 625–636.
337. Yoo, J. W., & Reed, R. (2015). The Effects of Top Management Team External Ties and Board Composition on the Strategic Choice of Late Movers. *Long Range Planning*, 48(1), 23–34.
338. Yoon, H., Zo, H., & Ciganek, A. P. (2011). Does XBRL adoption reduce information asymmetry ? *Journal of Business Research*, 64(2), 157–163.
339. Yuan, B., Gu, B., Guo, J., Xia, L., & Xu, C. (2018). The optimal decisions for a sustainable supply chain with carbon information asymmetry under cap-and-trade.

- Sustainability (Switzerland), 10(4), 1–17.
340. Yuan, R., Milonas, N., & Zou, J. H. (2009). The Role of Financial Institutions in the Corporate Governance of Listed Chinese Companies. *British Journal of Management*, 20, 562–580.
341. Yuniarsih, N. (2018). The Effect of Accounting Coservatism and Corporate Governance Mechanism on Tax Avoidance. *Academic Research International*, 9(3), 68–76.
342. Yunos, R. M., Ahmad, S. A., & Sulaiman, N. (2014). The influence of internal governance mechanisms on accounting conservatism Rahimah. *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, 164, 501–507.
343. Zaghdar, A., & Salhi, B. (2015). Internal Auditing as a Main Mechanism for Corporate Governance to Enhance the Organization's Performance. *Revue Algérienne de La Mondialisation et Des Politiques Économiques*, 6, 9–34.
344. Zain, M. M., Zaman, M., & Mohamed, Z. (2015). The Effect of Internal Audit Function Quality and Internal Audit Contribution to External Audit on Audit Fees. *International Journal of Auditing*, 19(3), 134–147.
345. Zalewska, A. (2014). Challenges of corporate governance : Twenty years after Cadbury , ten years after Sarbanes – Oxley. *Journal of Empirical Finance*, 7(1), 1–9.
346. Zhang, J. (2008). The contracting benefits of accounting conservatism to lenders and borrowers. *Journal of Accounting and Economics*, 45(1), 27–54.
347. Zheka, V. (2005). Corporate Governance , Ownership Structure and Corporate Efficiency : The Case of Ukraine. *MANAGERIAL AND DECISION ECONOMICS*, 26(7), 451–460.
348. Zhong, Y., & Li, W. (2017). Accounting Conservatism : A Literature Review. *Australian Accounting Review*, 27(28), 195–213.
349. Zulfiati, L., & Lusiana, E. (2020). Debt Covenant , Managerial Ownership and Accounting Conservatism. *Annual International Conference on Accounting Research (AICAR 2019)*, 127(Aicar 2019), 73–77.

الملاحق

ملحق (1)

البيانات الخاصة بهيكل الملكية

اسم الشركة	السنة	اجمالي الاسهم	عدد اسهم الملكية الادارية	عدد اسهم ملكية كبار المساهمين	عدد اسهم الملكية الحكومية	عدد اسهم الملكية المؤسسية	عدد اسهم الملكية العائلية
اسياسيل للاتصالات	2015	31000000000	91942468503	269546690669	0	198583337807	
	2016	31000000000	91942468503	269546690669	0	198583337807	248000
	2017	31000000000	91942468503	269546690669	0	198583337807	248000
	2018	31000000000	91942468503	269546690669	0	198583337807	248000
	2019	31000000000	84152600000	274040000000	0	198583337807	75354390800
المعمورة للاستثمارات العقارية	2015	19200000000	12288384000	11146176000	0	12270144000	0
	2016	19200000000	13086912000	11944704000	0	13068672000	0
	2017	22780000000	14572138200	14547080200	0	14547080200	0
	2018	22780000000	13303064400	16398183000	0	16398183000	0
	2019	22780000000	13634057800	16631678000	0	16631678000	0
النخبة للمقاولات العامة	2015	2065519330	936547775	1356426544	0	928802077	0
	2016	2065519330	942289918	1366960693	0	928802077	0
	2017	2065519330	952287032	1346305499	0	938799191	0
	2018	2065519330	978539783	1346305499	0	928802077	0
	2019	2065519330	979841060	1346305499	0	938840501	0
بغداد العراق للنقل العام	2015	1000000000	221780000	525400000	380000000	0	112140000
	2016	1000000000	253940000	525400000	380000000	0	112050000
	2017	1000000000	253270000	525400000	380000000	0	115050000
	2018	1000000000	252860000	525400000	380000000	0	115060000

115060000	0	380000000	525400000	252860000	1000000000	2019	مدينة العاب الكرخ السياحية
343000000	300000	0	0	566000000	1000000000	2015	
203700000	800000	0	0	610200000	1000000000	2016	
3620000	500000	0	0	466300000	1000000000	2017	
3620000	0	0	0	399300000	1000000000	2018	
3620000	0	0	0	399300000	1000000000	2019	
56764800	41097600	176652000	56764800	41428800	360000000	2015	الشركة العراقية لانتاج المنتجات الزراعية
56764800	41097600	176616000	56764800	41205600	360000000	2016	
56764800	41097600	176616000	161280000	41385600	360000000	2017	
57556800	41097600	176652000	161280000	114908400	360000000	2018	
61678800	41097600	176572800	161280000	307440000	360000000	2019	
0	4531500000	2695300000	2943150000	4718000000	5000000000	2015	العراقية لانتاج وتوزيع اللحوم
0	913250000	2695300000	3403250000	925000000	5000000000	2016	
0	4531500000	2695300000	2943150000	4718000000	5000000000	2017	
0	2900000000	2695300000	2780000000	3246500000	5000000000	2018	
0	2417500000	2695300000	2731750000	2848500000	5000000000	2019	
0	100000000	102700000	236660000	265300000	1000000000	2015	الخيطة الحديثة
0	102000000	102700000	265000000	321880000	1000000000	2016	
0	105000000	102700000	478500000	483920000	1000000000	2017	
0	105000000	102700000	495900000	501390000	1000000000	2018	
0	105000000	102700000	495900000	501100000	1000000000	2019	
0	0	8717625000	5330964375	1468631250	15187500000	2015	الشركة الوطنية للصناعات الكيمياوية
0	0	8717625000	6986250000	13547250	15187500000	2016	
0	0	8717625000	8505000000	3751313	15187500000	2017	
0	0	8717625000	9340464375	4617000	15187500000	2018	
0	0	8717625000	9568125000	3883444	15187500000	2019	

4859497500	1971675000	10717252500	5328007500	1840747500	17250000000	2015	العراقية لتصنيع التمور
5304720000	2001172500	10717252500	6328162500	1855927500	17250000000	2016	
5304720000	2001172500	10717252500	6325230000	1855927500	17250000000	2017	
5304720000	0	10717252500	6328162500	15671625000	17250000000	2018	
5304720000	0	10717252500	6328162500	15671625000	17250000000	2019	
0	700900000	3650000000	700000000	703900000	5000000000	2015	العراقية للسجاد والمفروشات
0	350450000	3800000000	670100000	685000000	5000000000	2016	
0	350450000	3800000000	1021150000	1032400000	5000000000	2017	
0	350450000	3800000000	1025400000	1038650000	5000000000	2018	
0	350450000	3800000000	1036500000	1049700000	5000000000	2019	
0	1837660083	0	1715649701	1385199525	6469267350	2015	المنصور للصناعات الدوائية
0	2114285955	0	1288678056	1307374239	6469267350	2016	
0	1156640310	0	1664542489	6039707998	6469267350	2017	
0	1942850371	0	1738292137	1307374239	6469267350	2018	
0	1832872826	0	1995122051	1303363293	6469267350	2019	
0	0	2725500000	0	2045000000	5000000000	2015	الوطنية للصناعات المعدنية والدراجات
0	0	2725500000	0	4800000	5000000000	2016	
0	0	2725500000	0	4800000	5000000000	2017	
0	0	2725500000	0	8300000	5000000000	2018	
0	0	2725500000	0	43300000	5000000000	2019	
0	1473802500	1019712000	1249784520	1581031590	1593300000	2015	انتاج الالبسة الجاهزة
0	1577367000	1019712000	1288183050	1581031590	1593300000	2016	
0	1577367000	1019712000	1288183050	1588998090	1593300000	2017	
0	1577367000	1019712000	1288183050	1588838760	1593300000	2018	
0	1577367000	1019712000	1288183050	1586130150	1593300000	2019	
0	26110560000	18380600000	68516280000	75861870000	133000000000	2015	بغداد

0	27886110000	18380600000	70290500000	77629440000	133000000000	2016	المشروعات الغازية
0	30793933333	18389466667	112677600000	121475106666	177333333333	2017	
0	35461346667	18389466667	105110786666	113855093333	177333333333	2018	
0	35973840000	18389466667	105756280000	114500586666	177333333333	2019	
209000000	0	901780000	1538620000	339800000	2000000000	2015	فندق بابل
1926000000	0	901780000	1507720000	315600000	2000000000	2016	
212400000	0	901780000	1563680000	337200000	2000000000	2017	
0	0	901780000	1665040000	1706000000	2000000000	2018	
0	0	901780000	1680320000	1644600000	2000000000	2019	
431694144	0	1820512800	1121143680	526699152	3844800000	2015	فندق بغداد
468296640	0	1820512800	1161129600	576066384	3844800000	2016	
476063136	0	1820512800	1167550416	486213408	3844800000	2017	
483445152	0	1820512800	891801360	530005680	3844800000	2018	
473602464	0	1820512800	448841952	519163344	3844800000	2019	
0	22771728	1370688480	1372442400	1128179808	2923200000	2015	فنادق المنصور
0	787013136	1370688480	1898647632	1901541600	2923200000	2016	
0	707999040	1370688480	1898618400	1822907520	2923200000	2017	
0	709460640	1370688480	2074302720	1824369120	2923200000	2018	
0	709460640	1370688480	2074302720	1824369120	2923200000	2019	
0	2033550000	1099800000	2011725000	148725000	2250000000	2015	فنادق عشتار
0	999250000	1710800000	679700000	414750000	3500000000	2016	
0	1073100000	1695400000	680050000	822500000	3500000000	2017	
0	1103200000	1695400000	680050000	945000000	3500000000	2018	
0	1065400000	1695400000	682500000	1085000000	3500000000	2019	
0	0	0	1104000000	933400000	5000000000	2015	فنادق كربلاء
0	0	0	915150000	303650000	5000000000	2016	

0	3968000000	0	897800000	4128500000	5000000000	2017	
0	5952000000	0	1346400000	6192750000	7500000000	2018	
0	5952000000	0	1687575000	6192750000	7500000000	2019	

ملحق (2)

البيانات الخاصة بالتحفظ المحاسبي

اسم الشركة	السنة	الربح التشغيلي 1	الاندثارات 2	التدفقات النقدية التشغيلية 3	اجمالي الاصول 4
اسياسيل للاتصالات	2015	164409000000	474714000000	695429000000	3480599000000
	2016	112869000000	498889000000	356223000000	3347596000000
	2017	142845000000	488611000000	577512000000	3218200000000
	2018	263547000000	440188000000	519130000000	3024185000000
	2019	247858000000	433534000000	116676000000	2905129000000
المعمورة للاستثمارات العقارية	2015	372090504	3281332	-3545735278	22328810463
	2016	327352649	3236882	-3366493855	20892017281
	2017	18433557	3213472	-932577419	24253311240
	2018	1183298017	3259397	-6813920181	25184452692
	2019	78297819	3266683	-334272645	24407494496
النخبة للمقاولات العامة	2015	-36602935	548952	-500000	2725376158
	2016	-29344662	477152	-2000000	2686767278
	2017	-30902490	477152	-1125000	2651261374
	2018	2297927	21446699	7400000	2657513021
	2019	-13366560	22245450	-1050593	2645195665
بغداد العراق للنقل العام	2015	917060301	79330865	722827459	3724239542
	2016	1460109836	74996192	1018322357	5297685801
	2017	1640924525	92317917	779687357	5002027048
	2018	1715250612	108471286	1928295922	4972273572
	2019	1933290774	112308150	1518313779	6292823341
مدينة العباب الكرخ السياحية	2015	-59877626	135226684	-58950473	1107547298
	2016	39011442	151092158	135932650	1173898790
	2017	1997199590	162697598	212479057	1260168499
	2018	-5570919	141208669	61057750	1280772830
	2019	31639263	64423142	17166000	1316765688
الشركة العراقية لانتاج المنتجات الزراعية	2015	360138186	31875889	393188248	3183380942
	2016	53724937	32146289	1911836954	5409770661
	2017	196884382	32228843	-277240147	2977955196
	2018	-163481617	89100180	699650162	1832676078
	2019	113310427	89134893	186062952	175662238
العراقية لانتاج وتوزيع اللحوم	2015	172292969	145710401	-266237531	9957954566
	2016	-99001618	135104587	-46971774	10062132319

10211722107	278499937	130739737	427866492	2017	
10340023720	-334802943	130423333	361166964	2018	
11179604256	-224113243	171565604	366467786	2019	
1639283379	134004350	13303832	341665355	2015	الخطاطة الحديثة
1637536995	152746681	35006403	147313288	2016	
1880173734	375209521	37540021	426248046	2017	
2797280280	629705745	36334787	608725113	2018	
2732391503	410873715	36863975	384758055	2019	
7703538349	-2635599204	109275593	-2421052985	2015	الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية
6454923453	-132319180	109272775	-1074003614	2016	
6041387749	277377297	101356548	-1061913339	2017	
6799280381	495653295	101474900	64505478	2018	
7947269986	1510970444	136043167	103136421	2019	
22506071056	-5273528655	342623589	-1158878278	2015	العراقية لتصنيع التمور
21001098574	-3750405624	427700562	-239627458	2016	
19942311883	-49870481	598652664	-1290466027	2017	
26035669040	1139946685	631970333	-3155213966	2018	
26738602779	496952903	836117582	-2405961005	2019	
2790375822	-126810909	20854123	108851682	2015	العراقية للسجاد والمفروشات
2768262235	4571317	21197624	42214121	2016	
3136204756	8800700	21529814	156845290	2017	
3143394759	13030083	9440893	-20976849	2018	
3684382066	548419446	3102803	687792756	2019	
8006206671	-161426590	175605735	553515634	2015	المنصور للصناعات الدوائية
8143450589	-193385097	45570853	-3939129	2016	
8050176521	1808370069	244443233	180011703	2017	
9504928526	1054159804	180333127	-291277870	2018	
6949287881	226164810	185415114	-927037763	2019	
3382969528	-462304822	136296187	-1457166846	2015	الوطنية للصناعات المعدنية والدراجات
2706453494	-94818841	147982321	-1058162402	2016	
2405392229	212454769	112613813	-773975327	2017	
2314500123	301343630	100734828	-867991695	2018	
2263484646	-97006592	103983667	-641201713	2019	
2713658631	27321756	8980079	-125272127	2015	انتاج الالبسة الجاهزة
2137644385	46243352	8508735	-93283160	2016	
2363197627	388861693	8640196	162957232	2017	
3467038451	351805540	9678703	244317380	2018	
8490473655	320159231	8680896	207707134	2019	
226907311687	23660239365	12409731029	29892492236	2015	بغداد للمشروبات الغازية
263576845976	54781777425	15770727804	37781949177	2016	
322213556769	26501082394	23567087194	42031655645	2017	

350255595267	52796589631	26693797665	48977437938	2018	
403529136470	110365230168	30391504662	57287459261	2019	
2980709470	316315608	7422455	968919785	2015	فندق بابل
5625959225	2557761960	8733347	981578160	2016	
8021009124	2304830726	10504489	2328503906	2017	
11625769494	3823402504	11858011	3588257657	2018	
16880466726	5865054784	12393196	4489071873	2019	
8119539055	1125106353	370055207	2402776713	2015	
16185155897	2688843762	383014015	3427889364	2016	
8936433803	2856402683	192338245	2180344173	2017	
9071228605	1738276653	8632687	2160513514	2018	
9691253715	2227769537	9737132	2384914689	2019	
4209508143	320829179	245356057	475020555	2015	فنادق المنصور
4830758226	344937549	254883335	804271337	2016	
4791079515	326252447	270799190	1838227773	2017	
5026439194	863437588	267313295	854782750	2018	
5532195209	910524122	288543499	971351980	2019	
38805553864	-3484948430	83851332	1618565852	2015	فنادق عشتار
40653632701	-2447320730	79206693	2014396106	2016	
38308791555	-1409693030	74880822	1200829993	2017	
41101398497	34416740	77922847	3017655415	2018	
42082265644	35964784	85276563	420307354	2019	
5838618594	-210245627	455794	-161128544	2015	فنادق كربلاء
5766773269	-177925756	455794	-139216014	2016	
5752339125	-70365775	455794	-80572659	2017	
8231981771	-52225450	455794	-84761619	2018	
8220764730	-78549000	455794	-37674704	2019	

ملحق (3)

البيانات الخاصة بعدم تماثل المعلومات

اسم الشركة	السنة	الادنى	الاعلى	pt+pt/2	pt-pt
اسيسيل للاتصالات	2015	8.293964497	8.522426036	8.408195266	0.228461538
	2016	5.551666667	5.678	5.614833333	0.126333333
	2017	5.353277778	5.406222222	5.37975	0.052944444
	2018	7.956648045	8.060893855	8.00877095	0.10424581
	2019	7.866359223	7.924029126	7.895194175	0.057669903
المعمورة للاستثمارات العقارية	2015	3.899028571	4.010514286	3.954771429	0.111485714
	2016	2.510228311	2.56739726	2.538812785	0.05716895
	2017	2.089086538	2.120336538	2.104711538	0.03125
	2018	1.812685185	1.836759259	1.824722222	0.024074074
	2019	1.64260355	1.657573964	1.650088757	0.014970414
النخبة للمقاولات العامة	2015	0.798823529	0.823529412	0.811176471	0.024705882
	2016	0.401363636	0.409545455	0.405454545	0.008181818
	2017	0.355217391	0.358550725	0.356884058	0.003333333
	2018	0.348	0.351333333	0.349666667	0.003333333
	2019	0.322432432	0.328918919	0.325675676	0.006486486
بغداد العراق للنقل العام	2015	20.27776978	20.5847482	20.43125899	0.306978417
	2016	12.68307229	12.8476506	12.76536145	0.164578313
	2017	13.43115789	13.48968421	13.46042105	0.058526316
	2018	16.60086957	16.74652174	16.67369565	0.145652174
	2019	18.36730769	18.4824359	18.42487179	0.115128205
مدينة العباب الكرخ السياحية	2015	7.211931818	7.420681818	7.316306818	0.20875
	2016	5.552863636	5.671727273	5.612295455	0.118863636
	2017	4.769398907	4.80568306	4.787540984	0.036284153
	2018	4.662132701	4.73014218	4.696137441	0.068009479
	2019	3.825177305	3.86787234	3.846524823	0.042695035
الشركة العراقية لانتاج المنتجات الزراعية	2015	8.517108434	8.585903614	8.551506024	0.068795181
	2016	7.312857143	7.340793651	7.326825397	0.027936508
	2017	7.706283186	7.723097345	7.714690265	0.016814159
	2018	7.967924528	8.011698113	7.989811321	0.043773585
	2019	8.720857143	8.813857143	8.767357143	0.093
العراقية لانتاج وتوزيع اللحوم	2015	4.314563758	4.433557047	4.374060403	0.118993289
	2016	2.891164021	2.944973545	2.918068783	0.053809524
	2017	3.161497006	3.206467066	3.183982036	0.04497006
	2018	4.785876289	4.915309278	4.850592784	0.12943299
	2019	4.285359116	4.333922652	4.309640884	0.048563536
الخيطة الحديثة	2015	2.8099	2.8606	2.83525	0.0507
	2016	2.951041667	2.999583333	2.9753125	0.048541667
	2017	4.271231884	4.398405797	4.334818841	0.127173913

0.074771242	5.122941176	5.160326797	5.085555556	2018	الشركة الوطنية للصناعات الكيماوية
0.098391608	5.302622378	5.351818182	5.253426573	2019	
0.019144737	0.681743421	0.691315789	0.672171053	2015	
0.004583333	0.487827381	0.490119048	0.485535714	2016	
0.004561404	0.555438596	0.557719298	0.553157895	2017	
0.018378378	0.722567568	0.731756757	0.713378378	2018	
0.014589372	0.825169082	0.832463768	0.817874396	2019	العراقية لتصنيع التمور
0.019144737	0.681743421	0.691315789	0.672171053	2015	
0.004583333	0.487827381	0.490119048	0.485535714	2016	
0.004561404	0.555438596	0.557719298	0.553157895	2017	
0.018378378	0.722567568	0.731756757	0.713378378	2018	
0.014589372	0.825169082	0.832463768	0.817874396	2019	
0.0315	3.866875	3.882625	3.851125	2015	العراقية للسجاد والمفروشات
0.029333333	4.556	4.570666667	4.541333333	2016	
0.080449438	7.594325843	7.634550562	7.554101124	2017	
0.039146341	7.69902439	7.718597561	7.67945122	2018	
0.029142857	8.182428571	8.197	8.167857143	2019	
0.018639053	0.833047337	0.842366864	0.823727811	2015	
0.006606335	0.653936652	0.657239819	0.650633484	2016	
0.004850299	0.662245509	0.664670659	0.659820359	2017	
0.011975309	0.653148148	0.659135802	0.647160494	2018	
0.010164835	0.773159341	0.778241758	0.768076923	2019	
0.007956989	0.656774194	0.660752688	0.652795699	2015	الوطنية للصناعات المعدنية والدراجات
0.005	0.5825	0.585	0.58	2016	
0.015176471	0.651470588	0.659058824	0.643882353	2017	
0.092072072	1.972702703	2.018738739	1.926666667	2018	
0.041597633	1.948372781	1.969171598	1.927573964	2019	
0.291808511	6.100265957	6.246170213	5.954361702	2015	
0.3702	8.9801	9.1652	8.795	2016	
0.173207547	10.67339623	10.76	10.58679245	2017	
0.19776699	9.14461165	9.243495146	9.045728155	2018	
0.204807692	9.979134615	10.08153846	9.876730769	2019	
0.084233129	2.235245399	2.277361963	2.193128834	2015	بغداد للمشروبات الغازية
0.045838926	2.432516779	2.455436242	2.409597315	2016	
0.030865385	2.513942308	2.529375	2.498509615	2017	
0.063464912	3.708223684	3.73995614	3.676491228	2018	
0.050133929	3.231227679	3.256294643	3.206160714	2019	
1.295813953	51.97813953	52.62604651	51.33023256	2015	
0.729021739	29.69570652	30.06021739	29.33119565	2016	
0.372485876	30.46935028	30.65559322	30.28310734	2017	
1.11792	51.262	51.82096	50.70304	2018	
1.19080402	62.38389447	62.97929648	61.78849246	2019	
0.055491803	8.106762295	8.134508197	8.079016393	2015	فندق بغداد

0.072307692	8.196923077	8.233076923	8.160769231	2016	
0.037565789	8.655493421	8.674276316	8.636710526	2017	
0.036517857	8.477008929	8.495267857	8.45875	2018	
0.053944954	8.365504587	8.392477064	8.33853211	2019	
0.118470588	20.38735294	20.44658824	20.32811765	2015	فنادق المنصور
0.145047619	15.10938095	15.18190476	15.03685714	2016	
0.10038835	14.32485437	14.37504854	14.27466019	2017	
0.162815534	12.32276699	12.40417476	12.24135922	2018	
0.149275362	12.45115942	12.5257971	12.37652174	2019	
0.320128205	19.48141026	19.64147436	19.32134615	2015	فنادق عشتار
0.155191257	11.95617486	12.03377049	11.87857923	2016	
0.077194245	12.64600719	12.68460432	12.60741007	2017	
0.099558824	12.59007353	12.63985294	12.54029412	2018	
0.09	10.875	10.92	10.83	2019	
0.00956044	1.561373626	1.566153846	1.556593407	2015	فنادق كربلاء
0.005308642	1.598580247	1.601234568	1.595925926	2016	
0.00234375	1.399609375	1.40078125	1.3984375	2017	
0.001875	1.00828125	1.00921875	1.00734375	2018	
0.006315789	0.857719298	0.860877193	0.854561404	2019	

Abstract:

The research aims to clarify the theoretical framework for each of the ownership structures, accounting conservatism, information asymmetry, as well as its measurement, and the statement of the theoretical and practical relationship between each of them, and to determine the effect between these variables, by applying it in (20) Iraqi companies listed in the Iraq Stock Exchange for the period from 2015 Until 2019, with (100) views.

The research variables have been quantitatively measured based on the published financial reports of Iraqi companies as well as the adoption of statistical tests such as a binomial test, one-way anova, linear regression, correlation coefficient, (T) test and (F) test. In addition to Path Analysis, by using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS) and the Statistical Analysis Program (Eviews) as well as the Statistical Program (AMOS).

The most important findings of the researcher are that there are indirect effects of each of administrative ownership, ownership of major shareholders, government ownership and family ownership on information asymmetry through the mediation of accounting conservatism. There is also an indirect negative effect for each of ownership structures in general and government ownership on information asymmetry by mediating accounting conservatism.

Among the most important recommendations recommended by the researcher are: Activating the role of the Iraq Market for Securities Commission to follow up the companies whose shares are listed in the market by disclosing the identity of the shareholders who own more than 5% of the total shares of those companies to their ownership ratios, with the requirement to disclose their nationalities and link Kinship among them and percentages of ownership of board members and executive managers, encouragement of managers' ownership of shares in the establishment, which leads to convergence of interests between management and shareholders, which is useful in limiting information asymmetry, encouragement from the oversight role of institutional ownership, especially as it has an effective role in confronting asymmetry Information between the board of directors and shareholders, paying more attention to common areas of work between governance mechanisms, including ownership structures, and accounting conservatism, which contributes to reducing information asymmetry and enhances the sustainability of companies in their activities.

The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and
Scientific Research
Basra University/Faculty of
Management and Economics
Accounting Department



**The impact of the ownership structures on the information
asymmetry: accounting conservatism as a
mediating variable**

Thesis submitted to the Board of the Faculty of Management and Economics -
University of Basra, which is part of the requirements for the degree of
Doctor of Philosophy in Accounting

Of the student

Hasan Talib Hashim Alkhafaji

Supervised by

Prof. Dr. Fatima jasim mohammed

Prof. Dr. Abdulhussein Towfeeq Shibli